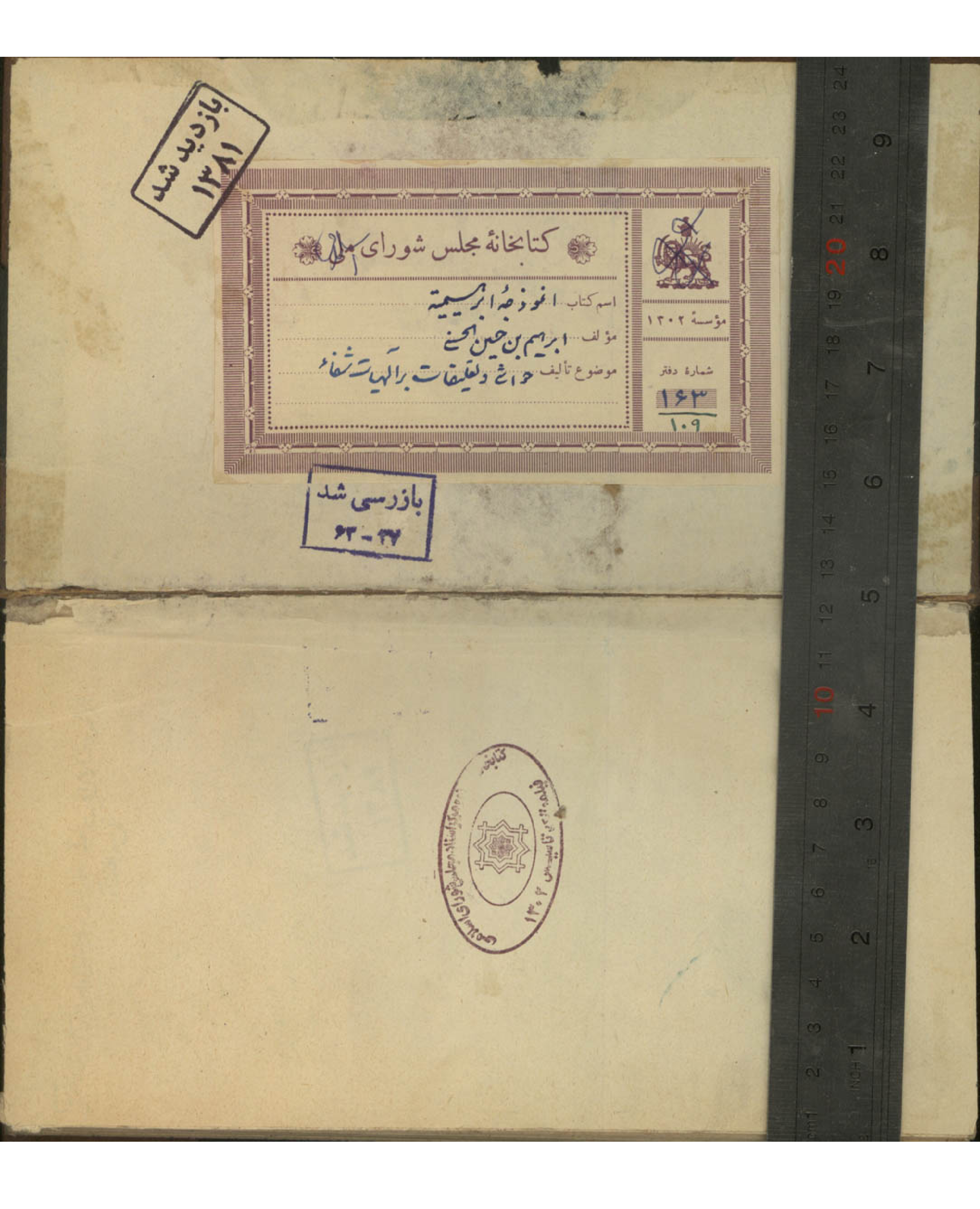
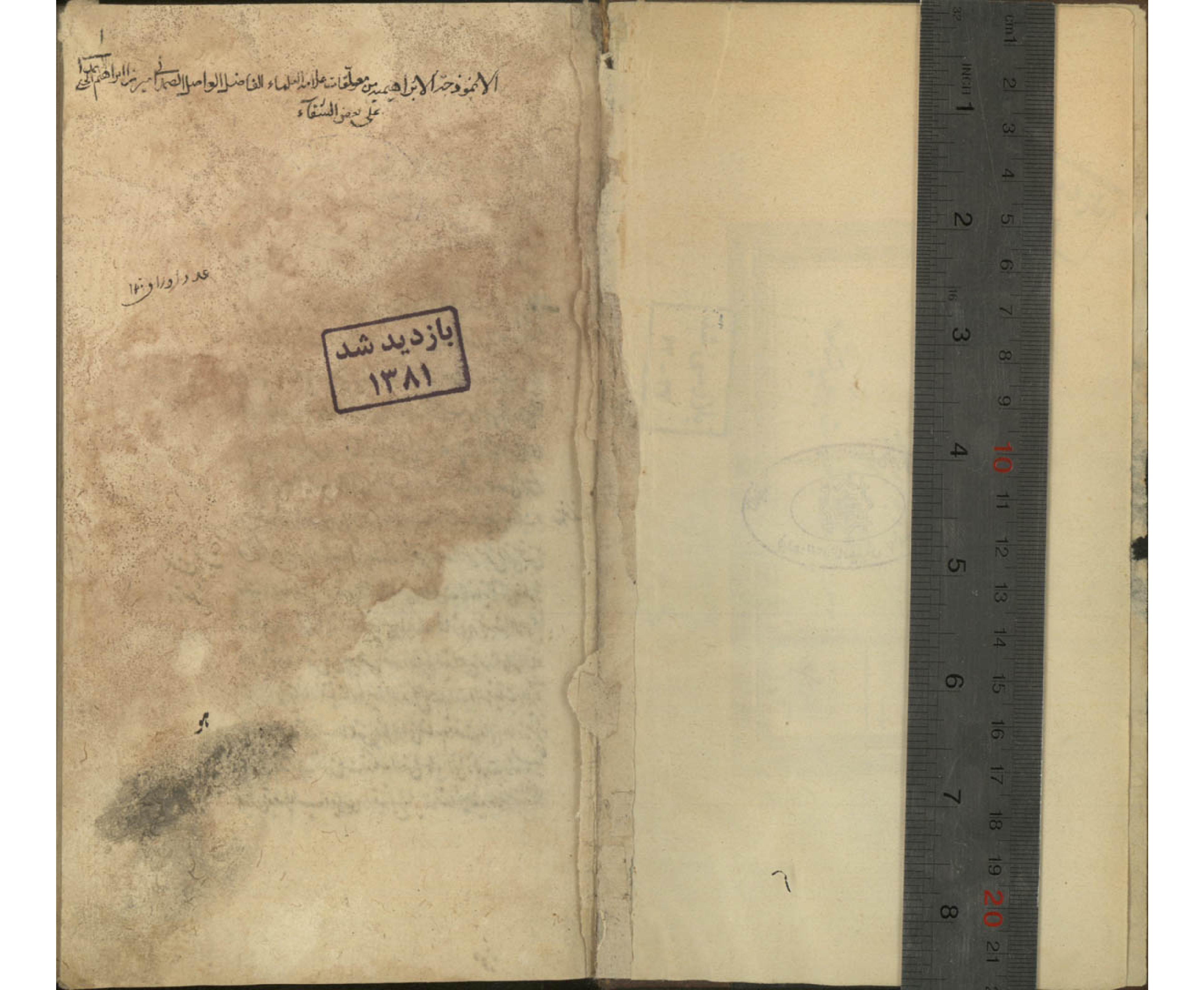




بازدید شد
۱۳۸۱
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۱۶۳
۱۰۹
بازرسی شد
۶۳ - ۳۷



الانموذجة الابراهيمية من معلقات علامة العلماء الفاضل الواصل الصمدانی میرزا ابراهیم
علی بعض الشفاء
عدد اوراق ۱۴۰
بازدید شد
۱۳۸۱
هو



بسم الله الرحمن الرحیم رب یسر ولا تعسر وتمم بالخیر

الحمد لله الذی وفقنا لابتداء الحمد والثناء فی المکان المقدس الاقدس ومقام الخلیل الابراهیمی بمکه المعظمة الاقدس فی الصقع الخلیل الابراهیمی اللهم ادم لنا الشرف بالدخول تحت دعوة ابراهیم وارزقنا الفوز بما من سلامة ذلک القلب السلیم واجعل لی لسان صدق فی الاخرین واجعلنی من ورثة جنة النعیم فاخلع نعلیک انک بالواد المقدس طوی وانزع من قلبک محبة الدنیا والاخری واخرج ذاتک وصفاتک عما سوی واوضع عن ذاتک مغازة درن البدن ولواحقها وطهر بیت حقیقتک عن تعلق ذاتک و صفاتها وعن سائر الاشیاء بحیث کنت کذا فتقیم بالمرصد الاعلی فتتحقق وتحیی بتحقیق ربک الاعلی وانها الحیوة الرغدی والحق الاسنی ووصلت الی نهایة المنتهی فطوبی لک ثم طوبی قولوا الاخواننا فرحوا علی طرب فمن ارزی من بعد هذا الاصل نجزا فرحوا بل ترصد وتحقق بان یصیر بیمن تفضله وتوفیقه ابدا جمیع امورنا واحوالنا و مقاصدنا وانتهائنا واقتنائنا وما بینهما مملوة بکل السعادات والتوفیقات والبرکات وکیف لا نرجوا وکیف لا ترصد ولا تحقق انظر الی ای مقام وقفت والی ای سعادة ومنزلة انتفعت وتشرفت فاون تحت قدمک ارض وسماء ای از ملکوت برشده بسیاری در کوی تو مهر طالب دیداری وفیه تلمیح لطیف عند ذهنک علو مرتبة اخری

القدس الاکبر

تصوره

نحققت

وتوصلت

دونها

علاوه نعلک

دوز مرتبة سعادة صعود واخری واشارة الی قصة مرتبة علو عالیة متعالیة علیا وما ای وسوابقها ولواحقها التی نرجو بیمن برکات آثار تفضله ان یهب لنا وان یفیض علینا وان یصل الینا ساعة فساعة علی التفضل والترقی الی السعادة الکبری وفیها الی الامانی الاشرفیات وصف الینا من لوایح هذا البیت المحرم وتعلیمات افیضت علینا من طوالع هذا الحرم المعظم بلغنا سماء محمدنا وسناءنا وانا نرجو فوق ذلک مظهرا وفیه ایضا تلمیح لطیف مبارک ازکی فاسال الله ان یحقق رجاءنا وان یحسن ظنوننا انه اکرم من جاد وتکرم وارحم من تعطف وترحم والصلوة علی سیدنا سید العالمین سلطان الملائکة والانبیاء والمرسلین محمد وآله اجمعین ونتوسل به وهو الرسول الموصل المنتج والشفیع الشافع المشفع الذی یحصل بتصور توسله نظر الامر به عند ربه ومنزلته عنده صاحبه وهو الله الواحد القهار القادر المقتدر العلیم الوهاب بلغ ان یصیر جمیع المقاصد حاصلة متحققة منتجة متممة اللهم نعجز عن تصور الفخر عن شکر لنبذة قلیلة اقلیة من هذه المراتب والاعطیات فکیف بهذه المراتب وما فوقها فما فوقها التی ترصد بل یحقق ان نصیر متصفة متحققة بها وبیمن تفضلاتک العلیا اللهم اغننا فی جمیع امورنا واحوالنا واوضاعنا وخواتمنا وخواتمنا وما فیهما فی دنیانا واخرانا ویرحم الله عبدا قال امینا ایها الاخوان وفقنا الله تعالی وایاکم فی تحصیل ما یرضیه ومن الاحتراز والاجتناب عما یسخطه ان هذه الکلمات التی نحن بصدد بیانها وکشفها من تفضلاته وکرمه مما یشتمل علی نبذة والموضحة مما اوتیته خلدی وجال فی صدری من غمرات التفتیش والاستفسار وطلب تحقیق ما یقتضی ما وقع من الشیخ الرئیس العظیم الذی استاد الحکماء والفضلاء ومن بحذوه حذوهم ویستند الیهما

اكثر هذه الطائفة واستاذه وانه وله عليهم حقوق كثيرة ولا تكلف ولا تصلف فيه لا يخفى
على من له ادنى معارفة فكيف على من له تتبع من الكتب ولا سيما النسخ لا سيما الفقير الكثير التقصير
ابرهيم بن حسين الحسني الحسيني اللهم اغفر لنا وارحمنا واعف عنا وانصرنا وانت خير الغافرين
اللهم صل على محمد وآله وتفضل علينا بالتفضلات التي تمتاز بها عن نوع ابناء جنسنا ولا
تسلط على نفس واحدنا واباءنا وامهاتنا واساتذتنا وشركائنا ورفقائنا واولادنا ونسلنا
وعشيرتنا واصدقائنا واخواننا على التعطف ولا تخذلنا واياهم بعد ذلك على الاستحقاق
فانك واياهم ما لك راغب عن اليك فاعطيته وهو مستحق الكنف ولاذ بل سائل بك
فافضلت عليه وهو مستوجب الحرمان وكن لنا انيسا وصاحبا في سفرنا وخليفة في اهلينا
اللهم صل على محمد وآله وكن لدعائنا مجيبا ومن نداءنا قريبا وكثير من الاوقات على ما قدره
الله تعالى تمام فرصة لا تتبع بعض كتبه وتفهم فصوصه ونصوصه ورجوعه في ان بعلمه
وان لم يكن برضاها صادر عن خاطر لطيف بل ويستفيد من تعليقاته واشاراته وتعريضاته
ورموزه واكثر استفاداتي منه بالقوة او بالفعل وبعض الى ما سنذكره اساتذتنا وهذه
الى اكثر ما يكون من قبيل التفتيش والاستفسار والاستفادة وطلب بيان غرضه
وامثال هذه المقولة لما اشرنا وليس الغرض في هذه المخاطبة المتفقه هو ما يفهم من كلام
بعضهم في مثل هذا الغرض الذي تقع مع بعض اكثر الاكابر من جهلهم الشهرة كما يفهم من
كلامه في رسالة المصارعة من ان اظهار قوة العقل يبين قيمة الرجل عند مناجزة الاقران
ومبارزة الشجعان والاخيار يظهر جنبه الاسد وبالامتحان يكرم الرجل او يهان وقد
وقع الاتفاق على ان المبرز في علوم الحكمة وعلامة الدهر في الفلسفة ابو علي الحسين بن
عبد الله بن سينا فلا تقعقع فيها قاف ولن نقص السواد ولا يمحى فيها الاحق وان كفى

الجواد

الجواد على ان من وقف على مضمون كلامه وعرف مكنون مرامه فقد فاز بالسهم الاعلى الاوفى الاغر
عليه رداه وصفاه وتعصب كلامه ابطالا ونقضا فان ذلك باب فرجه دونه الاسداد وحيل
عليه الحفظ والارصاد فاردت ان اصارعه مصارعة الابطال وانازله منازلة الرجال فاخترت
من كلامه في الالهيات الشفاء والنجاة والتعليقات احسنه واتقنه لا اخر مقالته في هذا
الباب في قوله الشيخ في هذه الرسالة مصارعة الابطال حسن اتفاق وكيف وهو شيخنا
الشيخ الرئيس جزاه الله خير جزاء عنا وعن سائر الطالبين فوق مقوله مرتبه هذا القائل
وامثاله والمرء حيث ظل وبات الى الحق عذرا وانا على مراتبه التي اشار في المصارعة
بعض المراتب ذكرنا واشرنا في بعض التعليقات كيف وكلام الاكابر ولا سيما الحكماء
ولا سيما من هو من فحول الشيخ على الرموز والتأويلات وما يشبهها كما اشار اليه
الشيخ لا شك هذا في مواضع شتى منها ما ذكر في الهيات الشفاء في اثناء غرض وان
من الفضلاء من يرى قرائنه برموزه ويقول الفاظا ظاهرة مستشنعة او خطأ وفيها معنى
خفي بل اكثر الحكماء بل الانبياء الذين لا يؤتون من جهة غلط او سهو وهذه وتيرتهم فهذا
بل لشغل قلبه من جهة ما استكثر من العلماء ومنها ما ذكره الشيخ في موضع آخر من كتب
الشفاء في غرض في شان المعلم الاول واعلم ان هذا الفاضل قد قصد في كثير من الامور
اخفاء الحق صيانة لغيره ممن له منه على الكشف ومنها ما ذكره في مرتبه اخرى من الشفاء
في شانه وان كثيرا مما ذكره في مرتبه اخرى من الشفاء امتحانات لا اقتادي هذا ولكن
المباحث والمطالب اذ كان بشرا ممن لا سايره الله تعالى برتبة العصمة فلا يستبعد
منه الخطأ والسهو والنسيان اللهم احفظنا واغفر لنا ولا تكلنا الى انفسنا طرفة عين و
اصلح شؤوننا وانا في مرات كثير من هذه المقولة التي اشرنا اليها وسترف انشاء الله

بخصوصها وكانت متفرقة منثورة في كثير من تعاليقنا ولا سيما في المجلد الاول والثاني من شرح
الهيات الشفاء وكنا قد علقنا في هذه المقولة من التفتيشات والاستفادات بل سوى مقولة
اخرى اما من بعض المسائل الحكمية والمباحث الفلسفية وما يناسبها في المجلد الاول من شرح
الهيات الشفاء انوارا كثيرة وبطرق متعددة وهذا المجلد قد غاب عنا في سفرنا المبارك
الذي كل ما وقع فيه كان خيرا او مستورا ومنتجا للخيرات الكثيرة والبركات الغفيرة ببعض الامور
العظيمة كيف لا والخير فيما وقع في كل وقت وكل طريق وكل مكان ولا سيما هذا الذي
انتهى بنا الى مثل تلك المقاصد والمطالب التي قد عرفتها بوجه ما وستعرفها ونرجو ان كلها
كل ما نتمنى وفوق ما نتمنى انظر الى سفرنا بيمن تفضله الاعلى وتمنى سفرنا بيمن هدايته القصوى
فكيف لا نرجو ولا نحقق مع الوساوس الوهمية والتسويلات الشيطانية ولا تنظر الى
الاستعداد او القابل مادته ورايه وعمله وقوله وانظر الى كرمه الذي يجعل من اهل الاستعداد لا استعداد
انه يفيض منه بلا سابقة استحقاق وتقدم استعداد ونعم ما ذكره الشيخ الرئيس قال
القضاء والقدر ليسا مما يقصر من على الاستحقاق فقط بل المشهور ان امر القضاء والقدر
مشكل موكول الى الله تعالى كيف وكل شيء وكل ايجاد وكل اعطاء وكل تعليم وكل الهام
على كل وجه بلا شائبة شرط واضافة لاحق وانضمام سابق سهل يسير وهو على كل شيء قدير
قد علمنا ذلك وحققناه انه يستحق بوجوه لا تخفى وكان مسودته موجودة في البلاد
التي كنا بها وبلطفه نرجو بل نحقق ان نستغني عن كل شيء غيره ونعم الماثور الصادق المصدق
من احب ان الكون اغنى الناس فليكن بما في يد الله اوثق منه بما في يده وكان هذا
منظورا او معهودا وتعريفنا قد يناسب لما وقعنا فيه اللهم اجعلنا من المستغنين الصادقين
بغنائك ومن المستغيثين المتجمعين باغاثتك واعانتك وحرمتنا المكتوبة على التجريد

والداعي م

وبعض

وبعض مراتب تعليقات اخرى انه لا يكون حاضرا لنا وان كان حضورها وعدم حضورها
بالحقيقة مساويا بل الترجيح محال كيف وكل شيء بعيد عن شائبة الاسباب فقرب من سبب
الاسباب اولى واتم واحق واصوب كيف والاعتماد على الاسباب الخفية الغيبية التي ورد
ووجدت من سبب الاسباب من حيث انها من سبب الاسباب واليه ينتهي بل على سبب
الاسباب كيف والمتحمل بل المتصور لتوسيط غيرك وان كان وسيلة لك مرحوم بل
محجوب لا يزال اللهم خلصني عن الوسائط والوسائل وتفرق العلل ووصلني واوصلني الى
عين الازل انه شيء موفق الله وتشيته لا شذوذ قليلة منها ونرسل انشاء الله الى حضرة
السيد العلامي السندي الفاضل المحقق المدقق الحكيم اعزيه الاخص واخلص الاخوان
واحب الخلان الذي كان لي بمنزلة العين بل بمنزلة الروح والقلب بل روح الروح
وحيوة القلب لا روح الاوان اللهم وفقه واحفظه وحصل له جميع مقاصده في الدنيا
والاخرة وفوقهما واجعله من المومنين العارفين الربانيين وادخله في كنفك
واما نك يا رب العالمين وان اتفقت المباحثة في هذه الرسالة مع غير الشيخ فالموجب
والاتفاق والتقريب السابق في امثالها وفي ظني ان اتمها بعد ان اتمها بالامور
الاربعة وكانها في شانها في شان المودة فيها وعربية تاج الملوك حكمة
قد قلتها ليقال من ذا قالها وتمامها انشاء الله معتمدا على الله تعالى متوكلا عليه
ملتجأ اليه اللهم ارزقنا صدق التوكل والتكلان وتحقيق المعاني والبيان من
دقائق الحكمة واسرار العرفان ومراتب الابرار والنجاح والتحقق بحقائق الايمان
واعذنا من خطرات الاوهام ووساوس الشيطان واجعلنا من المتنبهين لا بواب
رحمتك المستفيضين الواصلين لما اكرمت على اكرم وفدك الوافدين اليك اللهم

صل على محمد حبيبك والواسطة لايصال فيضك واجعلنا من المؤمنين الموحدين المتكلمين
الصادقين المحققين بك الشيخ الرئيس قدس الله تعالى سره بالرحمة والغفران
واسكنني فراديس الجنان في كتاب الشفا في اوايل كتاب القاطيغورياس بعد بيان
بعض بيانات واته على ان اي وجه يمكن ان يدخل البحث عن المقولات في المنطق وعلى
اي وجه يجب ان يحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان يعتقد ان امور العشرة هي
اجناس عالية يحوي الموجودات وعليها يقع الالفاظ المفردة اعتقادا واضعا مسلما و
وان لم يعلم ان واحدا منها جوهر وان التسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن لك بل
يجب ان يتسلمه قبولا ولا سبيل لك الان ان يبرهن لك الان ان الكيفيات والكميات اعراض
من غير ان يبرهن ضرورة فذلك العدد بل تتقبله قبولا من غير ان يبرهن لك ان كل واحد
منها جنس الحقيقة لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم ولا سبيل لك في ابتداء
التعليم الى ان يعلم مثلا ان الجنس يقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانها ليس شركا
ولا تشككا اذ هو الطبايع لكنها متقومة لما تنسبه مما تحتها وكذلك الكثير ممن اشتغل بذلك في هذا
الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه وكذلك حال الخواص التي تذكر فيها فانها انما تذكر
ذكرا والدليل على ان الحق ما اقول لك هو ان تلك المباحث قد ذكرت في الكتاب
الذي هو الاصل والذي فقد اشار كافة المنطقيين المحصلين ان يكون هذا الكتاب نظرا
في طبايع الموجودات بل قالوا انه نظر فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وفي بيت
البراهين التي يبين ان هذه التسعة اعراض غير البراهين التي تدل على احوال وجودها ولا يتوقف
برهان على ذلك من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكذلك الحال في تلك
المباحث الاخر واذا كان بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة

لم يكن للاشتهار الذي يعتقدونه معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة
ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ فيكون قد جمع وجها النظر على ان كل ما ينظر في
احواله من حيث هو موجود فقد يشترح ذلك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان
لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ نعم لو كان لكونها مدلولا عليها خواص لا تتبادل من جهة
الوجود وكان هذا البحث في هذا الكتاب مقصورا عليها وينصرف اليها ولكان بالحري
ان يظن ان هذا الغرض فوق من ان عرض هذا الكتاب في جودة نظرا منطقيا ليس
من فلسفة اولى ولا فلسفة طبيعي امر دقيق واخراج لطيف وفضل غامض ولو كانوا
يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبيل التسليم ويقولون بان هذه جماع هذه الامور
التي يقع عليها الالفاظ المفردة ومنها يؤلف الالفاظ المركبة بل جماع الامور التي معانيها
في النفس هو او اجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى ادراك المجهولات
وان لم يكن هناك لفظ البتة لكانوا يقولون انه شيئا واما امر ادعيهم على ان هذا
بحث منطقي وان هذا استحق بان الفاظا لا محالة فيتكلف بحث فلا ذلك تبلدوا وتحيروا
بحث
واما نحن فنقول ما قلنا ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم شيئا ما ايضا ونقول ان
هذا الكتاب في تقديمه الرئيس لكثير النفع فانه ربما قرع في مبداء الامر فهما اكثر من شاهده
قد قوشت نفسه بسبب قراته هذا الكتاب حتى تخيل منها امورا لا سبيل له
الى تحققها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت له خيالات منحرفة عن الحقيقة او اثبت
له عليها مذاهب او اراد سببا لك نفسه والنظر في لوح عقله بما لا يمحى بانتظار غيره
واذا خالطه شوشه ويمكن ان يتم قوله فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ
آه لا يخلو عن شائبة تعقيد واستغفار وكذلك قوله نعم لو كان لكونها مدلولا

عليها خواص آه والحاصل انه بعد تسليم مودى قوله فان الكل حقيقة آه يمكن ان يتحقق كونها
هل لا عليها خواص لم يجاب بان لا تنافي بين فلسفة الوجود من حيث هو موجود وهذا لا يخفى كما
لا يخفى على العارف بالمقام والمراتب المناسبة وان كان تنبها وله الوجه باعتبار اخر
تقطع النظر عن هذه الحيثية والمجاز هذا والمستحاله بغير ظ بحيث هذا الذي يفهم من كلامه وما
يؤيد ما اشرنا اليه يمكن ان يكون هذا المنع بل ما يكون من مقولة النقض والحل وما
يشبهها وفيه ايضا شائبة مناقشة مشهورة لا التخالف بين الكلامين الذين وقعا منه
وهذا ايضا كما ترى ونوع اخر من البحث والمناقشة ما ذكره الشيخ الرئيس في اوائل
كتاب الشفاء في فصل في التنبيه على العلوم والميزان في اثناء غرض تشير الى دخول المنطق
في الحكمة على اي وجه وخروجه على اي وجه بقوله واذا اردنا ان نتعرف الاشياء ونعلمها
فنحتاج ضرورة الى ان نعلمها في التصور وقد يعرض لها ضرورة الاحوال التي في التصور فنحتاج
ضرورة الى ان نعتبر الاحوال التي في التصور وخصوصا ونحن نروم بالفكرة ان نستدرك
المجهولات وان يكون ذلك من المعلومات والامور انما يكون مجهولة بالقياس الى الاذهان
لا محالة وكذلك يكون معلومة بالقياس اليه والحال والعارض الذي يعرض لها حتى تنتقل
من معلومها الى مجهولها هو حال وعارض يعرض لها في التصور وان كان ما لها في ذاتها ايضا
موجود مع ذلك فنحتاج ان يكون لنا علم بهذه الاحوال وانها كم هي وكيف هي وكيف
يعتبر في هذا الوضع ولان هذا النظر ليس نظرا في الامور من حيث هي موجودة احد نحوي
الوجودين المذكورين بل من حيث ينتفع في ادراك احوال ذينك الوجودين فمن يكون
الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الاشياء من حيث هي موجودة ومنقسمة الى الوجودين
المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون

عنده آلة في الفلسفة ومن يكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه يكون
هذا عنده ايضا جزءا من الفلسفة وآلة لسائر اجزاء الفلسفة وسيرد هذا شرحا فيما بعد والمشاجرات
التي تجري في هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول اما من الباطل فلانه لا تناقض بين
القولين فان كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر واما من الفضول فلان الشغل بمثال هذه
الاشياء ليس مما يجدي شيئا وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق وهو النظر في هذه الامور
المذكورة من حيث يتأدى منها الى اعلام المجهول وما يعرض لها من حيث هو كذلك لا غير وكانه
لا يحتاج بعد النقل الى تفصيل الاستنباط لما اشرنا اليه ببعض القوة لا غير وكان ما اشرنا
اليه الدخول في الفلسفة اقرب الى الطريق الاولى بجري البحث على انه لا حاجة الى هذا الا انه
بل يجري وينبني عن المساواة آه وفي قول الشيخ والمشاجرات التي آه في كل من القولين اي في
الباطل والفضول تفتيش واستفسار والحاصل ان هذا يرجع الى تحقيق معنى الفلسفة حقيقة
وماهيته بحسب الحقيقة لان كل من المعارضين قررها على وجه يخالف قول آخر منه وعلى هذا
وقع التناقض وهذا ظاهر ومثل هذا وقع في كثير من المقامات وعدوا اشباهها تضادا وتخالفا و
مثل هذا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم كما يفهم من قول الشيخ في البرهان في الفصل ان
الحد لا يقتنص بالقسمة او الاستقراء من قوله واما ان هذه الذات حدها كذا او كذا
فيمكن ان تنازع فيه او تخاصم ولا دليل على ان مثل هذا لم يقع من شيء منهما بل جاما على هذا
وكيف هذا يرجع وان كان على سبيل ما بالعرض الى تحقيق الموضوع كيف والعلوم تختلف
باختلاف الموضوع ذاتا او اعتبارا وحيثية ومثل هذا البحث من المباحث النطقية الجلية
كما يشير اليه قول الشيخ في البرهان من الشفاء والالهيات وغيرهما فتطلب في تحقيق مثل
هذا او الرد على المخالف وفصل واطنب الكلام في مثل هذا كما لا يخفى على العارف بمراتبه

ومن هذا البعض ما في قوله فمن الشغل آه والهذا الذي ذكرناه موجودات كثيرة من اقواله وكان ما ذكره
الشيخ ههنا واصل التفتيش فيه في حكاية دخول ما طيقوريا في المنطق ما شبه ان يكون من
هذا القبيل وفيه بعض الفوائد الدقيقة واللطائف الغريبة وامثال هذا يحجب التتبع الجنس
كثير في اثنيهم ولا سيما في المرات المنقولة عن الشيخ وبعضهم من منطوق بيانه وجوده ما
ليس من الفصول كيف بل من اصناف المهملات والامهات لا يخفى على من له تتبع ومعارفه
ومن المواضع المفيدة لما كنا له ما ذكره الشيخ الرئيس وغيره في كتاب البرهان في فصل في
اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل فمن ينظر في هذا يظهر له ان مثل هذا البحث و
المشاجرات التي تجري في هذه المسئلة ليس من الفضول بل مما يعتد به ولا اهتمام عظيم بمثل
هذه المقولة من البحث والمشاجرة وحقا في حدوده ان كل مشاجرة في مثل هذا ليس ما
الفضول كيف يمكن ان يكون في كل مسئلة عظيمة بعض المشاجرات العقولية وليس
غرضنا في التفتيش مع الاستقصاء والمناقشة متوقفا على هذا بل يكفي منع كون بعض المشاجرات
الواقعة في هذه المسئلة في النفي والاثبات فضلا وان الشيخ بعد ما فصل تفصيلا ما في الفصل
الذي كان في اختلاف العلوم في البرهان وذكر بعده بعض فصول في معاودة ذكر اختلاف العلوم
واتفاقها في المبادي وهذا ايضا يومي في البعض الذي وقع له والتحقيق ان ما ادعاه
الشيخ الرئيس لا يخلو عن اشكال والخلل الذي يفهم من كلامه غير ظاهر عندنا عسى ان يكون
عند غيرنا ومن المواضع التفصيلية ما ذكره الشيخ في الهيات الشفاء في فصل في منفعة هذا
العلم واسمه ورسمه بعد ما بين بعض البيانات المفيدة لما كنا فيه في هذا العنوان ايضا
ايا ووقع عصا بقوله واما الذي يستحق ان يسمى به هذا العلم لو اعتبر ذاته ان يقال
له علم ما قبل الطبيعة لان الامور المبحوث عنها في هذا العلم هي بالذات او بالعموم قبل الطبيعة

من ح

ولسائر

فضله ح

ولكن للقائل ان يقول ان الامور الرياضية المحضة التي ينظر فيها الحساب والهندسة هي ايضا
قبل الطبيعة وخصوصا العدد فانه لا تعلق لوجوده بالطبيعة البتة لانه قد يوجد ايضا لا في
الطبيعة فيجب ان يكون علم الحساب قبل ما بعد الطبيعة والمرجب ان يقول في هذا الشك
هو ان اما الهندسة فما كان النظر فيه انما هو في الخطوط والسطوح والمجسمات فمعلوم ان موضوعه
غير مفارق الطبيعة في القوام بل الاعراض اللازمة له او ما في ذلك وما كان موضوعه المقدار المطلق
فيوخذ فيه المقدار المطلق على انه مستعد لان تنسبه الصفات وذلك ليس للمقدار بما
هو للطبيعيات وصورته بل بما هو مقدار وعرض فقد عرف في شرح المنطقيات
والطبيعيات الفرق بين المقدار الذي هو بعد الجسم مطلقا وبين الذي هو كم والاسم
المقدار يقع عليه بالاشتراك فاذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار
المقوم للجسم الطبيعي بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم وهذا هو مستعد لنسب المختلفة
واما العدد فالشبهة فيه اكد وشبهه في ظاهر النظر ان يكون علم العدد هو من علم ما بعد
الطبيعة الا ان يكون علم ما بعد الطبيعة انما يعني به شيء اخر وهو علم ما هو مباين من الوجوه
للطبيعة فيكون هو ما يسمى هذا العلم بما شرف ما فيه كما يسمى هذا العلم العلم الالهي ايضا لان المعرفة
بالله تعالى هي غاية هذا العلم وكثيرا ما يسمى الاشياء من جهة المعنى الاشرف والجزء الاشرف
والجزء الذي هو كالغاية فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كماله واشرف اجزائه ومقصوده
الاول هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه ومع اذا كانت التسمية موضوعة بازاء هذا المعنى
لا يكون لعلم العدد مشاركة له في معنى هذا الاسم فهذا وجه ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب
فارقا عن علم ما بعد الطبيعة هو ما نبسطه لك ان موضوعه ليس هو العدد من كل وجه فان
العدد قد يوجد في الامور المفارقة وقد يوجد في الامور الطبيعية وقد يعرض له وضع في الوهم

صحيح ح نسخه

مجرداً عن شيء هو عارض له وذلك وان كان لا يمكن ان يكون موجوداً الا عارضاً لشيء في
الوجود فما كان من العدد وجوده في الامور المفارقة امتنع ان يكون موضوعاً لانسبة
من الزيادة والنقصان بل انما ثبت على ما هو عليه فقط بل انما يجوز ان يوضع بحيث يكون [يثبت خ]
قابلاً لاي زيادة اتفقت ولاي نسبة اتفقت اذا كان في الهيولى الاجسام التي هي بالقوة
كل كم من المعدودات او كان في الوهم وفي الحالين جميعاً هو غير مفارق للطبيعية فاذن علم
الحساب من حيث ينظر في العدد وانما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي انما يكون
عند كونه في الطبيعية وشبه ان يكون اول نظره وهو في الوهم ويكون انما في الوهم
بهذه الصفة انه وهم له ماخوذ من احوال الطبيعية لها ان تجتمع وتتفرق وتنقسم فالحساب
ليس نظراً في ذات العدد ولا نظراً في احوال العدد من حيث هو عدد مطلقه بل [عوارض العدد خ]
في عوارضه من حيث يصير بحال التقبل ما اشير اليه وهو حيث مادي او وهمي انساني يستند
الى المادة واما النظر في ذات العدد وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند
اليها فهو لهذا العلم اعني النظر الى مثل هذه المباحث وانه هل يكون مفصلاً ام لا وكانه على
تقدير لا يسلم الشيخ عن التفتيش وكان مثل هذا البين يغفل وله بعض الغولية واتكار
مثل هذه المقولة فوقها او في وسطها او تحتها على وجه لا يظفر بالشيخ مطلقاً فيها وقعنا
له لا تخلو عن اشكال وعند الرجوع الى الوجدان يظهر لك انه يمكن ان يتجشم بعض التشاورات [بنجر [?]]
في هذه المسئلة الى المقولة التي ذكرها الشيخ ههنا فتحدس الى ما قصدنا وان
وقع القصور في بعض عباراتنا وكان في ما سيأتي اليه ما يؤيد لهذا مع كونه هو الذي
في نفسه كيف والشيخ ذكر في فصل الثاني من المقالة الاولى من الفن الرابع من
جملة الاولى في كتاب القياس من جملة كتاب الشفاء وهو في ان المنطق آلة في العلوم

الحكمة

الحكمية يا يستغني عنه اقوال الاكثرة متعددة مما يدل على ان مثل هذه المشاجرات ليس
من الفضول منها قوله في اول الفصل قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق وعلى ان
الغلط كيف يقع فيه وسلف لك حال ان المنطق كيف يكون جزءاً من الحكمة وكيف يكون آلة
وانه لا منافاة بين من يجعله جزءاً وبين من يجعله آلة فانه اذا اخذ موضوع المنطق من حيث
هو احد الموجودات وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كانت كان
المنطق جزءاً من الفلسفة يعرف احوال موجودات حالها وطبيعتها ان يعرف كيف يكتسب
بها المجهول او يعين فيه فمن حيث ان هذه الحال امر عارض لبعض الموجودات او عارض
ذاتي له او امر مقوم اياه فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال فهو علم ما من العلوم
ولكن لما عرض لها ان كان تجتهد هذه المعرفة من امر هذا الموجود ويعين في معرفة امور اخرى
فيكون هذه المعرفة التي يجتنيها معرفة ما آلة لمعرفة اخرى واصل الغرض فيها هو تهاني
معرفة اخرى فكونها معرفة لجزء من الموجودات هو كونه جزءاً من الفلسفة وكونها معرفة لجزء
من الموجودات من حيث يعين في معرفة اخرى ولكن تلك المعرفة هو كونه آلة فيكون
المنطق جزءاً لكون اعم من كونه آلة وليس هو جزءاً من الشيء الذي هو آلة له وانه ليس جزءاً
لما هو آلة له فانه ليس جزءاً للعلم ما هو آلة له وهي العلوم التي تكال في المنطق ويوزن بعياره
بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها وكونها منطقياً هو من حيث هو آلة [ومن حيث هو آلة له]
قد يحمل عليها ايضاً معنى اعم من الآلة كما ان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان
ويقال انه حي وليس اقتران كونه جزءاً او كونه آلة اقتراناً لمعنيين متباينين على
الاطلاق بل لمعنيين احدهما اخص والآخر اعم فان كل ما هو آلة للعلوم كذا فهو جزء
من العلم المطلق وليس ينعكس فهكذا الحيوان يجب ان يتصور وان كان ما قاله فاضل المتأخرين

في نفره من راى ان المنطق آلة وليس بجزء هو اتم مما يمكن ان يقال فاستنبط من هذا
ان مثل هذه المشاجرات في تلك المسئلة يمكن ان يكون على هذه المقولة من البحث وعلى
نحو يجز لامثل هذه المقولة فكل من المشاجرين سواء من كان عنده ان المنطق جزء من الفلسفة
او العلم او من لم يكن عنده جزء من مشاجرته ومنازعته والجائه ببعض الفوائد وبها ينفع
بعض التوهمات المرتبة على الجزئية وعلى عدمها ويكفي لك مثل هذه الاشارة الاجمالية
ذلك ان يستنبط بعض التفاصيل التي بها زيادة فائدة وتوكيد فيما نحن له فكيف يركن
مثل هذه المشاجرة من الفضول وقد رايت ان الشيخ كيف فصل وكرر في مثل هذا البحث
مضغا ونزعا وجذبا وسياتي اليه في هذا الفصل ما يؤيد لمبالغة على وجه اخر وقوله
فمن حيث ان هذه الحال امر عارض آه وان كان وقع على سبيل التردد وبعض التقسيمات
كما لا يخفى على العارف وفي كتاب البرهان ما يعين لهذا او ما التشبث ببعض التوجيهات
لا يتم الكلام عن المناقشة اصلا وفي عبارته بل هو جزء من العلم المطلق بعض التعسفات
لا تغفل وللتوجيه مجال والغرض الاشعار بما فيه وما ذكره الشيخ بعد ذلك في هذا الفصل
بقوله فان اوجب موجب ان لا يتناول لفظ الفلسفة كل ما هو علم موجود بل تخصها بما
هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث يعين في كسب علوم اخرى كالآلة آه
يجعل المنطق آلة لا جزء لكنه كالتكلف المستغنى عنه يشير لان الكلام هذا الموجب وهذا
القائل ليس بمحرز وهذا كالتزيين وما يؤيد ما اشرنا اليه غير معدودة لا يخفى على
الرجل العالم المتتبع بمقالاته وسياقاته ومقاماته ولا يليق بالاشارة لا هذه قليلة
ومن جملته ما ذكره في اوائل المنطق من الشفاء في هذا الفصل الذي نقلناه عنه قوله واما المشاجرات
التي تجري في هذه المسئلة آه وكنا في صدد التفتيش والاستفسار فيه بعد ما قال

فصل في التنبيه على العلوم والميزان فنقول ان الغرض في الحكمة ان يتوقف على حقائق الاشياء
كلها على قدر ما يمكن ان يقف عليه الانسان من الاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في
الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا واما اشياء
ومعرفة الامور التي من القسم الاول تسمى حكمة نظرية ومعرفة الامور التي من القسم الثاني تسمى حكمة
عملية والحكمة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان يعلم فقط والحكمة العملية انما الغاية
فيها تكميل النفس لا بان يعلم فقط بل بان يعلم ما يعمل به فيعمل وفي هذه الكلمات انه مؤيدات
لا تغفل ومن بعد بيانات اخرى من تقسيم الحكمة النظرية بالاقسام التي ليس فيها علم المنطق
وفيها اليه مؤيدات ان شئت صدق الاجمال او التفصيل فارجع فالقسم الاول هو العلم [من العلوم]
الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه واما معرفة طبيعة العدد
من حيث هو عدد فليس من ذلك العلم والقسم الثالث هو العلم الالهي فاذا الموجودات في
الطبع على هذه الاقسام الثلثة فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه وتأييده لما كان الظ
وكذا ما ذكره عقيب ذلك في الفلسفة العملية وتقسيمها اليه يؤيده والمنطق ليس داخلا فيها
ولا في اقسامها اليه وما ذكره عقيب هذا بقوله والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق
والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير اليه مؤيد وكذا ما سبق منه على ما نقلناه ولا سيما قوله
في اخر كلامه في بيان المرام وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق لا قوله من حيث شيء كذلك
لا غير وما وقع في الالهيات في سياقه في تحقيق بعض المقامات والمباحث مرة بعد مرة
اليه من المؤيدات وكان في حقيقة وحينئذ في اول الالهيات مقالة والاولى حجة على ان
العلوم الحكمية والفلسفية مما لا يشتمل المنطق ويشير لان هذه السياقة مرضية له ومنه
انه ذكر في فصل في تحصيل موضوع هذا العلم بعد ما بين ان العلم الطبيعي لم يكن البحث فيه

من جهة ان الجسم موجود او جوهر او مؤلف بل من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون وبين
ان بعض علوم اخرى ايضا كذلك والعلم المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة
الثانية التي تستند الى المعاني المعقولة الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى
مجهول لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي لا يتعلق بمادة اصلا او يتعلق بمادة
غير جسمانية وفي كتاب البرهان وغيره ما يوجد كثير مما يدل على فوق هذا الكشف ويدل على ان
اعيان الموجودات معتبرة في الفلسفة فكيف يعتبر المعقول الثاني ولا سيما على هذا الوجه
الزائد الذي يكون آلة او معيارا او وسيلة وغيرها من الامور التي تشعر بان لا ان يكون
غير مقصودة في ذاتها وفي قوله يعلم الموجودات لا من حيث يعين في تكميل علوم اخرى نكتة و
الحاصل انه يشعر في الجملة بان فيه من حيث الوجود لا يخرج المنطق وفيه شائبة تامل في
نفسه مع شائبة مخالفة من اقواله واعلم ان ما ذكره بعض المتأخرين ومنهم الشريف قدس سره
ان كلام الاشارات مبني على دخول المنطق في الحكمة لما وقع من الشيخ في خطبة منطق الاشارات
اني اهدي اليك في هذه الاشارات والتنبيهات اصولا وجملا من الحكمة ان اخذت الفطانة
بيدك سهل عليك تفريعها وتفصيلها مستدعية لا علم المنطق وانت تعلم انه لا يدل على
التسبيل مثل هذه السياقة مما يكون خارجا عن الشيء وذلك لجهة تعلق من قبيل المقدمة
وما يكون من قبيل متوسطها ومجال الشيخ ما يوجد حمل مثل هذه السياقة على ما ادعاه ما
مما يمكن ولا سيما اذا كانت له قرائن وما سبق وما سيأتي من القرائن وكان ما لم يذكر
من القرائن اكثر مما يكون مذكورا وفي الاشارات ايضا بعض قرائن على هذا كما يدل
عليه دلالة لطيفة مع وضوحها لا يخلو عن دقة وعلى البقية ما التقي منه في ذلك الكتاب
في اخر المنطق واول الطبيعي فليظهر عند الرجوع وفيه بعض قرائن اخرى وقد فصلنا في

بعض

في بعض التعاليق وما ذكره الشيخ في ان الحكمة حقيقة وتحقيقا وجوه وفي مواضع متعددة ومنها
ما ذكره في كتاب السوفسطائي في اثناء عرض لا يخلو عن لطف وظرافة وغرابة وغرابة وبعض كلماته
وشبه ان يكون كثير من الناس بل اكثرهم مما تقدم اشارة على ان يظن الناس فيه انه
حكيم ولا يكون حكيما في نفسه على اشارة لكونه في نفسه حكيما ولا يعتقد الناس فيه ذلك ولقد
شاهدنا في زماننا قوما هذه صفتهم فانهم يتظاهرون في الحكمة ويقولون بها ويدعون الناس
اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون فظهر حالهم للناس انكروا ان يكون
للحكمة حقيقة وللفلسفة فائدة كثيرة وكثير منهم لما لم يمكنه ان ينسب الى صريح الجهل ويدعي
بطلان الفلسفة من الاصل ومن ان ينسلخ كل الانسلاخ عن المعرفة والعقل قصد المشائين
بالثلب وكتب المشائين والثابتين عليها بالعيب ان شئت فارجع بما كان في المنثور
اليه كتابة لو فساده حكاية ان الملة الحقيقية تشتمل عليها كما نعم من كثير من سياقات الشيخ
مويد ومرضح لما كنا له وقد حمل في قوله ان التمييز بين الذاتي والعرضي منها مشكل ومبنا
على بعض الاحتمالات الواقعة في العلوم والعلم تتقوى بهذا او يندفع به بعض التوهمات
تحدس لما اشرنا اليه وبعض الشبهات التي مما يضمحل عند اولي الانصاف ومعارفه
فما ذكرناه وفصلناه يعلم ان كون المنطق خارجا عن الفلسفة او لا سياقاته ومقالاته
ولهذا بعض وجوه ايضا مما لم ينقل وكان ما لم ينقل اكثر مما نقلنا من جهة ما يقع من النقل
وما ذكره الشيخ في كتاب الحيوان في مرتبة ردود [illegible] بعض الاطباء ويحتج به في مقاصده
من قول الشيخ وهذه عيون ما ينطق الرجل ان يحتج به ويحكى يتعجب منه انه بعيد ثمرة شطرا
من كل الشيء ودعواه الجودة التصرف في المنطق والفلسفة كيف يتعجب فقد ثبت نفسه بهذه
الحجة الضعيفة فان تعتقد شيئا من الاشياء او يميل اليه بغالب الظن يقول لك انه يكابر

في المنطق

[illegible]

يتعجب ذا

والله اعلم فرغ من ما هو الواقع في المقام حتى يظهر لك حقيقة الحال والمقال والكل
بتوفيق الله المتعال قال الشيخ الرئيس في قاطيغورياس من الشفاء فصل في بيان
ما يقال على موضوع ولا يقال او يوجد في موضوع ولا في موضوع بعد ما ذكرنا اول الفصل بعد
العنوان اقول اولا انه ربما اوجب النظر الشائع استقصاء النظر عند الاعم الاشهر فاذا
فرغ سمعك ذلك فظن خيرا ولا تنقبض بسبب ورود ما لم يولف عليك واعلم ان العاقل
لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا في اثناء عرض فنقول ان الامر الذي ينسب الى موضوع يكون
نسبته على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يجاب ان الموضوع هو كالحيوان الذي
يمكن ان يقال ان الانسان هو حين يقال الانسان هو حيوان ومثل هذا فهو المحمول على الشيء
والمحمول على الموضوع واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن
ان يحق لموضوعه اذا فرض ثوبا او جثة انه هو بل يقال البتة ان الثوب بياض والجسم بياض
ولانه موجود للموضوع فان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب مبيض او ابيض وهذا لا يكون
بالحقيقة محمولا على الموضوع كما هو بل انما يكون محمولا بتبع لفظ مشتق من لفظه او مولف من لفظه
ولفظ النسبة او يكون حمله بالاشتراك في الاسم لا في المعنى ولكن مثل هذا وان لم يكن محمولا
على موضوع فهو لا محالة يكون موجودا في الموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر ماخوذا بنفسه من
غير الحاق مغير به فانه لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان
كليا او جزئيا فان كان جزئيا لم يمكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين المتباينين لا يحمل احدهما
على الاخر واذا كان ذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع بل
بحسب القول واللسان كما يقول ان زيدا هو ابو العالم او هو ابو عمرو المتهم الا ان يعني بابي
عمرو معنى يجوز ان يشارك فيه اخر فيكون كليا فان خصصته لم يكن ابا عمرو الا هذا وهذا هو

هو زيد وكذلك لو قلت هذا الابيض هو هذا الكاتب فانما يشير الى موضوع ولعل كونه
هذا الابيض اولى بان يوضع او يحمل من الاخر وان كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان
يوضع من طبيعة الكاتب لغير المتلقيين واما ان هذا الكاتب فهو بعينه هذا الانسان
وان اخذت احدهما من حيث هو هذا الانسان بلا شرط تحقق هذه الانسانية واخذت
الاخر ما انه كذلك ايضا لم يحمل احدهما على الاخر فانه ليس الانسان ما من حيث هو هذا
الانسان هو هذا الكاتب ولا هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الانسان
اعني من حيث الاعتبارين المختلفين اذا اوجبت الالتفات في كل واحد منهما الى اعتبار
الواحد مجردا اشرطا ان لا يلتفت الى شيء اخر ثم الاعتباران المختلفان متباينان ولهذا
ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا الطويل
بل احدهما مسلوب عن الاخر ولا فيهما حمل ولا وضع وليس احدهما موضوعا للاخر ولا مقولا
عليه الا بالايجاب واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا
فان طبيعة الكلي لا يكون موضوعه بنفسها الشخصية من غير الحاق السور الجزئي والا الكاتب الطبيعة
الكلية يستحق في طبعها ان لا يكون هذا المشار اليه واذا كان الامر على هذه الصورة فيكون
كل ما يقال على موضوع يجوز ان يكون كليا هذا ان كان كونه على موضوع معهودا على ما قلنا
وان لم يحمل كذلك بل حمل كونه على موضوع دالا على انه مقولا على كثيرين كان هذا القول
مرادفا لهذا الاسم وكان يترك لفظ المشهور وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين
واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لا فائدة فيه وكان تعميم الامور التي ينسب الى امر موضوع
لها على قسمين امور يقال على موضوعاتها وامور يوجد في موضوعاتها تكلفا فقد استعمل
فيه لفظ الموضوع في موضع واحد بمعنيين غير متفقين ولا متشاكلين متباينين

تكلف

وهذا اشتراط وفضل بل الاحرى ان يسلك سبيل الذي سلكناه وليس ولا واحد من السبيلين السبيلين ذ
ضرورة ولو قيل كلا وجهي الكلام فيه كفاية فاذن قد تكلف هذا التكلف فالحري
ان يحمل له وجها واحدا منقيدا على ما اوردناه ويمكن ان يق ان قول الشيخ على المحمول
عليه بالحقيقة آه وكذا المعنية بقوله فان طبيعة الكلي آه وقوله والا لكانت الطبيعة الكلية
لا يكون حسن الانتقاء ونا ولا على القاصر نظرنا والى هنا اه ان كان المراد الموضوعية والمحمولية
التي بحسب مقتضى الطبع بان يرجع الى ما يقتضي طبع الموضوع وكان مقتضى ماهيته ولازمه
وما يكون من هذا القبيل فلا نزاع فيه وعلى هذا لا يكون الشيء موضوعا الا لما لا يفارقه
ولا يتصف بالعوارض المفارقة والخواص المنفكة من المحمولات الكلية ايضا ومثل هذا لا
يفيده كما لا يخفى على العارف بالمقام وان كان المراد انه لا يكون موضوعا لهذا المحمول
الشخصي حقيقة اي لا يتصف بحسب الواقع به اصلا وان اتصف فاتصافه بحسب المجاز ويرجع
الى انه لا يتصف بحسب الواقع ففيه بعض المناقشات كما ترى ومما يؤيد هذا ان من كلام الشيخ
يفهم في بعض المواضع مثل هذا في العارض الخاص الاخص الكلي ايضا ولا يخفى عند من له
سلامة من سلاسل الخاطر ان التفرقة المفيدة غير طائل في اطلاقه والتزام عدم اتصاف
بعض الموضوعات ببعض المحمولات الخاصة الكلية المفارقة الغير اللازمة وان كان بحسب
الوضع الحمل الطبيعي بين ايضا ولا سيما مطلقا كانه مما يأبى عنه العقل الصريح و
النقل الصحيح وفي قوله والا لكانت الطبيعة الكلية آه تفتيش واستفسار من هذا
القبيل الذي فهمته ومما يلزم عليها من الاستحقاق في الطبع ح بان يكون موضوعا لهذا
ويكون هذا محمولا عليه بالحقيقة لا بالمجاز ولكن لا على وجه يكون مقتضى لطباعه وماهيته وما
يشبهها لانه استحالة بل قصوره وكان هذا الكلام مع انه في نفسه كما ترى لا يخلو

عن مخالفة كثير من مقالاته لا يخفى على العارف بمراتبه وفنونه فلا نبالي ان نشير الى نبذة
منها اما ذكره في خاتمة الهيات الشفاء بقوله فان الحيوان عينه ضرورة ان يكون خاصا او عاما
وانما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التي هي باعتبار ما ليس بخاصة ولا عامة بل يصير خاصا
او عاما بعد ما بما يعرض له من الاحوال ومنها في انه يجب ان يعلم هو انه حق ان يق ان
الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يقال عليه خصوص او عموم وذلك انه لو كان الحيوانية
يوجب ان لا يقال عليها خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص او حيوان عام وايضا البتة
يجب ان يكون فرق بين ان تقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شيء اخر
وبين ان تقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء اخر وبعض التوقعات و
والتشبثات مما نحمل بها وفي ملاحظة ومما يؤيد لما كان له ولا يخلو عن مخالفة لما لا يرتضي
به مما يقول به الشيخ في هذا المقام ما ذكره في فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة
والمخصوصة بقوله وليس اذا كان موضوعا كليا فقد صار بحكمك ذلك كليا عليه بل الحكم انه
موجود في كل او غير موجود فاذا الحكم ذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط
وهذه الطبيعة في نفسها معنى وانها ماخوذة عامة معنى وانها ماخوذة خاصة معنى
وهي في نفسها يصلح لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا يصلح للخصوص لم يكن يصلح ان
يكون مثلا انسانية واحدة بها زيد انسان واحد ولو لم يكن يصلح ان يكون عامة
في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون ثم الامور التي تلحق الانسانية اذا
لحقت بها وهي انسانية بلا زيادة شرط كان الحاق ذلك الى ما ليس لنا معه ان
يقول انها تلحق بها في عمومها او خصوصها بل هو انها حالة لها من حيثها لكنه
وان كان لحقا به في عمومه صدق على خصوصه وان كان لحقا بها في خصوصها فقد

خصوص او عموم وليس يجب ان يقع الحيوان على حيوان [illegible]
يجب ان لا يقال عليه [illegible]

الحق بها في خصوصهما دون عمومهما فلا يجب ان يكون مساوقا على عمومهما وان الحق بها فقط
فلا يخلو اما ان يكون يصحبها مع العموم ملحقا بها فيكون مع مصاحبا اياه في خصوصه فالملحق العام
لحق الخاص واما ما لا يصحبه هناك بل يتبرأ عنه ويكذب عليه فيصدق لا محالة في خصوصه
فانه وان كان كذب في خصوصه فهو مما لا يصدق عليه البتة واعني بقولي يصدق عليه في
عمومه اي يصدق على جميع ما يعمه ليس انه يصدق عليه من حيث هو عام فانه كشي
واحد يصدق عليه ما لا يتعدى الى مخصوصاته فانه من حيث هو عام هو كلي ونوع وغير
ذلك وهذه امور يلحقه دون ما يلحقه وسيأتي الشيخ بما نقوله لا بما يلحقه من حيث هو عام
بل الى ما يصاحبه في عمومه حملا على موضوعاته وغرضنا ما بيناه ان الحكم على الكلي من غير اشتراط
التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ولا ان فيه دلالة لفظية على التخصيص ولكن الدلالة
على التخصيص لازمة لولا انه من غير خارج لا انها نفس دلالة الحكم فيه كما ان الحمل فيه لوازم
من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هي نفس المدلول عليه بالقضية فبين ان كلية
الموضوع لا توجب كلية الحكم وكذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب
والايجاب ليستا بمتضادتين واعني بالمهمل ما هو موضوعه كما قد تبين كيفية الحمل فيه
وكم يتبين كثرة فيما ان القضيتين ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق ان الانسان
كاتب على ما بيناه ويصدق ان الانسان ليس بكاتب فيجتمعان على الصدق وايضا
ما ذكره وحققه في كتاب قاطيغورياس في فصل في مزاوجات تجمع بين قول على
ووجود في وانها الى اي شي يتأدى بعد ما بين فنقول انه اذا حمل شي على شي حمل
المقول على الموضوع ثم حمل على ذلك الشي شي آخر حمل المقول على الموضوع حتى يكون
طرفان ووسط فان هذا الذي قيل على المقول على الموضوع يقال على الشي الذي

حمل عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما قيل على الانسان حمل المقول على الموضوع
وقيل الانسان على زيد وعمرو وهذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد وعمرو وهذا
القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد هذا القول بعينه اي او زيد حيوان ويشترك
مع الحيوان في حده اي حد الحيوان يحمل عليه لان الحيوان يقال على طبيعة الانسان وكل
ما يقال له انسان يقال له حيوان وزيد قيل له الانسان وهذه مشكلة على هذا وتقال ان
الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على لان طبيعة الحيوان ليس بجنس بقوله ولو كان
طبيعة الحيوان يحمل عليها الجنس حمل الكلي لكان يلزم ما يرتضون ويكون كل حيوان جنسا
كما لو كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حين كان كل حيوان جسما كان الانسان جسما لانه
بل الذي يحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار فيها بالفعل وهو ذلك الاعتبار
تجريدها في الذهن بحيث يصلح لايقاع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من
اعتبار حيوان بما هو حيوان فقط الذي هو طبيعة الحيوان فان الحيوان بما هو حيوان فقط
يجوز بشرط التجريد او غير تجريد فهو اعم اعتبارا من الحيوان بشرط التجريد وذلك لان الحيوان
بلا شرط يصلح ان يقترن به شرط التجريد فيفرض حيوان قد نزع من الخواص المنوعة والمشخصة
ويصلح ان يقترن به شرط الخلط فيقترن بالخواص المنوعة والمشخصة واما اذا اخذ بشرط
التجريد لم يصلح ان يقترن به احد الشرطين اما احدهما فلانه قد حصل فلا يصلح تحصيله
وقد نفي ما قبل واما الثاني فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد وطبيعة الحيوان بشرط
التجريد لها اعتبار اخص فانما يقال عليها الجنسية اذا اعتبرت في الذهن بشرط لا خلط
بالفعل وقبول خلط بالقوة لعدم مقارن عائق عن ذلك مثل فصل منوع
او مشخص عوارض جزئية واما يكون طبيعة الحيوانية اذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط

الى حمل الجنس على الانسان

لا خلط فلو كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد مقولا على الانسان
بل كان بشرط خلط لم يوخذ الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان ثم الجنسية عرض
لاحق لهذه الطبيعة موجودة فيها وجود الشيء في الموضوع واما الجنس فنقوله على ما يقال عليه
من هذه الطبيعة اعني على الحيوان بالشرط المذكور ليس هو قول العرض على المعروض بل
قول المركب من العرض والحامل على الموضوع لاى ليس قول البياض على الانسان بل
بل قول الابيض ولو كان الشيء الذي يقال عليه الجنس مما يقال على الانسان لم يكن
يمنع كون الجنس بهذه الصفة من ان يحمل على الانسان وهذا يعلم مما في هذا الموضع
وبالجملة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط وعلى البعض الذي
لا يحمل على الطرف الاصغر ويجب ان يعتبر المقول عليه والموجود فيه في هذه الامثلة كلها
فانك اذا جوزت الحمل يكون الطرف الاكبر على بعض من الاوسط لم يجب
في اتفاق القولين بعينه ان يحمل الطرف الاكبر على الاصغر فان الناطق يحمل على
بعض الحيوان بعينه والحيوان يحمل على كل فرس بعينه وليس يلزم ان يحمل الناطق
على الفرس بعينه فاستنبط من هذه المقالة ما يدفع الغلوط الحاصلة من المساقة
في نعينها وشابهه المخالقة بين اقوال والاسباب نحو قوله فيقرن بالخواص المنوعة والمشخصة
او عوارض حتى يتشخص نظرا الى بعض الاغراض ودفع بعض التوهمات وتخيل بعض
التوقفات وكان ما ذكره الشيخ في دفع هذا التشكيك يمكن ان يحمل على الجواز
بان يكون احدهما مبنيا على عدم التكرار الاوسط والاخر على ان هذا القياس
الذي يمكن ان ينعقد فيه يكون كبراه جزئية ويمكن ان يكون نظره على عدم تكرر
الواسطة وحكايته انه يحتج لان الطرف الاكبر يحمل على بعض الاوسط سواء كان

على لازم
الوسط

بشرط لا خلط وبشرط التجريد الى الانسان

المراد به

المراد به جزئية الكبرى وان من الشروط الكلية او يكون غرضه شيئا آخر بالذات فتحقيق
هذا البيان وتوضيحه واحتمل ان يكون مراده على سبيل اخر وكان هو دون الكل يكون
قريبا فالحزم بان الشيخ اجاب عن هذه المغالطة المشهورة حيث قال ان الكبرى
في هذا القياس جزئية لان الحيوان الذي هو الجنس هو الحيوان بالشرط المذكور وهو اخص
من طبيعة الحيوان كما يفهم من كلام بعض المتاخرين ومنهم الفاضل الدواني لا يخلو عن
شيء ان المراد بما ذكره الشيخ في هذا المقام الذي نقلناه عنه ما نقلناه وكان من
كلام الشارحين للاشارات يفهم ان كلام الشيخ مبني على عدم تكرر الحد الاوسط وحاملها
على ما اشرنا ان الامام الرازي ذكر في شرحه فيما اتفق للمتعرض بهذه الشبهة وحلها
في الجواب المشهور ان الذي حمل عليه الجنس ليس هو الحيوان المحمول على الانسان لان الحيوان
بلا شرط ان يكون معه غيره وهو غير الحيوان بشرط ان لا يكون معه غيره كما عرفته و
الجنسية عارضة على الحيوان المجرد وتجرده عقلية وهو غير محمول البتة على الانسان بل
المحمول عليه هو الحيوان المطلق الذي لم يشترط فيه شيء اصلا فلما اختلف الوسط لا
جرم لم تلزم وفي مرتبة الاشارة لا ضعف هذا الجواب لينصرح الى ما قصدنا
وبينا وذكر ان هذا الجواب مما ذكره الشيخ في الشفا في حل الشبهة واورد
عليه بعض المواخذات منها ما ينبئ عن المخالف الذي يورد عليه من جهة انه في
بعض اجزاء الشفا يفهم من كلامه ان الموضوع للجنسية ما اخذ بشرط ان يكون حيوانا
فقط من غير ان ينضاف الى شرط التجريد والالحاق ومما يؤكد ويوضح ان بعد
ضعف هذا الجواب اشار الى جواب اخر وذكر بعده وههنا جواب اظهر منه و
هو انا اذا قلنا الانسان حيوان فان قلت الحيوان جنس كانت الكبرى جزئية

وبيان حاصل المراد ههنا وانه لم يقصد صرح عدم اتحاد
الوسط وجزئية الكبرى معا كما انه واحد بالذات وانه
كان المراد في هذه الامور ما ينطبق اولا وبالذات
عدم اتحاد الوسط لا جزئية الكبرى وان كان صح
على الصور واحد كما عرفت م

او ينطبق على ما فهمه وقرره فقط على الكبرى
بل اراد احتمالا آخر بل احتمالات اخر م

وكانت جزئية وان قلنا كل حيوان جنس كذبت لان كل شخص من الحيوان ليس بجنس
والشارح المحقق الطوسي قدس سره صنفه انه ما قرره هذا الجواب المشهور المنسوب الى الشيخ
مما يميل الخاطر اليه جريا على اختلاف المعنى في الوسط وان الاوسط غير مكرر غير واحد
لا يبالى بنقله وسنعرف بعض الفوائد الواردة عليه انه وكان الجواب الاول اى هذا
الجواب هو ان الحيوان الذى هو الجنس غير الذى هو المقول على الانسان حتى لكن ليس
وجه التغاير ان احدهما بشرط لا شيء والثانى لا بشرط شيء فان كليهما لا بشرط شيء فان
شرط الشيء مغايرا وبه من شانه ان يدخل في مفهوم الحيوان عند صيرورته محصلا بل وجه
التغاير ان احدهما ماخوذ مع شيء وان لم يكن اخذ ذلك الشيء شرطا في مفهومه ليتحصل
والثانى ليس ماخوذا مع شيء وان جاز ان يوخذ مع شيء وبيانه ان الحيوان المقول
على الانسان ليس بعام ولا خاص اذ يمكن حمله على زيد كما يمكن حمله على الانسان والذى
هو الجنس فهو من حيث هو جنس عام مركب من الاول ومن معنى العموم والعارض
له فهو لا يحمل من حيث هو جنس على شيء تحته وفرق بين ما يصلح لان يعرض له ما يعرض
وبين ما قد عرض فيه ذلك فالمحمول هو الاول والجنس هو الثانى وكان افادته فيما ذكرنا
ذكرنا على التقرير هذا الموضع فنون اخر من الكلام ما نقلنا مما اورده انواع من الموم
وفصلنا في بعض تعاليقنا ومنها شرح الهيات الشفاء وكانك ان تتفطن لبعض
ما فصلنا فيما تركنا ومما اوردنا وكان ما قرره بعض الفضلاء الفاضل الدواني
في بعض حواشيه على التجريد وحاشية التهذيب من ان الشيخ تصدى لدفع الشبهة
باتحاد الكبرى جزئية وان في هذه القضية مهملة عند الشيخ وان الموضوع فيها الالفاظ
شيء وهو مما يتكرر في الصغرى والكبرى كما ترى وليس على ما ينبغي ومما نقدنا وعلى هذا

الفاضل

الفاضل ان هذا الفاضل ذكر في حاشية التهذيب بل في غيره ايضا في بعض المراتب
واعلم ان التحقيق ان الحكم على نفس الطبيعة الا انها في الطبيعة قد اخذت من حيث انها
شيء واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى افرادها كالنوعية
فيما تقرر ولذلك لا يصلح للحكم عليها بالتخصيص والتعميم بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ
في كتبه وهي المهملة اخذت من حيث هي هي بلا زيادة ولا تخرج عن مخالفة تحت حال الفرد
ومقالاته ويجب في ذكر كلام الشيخ ولنا بعض مسودات وشواهد اخرى في انواع اخذنا فاكر
ولكن متصفا والتسليم بما فوقك القدس الخاطر السليم وكثير من سياقاته فيما نقلنا
دل بوجه على هذا وما ذكره الشيخ عقيب المنقول بعد بيانات اخرى لا تخرج بعضها ايضا
عن تاييد لقوله يجب ان يتذكر ما قلناه ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذى هو بعينه مقول
على الانسان ولا يكون الواسطة واحدة بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة
ان الحق هو ان الواسطة اذا كانت واحدة فان الموجود في الواسطة اذا كان موجودا
فيها كليا كان هو موجودا في الطرف الاصغر فان كان في بعضها افترقت الواسطة
فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره وليس يخرج المثال المورد في الجنس من ان يكون
من جهة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة وليس يجب ان يوجد الا مران الا كليتين
فانك اذا اعتبرت الوجود والقول في بعض تعرفت المسايل كلها في هذه الاشكال
مؤيد وموضح للاوائل الاصلية والمندرجة فيها لا تغفل ومما يوضح ما العقال وفيه
بعض فوائد غريبة سانحة ولفوائد في تعليقنا وفي غيرها ان الامام الرازي ذكر في شرحه
في هذا المقام في مرتبة بان ضعف هذا الجواب الذى ذكره اولا وقد عرفت انه
نسب الى الشيخ ويقيم ان الحيوان بشرط التجريد ولا شيء جزء على ما نقل عن الشارح المحقق

بقوله وايضا يلزم منه ان يكون جزء الجزء الذي هو الجنس الاعلى سابقا في الوجود على الجزء
الذي هو الجنس وفي سياقة الامام بعد بعض وجوه اخرى في الضعف هكذا ايكون ثبوت
جنس الجنس للنوع اقدم من ثبوت الجنس له وكل ذلك مما نقل في فصول المقالة الاولى
من كتاب البرهان ومن خاتمة الالهيات من كتاب الشفاء ولا تغفل عن تغير العبارة وما ترتب عليها
وذكر السيد الشريف في حواشيه المتفرقة على شرح المحقق للاشارات لو كان الجنس
مركبا لا شيء هو جزء الماهية لكان جنس الجنس جزءا للجنس سابقا عليه في الوجود
فيكون ثبوت جنس الجنس للنوع اقدم من ثبوت الجنس له وقد ابطله الشيخ في الشفاء
وبما ذكر في النمط الاول من ان الذي يجعل حيوانا يجعل الانسان انسانا وذكرنا عليه انه يمكن ان
يقال عليه بالمعنى هنا على هذا الحل والجواب ان ثبوت الجنس ووجوده في نفسه
سابق على وجود الجنس وهو نسبة هكذا اي في نفسه ولا يلزم ان ثبوت جنس الجنس للنوع
اقدم اي وجوده لغيره ويرجع الى وصوله للنوع وحمله بل يمكن مع ذلك النحو
من التقديم هذا النحو من التاخير وامثال هذا مما ليس بعيدا لمن له ممارسة ولا سيما
بكلام الشيخ ومما يقضي منه العجب وان كان ليس منه من يتعجب من بعض الوجوه لا تخفى
على من له ممارسة باحواله قدس سره ان في الشفاء في ذلك المقام الذي تعرض
قدس سره وتصدى لذلك المقام لذلك الوجه من مرتبة المناقشة فارجع الى فن
البرهان من الشفاء الذي هذا المقام فيه اي الفصل العاشر في بيان كيفية كون الاخص
علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وانظر واتبه المعقودة فيه ولا سيما قوله
المعقود فيما عرضنا من بيانه اي قوله وبعد هذا فيكون الحيوان المحمول على الانسان
علة لوجود الحيوان فليس ذلك كما ظنه على ما علمت ان يكون علة لوجود الجسم للانسان

وربما وصل المعلول الى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا لعلته عنده اذا لم يكن وجود
العلة في نفسها وجوده لذلك الشيء واحدا مثل وجود العرض في نفسه ووجوده لموضوعه
فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده
للانسان وبالجملة لو شئنا ان يصل الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن وذلك لان
الموصل اليه لا يكون انسانا ان لم يكن حيوانا لم يكن انسانا فمحال ان يصل الجسم الى
الحيوان ويكون ذلك الحيوان حيوانا ولم يصل الى الحيوان والحيوان انما وصل الى الشيء بتضمن
ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسطة
الانسان ويمكن وصولهما نفس حصول ما فهم من الوصول الحمل على موضوعه وذكر الشيخ متصلا به وبعده
فصول لما نحن فيه في العلوم وقيمته في انفسها لا يجب ان نشتغل بها وكان ما ذكره في الاشارات
مع ان في ذلك ايضا يمكن ان يتحقق مثل ما اشرنا باد تلطف في عنايته ويحمل كلام من لا يخفى
عن عينه ما له بل مخالفة لما قرر هذا الكلام الصادر عن الشيخ في ذلك النهج بما فيه الى النمط الاول
في حواشي شرح ذلك النهج في هذا المقام من قوله اي وجود الحيوان في العقل من وجود الانسان
في الخارج مع ان هذا التوجيه وهذا التقرير ايضا فيه بحسب الواقع بعض المواخذات
والمناقشات ولا نطيق ما الحق الشيخ في برهان الشفاء والالهيات واعلم ان ما ذكره السيد
الشريف في المقامين بما ذكره المحاكم ولهذا الفاضل حسن ظن عجيب بالنسبة اليه فكتبت ما
كتب وانا نحن على نمط اخر ونهج اخر طلبنا لكل شيء وجهه فحقق ما حق وزاف ما زاف بتوفيق
من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له اللهم فتمم احسانك وتاييدك وحقق حسن ظنوننا بك
فنكون مشتغلا بالله في كل حال ومقال حتى يظهر لنا حقيقة الحال باذن الله الملك المتعال
وفي المقام بعض النكات والتنبيهات تركناها على غيره وكانك يمكن ان تتحرس لما اومانا

الجسم

الحد الاصغر

متاخره

وما ذكره الشيخ في الشفاء في فصل في تحقيق حال الناقص بقوله والذي ذكر بعضهم انهم كيف
يجعلون المتهيئين مساوين في الموضع فيهما شي واحد فذلك خطاء وذلك لانه ان عني
واحدا بالعدد في زمان واحد فقد كذب فان القايلين ان الانسان نوع خير ليس الانسان نوع
نوع خير لا يشيرون في ذلك الى انسان واحد متعين بشخصه بل المعنى بالعبد او يعنون القابلين
بعضها كانه خارج عن مفهوم القضية بل يعقدون في الذهن لا مفهومها وان عني شيئا واحدا
فليس [illegible] اول ما يحمل في الواحد بالحد بل الحد الذي لا يتناهى بان يحمل الاضداد على شي واحد بالحد
كالفردية والزوجية معا في العدد والذي هو واحد بالحد انما هو من الموجودات التي في الوجود ما اشبه
وما ذكره الشيخ في فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي بقوله فالشخصية من الاحوال التي تعرض
كما يعرض له الجنسية والنوعية والاحوال للطبايع الموضوعة للجنسية والنوعية وقولنا انسان شخص هو هذه الطبيعة ماخوذة مع
من الانسان الذي هو النوع من تشخص يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها المادة المشار اليها وهو كقولنا انسان واحد اي
الانسان الذي [illegible] غير ما قولنا الحيوان الكلي ان حيوان ناطق محصل فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا او الحيوان الناطق قد يكون
معناه انه حيوان ناطق م نوعا وقد يكون شخصا اي هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان
الناطق الشخصي حيوان ناطق ايضا من الموجودات الدقيقة الحكمية المنطقية وما ذكره الشيخ
في الهيات الشفاء في فصل في النوع واما النوع فانه الطبيعة المحصلة في الوجود والعقل جميعا
وذلك ان الجنس اذا اتحصل متهيأ بامور محصلة يكون العقل انما يبتغي بعد ذلك ان يحصلها
بالاشارة فقط ولا يطلب شيئا في تحصلها الا الاشارة فقط بعد ان تحصلت الطبيعة
نوع من الانواع ويكون ح يعرض لها لوازم من الخواص والاعراض يتعين بها الطبيعة
المشار اليها ويكون تلك الخواص والاعراض اما اضافات فقط من غير ان يكون معنى
في الذات البتة وهي ما يعرض لشخصيات الامور البسيطة والاعراض واما ان يكون

بعينه

بكون

احوالا

احوالا انية زايدة على المضافات لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا من هذا المشار اليه
يجب ان لا يكون هذا المشار اليه الذي هو المغاير للاخرين موجودا بل قد يكون قد فسد لعوارضه
اللازمة فان الشخص معلول الشخص فاذا اعدم الشخص عدم معه معلوله وهو الشخص وهذا الشخص
هو الوضع وبعضها بحيث لو توهم مرفوعا لم يجب به جهة بطلان مهيته بعد وجودها فلا فساد
ذاته بعد تشخصها ولكن بطلت مغايرته ومخالفته للاخرين لا مغايرة اخرى من غير فساد
لكنا ربما اشكل علينا ذلك فلم نحصل وليس كلامنا فيما نعلمه بل فيما الامر في نفسه عليه انتهى
من الموجودات القوية دما يؤكده ويوضحه موجودات اخرى وبعض التوهمات من التفرقة بين
العارض والمحمول واشتال هذا انما ينفسخ بوجوه منها انه يمكن اخذ المحمول الذي هو الخارج المحقق
بل ما يكون من قبيل اللوازم ومنها اسراء الحكم منه اليه كما لا يخفى على من يتعمق على المناقشة
والجدال ومنها بعض وجوه اخر فاستنبط ولقد اشرنا الى ان المحمول الحقيقي يمكن
ان يكون بالنسبة الى المعروض عارضا مغايرا فلا يلزم ان لا يغايره او ما تلى الان
القول ان مراده بالمحمول الحقيقي ما لا يفارق عن موضوعه اي هذا الفرد والمصداق
من المحمول الحقيقي مراده لا ينتقض اصلا كما لا يخفى نقل مقالة برهانيه نافعة في نفسها
وفي غيرها ولاسيما لما نحن بصدده وبها ينفع بعض مطالب ويوضح بوجه الاندفاع
الذي اشرنا اليه من وجه اخر ذكر الشيخ في برهان الشفاء فصل في ذكر كيفية ايقاع النفس
بالحس في المعقولات وذكر المفردات من المعاني وكيف يكتسب وفي التركيب الاول
منها كيف ينتهي الى تحليل القياسات فقال من جهة المحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض
اذا كان الموضوع مستحقا لان يوضع بذاته بحسب الذات لحمل عليه ما يحمل فيوضع ويحمل
عليه محمول اي حمل كان بخلاف قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته

وجب

الزيادات م

المقبر والاكبر الاثام البيان ه

غير محتاج للحامل بحمله ثم البياض قائم فيه ومحتاج للحامل له شرعاً فاذا جعل الانسان موضوعاً
والابيض محمولاً فقد حمل حملاً مستقيماً فهو حمل حقيقي لا بالعرض وبازاء هذا القسم حمل بالعرض
وهو انما يتفق لما من شأنه ان يكون محمولاً في الطباع فيوضع لما من شأنه ان يكون موضوعاً
في الطباع فيقال الابيض انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة وذلك
لان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان يكون موضوعاً ولكن الموضوع هو الشيء
الذي عرض له ان كان ابيض وهذا هو الانسان الذي عرض له البياض فهو ابيض
واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الآخر فيقال ان الابيض متحرك اي الشيء
الذي عرض له البياض فقد عرض له الحركة لا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع
للتحرك ويقال للشيء انه محمول بالذات او بالحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان من طبعه
او لعله سرا وجده فيه ولكنه ليس لشيء غيره من اجله يقال له واذا تحققت لم يجد الصفة في
نفسه مثل ما يقال ان الحجر متحرك وان كان لا بالذات يتحرك لكن بالقسر وبازاء هذا المحمول
بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في
السفينة انه متحرك وانه سائر الى موضع كذا واذا حققته وجدته ساكناً فربما كان الموصوف
به بالحقيقة منفصلاً عنه كالسفينة في هذا المثال فيها وربما كان متصلاً كما يقال كرم حسن
اي غنا قيده ابيض ويقال محمول بالذات بمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان
ويقابله المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما انسان ويقال
للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس واردا على الشيء من خارج غريباً بل
هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما يقال ان الحجر متحرك الى اسفل بالذات وبازاء
هذا المحمول بالعرض كالحجر المتحرك الى فوق بالقسر ويقال محمول بالذات لما لم يكن من

يقلب

اذا كان محمولاً على ما يحمل عليه مثل السطح اذا قيل انه ابيض وبازاء هذا المحمول بالعرض كما يقال جسم ابيض فانه يقال انه محمول بالذات ٥

من شأنه ان يفارق الشيء في حال وبازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون الجدار او الحجر اذا حمل
عليه الجنس المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس ملازماً ويقال محمول بالذات لما كان
ليس من شأنه ان يفارق الشيء وكان في ذلك مقوماً لماهيته لا واردا عليها غريبا وبازائه
المحمول بالعرض معروف فيكون اذا كون السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال المحمول بالذات
لكل ما من شأنه ان يوجد في حد الشيء او يوجد الشيء في حده وبالجملة ما يكون مناسبة
لذلك الشيء بالحد الذي لاحدهما فالشيخ من حيث يكون محمولا بالعرض فاستنبط
من هذا على الصحيح ما يؤيد لما تقدم جاز من ان المحمول بالحقيقة ما يطلق حقيقة على المحمولات
المفارقة الغير اللازمة للافراد والاوقات وما ذكره الشيخ في فصل نحو الجنس من قوله
وقد يعرض منها شبهة من ذلك انه اذا كان للجنس شيء كالجنس هو المقول على كثيرين
كان للجنس جنس او قيل للجنس على المقول على الكثيرين الذي هو جنسه وكان الجنس مقولا
على جنس نفسه فنقول في جوابه ان المقول على كثيرين يقال على الجنس كقول الجنس نفسه
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض عليه اذ ليس يقال ان كل مقول
على كثيرين جنس وكل ما هو جنس فانما يقال على كل ما هو جنس بل المقول على الكثيرين
يعرض للجنسية عند اعتبارها كما يعرض للحيوان الجنسية باعتبارها وهو اعتبار العموم بحال
كما شرح ذلك هذا من قريب من غير ان يكون الجنسية مقومة للحيوان البتة ولا يمتنع ان
يكون المعنى الاخص قد يحمل على الاعم لا على كله ولو كان الجنس يقال على المقول على كثيرين
على الجنس لكان شططا على الاسمية كما يوضح المقام على سياق اخرى وتقرير اخر ولقد
كررنا ان بعض المراتب الشرقية مما يتصل بما دون في التعليقات ولا يفيد اصلا ومن تقول
به كانه يقول لطبائعه دون عقله وفي الاشارات انهم لهذا موردات كثيرة منها ما

كل شيء يختلف بالعيان ماهو حق ... ما يحصلها

وقع في النمط الرابع واما ان يكون ما انتفى فيه عارضا عرض لما تختلف فيه وهذا ايضا غير
منكر واما ان يكون ~~ما انتفى فيه عارضا عرض~~ ما تختلف به عارضا عرض ايضا لما تحقق فيه
وهذا ايضا غير منكر وما في الشفاء في مقام آخر في كتاب طوبيقا فان كل ما يوجد للنوع
فهو موجود لطبيعة الجنس وان لم يعم الجنس من الموجودات وما نحن لمراتب تأييده
اخرى قد اشرنا اليها في شرح الهيات الشفاء وفي حواشيه في مباحث اخرى وفيها
بعض الحكايات ردا واحكاما فيما ذكرناه وفصلناه وفي حواشي اشرنا وجعفا نظير
انه لا بأس في الفعل من ان يكون طبيعة الكلي موضوعا بنفسها للشخصية على ما عرفت وقوله
والآلات للطبيعة الكلية آه فيه ما فيه وبعض التشبثات من قبيل ما اوهمناه وان
الوجه انه لا يصح ان يكون موضوعا من غير الحاق السور الجزئي اي بحسب صدق الجزئي
كما في شأن المحقق وان كانت الطبيعة بنفسها اي بالحقيقة موضوعا للشخصية وهذا ايضا
تأمل
يرجع لا بأس به ليس بمفيد كما اشرنا وبالظهر عندا وفي ومعارضة بالمقام وان هذا على
سبيل المماشاة كما هو دأب الشيخ في بعض المباحث على ما اشار اليه في الخطبة وهذا ايضا
من قبيل نظائره بحسب النوع او الجنس كيف وفي مثل هذا المماشاة اولا توجه لا ما هو الرضي
عنده وما ليس بمرضي بوجه كما اشار اليه في الخطبة في شأن هذا الكتاب بقوله ومن اراد
الحق على طريق فيه ترضي ما الى الشركاء وبسط كثير وتلويح الى ما لو فطن به استغنى
عن الكتاب الآخر اي الحكمة المشرقية حضرنا اذ اشار الى ان هذا مرضي له ومن الالفاظ
الحسنة انه اشار في هذا الفصل في عنوانه على ما يشعر بذلك بقوله اقول لولا انه
ربما اوجب استقصاء النظر عدولا عن المشهور واذا وقع بمحك ولكن فطن خيرا لما
تنقبض بسبب عدوه ما لم تولفه عليك واعلم ان العاقل لا يحيص المشهور بعد

بلا فرض

ماوجد

ما وجد عنه محيصا وامثاله كما ترى والغرض ان هذا ليس على القانون ليس برضي بحسب نظرنا
وينبغي ان لا يكون الشيخ راضيا بهذا وان وقع كثير من المقامات مما لا يخفى عن شابه ابا وعالم
لهذا وقد اشرنا في شرح الالهيات ان قول الشيخ بل بحسب العقل واللسان كما يقول ان
زيدا هو ابو القاسم آه ليس مما لا يمكن المناقشة والتفتيش فيه والحق هذا الحمل في القول
واللسان لا بأن يتحقق بحسب المعنى مطلقا غير ظاهر ولا يأبى العقل عن تحمل على فيه وباعتبار الا
يكفي لمطلق الحمل وان كان بحسب المعنى متحدا وكان ابطاله لا يخفى عن اشكال وكثير على ارباب التعمق
وسيأتي ما يشعر لا بذلك والشيخ في هذا الفصل الذي وقع عنه سهوا ذكر بعد هذا الكلام
بسطرات في اثناء عرض فان زيدا اخص من شيء وشيء اعم من عمر فان زيدا لا يبقى الا
على واحد وشيء يبقى على ما يقال له زيد وعلى غيره فيكون زيد احد الامور الجزئية التي يحمل عليها
شيء وانما يبقى بالجزئي هذا لا يخفى عن مخالفته لهذا وبعض المحققات من ان المراد بقوله
فان زيدا لا يبقى الا على واحد اي هذا القول بحسب اللسان وامثاله كما ترى وكثيرة
من الاقوال الواقعة منها في مقامات متفرقة مما يؤيد ما ذكرنا ويشعر لا بان هذا التوجيه كما ترى منها
ما وقع في فصل ذكر في اليقينيات فيما يمر بتحليلها بقوله في اثنائه عرض ولقائل ان
ان يقول الكبرى ليست مهملة بل شخصية ولمن يقول ربما ان يكون القياسات الآخر
من شخصيين قد ينتج وان كانت الكبرى ليست كلية فانه قيل ان زيدا هو القاعد و
هذا القاعد هو ابيض لزم دائما ان يكون زيد ابيض وانما يكون ~~هذا~~ انما كان
الجزئي لا ينتج حيث يكون جزئية محصورة او في نهاية تجويز ان يكون الاصغر عن الاوسط
ومنها في نفيت الاصغر عن الاوسط ابدا وايضا قوله في هذا الفصل في اثناء بيان
منع هذا المثال الآخر فيقال نحو زيد المغني وزيد المغني لا يبقى غدا والابيض الغنا فان مجمع

كلامه

ليس ذا

محصورة فاز

[illegible]

كل معين واحد بما لا يتغير ويجب ان يفهم من هذا المثال ان زيدا المغني امر كانه لان
زيدا يقال على الواحد واما على زيد المغني من حيث هو زيد المغني فيقع على كثيرين وذلك
لان زيد المغني من حيث هو زيد المغني بهذا الغناء يحدث بعد ساعة وقد يبقى زيدا ولكن لا يبقى
مغنيا فلا يكون زيد المغني ثم يصير زيد المغني ويبقى ذلك الغناء والا بالعدد ولكن بالنوع
فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد ومغن فلا يكون
ذلك بالعدد وانما يكون ذلك بالعدد لو كان زيد ذلك حقيقة بعينه والغناء ذلك
بعينه بالعدد فكلبنة تتخذ من طين ثم تنقض ثم تعاد فلا تكون اللبنة تلك بعينها و
ان كان طينها ذلك الطين بعينه بل يكون هذا اشباها مبتدا بغير ذلك كذلك
اذا كان مثل الغناء غير ذلك الغناء بالعدد فهذا المغني من حيث هو هذا المغني غير ذلك بالعدد
والشيء قد يتغاير ذاته في احواله كما علمت والمغايرة لا تصح مع وحدة بالعدد و
ذلك لا ينقض ان لا يكون الموضوع واحدا واذا كان الحمل الاوسط معنى ليس بشخصي
فمن حق الكبرى ان يكون صادقا على المعنى الكلي فيكون قولنا زيد المغني يجوز ان
يحمل كليا فيكون كانك قلت ان كل شيء يوصف بانه زيد المغني فقد علمت ان
ان معنى هذا الامور الموصوفة لزيد المغني او علمت ان قولنا كل ج ب معناه كل ما
يوصف بانه ج بالفعل فهو ب ليس شرطا ان ذلك دائم موصوفا بانه ج او في
وقت اخر والامور الموصوفة لزيد المغني احدهما زيد مطلقا والثاني زيد المغني من حيث
هو مغن وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد المغني فمن الكاذب ان يقال كل ما يوصف بانه
زيد المغني ويوضع للمغني زيد المغني فانه يبطل بهذا البعض وهو الذي هو زيد المغني من
حيث هو زيد المغني واما كل ما يوصف بانه زيد المغني ويوضع لزيد المغني فان هذا

لا يتوهم — بها المغني — يحدث — ويفنى — وهذا — يوجب ما — ان معنى — من حيث هو زيد المغني

مطلقا

مطلقا لا بشرط انه زيد المغني لسنا نقول بشرط انه ليس زيد المغني هو مما يوصف بانه
زيد المغني مثل ان الانسان باعتبار نفسه وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف
بانه زيد المغني ابيض فانك اذ تقول زيد ابيض فلم تاخذ الموضوع الا فقط بلا زيادة
وكذلك يوصف انه ماخوذ مع الابيض حين تقول زيد الابيض ابيض لكنه اذا
اخذ مع الابيض كان الحمل ضروريا بالوجه الذي تعلم واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا
وهذا الغير من العموم وهو الذي هو ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد يهت
هذا امرا فان اخذ زيدا انه شيء واخذه انه زيد المغني شيء وقولنا الموصوف بانه
زيد المغني هو كل واحد منهما لان زيدا يكون معتبرا انه زيد ولا يعتبر معه زيادة و
معتبرا مع اشتراط زيادة انه مغن وهذا لا يبطل كل واحد منهما لان زيدا يكون معتبرا
انه زيد المغني وهذا لا يبطل شخصيته زيد لانه شخص من حيث هو زيد فقط مشترطا معه
فقط فاذا اخذت الكبرى مهملة او بمعنى الصدق واذا احيلت كلية كذبت لا تخلو عن
تابد بل من وجوه لما كان له وفيه انه شابه المخالفة بين اقواله وبعض التشنيعات
والتمحلات يضمحل بادنى ملاحظة ومعارضة وما في الشفاء في مقام اخر وكتاب طبيعيات
فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود لطبيعة الجنس وان لم يعم ايضا من الموجودات وما
يناسب لبعض المقامات والاعراض التي العفا فيه ولا سيما هو في محل الشيخ
وكذلك يوصف انه ماخوذ مع الابيض حين نقول زيد الابيض لما قلنا كان الحمل
عليه مطلقا وفيه بحث المرجحة بالوجوه لما اشرنا ولغيرها وفيه بعض المواخذات بحسب الواقع
والالزام ان الشيخ ذكر في بعض الفصول من المقالة من الفن الثالث من الجملة الاولى
في فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة بقوله واعلم ان الى الاخر

واذ قد بين — طبيعيات — الثانية — والمخصوصة

واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع حتى ان القضية يكون مسورة مع الالف
واللام فان لحقها سور بان كونها كما انك تقول ان الابيض ابيض باله ويقبله قبولا فان
قلت كل ما يوصف بانه ابيض فانه ابيض باله لاح لك كذبه وكان هذا اللبس مما ينبغي المناقشة
والتفتيش فيه بحسب الواقع والالزام ومما يوضح للاحرل لهما ما اتفق منه في بعض مواضع
ومن جملتها ما في الاشارات من قوله اذا قلنا ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه ان
حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشيء الذي يقال له مثلث فهو بعينه يقال له شكل سواء
كان في نفسه معنى ثالثا او كان في نفسه احدهما وهكذا ما في الشفاء في بعض فصول القياس
بعد ما قرر بعض الاقوال في الابيض بشرط التجريد واللابشرط وما يكون ويلحق له من بعض
الاعتبارات وصدق بعض المحمولات على وجه وعدمه على وجه آخر وامثال هذه الحكاية ان
شئت فارجع من قوله ومما ينبغي ان يكشف في هذا الامر ان يعلم انه لا اعتبار في تاليفنا ههنا
بهذا التبدع في النظر في المحمول والموضوع انه من حيث او ليس من حيث بل ان ينظر
الى الشيء الموصوف مثلا بانه ابيض لا الى زيد شيئا آخر فان صح عليه الايجاب في كل وقت او
وقتا ما فقد صح السلب وانه اذا زيد على هذا شيء فقد ادخل شرط اعتبار من حيث كان
غير نفس الموضوع وحده وغير نفس المحمول وحده اللذين لا اعتبار بهما بل قرن بهما اعتبار
او اعتباران فقد صارت القضية اخرى واعلم ان الفاضل من المتاخرين الذي اكثر
بمخاطبته مقرا اقوله ولا لبعض اقوال اخر بحسب الواقع والالزام فكر في تدبر عالق في
هذا الامر والشان ايضا وانتظم هذه المرتبة ايضا في سلك نظاير هذا التعليق وما ذكره
في الفصل الرابع في القياسات الاقترانية بقوله فاعلم ان المهملات حكمها حكم الجزئيات
فينتج ضروبات وينتج مهملة وان المخصوصات احكامها احكام الكلية فانه قد يكون من

لا الى زيد / الايجاب او الى السلب فقد صح

اللذين لا اعتبار بهما

مخصوصتين قياس كقولك زيد هو ابن عبد الله وابو عبد الله هذا اخو عمرو فهذا ابن الموءات
وكان المراد به القياس المعقول بل ما يصدق عليه القياس بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فقط
والحاصل ان الشخصيات يمكن ان يكون محمولة على الشخصيات بوجه كما يمكن ان يكون
الاتحاد في موجودة في الشخصيات فما يفهم من كلامه في الفصل الذي عنوانه من قوله اقول اولا انه ربما
اوجب استقصاء النظر عدولا عن المشهور على الوجه الذي عرفته من قوله اقول اولا انه ربما
اوجب استقصاء النظر عدولا عن المشهور ومما يدل على انه مرضي له وفي بعض فصول اخر
ايضا وقع ما يدل عليه لا يخفى في نفسه عن تامل وهكذا ما نسبته لا كثير من اقواله ومما
يوضح اصل الغرض الذي وقع فيه في نفسه ويوضح ويؤكد ما اتفق لنا في هذا المقام من
من الشواهد والمؤيدات والموضحات والاسناد ما وقع من شارح كتاب الملخص بناء على
لما يفهم من كلام الامام الرازي وفيه تنبيه على ما هو من قبيل القواعد المعتبرة ومنه فيظهر دفع
بعض الاشتباهات والشبه وعدم التفرقة بين المختلفات من قبيل قوله في تحقيق الفصل
وتحقيق علية الجنس والحصة اي القدر الموجود من الجنس في النوع بعد ما ذكر من الامام الرازي
انه احتج على ان الفصل لا يجب ان يكون علة لحصة النوع من الجنس فقوله نعم قد يكون
الفصل علة للحصة على تفصيل سيأتي في حقيقة الحكمة لان الفصل علة للحصة لا لكونه فصلا
والا لكان كل فصل علة للحصة بل ذلك لخصوصية تلك المواد كما ان الموجبة الكلية قد تنعكس
في بعض المواد كلية وليس ذلك لكونها موجبة كلية والا لكان كل موجبة كلية تنعكس كلية موجبة
بل لخصوصية تلك المواد وقوله وهذه المسئلة من الامور في هذا الباب يريد بهذه المسئلة
انعكاس الموجبة الكلية في بعض المواد موجبة كلية لا لكونها موجبة كلية وبهذا الباب كون الفصل
علة في بعض المواد للحصة لا لكونه فصلا لا يقتضي ان يكون كل فصل علة للحصة واعلم

او اخو عمرو

الا اتحاد

كما نبينه في الصناعة / والفصل الصوري / كما نبين يكون علة و / البعض النطق / لا يكون علة

وفي قوله وهذه المسئلة تنبيه على ما يقرب اللفظات / ومولتها والحاصل ان مثل هذه المسئلة كثيرة / والحاصل ان الحصة ما بالاصلية غير عالق / وكان مثله موضح بلا مرجح منه

واعلم ان ما ذكره الامام منبهك على اصل عظيم وهو انك متى ثبت شيء للشيء اخر في
بعض المواد فانظر اكان ثبوت ذلك الشيء للشيء الاخر لذات الشيء فاحكم بثبوت ذلك
الشيء في جميع صور وجود الشيء الآخر وان كان لا لذات ذلك الشيء بل لخصوصية المادة
فلا تحكم بذلك فانه يجوز ان لا يكون الامر كذلك في غيره من المواد فبعد هذه المراتب
كانك لا تشك فيما قصدنا فكن المميز وذا فكر في تدبير توجيه يمشي بك الطريق المستقيم
الدقيق والتكلان على الموفق من الله التوفيق وبلطفه وتفضله تحصيل التحقيق والتحقيق
اللهم اهدنا ووفقنا وحققنا فتحققنا ووصلنا الشيخ الرئيس قدس الله
نفسه ذكره في الشفاء في فصل في الجنس بعد بيانات تحقيقيه ودفع بعض الشبهات ومما يشكل
هنا استعمال لفظ النوع في حد الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع اشبه ان لا تجد
بدا من ان تدخل فيه اسم الجنس كما مثلك بعد ان النوع هو المرتب تحت الجنس وكلاهما
للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان وكل تحديد او رسم فهو
بيان وقد اجيب عن هذا فقيل انه لما كان المتضايفان انما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس
الى الاخر وكان الجنس والنوع متضايفين وجب ان يوخذ كل واحد منهما في بيان الاخر
ضرورة اذ كان كل واحد منهما انما هو بالقياس الى الاخر وهذا الجواب هو زيادة شك في
امور اخرى غير الجنس والنوع يشكل فيها ما يشكل في الجنس والنوع وزيادة الاشكال
ليس بحل فان المحقق يقول وهو وحده والمتضايفات على حد الجنس والنوع وعرفني
انها اذا كانت مجهولة معا فكيف يعرف الواحد منهما بالاخر وانما يطلبان من شان الحل
ان يقصد فيه مقدمات الشك فينكر جميعها او واحدة منها وليس في الحل الذي اورد
هذا الحال تعرض لشيء من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا معا

المراد | واوصلنا | اذ يقتي لكم | الحال في

مجهولين

المجهولين عند المبتدي المتعلم ولم يقل انه اذا عرف كل واحد منهما الاخر وهو مجهول فليس تعريف
مجهول بمجهول فان هذا لا يمكن انكاره ولا انه يسوغ انكاره الثالثة ان تعريف المجهول
بالمجهول ليس ببيان ولا التي الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب فاذا
كان هذا الحل لم يتعرض بمقدمة من قياس الشك ولا التاليف فلم يعمل شيئا والحال انه قد وقع
فيه غلط عظيم وهو انه لم يميز الفرق بين الذي يعرف مع الشيء وبين الذي يعرف به الشيء
فان الذي يعرف به الشيء هو مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء اذا اضيف جزء
اخر يوصل الى معرفة الشيء ويكون هو قد عرف قبل الشيء واما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي
اذا استتمت المعرفة بتوالي المعرفات للشيء معا عرف الشيء وعرف هو معه ولا يكون المعرفة به
يسبق معرفة الشيء حتى يعرف به الشيء فذلك لا يكون جزءا من تعريف الشيء فان اجزاء الجملة
التي يعرف الشيء ما لم تجتمع معا لم يعرف الشيء والواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الكلي
للشيء فقط فما دامت الاجزاء تذكر ولم تستوف جميعها يكون الشيء بعد مجهولا فاذا
توافت عرف الشيء حينئذ وعرف ما يعرف مع الشيء والمضافات انما يعرف معا ليس بعضها
يعرف بالبعض فيكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفته وبالجملة ما يعرف مع
الشيء غير الذي يعرف به الشيء فان الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء وكذلك
فانا نقول المتضايفات لا تحد على هذه المجازفة التي اوهمنا اليها من ظن انه الحل
هذا الشك بل في تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق ولهذا موضع
بيان آخر واما مثاله في العاجل فهو انك اذا سئلت ما الاخ لم تقل شيئا ان اجبت
بانه الذي له اخ بل تقول انه الذي ابوه فهو بعينه ابو انسان اخر الذي يقال له انه اخوه
فياتي ما جاء ببيان ليس واحد منهما متحددا بالمضاف الاخر فاذا فرعت يكون قد دللت

جملة | ليس | اوهمنا

للمتضايفين معا وكان المجيب الذي اشار اليه بقوله وقد اجيب فرفوريوس وهو صاحب
الايساغوجي ولا هذا المقام اشار في كتاب الاشارات ولا يلتفت اليه بقوله صاحب
الايساغوجي في باب رسم الجنس بالنوع وقد تكلمنا عليه في كتاب الشفا بعد ما ذكر وانه قد يظن
بعض الناس انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الاخر انه يجب من ذلك ان
يعلم كل واحد منهما بالاخر فيوجد كل واحد منهما في تحديد الاخر جهلا بالفرق بين ما لا
يعلم الشي الا معه وبين ما لا يعلم الشي الا به وما لا يعلم الشي الا معه يكون لا محالة مجهولا
مع كون الشي مجهولا ومعلوما مع كونه معلوما وما لا يعلم الشي الا به يجب ان يكون معلوما قبل الشي لا مع
الشي ومن القبيح الفاحش ان يكون انسان لا يعلم ما الابن وما الاب فيسال ما الاب
فيقال هو الذي له ابن فيقول لو كنت اعلم الابن لما احتجت الى استعلام الاب اذ
كان العلم بهما معا ليس الطريق هذا بل ههنا ضرب من التلطف مثل ان يقال ان الاب
هو ان يولد اخر من نوعه من نطفة من حيث هو كذلك فليس في جميع اجزاء هذا التبيين
شي يتبين بالابن ولا فيه حواله ويمكن ان يقال ان كان مراد الشيخ بهذا الايراد على فرفوريوس
على وجه معنوي بان يورد عليه بعض القصور وعدم اتمام المراد وكون مقصده ومراده
ومؤدى كلامه مدخولا وامثالها كما هو شان مقولة ايراد امثال الشيخ واضرابه من الكملا
او العلماء الراسخين والمدققين والمحققين الذين لا يلتفتوا الى قصور بعض ظواهر العبارات
والسياقات وبعضها بحسب اللفظ العرفي ولا سيما على مثل فرفوريوس الذي
هو من المتصدرين اي المتقدمين كما يفهم من كلام الشيخ في الاشارات وغيره وكان
سياقات كلامه في هذا المقام في الرد والايراد والطعن والاعتراض ما يدل عليه دلالة
ظاهرة كيف يعبد بتتميم المراد والمقصود وعدم التصريح ببعض العبارات والمتممات

سهلة لا ينبغي ان يشتغل بمثل هذا الايراد اللفظي الذي يرجع الى تقدير بعض العبارات وطيها
من هو من المحصلين فكيف بمن يحذو حذو الشيخ الرئيس على مثل فرفوريوس وما يوقن
لهذه المقولة التي قد عرفت انفا من عدم وقوع مثل هذا الايراد اللفظي وانه مما لا ينبغي ان
يلتفت اليه المحصلون مما وقع في كتب المتاخرين والمتقدمين وامثال هذا الغرض
ومما يدل على ما اشرنا اليه ما وقع من الشيخ في توجيه كلام من المعلم الاول وقع بعض المناقضات
المتوهمة عليه في الشفا واعلم ان هذا الفاضل قد قصد في كثير من الامور اخفاء الحق ضنا به
ليفوز به من له منة عن كشف وذكر في موضع آخر في امثال ما نحن بصدده لهذا الغرض يجب
الجنس او النوع ان كثيرا مما ذكره في هذا الباب امتحانات لاقناوى وذكر في موضع
اخر ان من الفضلاء من يرمز برموز ويقول الفاظا ظاهرة مستشنعة او خطاء وله
فيها غرض خفي بل اكثر الحكماء بل الانبياء الذين لا يؤتون من جهة غلط او سهو هذا وتيرتهم
فهذا يزول شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء ثم تعرفه ولا باس بالتكرار للتذكار
فلا تعترض علينا ونحن بصدد هذه المقولة من الكلام اجمالا وتفصيلا في الشفا وغيره كثير
وكان مؤدى فنون هذه السياقات كلها او اكثرها او كثيرها وبيان في امثال هذا الطريق
والتعمل والعمل لاجل وقوع بعض الايرادات الواردة عن بعضهم او التوهمات الواردة
في الوهم وكانها يرجع الى ان في بعض العبارات والبيانات قصورا او الى عدم التصريح
الى بعض البيانات والارادات وانه لا قصور بحسب المعنى في هذا النوع من البيان
والكلام ويمكن ان يكون مراده صحيحا ومقصده تاما غير قاصر بضرب من العناية والتلطف
وفي هذه السياقة والعبارة التي اتفقت هنا تلطف لا تغفل فاعرف هذا فانه نافع
ما يتلى عليك فيقال ذكر الشيخ في بعض كتب الشفا بعد هذا المنقول الذي فيه طعن

مستشنعة خ

واعترض على فرفوريوس بما عرفت واما المتضايفان فلا بد من ان يدخل احدهما في حد
الاخر اذ كانت ماهيته مقولة بالقياس الى الاخر ولكن ينبغي ان يوخذ بعضها في حدود بعض
على الوجه الاوفق وهذه لفظة التعليم الاول ومعنى جملة ذلك القول انه لما كان كل واحد
من المتضايفين مقول الماهية بالقياس الى الاخر فلا بد من ان يوخذ كل واحد في حد الاخر
لكنه وان كان ذلك كذلك فان الاخذ لاحدهما في حد الاخر اخذا اجزافا بلا تدبير لكن
ان يتق قد عرف الشيء بما ليس اعرف منه بل هو مثله فيجب ان يدبر في ذلك تدبيرا اوفق
وترك ذلك التدبير الا انهما منا فنقول ان المتضايفين يكون لهما ذاتان فيهما الاضافة
فاذا كان التعريف ساذجا فقيل ما الجار فقيل الذي له جار لم ينتفع بذلك وخصوصا اذا
كان كلاهما مجهولين ولكن اذا اخذ احدهما من حيث هو ذات ومن حيث له في الذات حال
كان هو بها مبدأ معنى الاضافة امكن ان يعرف به الاخر فيقال مثلا ان هذا المسمى جارا هو
يوخذ من حيث هو مسمى جارا ثم يقال هو انسان فيوخذ من حيث هو انسان ثم يقال ساكن
دار فيوخذ انضمام الانسان هذه الحال ثم يقال بملك الدار احد حدود ما هو بعينه حد
دار انسان اخر هو الذي يسمى جارا فتبين به العلاقة فيكون قد اخذ الجار من حيث الذي
يسمى به ودل على الحال الذي له ودل على الاخر فانعقدت في النفس صورة الاضافة و
المتضايفين وعلى هذا فلم يوجد احدهما في حد الاخر على انه جزء حده فانك تجد جميع هذه
للحد مستمرا من غير اخذ المحدود من حيث هو مضايف فيها بل ان كان ولا بد فمن حيث هو
مسمى او من حيث هو ذات بحال اخرى ولو انه اخذ في حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة
لكان اعرف منه وذكر بعد ذلك ايضا ما يويد للغرض الذي وقع له وذكر في مواضع
اخرى ايضا ما يويدنا فكانك بعد هذه المراتب فاقرب من التلطف بل ادنى تلطف

ذكر الشيخ في الشفاء في فصل في تعقب ما اعانه في الحدود ومن هذا الباب
ان يوخذ الضد في حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم
يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا احد المضافين
في حد المضاف اليه كما فعل فرفوريوس اوجب ان يكون ان يوخذ الجنس
في حد النوع والنوع في حد الجنس ولم يدر فيما ذلك من الغلط وما في
طه ذلك من السهو وما عن الاضطرار لما ذلك من المندوحة وما في
تعقبه للحد الذي استعمله على الوجه الواجب من البعد عن الاعتراض
ما اورده من تحقيقه منه مد ظله العالي

ملكه

يمكنك توجيه كلام فرفوريوس على وجه صحيح كيف واذا كان حكاية احد المتضايفين
في حد الاخر كلية مما لا بد ومما يكون صحيحا وافعل بل ضروريا ولا سيما اذا كانت
شريعة مستمرة وطريقة متعارفة واشار اليه ارسطو الذي كان قبل فرفوريوس كما هو الظاهر من
بعض التواريخ المعقودة لكلام الحكماء ومن كلام الشيخ يفهم ايضا هذا واشار المعلم الثاني
ابو نصر الفارابي في كتاب اتفاق راي الحكيمين الى هذا او كان الوقوع على هذا اكد وافيد
وان لم يكن ضروريا بل الترجيح كون ارسطو بعد فرفوريوس ادخل من بعض الوجوه مجال
ويكون له تدبير اوفق واشار ارسطو الى هذا التدبير على هذا الوجه ويندرج هذا التعريف
الذي يرد الاعتراض عليه في هذه القاعدة بادنى تلطف كما لا يخفى فمثل هذا الايماء
والاشارة الذي وقع عن فرفوريوس كانه من قبيل قرع العصا والتنبيه والايقاظ
والايقاظ بانك لا تغفل ان هذا من قبيل المتضايفين فيجب الاخذ بهذا الوجه ولا
قصور فيه بل لا يخلو عن تلطف ومراعاة طريق غير مبتذلة وسوق سياقه لا يخلو عن غرابة
وملاطفة وكان امثال هذه السياقة بحسب النوع والجنس بل الصنف لا يخلو عن استحسان
وكانه لا شك في عدم بطلانه فكانه يقول ان لم يدخل هذا في المتضايفين فرد الاعتراض
وليكل الدفع او لم يكن المتضايفان مما يجب ان ياخذ كل واحد منهما في حد الاخر
بل مما يجوز ويمكن ان ياخذ كل واحد منهما في حد الاخر فاذا كان كل متضايفين مما
يكون في شانهما هكذا اما بطريق الوجوب او بطريق الجواز والصحة ويكون له تدبير
اوفق فاي قصور فيه فان كنت من اهل الانصاف وممن لم يتسارع اليه الجدل
والوسواس فيمكن ان يتق مثل هذا لا يخلو عن معارفه وشيوع ما في سياقات من
قرب من زماننا وعهدنا بل في عهدنا ايضا في بعض البيانات والاشارات الواقعة

التنبه ظ

اذا

ومما يدل على ما افهناه ما وقع في
فصل الاول من المورد الثالث في
التلويحات وفرفوريوس هو صاحب
ايساغوجي بعد المعلم الاول مد ظله منه

لاجل بعض المقامات رداً واحكاماً وتحقيقاً واغراماً سؤالاً وجواباً وغيرها ومما يوضح
وتاكيد الغرض على نمط آخر انه يمكن ان يتوهم كان هذا الاكتفاء وهذا القدر من الايماء
وتقدير بعض مقدمات اخرى وحذف فيهما مما شبه بمقولة ان يقول احد العالم حادث
لانه متغير فاكتفى به لبعض الوجوه وكان بعض المقدرات ولم يذكر صريحاً لبعض الوجوه
التي يمكن ان يتوهم مما يقع بحسب نوعها وجنسها فيما نحن فيه ايضاً ومثل هذا الحسبها وما
يشبهها لا يخرج عن صحته بل شيوع ما بل لا يخلو عن حسن والحاز محمود وكما يفهم وجهه من
كلام الشيخ على ما اشرنا من كلام غيره لا يخفى على المتتبع وكان مثل هذا وما يشبهه
بوجه مما وقع في كلام بعض متاخري المتاخرين اليه ومن جملتهم مما يحضرني الان في كلام بعض
الفضلاء الفاضل الدواني في بعض حواشيه على بعض الرسائل المنطقية في بحث المقوم
وليس كل مقوم سافل مقوم للعالي والا لزم ان يكون الكل جزءاً للجزء لان الكل عين جميع
الاجزاء والحاصل ان بعد ذكر اصول المقدمات وما يكون من مقولتها تقدير بعض اخر
والاكتفاء في الذكر بما هو المذكور بالايماء لا لبعض آخر بوجه ما والتقدير لاجل بعض الوجوه
التي عرفت مرة بعد مرة اجمالاً بل تفصيلاً لبعضها لا يخرج عن صحته بل شهرته لا يخرج عن اشتهار
وشيوع وان لم يكن على شيوع فنون اخرى على انه لا يلزم علينا ارتكاب دعوى الشيوع
مطلقاً بل يكفي اصل الصحة والتجويز وكانه اظهر بعض الحكايات المشتهرة لاجل التدبير
والرد وجه صحته بل وجه لزومه بحسب النوع او الجنس او ما يقرب منهما بوجه وبسابقة
اخرى يمكن ان يتوهم كان ما ذكره فرفوريوس في دفع الشبهة على هذا التعريف من
قبيل اثبات النتيجة بادعاء المقدمة الكلية التي تكون كبرى للشكل الاول بوجه ما وما ذكره
الشيخ عليه في الاشارات مجملاً وفي الشفاء مشبهاً من جهة بالايراد والمنقول منهم على

ومن جملتها ظ

انتاج

انتاج المقدمتين للنتيجة واثبات النتيجة بها من حكاية الدور وما يفهم من كلامنا في توجيه كلام فرفوريوس
من قبيل ما يفهم من كلام الشيخ وغيره في دفع هذا الايراد بالاجمال والتفصيل بوجه ما ايماءً مما
ذكرناه وفصلناه يظهر انه يمكن بل انه لا قصور في توجيه كلام فرفوريوس بان يجب
مثل هذا او ان يكون ما ذكره من قبيل الاصل والقاعدة الكلية المشتملة على الفرع وما يظهر
من قبيل الفرع والاستخراج والتفريع للمتنبهين ولا سيما لمن له من الكتب سهل
الحاصل ان كان هذا الذي ورد الاعتراض عليه مما لم يدخل في المتضايفين ولم يكن هذا
التدبير المشار اليه على ما ولم يكن كلام ارسطو ومن يحذو حذوه من بعض القائلين بهذا
من المتقدمين والمتاخرين صحيحاً وكلام فرفوريوس كما ذكره الشيخ وفهمه لكن ليس
كما عرفت وكان الشيخ ايضاً حكم بدخول هذا في المتضايفين كما هو الواقع ونقول ان هذا
الذي هو التدبير اشار اليه ارسطو صحيح وان المتضايفين مما يجب ان يوجد احدهما في حد الآخر
لكن بهذا التدبير اذا كان هذا متعارفاً بينهم ويكون هذا التدبير صحيحاً ويجري في كل
من المتضايفين فظني ان مثل هذا الكلام يكفي للغرض وليس زيادة في ذلك كيف
وهذا الايقاظ والتنبيه يكفي بان هذا ان المتضايفين اللذين يجب ان يوخذ احدهما
في حد الآخر ولا قصور فيه بالتدبير العام الذي يصح اجراؤه فيهما فيمكن ان يكون
مثل هذا التنبيه والاشارة حلا فكان المحقق الذي وقع هذا منه ولا سيما اذا كان
من جملة المخاطبين اللذين لهم عرفان ومعارفة ويكون مع ذلك يقظان لبعض
دراكاً لاوراك للتمحه وان خفي مكانها منبهاً للدفعة وان يلطف شأنها ولا حاجة لنا الى اخذ
هذا بهذا الوجه اي على الوجه الصريح اذا سمع هذا فكانه لم يقبل في حد المضافات
على حد الجنس والنوع كيف واذا كان هذا من القواعد المتعارفة المقررة بينهم كما

الدور ظ

واذعن في

ايضاً ه

او عرفه او قرره

لا يمنع ان يتوارد

فيما

يفهم من كلام ارسطو وغيره من الشيخ وغيره فكأنه يكفيه مثل هذا التنبيه وقرع العصا
وما يشبههما وان كان من الغافلين او المعاندين فاذا كان جريانه صحيحاً فيجري الكلام فيه
ويتمم وبهذا البيان والتتميم اليه يندفع الايراد عن فرفوريوس ومثل هذا في بعض الايرادات
شايع شيوعاً سالفاً والحاصل انه بناء على هذا فيمكن ان يؤول كلام المجيب بما يؤخذ فيه ان هذا
الاخذ ليس على سبيل تعريف الجنس بالنوع من حيث انهما كانا مجهولين ولكن الاخذ من
حيث هو ذات ومن حيث له مع الذات حال ويجري الكلام ما اجرى الشيخ في الى ربما
تلطف وكان نظراً الى ما ذكره ارسطو في القاعدة الكلية في كل المتضايفين
بل الى ما ذكره الشيخ في الشفاء من التلطف في الاشارات ايضاً يومي الى ذلك يكفي ما وقع
فرفوريوس بل يحسن الاكتفاء به وهكذا ما وقع منا لهذا الغرض والحاصل ان بعد اجراء هذا
الكلام وصحة اجراء التدبير ما وقع من المجيب صحيح ومثل هذا الايماء والاشارة لا يخلو عن
تعارف ولا سيما على طريقة الحكماء كما اشار اليه الشيخ على ما نقلناه وعلى ما لم ننقل كما
لا يخفى على العارف المتتبع وفي كلام صاحب الاشراق لا مثل هذه السياقة اشارات
وتصريحات وان مثل هذه السياقة من متعارفاتهم فمآل الكل يرجع الى ان اخذ احد المتضايفين
في تعريف الآخر امر متعارف ولا قصور فيه بالتلطف المعهود والتدبير الموافق المتعارف
فيما بينها كما اشار اليه الشيخ في الجار مرة وفي الاخ مرة اخرى وفي قوله وامثاله في العاجز
فهو انك اذا سئلت ما الاخ آه فيه كما ورد في بعض مقامات الشبهة من انه لا بد
ولا محيد من ان يدخل فيه على ما هو المفيد غير تحصيل حاصل واقع وعلى وجه اخص من الاخذ
على التلطف والايماء لا يفيده وان قوله وكلاهما مجهول او نحو وتعريف المجهول
بالمجهول غير ظاهر على ما يفيده ومثل هذا يقال على بعض مقدمات اخرى من الايماء و

ويتمه ذا

ايضاً فيتلبه

يعني كأنه قدح ذا

التلطف

التلطف والمقام مقام التلطف كما وقع من الشيخ في هذا المقام فارتكاب مثل هذا
بحسب النوع او الجنس او ما اشبههما وفيه انه ضرب من التلطف ولكنها على سياقة
اخرى ليس بعزيز ولا استحالة بل لا استبعاد في هذا المقام وكان الشيخ في الجواب الذي
سنذكره وبحاله وبرضاه لا يسلم عن هذه المناقشات التي اوردنا عليها اذ توجه موجه
الجواب واحد وان كان سياقه وتحريره اوضح او واضح ولكن مثل هذا بعد تحقيق
المراد واجراء المقصود وبيان ما هو المقصود والمقدر وما يخطر بالبال سهل وبعض مراتب
المعرفة في الوضوح والخفاء كما ترى كما قد عرفت مرة بعد مرة في المباحث المتداولة و
المقامات المتفاوتة فيما تركناه يمكن ان يؤتى يستنبط من كلام المجيب بضرب من الايماء
انكار جميع مقدمات الشك على ما يفيده او واحدة منها او بعضها كيف لا او لا كانت
المتضايفان اللذان مما يؤخذ احدهما في تعريف الآخر صورة وظاهراً ويؤول بالتأويل
المعلوم وتدبر بالتدبير المعهود ويوجه بالتوجيه المذكور منهم ويصح هذا في كل متضايفين
وهذا يكون كالمسلمات عنهم فاجراؤه في مادة خاصة [illegible] وفي تلطف والمقام مقام
التلطف فكأنه اشار المجيب ان الجنس والنوع اللذين يعرف احدهما بالآخر
معاً مجهولين عند المتعلم وخصوصاً المتعلم الحكمي الواقف كيف وهذا من قبيل المتضايفين
اللذين اخذ احدهما في تعريف الآخر وليسا معاً مجهولين عند المبتدي المتعلم ويصح بالتلطف
كما عرفت في الجار والاخ وستعرف في هذه المادة المخصوصة ايضاً غاية ما في الباب
ان فرفوريوس لم يذكر التلطف بخصوصه وهذا على ما نقله الشيخ بل نبه واشار
واكتفى بالبيان والعرض بفرعه ويذكره بانهما من المتضايفين اللذين عرفت
حالهما وقد عرفت ان من القواعد المقررة اخذ احدهما في التعريف بالتدبير الموافق

المعلوم وعلى هذا يسوغ انكار الثالثة ويرجع ليا ان لهذا الطريق الذي يكون مجهولا بحسب
الاضافة او بوجه آخر بالمجهول الذي كان مجهولا بحسب وجه واعتبار يمكن ان يكون بيانا و
لا يغير بها وصدق المجهول على المعروف والمعروف باعتبار ما وحيثية ووجه لا يلزم ان لا
يتحقق البيان فيه وعلى وجه يغير بها فلا يلزم علينا وعلى هذا يمكن ان يتوهم ان الذي يجري
لهذه المقدمات غير موجبة لصحة المطلوب كما لا يخفى فهذا فقول الشيخ فلم يعلم شيئا بحسب الطـ
كما ترى وفيه ما عرفت ومما ذكرناه وفصلناه وحققناه اشرنا واومانا ونقلنا يظهر ان
ما ذكره الشيخ في بيان بعض المناقشات في هذا المقام على فرفوريوس بقوله وايم فقد
وقع فيه غلط عظيم وسواء لم يميزه وفصله وتصلب فيه في التشنيع وبالغ في الرد عليه
لا يخلو عن شيء وعند اولي الالتفات يظهر ان هذا من عدم التفات عظيم لما فرفوريوس
كيف ومثل هذا الكلام وقع من الشيخ بنفسه بقوله واما المتضايفان فلابد من ان يجعل
احدهما في حد الاخر اذا كانت مهيته آه فاذا كان مثل هذا الكلام صحيحا وكان له وجه
صحة فيمكن ان يتوهم من جانب فرفوريوس مثل هذا كيف واذا كان هذا صحيحا وهذا الكلام
ظاهر التعليم الاول وله معنى صحيح على ما اشار اليه ارسطو واشار الى مثل هذا الكلام في
التصحيح على ما ذكره وصرح به الشيخ فلاي وجه وقع عنه غلط عظيم وفرفوريوس على ما نقل
الشيخ كلامه لم يتكلم الا بمثل ما تكلم به الشيخ وارسطو ومن يحذو حذوهما فلاي وجه ما وقع
منهما صحيح وما وقع منه غير صحيح ومن عدم تكلمه صريحا او ظاهرا بالتدبر او بالوجه والاكتفاء
بهذا او بواسطة التعارف الذي يحتمل وقوعه في ذلك الزمان او بسبب اخر من قصد الاخفاء
والرمز وما يشبههما او بشيء اخر من ان وجه الصحة والبيان ربما كان عنده غير منحصر فيما
ذكره الشيخ او يكون وجها اخر كانه لا يلزم ان يكون هذا الكلام الذي وقع من ارسطو

لغرضه

والشيخ

والشيخ وله وجه صحة غلطا فكيف بالعظيم وهذه المبالغات والتشنيعات وكان الشيخ
يقرب من ان يتوهم فيه انه ينهى عن خلق ويأتي مثله وقيل لا تنه عن خلق وتأتي مثله ان ذلك
عار عليك وكاني اعرف ان هذا ليس فيه عنادا ولا وجه لكون هذا الكلام الواقع
من فرفوريوس غلطا عظيما دون ما وقع من الشيخ وارسطو فينبغي ان يكون لغيرنا فيه منه
ولا تتبع وجدانك وعقلك بل اسالك ومن المقالات والحكايات الحكمية الفلسفية
وقعها في التي لا يخفى دقته عند من له مناسبة حكمية وليوضح المقصود وليصح غرض فرفوريوس ويدل
ولا له ظاهرة حكمية على ان ما راعاه فرفوريوس من اخفاء بعض المقدمات واضمارها
وتقديرها والرمز اليها واغلاق غرضه مما شاع عند اكابر الحكماء والمتقدمين ولا سيما
في ازمنة وقع فرفوريوس وسابقيه ولاحقيه القريبة فيها على ما لا يخفى على من وقف كتب
اخبار المتقدمين في الجملة وان افلاطون الذي عرفت حاله والمعلم الاول الذي هو ايضا
نظيره وعند الرئيس الذي اتفق المخالفة عليه عظيم الشان على وجه تام وانه اعلم
واعلى مرتبة من افلاطون عنده بل لا نسبة بينه المتعارفة بينهما عنده لا يخفى لمن له
معارفة بهذه السياقات المناسبة لهذا الغرض للشيخ الرئيس من راعاه في المطالب
فنون من راعاه فرفوريوس بمراتب وان مثل هذه بالمراتب شريفة منتشرة بوجوه
مختلفة وطرق متعددة فاستمع فانك ان كنت من اهل الدقة والحكمة تتصور مضمونا
شاكرا الماثور عليك وليظهر لك ان الشيخ كانه لم يلتفت الى المقام وان
مرتبة ان تشنيعه لا يليق بنظر مرتبة حكمته وتعارضه من مقالات السلف في بيان المقاصد والمطالب
ومنع اشباه الحالات وذكر المعلم الثاني الفيلسوف الذي ذكر الشيخ في حاله في بعض
المقامات انه مقدم لمن سلف فيما سلف في كتاب اتفاق راي الحكيمين اي افلاطون وارسطو

عظيمه

لا ابالي بهذا التقصير والتامل وما ذكره الشيخ وتشنيعه
بهذا النحو من التشنيع

وفوق هذه

الذين في التفلسف لهما تضرب الامثال كما ذكره المعلم الثاني وغيره فيما يتراآن من انهما
يختلف في بيان ما يتراآ بين مذهبيهما في تدوين العلوم وتاليف الكتب بعد ما ذكر ان افلاطون
كان يمنع في قديم الايام عن تدوين العلوم وانه لما خشي على نفسه الغفلة والنسيان وذهاب
ما استنبطه وتعسر وقوفه عليه حيث استغزر علمه وحكمته وتبسط فيها فاختار الرموز والالغاز
قصدا منه لتدوين علومه وحكمته على السبيل الذي لا يطلع عليه الا المستحقون لها و
المستوجبون للاحاطة بها طلبا وبحثا وتنقيرا واجتهادا وان ارسطاطاليس كان مذهبه
الايضاح والتدوين والترتيب والتبليغ والكشف والبيان واستيفاء كل ما يجد
اليه السبيل من ذلك وهذان سبيلان على ظاهر الامر متباينان غير ان الباحث
عن علوم ارسطاطاليس والدارس لكتبه والمواظب عليها لا يخفى عليه مذهبه في وجوه
الاغلاق والتعمية والتعقيد مع ما يظهر من قصد البيان والايضاح بقوله من ذلك
ما يوجد في اقاويله من حذف المقدمة الضرورية عن كثير من القياسات الطبيعية والالهية
والخلقية التي اوردها ما دل على مواضعها المفسرون لها ومن ذلك حذف كثير من النتائج
وحذف الواحد من كل زوجين والاقتصار على الواحد منهما مثل قوله في رسالة
للاسكندر في سياسات المدن الجزئية من آثر اختيار العدل في التعاون فخليق
ان يميزه مدبر المدينة في العقوبة والثواب يعني ان من آثر العدل فخليق ان يثاب
كما ان من آثر الجور فخليق ان يعاقب ومنها ما ذكره لمقدمتي قياس واتباعهما
نتيجة قياس اخر وذكره لمقدمتي قياس واتباعه نتيجة لوازم تلك المقدمات مثل
ما فعله في كتاب القياس عند ذكر اجزاء الجوامع انها جواهر ومن ذلك اشباعه القول
في تعديد جزئيات الشيء الواضح ليرى من نفسه البلاغ والجهد في الاستيفاء ثم يجاوزه

يميزه ظ

عن الغامض من غير اشباع في القول والايرقية في الغلط ومن ذلك النظم والترتيب
والرسم الذي في كتبه العلمية حيث يظن ان ذلك طباع له لا يمكن التحول عنه فاذا
تامل رسائله وجد كلامه فيها متسقا ومنتظما على رسوم وترتيبات مخالفة لما في الكتب و
يكفينا رسالته المعروفة لافلاطون في جواب ما كان افلاطون كتب اليه معاتبه على تدوينه
الكتب وترتيبه العلوم واخراجها في ما لغايته الكاملة المستحقة فانه يصرح في هذه الرسالة
لافلاطون ويقول اني وان دونت هذه العلوم والحكم المضنونة بها فقد رتبتها ترتيبا
لا يخلص اليها الا اهلها وعبرت عنها بعبارات لا يحيط بها الا بنوها فقد ظهر مما وصفناه
ان الذي سبق للاوهام من التباين في المسلكين امر اشتمل عليه حالان ظاهران متخالفان
يجمعهما مقصود واحد ولنا في هذه المقالة بعض التفتيشات المناسبة لمرتبة هذا المقال
ونوعه وجنسه لكن لا يتيسر في عرض الحال وكان بعد هذا البيان لا شك في تصحيح كلام فرفوريوس
بعد ما بينا تمام غرضه بسياقات شتى بل في حسن نظمه ومراعاة السيرة والطريقة الا
من الاقدمين وكان ما راعاه فرفوريوس اقرب من الايضاح من نوع ما راعاه الاقدمين
وجنسه ولا سيما الحكيمين المقدمين اللذين هما القدوة فكن الحاكم في التشنيع الذي
ورد من الشيخ عليه ويمكن بيان وقع الايراد بسياقة اخرى تقرب مما سبق والغرض
تصحيح المقام ثم لا نبالي بتذكر ما وقع في الاشارات من الشيخ بعد اشارة لا انصاف من
الخطا يعرض في تعريف الاشياء بالحد والرسم فان بعضهم قد سهوا فعرفوا الشيء بما
هو اخفى منه كقول بعضهم ان النار هو الاسطقس الشبيه بالنفس والنفس اخفى من النار
وربما تعدوا فعرفوا الشيء لا بنفسه وبعض امور اخرى مما يناسب بهذه المقولة في حكاية
اخذ احد المتضايفين في تعريف الاخر وفيه بعض اغراض فوائد ذكر وهم وتنبيه وانه

قد يظن بعض الناس انه لما كان المتضايفان يعلم كل واحد منهما مع الاخر ايجب من
ذلك ان يعلم كل واحد بالاخر فيوخذ كل واحد منهما في تحديد الاخر الا الاخر بما نقلناه سابقا
وكان هذه السابقة ايضا لا يسلم عن تفتيش واستفسار وفيه ايضا اجمال كيف ومن
بعض الوجوه يفهم انه ايا دخول احد المتضايفين في حد الاخر بانه لا يسلم هذا حتى يحتاج الى
تدبير وتوجيه وتصحيح وكان هذا من باب الطعن والتشنيع الذي اورده على فرفوريوس
ايضا بقوله وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم ومن بعض وجوه اخر بعهم ابك الاخذ في الحد اللين
اخذا اخرا فاسل على الوجه الصحيح كما يفهم من كلامه في كتاب الجدل في بيان التدبير الذي
على ما لطفه ترك المعلم الاول لا افهامنا وذكر الشارح المحقق للاشارات رسم الجنس في
التعليم الاول بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ورسم النوع بانه المقول
عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فوقع دور في لفظ الرسمين وحمله فرفوريوس صاحب الايساغوجي
على ان المتضايفين لما كان ماهية كل واحد منهما بالقياس الى الاخر فيجب ان يوخذ كل واحد منهما
في حد الاخر وقد اشار الشيخ في الشفاء الى انه ليس محل الشك بل زيادة شك بتعميمه لجميع
المتضايفات ثم بين ان ما كان بازاء لفظ النوع في لغة اليونانية كان في الوضع الاول
يدل على صورة الشيء وحقيقته ثم نقل بحسب الاصطلاح الى احد الخمسة فالنوع المستعمل في
حد الجنس هو بالمعنى اللغوي فكانه قال الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو ثم عرف النوع المصطلح بالجنس ولم يكن دورا وذكر الفاضل الشارح للاشارات
في هذا المقام اقول فاعلم ان اول من ذهب الى ان المتضايفين يعرف كل واحد
منهما بالاخر هو فرفوريوس صاحب كتاب ايساغوجي وذلك لان ارسطو ذكر
في رسم الجنس انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ثم ذكر في رسم

النوع انه كلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو فلما نظر صاحب الايساغوجي
دوحد كل واحد من الجنس والنوع ماخوذا في حد صاحبه حاول حيلة في دفع هذا الدور وزعم
ان الجنس والنوع امران اضافيان يعلم معا فيجب ان يكون كل واحد منهما معرفا للاخر
الا انا قد بينا ان العلم بهما لما كانا معا استحال ان يكون احدهما معرفا للاخر
واما الجواب عن ذلك الاشكال فقد بينا ان النوع قد يراد به حقيقة الشيء وماهيته وقد
يراد به المعنى المضاف الى الجنس فالمعلم الاول حد النوع الاضافي بالجنس وحد الجنس لا
بالنوع الاضافي بل بالنوع الحقيقي فعلى هذا اندفع الدور وبالله الحول وكلام الشارح
الفاضل ايضا بحسب الظاهر يشعر بان الجواب الذي ذكر ههنا ما ذكره الشيخ في الشفاء
لصحيح تحرير الشارح المحقق مجال من بعض الوجوه احدهما ان ما يفهم من قول الفاضل الشارح
اعلم ان اول من ذهب آه ولا سيما على التاكيد والانحصار الذي يفهم من قوله كما ترى
وهذا في نفسه مرتبة غير لائق بامثال الفضلاء ولا سيما المتبحرين المنتهين المنتهين
الذين لهم منة عن الكشف في هذه المراتب ومرتبة تمنع وبعض الوجوه الاخرى
يظهر بالتامل وكانك تريد ان يبين لك ما وقع من الشيخ بسياقته وعبارته وفيه
بعض التفصيل والفوائد الموردة في نفسها وفي غيرها ما ذكر بعد ما نقلناه عنه في ذلك
المقام واذ قد تقرر هذا الحل غير مغني فلنرجع نحن الى حيث فارغناه فنقول تحديد
الجنس تتم وان لم يوخذ النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف اليه بل من حيث الذات
فانك اذا عنيت بالنوع الماهية والحقيقة والصورة وقد يعني به ذلك كثيرا في عادتهم
لم يكن النوع من حيث المضاف الى الجنس فاذا عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين
بالماهية والصورة تم لك تحديد الجنس فانك اذا قلت ان الجنس هو المقول في

كثير من المحصلين بالحقائق والماهيات والصور الذاتية في جواب ما هو تم تحديد الجنس ولم يحتج
الى ان تأخذ النوع من حيث هو مضاف فيورده في حده وان كانت الاضافة يندرج في
ذلك اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحدا بالحد اما الاندراج فانك اذا قلت مقول
على المختلف بالماهية جعلت المختلف بالماهية مقولا عليه وهذه اشارة الى ما عرض لها من الاضافة
واما انك لم تجعل جزء الحد متحدا بالمحدود بالحد فلان جزء الحد هو الماهية او كلية تخالف
بالماهية والماهية من حيث هي ماهية والكلية المخالفة بالماهية غير متحدة بالجنس فيكون قد
حددت الجنس حدا انتهت في آخره بالقوة معه على تحديد النوع الذي يضاف من غير
ان جعلت بالفعل من حيث هو مضاف جزء حده واما شرح هذا التدبير في الحدود التي
للمتضايفات وانه لم ينبغي ان يكون هكذا وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من
المتضايفين من حاقية القول بالقياس الى الآخر فنيره في مكان آخر انظر الى
هذا التفصيل والضبط الذي وقع من الشيخ وكان في كلام شارحي الاشارات اجمالا
وابهاما وينبغي ان لا يكتفى بما اكتفيا كما لا يخفى على العارف المنصف وكان كلام
الشيخ متشابه الطرفين في ان يكون جوابه مبنيا على عدم اخذ احد المتضايفين في
الجنس والنوع في تعريف الآخر كما يفهم من ظ كلام الشارحين ولا سيما الشارح المحقق
وفي ان احد المتضايفين مما يوخذ في حد الآخر ولكن على هذا الوجه وكان ظاهر
سياقه في كثير من مقالاته وعباراته من بعض الوجوه يرجح هذا وهذا مودى ما
اشرنا اليه من انه يحتمل ان يكون فرفوريوس يشير الى هذا او هو مايل اليه او لا
مثله وما يقرب منه وان كان الترجيح لنظيره اليه مجال نظرا الى ظ بعض سياقات
بعض المقامات وفي كل واحد من الوجهين شائبة بعض المناقشات من الاستدراك

وغيره تفطن وما ذكره صاحب حكمة الاشراق في التلويحات في الفصل الاول من
التلويح الثالث ان فرفوريوس اخذ كلا من الجنس والنوع في حد الآخر حمل على سهو
مع ما اتفق من بعض الشارحين لكتابه في بيان قوله هذا من ان معناه انه زعم
الجنس بانه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو ورسم النوع بانه الذي يقال
عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو نقلا ذلك من كلام المعلم الاول ارسطاطاليس
ولم يعلم ان مراده بالنوع الماخوذ في حد الجنس هو الحقيقي وان النوع المعرف
بالجنس هو الاضافي لا الحقيقي وهذا الذي اوجده في كلام ارسطاطاليس ولم يعلم ان
مقصوده منه هو الذي اوجب ارتكاب القول بان احد المتضايفين يعلم بالآخر
بسبب ان الجنس والنوع الاضافي متضايفان فظن ان قد اخذ كل منهما في
رسم الآخر وان كان بالمآل يرجع الى مودى كلام اغفله فرفوريوس وانه يرد
عليه ما اورده وفيه ما فصلناه وسيورد لكن مما يدل على تقويته ما وقع له من
كون فرفوريوس بعد المعلم الاول وان كان ما اتفقناه ليس ضروريا بل لا
مستحسنا اليه لكن لا يخلو عن فايدة ما للتاكيد لبعض الاغراض بوجه وتوضيحا
لا لبعض الحكايات وفي تحرير الاصل والشرح لهذا الكتاب اليه بعض اشياء
جديدة فتنبه تجد واعلم ان ما خطر بالبال في توجيه كلام فرفوريوس غرفته وذكرنا
في كثير من تعاليقنا من شرح الهيات الشفا وحواشي التجريد وبعض تعليقات اخر
رايت في رسالة اخرى المنسوبة الى الشيخ الرئيس في اثناء بيان بعض الخطايا الحدود
الواقعة في التعاريف والحدود واما القوانين المشتركة فمثل ان يعرف الشيء
بما هو اخفى منه لمن حد النار بانه جسم شبيه بالنفس فان النفس اخفى من النار

او حد الشيء بما هو مساوله في المعرفة او متاخر عنه في المعرفة ومثال المساوي في المعرفة من
هذا الباب ان ياخذ الضد في حد الضد كقولهم الزوج هو عدد يزيد على الفرد بواحد ثم
يقول الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد وكذلك اذا اخذ المضاف في حد المضاف
اليه كما فعل فرفوريوس اوجب انه يجوز ان ياخذ الجنس في النوع والنوع في حد الجنس
فيه وقوله وفيه سر كانه تشابه الطرفان يمكن ان يكون تتمة للايراد عليه بانه لا ينبغي
للتمر ولما في الحقيقة والواقع وامثال هذا مما يكون مناسبا للرد والمناقشة والاعراض
والتشنيع وامثالها وسياق هذا الكلام على ما يوافق لسوق ما في الشفاء والاشارات
وان يكون اشارة وايماء الى توجيه كلامه واصلاح ما وقع منه وعلى الثاني كان مرادها
لما وقعنا وانفعاله والوحش بتصحيح كلام فرفوريوس وتوجيهه وانه ليس مما لا ينبغي
ايراد امثال ذلك التشنيع الذي وقع من الشيخ عليه فان كان رسالة الحدود
متاخرا فلعل هذا يقال انه رجع من ذلك التشنيع او بين مقاماته ومقولاته الواقعة
في هذا البحث شاهد مخالف وامثال هذا وفي قوله اذا اخذ المضاف في حد المضاف اليه
آه مثل ما اشرنا اليه من المناقشة المشترة لاجل قلة التتبع والمعارفة بحال زمان ارسطو
وفرفوريوس وحالهما وما وقع منهما في هذا الباب وبعض التوجيهات والتمحلات كما ترى
يكفي بهذا الايماء اليها والى ما فيها ولكن كلام الشيخ ههنا ايضا اسلم واولى من هذا
القول لا قوله وفيه سر يفهم بحور هذا وتصحيح هذا بوجه بناء على احد الوجهين فما وقع
منه على فرفوريوس في مراتب البحث بقوله وانه فيه غلط عظيم وبعض نظائر
هذا التشنيع انتهض للامثال هذه بل نهضت اقوام لاخر بتعبير كما ترى وبعض
التوجيهات والتكلفات مما لا يعجبنا وليس بحالق النظر منا وفي قول الشيخ كما

الظاهر ان

اتفق ان

١٢٠ انتهض ... للامثال هذه
اقوام اخر ... ان يقصد اليها
نهنها وجنسها

كما

كما فعل فرفوريوس اوجب آه مناقشة شبيهة باللفظية المنبئة عن غفلة ما كيف وهذا
يتغير بوجه ما بان هذا الاخذ اي اخذ المضاف في حد المضاف اليه كما فعل فرفوريوس
بان يكون هذا الاخذ ليس من السابقين عليه والمعاصرين معه له وكان هذا التغير
كما ترى كما لا يخفى على المتتبع وما عرفت مما سبق ان هذا انما ورد في كلام المعلم الاول
وكون المعلم الاول سابقا في الزمان والرتبة مما يؤكد نوع المناقشة التي وقعنا فيها وما
ذكره بعض اعاظم الحكماء في بعض تصانيفه من قوله المشهور عند الجمهور ان مدون
هذه الصناعة اي المنطق هو العظيم ارسطاطاليس الحكيم وقد فصلها بعض التفصيل تلامذته
ثامسطيوس واسكندر الافرودسي وفرفوريوس وربما يقال لهذا العلم ميراث
ذو القرنين مما يؤيدنا ويؤيد بعض ما سبق اليه في مراتب هذا البحث كما اشرنا
وفي تاريخ الحكماء الذي وضعه الشهرزوري من حكاية فرفوريوس انه يؤيدنا فلا ينبغي
ان يلتفت اليها نوعها وجنسها ويبقى في المقام بعض الحكايات الحكمية التي لاح عن
وقع ومرتبة اشرنا الى بعضها في شرح الشفاء وكان منها ما يفهم من كلام الشيخ التدبير الذي
اشار اليه ارسطو من اخذ تعريف احد المتضايفين بالاخر على البت والوجوب
او على سبيل التصحيح والتجويز وكان بينهما فرقان ومن بيانا بيانا وبسطا وبقولنا
والجاثنا الراميا وواقعنا يظهر ان ما تعصب الشيخ كل التعصب في هذا الايراد الذي
اورده على فرفوريوس وطعن كل الطعن كما يفهم من كثير من اقواله ومن جملة ما ذكره
في فصل فيما يجب في مراعاته في الحدود من قوله وكذا اذا اخذ المضاف في حد المضاف
اليه كما فعل فرفوريوس اوجب انه يجب ان ياخذ الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس
ولم يدر ما في ذلك من الغلط وما فيه من السهو وما في الاضطرار الى ذلك من المصادرة

وما نفهم حقيقة الحد الذي استعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعراض ما اورده من الشبهة
ليس على ما ينبغي وقطع النظر عن تصحيح كلام فرفوريوس ما يفهم من نسبته هذا الاخير اليه
وانه كما ترى انفع من هذا كما فصلنا ومما ينبغي ان يعلم انه لما انتقل الى بحث النوع او الجنس
ان الشيخ ذكر في كتاب ايساغوجي الشفاء اعني الكليات الخمسة وفصل في النوع و
وجه انقسام الكلي اليه بعد ما بين المعنيين الاضافي والحقيقي ما بين بقوله وبين المفهومين
فرق وكيف لا وهو بالمعنى الاول مضاف الى الجنس وبالمعنى الثاني غير المضاف الى
الجنس فانه لا يحتاج في تصوره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو الى
ان يكون شيء اخر ايضا اعم منه مقولا عليه ومعنى النوع بالوجه الاول ليس كالجنس بمعنى
النوع بالوجه الثاني وذلك لانه ليس مقوما له اذ قد يجوز في التوهم ان لا يكون الشيء
الذي هو نوع بهذه الصفة نوعا بالصفة الثانية اولا يمتنع في الذهن ان يتصور
كليا مواس ليس تحت كلي آخر وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول كالنقطة عند
قوم وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة وتجوز رفعه في التوهم لم يكن كما علمت
ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا بل ان كان لا بد فهو عارض لازم ومن
السوانح ان هذا البيان على تقدير تمامه وصدقه مما يستلزم ان يكون عارضا
لازما ايضا وكانه من هذا يصير قوله فيما سبق قبيل هذا متصلا من قوله فهذا
المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ويقال
له نوع بالمعنى الثاني كما ترى وان كان لا يلزم في اصل الغرض وان كان موكدا
وموجبا لشدة المناقشة وزيادتها وهذا مع ظهوره لا يخفى على متلطف وذو و
في مفهوم هذه السياقة شيء من وجه آخر وكان تنبيها على مغاه ومودي قوله اذ قد

ابيع هذاه

يجوز

يجوز في التوهم آه يمكن افادته وجه اخصر قليل المؤنة بالنسبة الى السياقة التي اشرنا اليها دون
الانتفاءات الحسنة ان هذا انما يصح على مطلق الاعمية مطلقا او من وجه الى على المذهبين بخلاف
ما قرره الشيخ وهذا بخصوص هذا المقام الذي انفق الشيخ فيه افيد واولى بالنسبة الى ما تحقق
له فيما يفهم من قوله فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا يخلو في الوجود آه وهذا البحث
مع وضوحه في مرتبة لا يخلو عن دقة ولطف فتنبه ولا تغفل وتامل في الاطراف متوكلا معتمدا
في كل حال ومقال وتعقل وفكر وتصور على واهب العقل والقوى فانه الهادي
الى الطريق السواء والمنجي عن الضلالة والغباوة والغواية وبيده ازمة الاشياء والهداية

الى ما ذكرنا في اصل الغرض واسلم من التمحل عن بعض المناقشات والشبهات صح

الشيخ الرئيس في الشفاء في المقالة الثانية من الفن الثاني
من الجملة الاولى في فصل في حال مناسبة الاجناس وفصولها بعضها لبعض بيانات وقع
منها لهم من امتنع ان تعقل ان للموجود معنى واحدا في هذه العشرة فهو فقد فارق الفطرة
وخصوصا اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود ان الجوهر موجود
بذاته والعرض موجود بغيره وان الجوهر موجود ولا يحتاج في وجوده الى وجود اخر والعرض
موجود يحتاج في وجوده الى ذلك فقد اشترك هذان الشيئان في شيء واحد وهو لفظ
الوجود ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او بغيره وانه محتاج او غير محتاج فهذا الموجود
المستعمل ان كان يدل على معنى يجتمع فيه الجوهر والعرض ثم تغير فان من بعد فقد
حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الاخر بل كان واحد منهما
معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر بغيره فانه يستحيل ان يكون الى الواحد
له شيئان احدهما بذاته والاخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته الا
ان يعني انه من حيث له المعنى الاخر وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك ولا

ليس صح

المعنى الذي له ان يقترن في تحصله

هذا مما يحسن ان يعتبر في هذا الموضع ولا يمكنهم ان يدلوا على المغيبين المختلفين الشبه شيئا
غير الوجود فانهم لا يمكنهم ان يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في احدهما غير المعنى الذي يدلون
عليه بالوجود في الاخر حتى يعودوا فيضيفوا الى احدهما من خارج ذاته والى الاخر بغيره
بل الحق هو ان الاشياء يشترك في الثبوت والوجود ومفهوم محصل عند الذهن وهذا بين
بنفسه لا يمكن ان يكون له بيان ومن ينكره فهو يغلط نفسه بازالة فكره الى العرض لا الى
غيره وهذه ايضا من شقوق العصا التي ستذكر في تعاريف الشفا التي علمنا ونرجو من الله
اقتدارا ان يحصل لنا التوفيق والتتميم في جميع الامور والاحوال في الحال والمال والاستقبال
ويمكن ان يتقى ان هذا الاشتراك المعنوي وان كان مما تبادر اليه الطبع السوي لكن
ما ذكره الشيخ الرئيس بقوله وخصوصا اذا قال آه يظن ان التفتيش فيه لا يوجب معارضة
الفطرة والاصل انه يمكن ان يتقى في اول الوهلة وبادي الراي يحكم العقل بان الوجود
له معنى واحد اي ما يطلق عليه الوجود معنى واحد في هذه العشرة كيف وهي موجودة
والعقل لا يابى من وجودها بل يصح عنده بالحس والبرهان وجودها فيحكم بانها موجودة
بالمعنى الواحد كيف والحكم بوجود بعض الجواهر والاعراض ولا سيما بعض الجواهر
وبعض الاعراض ضروري ويحكم العقل باشتراك معنى ما يفهم من الوجود منهما
وذكر الشارح المحقق الحكيم يقال بالاشتراك على الطبيعي المعلوم وجوده بالقوة وهو الجوهر
الذي يمكن ان يعرض فيه الابعاد الثلثة اعني الطول والعرض والعمق وعلى التعليمي
وهو الكم المتصل الذي له الابعاد الثلثة وذكر الشيخ في الهيات الشفاء فصل في ان
الكيفيات اعراض فلنتكلم الآن في اثبات الكيفيات اما الكيفيات الجسمانية فلا يقع الشك في وجودها وقد تكلمنا ايضا في وجودها في مواضع اخرى
ونقضنا شاغبات من تمارى في ذلك لكنه انما يقع الشك في امر ما انها هل اعراض

تعارض نفي از

اوليت بالعراض فان من الناس من يرى ان تلك الجواهر تخالط الاجسام وتسري فيها
فاللون بذاته جوهر والحرارة كذلك وكل واحد من هذه الاخر عنده بهذه المنزلة ولهذا المنقول
من النقل الى الاشارات ما يؤيد وقيل لما ندرجا له من العرضين وان لم يمكن له ما يؤيد
لما وقعنا له البرهان فلا منازعة لنا فيه مع ان عند التامل يظهر لنا بعده هذا ايضا و
لكن ما يؤيده للتفتيش الذي وقعنا له في قول الشيخ وخصوصا آه وقيل يظهر عند ادنى
توجه صحيح لا تعقل فعند ملاحظة هذه الاشياء ووجدانها مشتركة في اشتراك ترى بعض
الآثار الخارجية التي يمكن ان يكون هو معنى الوجود المطلق المشترك وعنوانها من الوجود
وكانه يمكن ان يكون لازما للمعاني المختلفة المشتركة في الاسم فقط اي لفظ الموجود
والوجود ويمكن ان يحكم باشتراك المعنوي لكن عند الغور ودقة النظر وتعميقه وملاحظة
ان ما قصده في وجود الجواهر معنى في نفسه اي المحمول وفي وجود الاعراض معنى لغيره
اي الرابطي لا بان يقع الانضمام بل بان هذا اصله وذلك اصله يمكن ان يحكم
بغلطه وان هذا الاشتراك الذي يوهمه ليس واقعا ولا يكون معنى الوجود مشتركا
لان هذا في ذاته وذلك في غيره والحاصل ان هو معنى كان الناقصة غير معنى كان التامة
فيقال ان معنى وجود الجوهر معنى الكون التام ووجود الاعراض يكون معنى الكون
الناقص ونبه هذان بالامثلة وهذا الاختلاف لا بان يضم التام وان نقص واشتمالها
الى الكون بل على وجه آخر فلا تلتفت الى عوز العبارة وضيق اللفظ وتنبه لما قصدنا
وعند الرجوع الى الوجدان كانك تذعن بان هذا القصد لا تخرج عن صحته وما فهمنا من
لفظ الوجود اولا في اول الوهلة لا يلزم ان يبقى الى اخر الافكار ومثلها اشتراكه
بحسب النوع او الجنس وما يشبههما ما وقع في فنون اغراضهم ولا يعقل فيه وكان

ما وقع من الشيخ في بعض فصول الشفاء في فصل عنوانه في فصل حد العرض وهو انه موجود في موضوع

بعد بعض بيانات مفيدة لنا يظهر عند الرجوع لقوله فقد اخرنا ان هذا التعريف بحسب اللفظ

لا بحسب معنى جامع وضع على ما تم الحق به بفصول واذا كان بحسب اللفظ وتفصيله على نحو

ما اخرنا به لم يبعد ان يتقيت في ذلك الى الاستعمال الجوهري لا الى اصطلاحات جعلت

بعد تعارف الجمهور الذي يمكن ان يقع عند الامعان في العلوم ومن بعض فصول اخر من

قوله نعم هنا شيء واحد وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه وهو انه يحصل

له احاطة ما بالمعلوم ويقدر على ايراد الامثلة لا تخرج عن مناسبتها وتاييد لما الفناه وكان

الظهر في بعض مقامات الشيخ مما ناسب يكون مناسبته اوفق واشد مما وقع من

لم يخبر في الان بتفصيله وخصوصيته وليس في هذا الاخطار بخصوصه افتقار كثير بل يكفي الاجمال

والتفصيل الذي قد عرفت من انه لا حاجة اليه ايضا والحاصل ان قوله خصوصا ليس

مما لا يتصور فيه المناقشة ولا يخرج عن تامل وكان بين معنى الكون التامي الاسمي المحمولي

وبين معنى الكون الناقص الحرفي الرابطي الذي وجود الاعراض هذا النحو من الوجود كما

ذكره الشيخ في التعليقات وجود الاعراض في نفسها هو وجودها في موضوعاتها وغيره

من بعض مواضع الشفاء وغيره مؤدي هذا تفاوتا تاما فهذا القيد اعني اللاحق الطاري

الوارد على ما يشبه من قبيل المطلق وذلك القيد من قبيل بيان الاختلاف في اصل

المعاني والتنبيه والايماء بوجه ما الا ان هذا لا يصح ان يكون من قبيل الاشتراك

المعنوي وليس غرضنا تصحيح هذا في نفسه بان مثل هذا يدل على الاشتراك الاسمي

العرفي اي اللفظي على البت بل الغرض المناقشة على قول الشيخ في التعليقات

وجود الاعراض وجودها في موضوعاتها مما ينافي للعرض محدس للتوهم ووجه بطلانه

قول الشيخ وحصولها ... في الموضوع

وانت

ان كنت من اهل هذه المباحث قد عرفت قصة الوجود وانه على اي حالة يستقيم

بل على اي حالة كان ووقع وتقع الغفلة فربما كان في اول الوهلة يتصور انه معنى عام لا ينقبض

العقل في اول الوهلة من اشتراكه بحسب المعنى في الجوهر والعرض وبعد التفتيش وملاحظة

بعض الاختلافات الواقعة بين وجود الجوهر والعرض بان يكون ما يطلق الوجود في الجوهر والعرض

بان يكون ما يطلق الوجود في الجوهر والعرض بان يكون ما يطلق الوجود في الجوهر بمعنى المحمول

وبالذات وما يشبههما وما يحذو حذوهما وما يطلق عليه الوجود في العرض على خلاف ذلك

دل الحصيل هذا في اول الوهلة والملاحظة بل يتوهم ويتصور من جميعها اي من وجود الجواهر والاعراض

ما يكون من قبيل اللازم للمعاني المختلفة المشتركة في اللفظ الواحد في معنى من المعاني اللازمة او

المفارقة فيحكم احد بالاشتراك بسبب هذه المعاني غافلا عما هو الواقع وعن التفرقة بين اللازم

والملزومات فلا بد لنفي هذا الاحتمال من بيان ولقد كررنا حال مثل هذا القيد واللاحق وتمام

تنبيهنا وقضاه وهو يرفع بتو بعض الطبايع ويكسر بعض الصولات ان الشارح المحقق

للاشارات ذكر في شرحه في النمط السادس في اثناء بعض البيانات والمباحث والتوجيهات

وقد شنع عليهم ابو البركات البغدادي بانهم نسبوا المعلولات التي في المراتب الاخيرة

الى المتوسطة والمتوسطة الى العالية والواجب ان ينسب الكل الى المبداء الاول ويجعل المراتب

شروطا معدة لافاضته تعالى وهذه مواخذات تشبه المواخذات اللفظية فان الكل

متفقون على صدور الكل منه جل جلاله وان الوجود معلول له على الاطلاق فان

تسامحوا في تعاليمهم واسندوا معلولا الى ما يليه كما يسندونه الى العلل الاتفاقية والعرضية

والى الشروط وغير ذلك لم يكن ذلك منافيا لما اسسوه وبنوا امساليهم عليه وهذا الكلام

الواقع منه وان لم يكن بخصوصه مرضيا لنا وقد بسطنا في كثير من تعاليقنا ما يرد عليه ولا

ربما يورث خلاف ذلكم

التي يكون الاشتراك فيها اشتراكا لفظيا ولا قصور لاشتراك مثل هذه المعاني المختلفة

اظهر وتاييدا

اخرنا في

شرح له

ولاسيما ما يرد على ما اخذ منه بعض الفضلاء الفاضل الدواني مما ذكره في كثير من تعليقاته ان
الشيخ الرئيس صرح في شفائه بان الموجد والفاعل منحصر في الله تعالى وان غيره من قبيل العقول
وغيرها من قبيل الشرائط والآلات وما يشبهها وفصلنا مقولة البحث في هذه السياقات
مختلفة مطنبة وان هذا التصريح غير ظاهر بل صرح بخلافه على وجه لا يمكن التوجيه على خلافه بان
يصرف العبارة عن الصريح كيف وكلامهم ولا سيما كلام الشيخ في بعض المقامات
الواقعة في الشفاء وغيره مبني على الحمل على ذلك الصريح كيف وصرح بالعلية العقول الفعالة
للنفوس الناطقة منها وصرح بان المراد بالفاعل المعطي والمفيد كما يفهم من قوله في الالهيات
الشفاء ولا يجوز ان يكون العقل الفاعل المتوسط بين الاول ومنها وهنا في المرتبة فلا يكون
عقولا بسيطة ومفارقة فان العلل المعطية للوجود والكل وجود اما القابلة للوجود فقد
يكون اخس وجودا فتفطن لما قصدنا ولا مسرع لنا الوساوس الوهمية فان الامر اظهر مما
يحوم حوله شك فان شئت التفاصيل فلترجع لنا شرح الشفاء وحواشي التجريد وبعض اخر
من تعليقاتنا لكن هذه المناقشة والتفتيش لا يضرنا والغرض ان مثل هذه المسامحات
جنا ونوعا مما ليس بعزيز في مقاماتهم ومن جملة ما يؤيد المقام ما ذكره بعض في بيان ما
نقل من ذوق المتألهين موافقا لما حققه صاحب المحاكمات ومن موافقته في ذلك
بقوله ولما وجب ان يكون جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد
على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك او نوعية فلا يكون الوجود ومفهوما
كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام
وقائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المعرى
عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة

فليس

فليس معنى كونها موجودة الآن لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك
النسبة على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهيتها فالموجود كلي فان كان الوجود جزئيا
حقيقيا هذا المحض ما ذكره بعض المحققين من مشايخنا قال ولا يعلمه الا الراسخون في العلم فان
قلت الذي يتبادر الى الذهن من مفهوم لفظ الوجود ومفهوم لا يمنع الشركة فكيف يكون جزئيا
حقيقيا وايضا المفهوم من لفظ الوجود ما قام به الوجود كما اشتهر في كلامهم فكيف يفسر
بمعنى لا يفهمه احد قلت الجواب عن الاول ان الكلام في حقيقة الوجود لا فيما تبادر اليه
الاذهان من مدلول اللفظ فانه يجوز ان يكون مفهوما كليا وعارضا اعتباريا لتلك
الحقيقة الممتنعة عن الاشتراك في حد ذاته كمفهوم الواجب بالقياس الى حقيقته وعن الثاني
ان الممنوع هو البرهان وما يؤدي اليه لا الاشتهار في السنة العوام بتمويه الاوهام

الاقوام في

وهذه المرتبة الواقعة منه قدس سره لا تخلو عن تلطف ودقة وان كان بعض ما
وقع منه في بيان هذا المذهب في بعض مراتبه لا تخلو عن مخالفة كيف وبعضهم من بعض
رسايله الفارسية المعقودة في بيان المذاهب المتداولة في هذا المقام ان الموجود
على مذاق المتألهين من الحكماء وهو مؤدى هذا المذهب بل الموجود على مذاق اهل العقل
والبحث من محققيهم ان اطلاق الموجود على غير الواجب تعالى وحمله مجاز وليس بالحقيقة
كما يفهم من قوله وبعد از اتفاق بران مقدار مذكور محققان طايفه اوايل كه اصحاب
بحث اند واكابر ايشان در باب معرفت ربانی غفلت لا قوله وهم ازین مقدمات
مفهوم كردد كه اطلاق لفظ موجود بر غير واجب الوجود مجاز باشد زيرا كه وجود
نه عارض است ونه جزء ونه عين بلكه معنى وجود اشياء انست كه ايشانرا با
حضرت حقيقت وجود تعلقی است وازان حضرت بر ایشان پرتویست نه آنكه وجود در ایشانرا

عارضيست با دراتشان حاصلست اينست انچه ارباب بحث با فكار عقل تا اينجا رسند
ومن تتبع ما ذكره المحقق في حاشية التجريد من حكاية مذاهب الحكما الذين هم اشتهروا
بالعقل واهله من عينية الوجود الخاص للواجب وان الموجود يحمل حقيقة على الواجب تعالى
وغيره ومن حكاية المتألهين والراسخين في العلم في عينية الوجود المطلق بالمعنى الذي عرفته
وكون الوجود المطلق مع كونه مطلقا بالمعنى الذي عرفته وكون الوجود المطلق مع كونه مطلقا
بالمعنى الذي عرفته اغنى التعرية في ذاته عن القيود واشاله جزئيا حقيقيا وكون الموجود كليا وان
صدق حمل الموجود على شي لا يوجب قيام الوجود واشاله يظهر عنده ان الاضطراب في
مقالاته في هذا الباب كثير ولكن حديث وقوع الواجب في المقام وبيان عينية الوجود له
وتطرق حكاياته لا عجب في اراءة امثال هذا التحير وفوقه كيف ونعم ما نقل المعلم الثاني
في رسالة ريتون الكبير مما قال المعلم الاول ارسطاطاليس حكاية عن معلمه افلاطون ان
شاهق المعرفة اشمخ من ان يطير اليه كل طاير وسرادق البصيرة احجب من ان يحوم حوله
كل ساير وكان ما قال المعلم الثاني في امثال هذا المقام في خصوصية الذات الاحدية
لا سبيل الى ادراكها بل يدرك بصفاتها وغاية السبيل اليها الاستبصار بان لا
سبيل اليها تعالى عما يصفه الملحدون ايضا مما نحن بصدده بل مما نحن فيه هذا وكذا ما
ذكره الشيخ الرئيس في اخر نمط مقامات العارفين جل جناب الحق عن ان يكون
شريعة لكل وارد او يطلع عليه الا واحد بعد واحد ولذلك فان ما يشتمل عليه هذا الفن عبرة
للمحصل ضحكة للمغفل عبرة للمحصل ومن سمعه فاشمأز عنه فليتهم نفسه لعلها لا تناسبه و
كل ميسر لما خلق له ويمكن ان نتوفق على هذه المساقات ومهمة الوجود ومع ظهوره
وسعته واطلاقه وتجلياته اخفى وادق من ان يشرع اليه كل واحد ومطلب الوحدة اوحد

من ان يصل اليه كل واحد ومبدأ الطريق انفى من ان يفنى فيه كل هالك ومقصد
الحقيقة اعز من ان يصل اليه كل سالك وبحر السلوك اجل من ان يتحير فيه كل متحير ولجة
الحقيقة اعمق من ان يغوص فيه كل متبحر ونعم ما انشد لقد ظهرت فلا تخفى على احد الا على
اكمه لا يعرف القمرا لكن بطنت بما اظهرت محتجبا فكيف يعرف من بالعرف استترا
ولكن بعض المناقشات المشهورة لا الخلاف مما انقطعنا اليه حتى لا يصير تاييدا ما ذكره حتى
وقرة لما كنا له بل لا نخرج عن تاييد وهذا في مرتبة ايضا لا تخرج عن تلطف ولذة واعلم ان
لنا في هذا المذاق اي مذاق المتألهين حكايات خطابية او اقناعية آلهية ومقالات برهانية
حدسية متعالية قد فصلنا في كثير من التعليقات ولا سيما فيما كتبنا على شرح النمط
الرابع من الاشارات ومتعلقاته وقد عبرنا عن هذا المذاق بالنمط الاوسط وذكرنا
في شانه نحن النمط الاوسط لسنا كمن قصروا او فرطوا وعرضنا بالافراط
والتفريط ما نقل عن بعض الصوفية او المتصوفة من اتحاد الوجود والموجود وهذا افراط
من نسبه وعن ظ اكثر الحكما من اختلاف الوجود والموجود واشتهارنا بان هذا المذاق الاوسط
كانه هو الذي مارزمر واوحى اليه بعض الظرفا من الشعرا يك چراغست درين
خانه واز پرتو آن هر كجا مينگرم انجمني ساخته اند ولقد اشرنا في تلك
الحاشية ان مصدوقة قول سلطان الاوليا والوصيين امير المؤمنين ويعسوب الدين
صلوات الرحمن عليه وآله اجمعين في جواب سوال بعض السالكين العارفين
الكاملين عن الحقيقة شمس طلع على هياكل الموجودات يمكن ان نتوفق اتيانا خصوصا
لما سمعت ان الآية المباركة القرآنية الالهية الله نور السموات والارض يمكن
ان يكون اشارة وبشارة تاويلية وللحجة حية اليها اشرنا في اطراف آخر حاشيه

هذه المقولة ان كنت من اهله فلترجع اليه ونرجو من كرم الله الواجب الوهاب الخالق لكل
الهادي لكل موجود ان يهدينا ويسددنا اللهم اهدنا وسددني وان توفقنا بالقول
بالوسط في كل ابتداء وبين ومآل بل بحال الوسط المحمود المحمد في كل حال ومقال دائما
يوميا وفقناله على سياقه مناسبة للسياقات السابقة ما ذكره الشيخ الرئيس قبل
هذا المنقول الذي وقع التفتيش فيه في فصل في شرح حد العرض بعدة اخرى وهو الذي
نقلنا عنه وهو انه موجود في موضوع بقوله فلنبين الان معنى قولنا الموجود في موضوع بعد
رسم انه الموجود في شي لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه فقولنا انه موجود
في شي لا كجزء منه ولا يصح قوامه من دون ما يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ
وعلى بعضها بالتشكيك وعلى بعضها بالاشتباه وليس وقوعه في جميع الاشياء وقوع
لفظ متواطي ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع لفظ مشترك اعني اذا قيس لا جميعها ولا
هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسمي بل هو نوع من البيانات المحال على الاسم
كما تبين اسم باسم اشهر واعرف وما خذ ذلك هو ان الجمهور يعرفون اشياء يقال
لها انها في شي فيريد الاتي بهذا البيان ان يقول ان هذا العرض هو الكاين في الموضوع
وان كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شي ولا كذا فيه يزول الاشتراك في
الاسم فينبغي معنى واحد ينبه عليه بالمثال بعد ان ازيلت الشبهة التي من جهة الاشتراك
في الاسم فان ازالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن ان يكون على نحوين احدهما ان يوتى
ويوخذ بالحد المراد بالرسم والثاني ان تسمى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى
يميل على الباقي لا من ذاته ولكن بسبب ما ليس له وهذا المقال وان كان [illegible]
للعرض وعدمه لكن عند التعمق لرجحان ما وفقناله مجال دقيق ومن الموهبات الكلية

الدقيقة الموقظة المنبهة لما كان له وبه يندفع بعض الخلجات وانه لا اعتماد في اوائل الفطرة
والتعمق على بعض الدعاوي وهذا البيان الآتي ايضا له نوع من التاييد ما ذكره المعلم الثاني
في كتاب اتفاق راي الحكيمين في حكاية الصور والمثل التي تنسب الى افلاطن وان المشهور ان
ارسطو خالف في هذا الراي في اثناء بيان وتمهيد فنقول انه لما كان الباري جل جلاله
باينيته وذاته مباينا لجميع ما سواه وذلك له بمعنى اشرف وافضل واعلى بحيث لا يناسبه
في اينيته ولا يشاكله ولا يشبهه حقيقة ولا مجازا ثم مع ذلك لم يكن بد من وصفه واطلاق
اللفظ فيه من هذه الالفاظ المتواطية فان من الواجب الضروري ان يعلم ان مع كل لفظ
يقولها في شي من اوصافه معنى بذاته بعيد من المعنى الذي نتصوره من تلك اللفظة وذلك
كما قلنا بمعنى اشرف واعلى حتى اذا قلنا انه موجود علمنا مع ذلك ان وجوده لا كوجود
ساير ما هو دونه واذا قلنا انه حي علمنا انه حي بمعنى اشرف مما نعلمه من الحي الذي
هو دونه وكذلك الامر في ساير ها ومهما استحكم هذا المعنى وتمكن في ذهن المتعلم للفلسفة
التي بعد الطبيعة سهل عليه تصور ما يقول افلاطون وارسطاطاليس ومن سلك
سبيلهما فنرجع الآن الى حيث فارقناه ونقول لما كان الله تعالى حيا مريدا لهذا العالم
بجميع ما فيه فواجب ان يكون عنده صورة ما يريد ايجاده في ذاته جل الله تعالى عن الاشتباه.
والايضا فان ذاته لما كانت صورته ما يريد ايجاده في ذاته ولا يجوز عليه التبدل والتغير
كان ما هو في حيزه ايضا كذلك باق غير داثر ولا متغير ولو لم يكن للموجودات صور وآثار
في ذات الموجد الحي المريد فما الذي كان يوجده وعلى اي مثال ينحو ان يفعله ويبدعه
اما علمت ان من نفي هذه المعاني عن الفاعل الحي المريد لزم القول بان ما يوجده
انما يوجده جزافا وتبختا وعلى غير قصد ولا ينحو نحو غرض مقصود بارادته وهذا

من اشنع الشناعات فعلى هذا ينبغي ان يعرف ويتصور اقاويل اولئك الحكماء فيما اثبتوه من الصور الالهية لا على انها اشباح قائمة في اماكن اخرى خارجة عن هذا العالم فانها متى تصورت على هذا السبيل يلزم القول بوجود عوالم غير متناهية كلها كامثال هذا العالم وقد بين الحكيم ارسطو ما يلزم القائلين بوجود العوالم الكثيرة في كتبه في الطبيعيات وشرح المفسرون اقواله بغاية الايضاح وينبغي ان يتدبر هذا القول الذي ذكرناه مرارا كثيرة في الاقاويل الالهية فانه عظيم النفع وعليه المعول في جميع ذلك وفي اهماله الضرر الشديد وان يعلم مع ذلك ان الضرورة يدعو الى اطلاق الالفاظ الطبيعية والمنطقية المتواطئة على تلك المعاني اللطيفة الشريفة العالية من جميع الاوصاف المتباينة عن جميع الامور الكيانية الموجودة بالوجود الطبيعي فانه ان قصد لاختراع الفاظ آخر واستيناف وضع لغات سوى ما هي مستعملة لما كان يوجد السبيل الى الفاظه ويتصور منها غير ما باشرته الحواس فلما كانت الضرورة يمنع ويحول بيننا وبين ذلك اقتصرنا على ما يوجد من الالفاظ واوجبنا الى انفسنا الاحضار بالبال ان المعاني الالهية التي يعبر عنها بهذه الالفاظ هي بنوع اشرف وعلى غير ما نتخيله ونتصوره ومما يجري هذا المجرى اقاويل افلاطون في كتاب طيماوس من كتبه في النفس الامر والعقل وان لكل واحد منهما عالما سوى عالم الآخر فان تلك العوالم متعالية بعضها اعلى وبعضها اسفل وساير ما قال مما اشبه ذلك ومن الواجب ان يتصور منها شبيه بما ذكرناه انه انما يريد بعالم العقل حيزه وكذا بعالم النفس لا ان للعقل مكانا وللنفس مكانا وللباري تعالى مكانا بعضها اعلى وبعضها اسفل كما يكون الاجسام فان ذلك مما يستنكره المبتدئون بالتعلق فكيف المرتاضون بها وانما يريد بالاعلى والاسفل الفضيلة والشرف لا المكان

الاخطار خ

امر م

ميزه خ

السطحي وقوله عالم العقل انما هو على ما يقال عالم الجهل وعالم الغيب ويراد بذلك خبر كل واحد منها وهذه المقالة وسابقها ولاحقها عزيزة المثال فاذا صار لفظ الموجود وغيرها بالنسبة الى الواجب تعـ والممكنات جواهرها واعراضها كـ بعد بعض مراتب الانظار مع انه مما يمكن ان يحكم في اول النظر بالاشتراك المعنوي كما وقع لقوم بل الكثير من المحققين بل لجميعهم الا نادر القليل فيمكن اجراء مثل هذا في لفظ الموجود بالنسبة الى الجواهر والاعراض وما بالذات وما بالغير وما اشبهها اليه لا نيابة فيما وقع من البعد التام بين الواجب تعـ والممكنات وبين الجواهر والاعراض بمراتب شتى بل بمراتب لا تتناهى وان كان بين الواجب تعـ والجواهر يمكن ان يشترك الوجود الاسمي المحمول وليس بين الجواهر والاعراض هكذا وانه لا نسبة اليه تعـ في ذاته وصفاته الى غيره اصلا والعرض وقع بعض الصولات وانه ربما ينقلب بعد التفتيش وملاحظة بعض الاختلافات بعض الاحكام الواردة قبل بعض التاملات في حكاية الاشتراك المعنوي وما يكون من مقولته وما لا يكون وحما تركناه وفصلناه يظهر ان اصل كلامه اي قوله ثم من امتنع ان تعقل للموجود معنى واحدا في هذه الغيرة آه ايضا ليس مما لا ينبغي التفتيش والتامل فيه وقول الشيخ وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق آه ايضا ليس مما يكون حسن الانقياد وربما يكون هذا من قبيل تقسيم اللفظ المشترك بالمعاني المتعددة ويمكن توجيهه وتاويله باعتبار ما يطلق عليه اللفظ او الجسم المسمى وامثال هذا لا يستلزم لتحقق المعنى الجامع الذي يقيده بل لا حاجة الى اعتبار مثل ذلك ايضا وقوله وانه ليس يستحيل الى قوله وهم لم يسلكوا آه محل تفتيش واستفسار تنبه وقوله ولا يمكنهم ان يدلون على المعنيين المختلفين البتة في غير الوجود آه فيه شائبة بعض التفتيشات من قبيل النقض والحل والمنع وكانه يمكن ان

الى المعاني هذا

وعالم العلم فيه المثال ؟ ل

[illegible]

ان بين يجوز تحصيل منع مدلول عليه بالوجود في الاخر مما يكون من قبيل مقولة المثال وما
يشبهه الذي يفهم من قول الشيخ في حكاية الموجود في الموضوع على ما نقلناه من قوله فرد
الآتي بهذا البيان ان يقول ان هذا العرض هو الكاين في الموضوع آه ولا يلزم في غرضنا
التزام ان مودى ما اوردناه وما نقلناه من الشيخ واحد فلا تغفل وتنبه للعرض ودعوى
البداهة في اصل الاشتراك المعنوي مع انه غير ظ كيف وبما سبق ظهر مؤديات واسناد
لهذا لا يفيد تسليمه ولا يفيد كيف والعرض بيان قوله وخصوصا آه وبما سبق يفهم
ان قوله بل الحق هو ان الاشيا، آه لا يخ عن تامل كما يفهم من كلامه في غيره وما ذكر
صاحب المحاكمات في حكاية الوجود وعينيته للواجب وتصلب فيه وكرر من انكار كلية الوجود
وتعدده وان الحق ان المتعدد هو الموجود لا الوجود وان الواجب ليس له مهية
كلية بل هو الجزئي الحقيقي هو الوجود المحض القيوم بذاته وغرضه ان تحقيق كلام الشيخ في
الهيات الشفا هكذا وان كان ليس بعالق عندنا والقول بان هذا مودى كلام الشيخ
على البت لا على الاحتمال فقط لا يخ عن تامل بل لا يلايم الجزم والتصلب والمبالغة الذي
يفهم من كلام الشيخ ههنا بحسب ظ كلامه بل صريحه كيف وسابق كلامه ولاحقه كما لا يخفى
عند الرجوع ينادي على ان الوجود وايض كالموجود مشترك معنوي وكما ليس يخفى حقيقة
انظروا الى هذه المراتب والمبالغات التي وقعت من الشيخ في اشتراك الوجود و
بحسب المعنى بين وجود الجوهر ووجود العرض الذي وجوده هو الموجود لغيره و
بين الوجود لذاته وبغيره والمحمول والرابط والى ما وقع من بعض الفضلاء في
حواشيه على شرح التجريد من انه قد صرح الشيخ في منطق الشفا بان الموجود مشترك
لفظا بين المعنيين كما نقلناه في حاشية حواشينا وغرضه من حاشية الحواشي

ما نقله

الموضوع

ما نقله من الشيخ في دفع بعض المغالطات اي المغالطة المذكورة في الشفا بقوله واما الذي
لا مغالطة فيه ويكذب افراده مع ذلك انا اذا قلنا وقد مات اومرس ان اومرس
موجود شاعر وان اومرس هو شاعر فان ذلك حق واذا قيل ان اومرس هو او موجود
كان كاذبا وذكر في الدفع على ما نقله هذا الفاضل واما التمثيل باومرس فان الغلط
فيه ظ وذلك لان لفظة هو وموجود ماخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف
على انها رابطة والروابط في كلية الادوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت فيجب ان
لا يوخذ في حال التفريق على انها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا فان لم
يوخذ الموجود رابطة بل اخذ دالا على معنى حتى يكون كانه يقول اومرس هو
الموجود والذي ذلك الموجود يكون شاعرا كذب القول بعد موت اومرس مفردا
اومركبا فان لم يوخذ هكذا بل اخذ رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود
اي شي كذلك اذا قيل كان وعنى به الرابطة فكان عبر قولهم كان في نفسه و
كان هذا الفاضل اشتبه اشتراك الاسم وهو الواقع في كلام الشيخ بالاشتراك اللفظي
او ما لاشتراك ولشتان ما بينهما لا يخفى على من له ادنى معارفة بمراتب الشفا
كيف وذكر الشيخ في فصل في الالفاظ المتفقة والمتواطية والمتباينة والمشتقة وما
يجري مجراها ان الاشتراك الاسمي اعم من الاشتراك اللفظي المسمى بالاشتراك اي الاشتراك
العرف بمراتب وهذا خلط عظيم واشتباه جسيم في مرتبة ولا يليق بحال مبتدي
الشفا وبمن له ادنى معارفة بمراتب الشيخ فكيف بمن له منه من كثب في هذه المراتب
وقد فصلنا ما يناسب لهذه المرتبة في شرح الهيات الشفا وتعليقاتنا على حواشي
حضر
التجريد وبينت ان مراد الشيخ في دفع المغالطة لا يبتني على حمل هذا الاسم على الا

مجراها

حكم

وذلك عند ما يحمل وحده ويحمل على انه اسم حقيقي محقق
من وجود الامر في ذاته فهو غلط ومغالطة باشتراك
الاسم فان حمل وحده على انه رابطة ٥

[illegible]

ادام الله بركاته

وعلى تقدير لزوم هذا الحمل بخصوصه على هذا الاخص اي الاشتراك اي العرفي او اللفظي
لا يفيد في المناقشة الى اشرنا اليه من خلطه وغفلته وقلة تدبره ولقد اشرنا في تلك
المراتب ان الشيخ بمراحل عن هذا الاعتقاد والظن والتوهم وانه تصلب على [illegible] والزعم
في الاشتراك المعنوي غير الاسمي المحمول الرابطي الحرفي وكان في هذا المقام هذه المرتبة يكفيك
فكيف التصريح واين التصريح وبنيت في كثير من المواضع التي عرض الشيخ فيها الاشتراك
اللفظي اي المسمى بالاشتراك من وقوع مثل لفظ العرف او البحت او لا لحسب المعنى او
فقط للاشتراك بكيفياته وامثال ذلك لا يخفى على المتتبع لمقالاته وسياقاته وفي بعض
الفصول التي مر ذكرنا فيه نقلنا عنه ما نقلنا وسننقل ما سننقل اي الفصل الذي
في بيان ما يقال على الموضوع وقع كثير مما اشرنا اليه من البحث وغيره وذكر فيه لبيان
غرض وقالوا ان المشاركة في الحد هي ان يكون ما يؤخذ لاحدهما ما يؤخذ للاخر او جزء حد
للاخر فيكذبهم بقصد بعضهم ان الجنس يشارك الخاصة في ان الجنس والخاصة يحملان على
ما تحتهما بالتواطؤ بالاسم وبالحد فقد اخطؤوا الكلهم بهذا فليس لون معنى المشاركة في الحد
هو هذا بل ان يكون ما هو مفهوم الاسم وحدًا او رسمًا يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم
فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يوصف بلفظه وان لم يكن كذلك حدا له وهذه عبارة مما
يؤيد لاصل ما وقعناه في المؤيدات والمؤكدات وما وقع من الشيخ في بعض فصول
طبيعيات الشفاء في فصل في نسبة الحركة الى المقولات وقال بعضهم ان لفظ الحركة
يقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك البحت وقال بعضهم ان لفظ الحركة لفظ
مشكك مثل الوجود يتناول اشياء كثيرة ولا بالاشتراك البحت بل بالتشكيك مما
يؤيد لما وقعناه فوق ما يبد من بعض الوجوه كيف والاشتراك الاسمي اعم من

هو قال

وحدًا او رسمًا

من الاشتراك اللفظي كما عرفت على ما ذهب اليه الشيخ فاد البطرق حكاية البحث وغير البحت
في مثل الاشتراك اللفظي ويجوز تحقيق هذا عند اشتراك معنى الخ فبالطريق الاولى تجويز هذا
فيما هو الاعم وهذا الخ غاية الظهور وهذا مما يورث زيادة غفلة لهذا الفاضل الذي
كان في صدد ان لفظ الوجود مشترك فيها الاسمي والرابطي ومعنى الاشتراك البحت
ولا يكون له معنى مشترك بينهما اصلا وان الشيخ صرح بهذا المجرد التصريح بالاشتراك الاكثر
الاعم من الاعم اللهم ويظهر من هذه المراتب ان هذا الفاضل غفل غفلة عظيمة اللهم اغفرنا
واحفظنا واعصمنا من كل زلل وغفل مع انه لا حاجة لنا الى هذه الارتكابات وانما
ان بعد التصريح بالاشتراك اللفظ مهمنا اي مقام اشتراك الوجود بين الرابطي والاسمي
اي الوجود في نفسه والوجود لغيره بحسب الحمل على الاعم على ما هو الواقع بحسب القرائن الداخلية
والخارجية والمؤيدات العقلية والنقلية فكيف بما وقع على طريق الاعم واشرنا الى ان
في كلامه تفتيشات والحاث من وجوه اخرى ولقد اشرنا في بعض تعاليقنا ولا سيما
حواشينا على مراتب التجريد وان كنت رجلا علميا من اهل الانصاف والطبع السليم والادراك
والتمييز يظهر لك ان هذا الفاضل كم غلط وغفل في كثير من المباحث وبعض الاشتباهات
التي صدرت منه لا يليق بمرتبة المبتدئين فكيف بجال الفضلاء والعلماء ومن جملة ما يشبه
لما وقع منه في الخلط بين الاشتراك بحسب الاسم والاشتراك اللفظي اي المسمى بالاشتراك
كما يفهم من كلام الشيخ في ذلك في الفصل المعقود في الالفاظ المتفقة والمتواطئة وما يشبهها
واشتباهه من هذا القبيل وله مرتبة مشابهة بهذا والاخر هذه المناسبة التي اشرنا اليها
وسنشير اليها عن تلطف كما ستعرف ان هذا الفاضل ذكر في بعض رسائله الفارسية
المشهورة بالتهليلية وله حسن ظن كثير واعتقاد عظيم بالنسبة الى هذه الرسالة وزعمه انه

حقق في هذه الرسالة تحقيقات عظيمة متعالية بقوله مقام اول در مباحث علميه رسمي وود
دو موقف است موقف اول در مباحث لغوي لا حرف نفي جنس است بمعنى نفي نسبة خبر
از مهيه واله فعال است بمعنى مفعول از اله بمعنى عبد پس معنى اله معبود باشد وصحيح صحيح باشد
واين مذهب امام راغب است واما نزد صاحب كشاف آنست كه اسم جنس است وبرين
معنى استدلال كرده بانكه او موصوف واقع ميشود واو مبني بر فتح كه اسم لاي نفي جنس است
ومفرد است ولا يبالي بنقل ما وقع في الكشاف ذكر والاله من اسماء الاجناس كالرجل و
والفرس اسم يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما ان النجم اسم لكل كوكب
ثم غلب على الثريا وكذا السنة على عام القحط والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه
واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره من هذا الاسم اشتق تأله واستأله
كما قيل استنوق واستحجر في الاشتقاق من الناقة والحجر فان قلت اسم هو ام صفة قلت
بل اسم غير صفة الا تراك تصفه ولا تصف به لا تقول شيء رجل وتقول اله واحد كما تقول رجل
كريم خير وايضا فان صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليها فلو جعلتها كلها صفات بقيت
غير جارية على اسم موصوف بهذا وهذا محال فكان هذا الفاضل غفل عن ان الاسم اسم الجنس اعم من
الاسم الذي هو مقابل للصفة على ما يفهم من قول الكشاف في السؤال والجواب وان هذا مقابل
لاسم العلم لا للصفة وزعم ان الاسم الذي يكون في مقابل الصفة وصاحب الكشاف كان في
صدد اثبات اسمية هو اسم الجنس وان اسم الجنس ليس بصفة وهذا ايضا غلط عظيم في
مرتبة وغفلة جسيمة في مكانه كما وقع الغفلة فيما لحق له من غلط اشتراك الاسم بالاشتراك
ومن هذا النقل والبيان يفهم ان هذا الشبه بخطره الواقع من هذا الفاضل مشابهة تامة
من بعض الوجوه لا يخفى عن فطن ولقد اشتهر ما في الرسالة الاحدية المكية التي علقتها

بتوفيق الله تعالى وتفضله وبركات حرمه في مهبط الوحي الاعجازية ومنزل القران السماوية
لتفسير سورة المباركة الاخلاصية للتفصيل ما في هذا الاحد والفهم وموردات للاراء على
ما فهمه فيه ولكن النظر غلط اشتراك الاسم بالاشتراك الذي قد يعبر بالاشتراك اللفظي وامثاله
ايضا في هذا غلط اسم الجنس بالجنس واعلم ان في المنقول الذي نقلناه عن المعلم الثاني حكايات
غريبة من مقولات مختلفة في مبنى انشاء الله تعالى ان نبينه ونبسطه في شرح كتاب اتفاق راي
الحكيمين الذي شرعنا فيه ببركات الحرمين الشريفين القدوسيين المقدسين اللاهوتيين
زادهما الله تعالى قدرا وشرفا وتعظيما وتأثير في المدينة المباركة القدوسية البيضاوية
المحمدية صلوات الرحمن على مشرفها وآله المعصومين عند الوصول الى هذا المقام وفقنا
الله تعالى لاتمامه واتمام جميع المقاصد والمطالب كيف والكل من شعب احساناته
وانعاماته وتفضلاته وذكر الامام الرازي في المباحث المشرقية بعد ابطال المثل وزعم
ابو نصر الفارابي في كتاب اتفاق راي الحكيمين انه لا خلاف بين ارسطو وافلاطون
الا في اللفظ لان الموجودات معقولة للمبدا الاول وذلك بان يكون صورها حاصلة
عنده فلا استحالة التغير على المبدا الاول كانت تلك الصور باقية بعيدة عن التغير والتبدل
فتلك الصور هي التي يسميها افلاطون المثل وهذا التأويل حسن وظني ان هذا التأويل
نظر الا ما ذكره الشيخ الرئيس في حكاية المثل وحققه الشيخ المقتول السهروردي وهو الذي
اشتهر عندهم انه متقن قواعد الاشراق وقوانينه ومن كلامه يفهم ان هذه الحكمة حصلت
له بمباشرة الوحي وعند مشاهدة الروحانيات حصل له هذا العلم ومن له معارف كاله على
ما يفهم من مقالاته وكتبه ومقالات غيره وكتب غيره في شأنه عرف ان كلامه على طرز
آخر لا يخلو عن تأمل وكلام الامام الرازي في هذا المقام لا يخلو عن ابهام واجمال وتشابه

بالاسم

كيف ويحتمل ان يرجع الى ان الصورة الحاضرة عنده تعالى حضورها بالوجود الخارجي لا بالوجود
الذهني ولفظ الصورة باعتبار الحضور عنده تعالى بان لا يتغير او بوجه اخر وقريب من هذا
ما ان لا يرجع الى الوجود الذهني وان لا يكون هذه الامور اشخاصا اخر غير الموجودات
الخارجية وما يقرب من هذا وكان هذا ابعد اوان هذا اقرب الى قصده واحرى واولى
والانسب بمراده والى ان هذه الصورة عنده تعالى حضورها بالوجود الذهني وانها موجودة
في علمه لا بان تكون قائمة ولفظ عنده وان كان يابا بحسب الظاهر عن هذا لكن ليس مما
لا يجوز حمله على هذا بل يمكن ويفهم من كلام بعضهم ان هذا اعم من الحصول والحضور وكان
هذا الى ما يناسب غرضه بل علم الحضوري المشهور لا يخرج عنها لهذا وعلى اي الوجهين يمكن
ان يرجع الى ما سيأتي من المعلم الثاني لان كلامه ايضا محتمل الطرفين وستبين ان شاء الله
في شرح هذا الكتاب ما بقي من البحث والكلام في هذا المقام وبعد هذه المراتب فما
يفهم من كلام بعض الفضلاء في بعض تعليقاته عند بيان العلم للواجب تعالى وتقدس
عن البيان على طريق المتكلمين بل على طريق الحكماء وعدم الزام القيام بانه يمكن
ان يذهب الى الاحتمال الذي ابداه بعض المتاخرين من الفرق بين القيام بالفعل
والحصول فيه ويقال ان الممكنات حاصلة في العقل وليست قائمة به وقد جاء في بعض التعليقات
انما هو من حيث انه قد ذكره بعضهم بطريق الدعوى ولا دليل عليه واما بحسب الاحتمال
فلا قدح فيه وانت خبير بانه لو اجري هذا الاحتمال على مذهب الحكماء ايضا لم يبعد وح
يكون حمل المثل الافلاطونية على ذلك والدلايل التي ذكرت في نفيها انما يتوجه اذا
قيل بوجودها في الخارج كما لا يخفى على من له دربة وهذا اقرب مما قيل انه علمه بالممكنات
منطو في علمه بذاته كما ترى وكان كثيرا من سياقاته مما يدل صريحا على انه جزم ببطلان

الموجودات موجودة في علمه الذي هو عين ذاته
ولا يكون قائمة به ويمكن

ذلك الدعوى ونفي ذلك الاحتمال على البت لا يخفى على من له معارفة بتعليقاته ولا سيما حواشي
التجريد والمطالع وايضا هذا الاحتمال لا يشفي عليلا ولا يروي غليلا ويتجه بعض الابحاث
على هذا او ما يفهم من كلام بعض المتاخرين من الفرق بين القيام والحصول كانه لا يجري
ههنا كيف وذلك البعض مما يقول بالقيام صريحا ولا فائدة وعليه هذا الفاضل كانه لم يتعقل
هذا او يكون شيء ما موجودا في الذات لا بان يكون عنده بل بان يكون فيه في غير ان يكون علم
او شيء قائما به ليس يتعلق النظر بما ولا يكون جنس الانقياد ولنا وحكاية ان الدليل الذي
الذي ذكرت في نفيها انما يتوجه اذا قيل آه مع انها ماخوذة من كلام المعلم الثاني كما لا يخفى
بل من كلام الامام ايضا وغرضه من التوفيق ورفع النزاع هذا او يشتمل على هذا ايضا والترجيح اذا
وانسياقه مجال واما بعض الطوام على تقدير التسليم لا يخل في مرتبة التوجيه وان ادعاه الافلاطونية
لوجود المثل في الخارج كانه على وجه لا يقبل هذا التاويل غير ظاهر لمن له منة من الكشف في هذه المراتب
على ان في كلام الشيخ الكامل صاحب الاشراق وهو مقنن قوانين الاشراق تصريحات بل نصوص
على هذا اي وجودها في الخارج والاعتماد على الشيخ الرئيس مع انه معترض عليهم اكثر في نقل هذا مذهبهم
ايضا بل على اشدية وجودها من الموجودات المحسوسة الحاضرة عندنا وكان كلام المعلم الثاني
بناء على بعض التوجيهات الاخر اسلم عن ذلك وبعض الارتكابات كما ترى بل فيه بعض
المناقشات من وجوه اخرى وكان اللائق بتفصيله مقام اخر وهذا المقدار من الاشارة
ما وقع بالعرض فيما بالعرض وان كنت من اهل الحدس والعرفان يكفيك هذا المقدار ايضا
بل لا حاجة الى هذا المقدار كيف والحاجة الى واهب العقل ومعطي الخير ومفيض الجود والوجود فقط
والحمد لله الذي اغنانا عن كل ما سواه في كل حال ومقال
الشيخ في الشفاء في كتاب القياس في الفصل الرابع في القياسات الممكنة في الشكل الثاني بعد

تحقيق بعض المقامات وعكس بعض القضايا الذي قاله بعض الفضلاء انا نقول كل
حيوان ممكن ان يكون نايما من جهة ما هو نايم فبعض ما هو نايم فهو من جهة ما هو نايم ممكن ان
يكون حيوانا لان حيوانيته ليست له من جهة ما هو نايم فمغالطة صرفة اما ما يجب ان يعلم في هذا
بالحقيقة فامر قد سلف بيانه واما القدر الذي ينبغي ان نفيده ونقوله ههنا فهو ان لفظ
من جهة ما هو نايم اما ان يؤخذ على انها جزء من المحمول او من الموضوع فان كانت جزءا من المحمول
فيجب اول شيء ان يجعل في العكس جزءا من الموضوع حتى يقال فبعض ما هو نايم من جهة ما هو نايم
وهذا فيمكن ان يكون حيوانا كما تسمعه ثم سيأتي انه حق فليس كلامنا فيه فلا يمنع ان يكون مواد
تنعكس فيها الممكنة ممكنة وليس دليل صحة العكس هو ان يرى مواد تنعكس فيها الشيء بل دليل صحة
ان القضية لا تنعكس هو ان يرى مادة لا تنعكس فيها واذا كان ذلك كذلك فهب ان
هذا حق وتنعكس ولكن انت تعلم ايها الفاضل ان النايم بلا شرط غير النايم بشرط كونه
نايما ومن جهة ما هو نايم والنايم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا تنعكس فانه لا يخ اما ان
يحمل عليه الحيوان او لا يحمل فان لم يحمل البتة فليس ينعكس فان حمل عليه دايما فهو ضروري وان
حمل عليه وقتا دون وقت فيكون نايم ليس بحيوان وهذا يكون مح واما ان يكون جزءا من
الموضوع ولو ساعدنا ولنسلم ان النوم يكون ممكنا له ويكون في هذه المادة ينعكس ولكن
كلامنا في ان نأخذ الحيوان حيوانا ونعتبر معه النوم على انه محمول بلا شرط يلحق الحيوان اليس
يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس فهذا الفاضل في تكلفه هذا الجزء ما نهيدا ليا ان يجعل المثال
الذي اوردناه مثالا اخر يوافق غرضه ونحن اذا ساعدنا وسامحنا ان يكون المثال
الذي يعلق اليه اعتباره هو على ما نقول وانعكست الممكنة ههنا كاذبة فلم يجب ان يكون
منعكسة على الاطلاق اللهم الا ان يجبرنا كرها على ان نعتقد ان لا فرق بين المثال

وهذا مما لا يضطرنا اليه كيف ونعلم ان الحيوان بما هو نايم نايم مغير والنايم بما هو نايم
مغير والنايم مطلقا مغير وقد بينا الفرق بين ذلك كله فيما سلف مما لا حاجة الى مزيد عليه
والحق ما نقوله والباطل ما يتعصبون له ولنسلم ان الممكنة التي تنعكس موجبة ممكنة بالامكان
الحقيقي فتلك الموجبة ليس يجب ان تنعكس موجبة ممكنة حقيقية وان كان يجب ان تنعكس ممكنة
بالمعنى الاعم وكان ما ذكره الشيخ في الاشارات في اشارة الى عكس الممكنات بعدما ذكر ان
القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس في السلب فانه ليس اذا لم يمتنع بل امكن ان يكون لا شيء
من الناس يكتب يجب ان يمكن ان لا يمتنع ان لا يكون احد ممن يكتب انسانا او بعض من
يكتب انسانا وكذلك هذا المثال يبين الحال في الممكن الاخص الخاص فان الشيء قد يجوز ان ينفى
عن شيء وذلك الشيء لا يجوز ان ينفى عنه لانه موضوعه الى حين الحصر لا يعرض الا له واما في الايجاب
فيجب لها عكس ولكن ليس يجب ان يكون في الممكن الخاص مثل نفسه ولا يسمع للناس يقول
ان الشيء اذا كان ممكنا غير ضروري لموضوعه فان موضوعه يكون كذلك له وتامل المتحرك بالارادة
كيف هو من الممكنات للحيوان وكيف الحيوان ضروري له بقوله ولا تلتفت الى تكلفات
قوم فيه هو وما ذكره في الشفاء بقوله والذي قاله بعض الفضلاء الخ وكلام الشارح المحقق
للاشارات في هذا المقام يريد به قول بعض الفضلاء في بيان ان الممكن الخاص ينعكس
كنفسه وهو انا اذا قلنا كل حيوان يمكن ان يكون نايما من جهة ما هو نايم فبعض ما هو نايم
فهو من جهة ما هو نايم يمكن ان يكون نايما من جهة ما هو نايم فهو من جهة ما هو نايم يمكن
ان يكون حيوانا لان حيوانيته ليست من جهة ما هو نايم حتى يكون له ضرورية من تلك الجهة
ورد الشيخ عليه بانه مغالطة اما اولا فلان قوله من جهة ما هو نايم احد جزءا من المحمول
في الاصل والعكس جميعا وكان يجب ان يجعل جزءا من الموضوع في العكس ويصير العكس

فبعض ما هو نايم ح

فبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن ان يكون حيوانا وح يكون كذبه ظاهرا لان النائم من
جهة ما هو نائم يمكن ان لا يكون حيوانا ولا شيئا آخر غير النائم واما ثانيا فلان هذا المثال و
ان كان حقا فهو لا يفيد المط لان انعكاس القضية في مادة واحدة لا تقتضي انعكاسها مطلقا
بل عدم انعكاسها مطلقا يشعر بذلك وان كان في تحرير الشارح لما وقع من الشفا شائبة
عدم انعكاسها في مادة تقتضيه ما ر
اهمال وتقصير وقصور ومساهلة وعدم موافقة وغفلة وتغافل وتجاهل وما يكون من هذه
المقولة وما يترتب عليها من حيث انه لم يذكر بعض الاحتمالات بل لم يتعرض تعرضا كافيا
للاصل على التمام وبعض التوجيهات كانه لم يدفع المناقشة بالكلية وترجيح الاصل مجال
من وجوه وهذا ابعد الشبهات التي وسلامة كلامه من المناقشات وكان عند التعمق في الكلامين يظهر
لك ان الحكم يكون هو ما في المال والمرجع والحاصل واحد ايضا لا يخلو عن اشكال وعند ادنى
توجه يظهر لك ان سياق الشيخ هذه لا يوجب التشبث بان النائم من جهة ما هو نائم لا يكون
حيوانا ولا شيئا آخر غير النائم ولا يتوقف على هذا الارتكاب والالتزام بل سياقه يدل
على ان النائم من جهة ما هو نائم اي ما يوجد في المثال اي النائم بلا شرط يجب ان يكون
حيوانا كما يدل قوله او لا يحمل فان لم يحمل البتة فليس ينعكس في مرتبة بعض الاحتمالات
لا نفرضها وكانه ليس بمرضي له والاشعار اليه لاجل الالزام على الخصم من وجه آخر تفطن لما
قصدنا وان كانت العبارة لا تخلو عن غموض وما سبق في الاشارات تعد ما على هذا الفصل
في عكس الكلية الموجبة الضرورية من قوله والكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نفسها جزئية موجبة
بما بين من حكم المطلق العام لكن لا يجب ان ينعكس ضرورية فانه يمكن ان يكون عكس الضروري
ممكنا فانه يمكن ان يكون ج كالضحاك ضروريا له ب كالانسان وب كالانسان غير ضروري
لج كالضحاك ومن قال غير هذا واثبت الحال فيه فلا يصدق بعكسها اذن الا الامكان العام

يؤيد ما ذكرنا ما قوينا لما كنا له كيف وهذان الشيئان مما تميلان بل مما تميل اليه ان وهذا
انه مع ظهوره ووضوحه لا يخلو عن دقة ولطافة وعلى تقدير ان يكون مرضيا له فلا يقدح
فيما كنا له كما لا يخفى والحاصل ان الرجل العلمي الانصافي الذي خلع عن التعصب والعناد لا شك
ان الشيخ في واد والشارح المحقق في واد آخر وان بينهما تفاوت وتخالف ومن المناقشات التي اشرنا
اليها انها ترد على سياق الشارح في توجيه كلام الشيخ على بعض الفضلاء وان قوله وح يكون كذبه ظ
لان النائم آه ان فيه تفتيش واستفسار وما ذكره الشيخ في خاتمة الهيات الشفاء في اثناء وقع شبهة
وشك يتوهم وقت الشيخ على وجود الافراط من الماهيات اي الحيوان بما هو حيوان [مثلا] فيه ان
هذا الشك وقع فيه الغلط من وجوه بقوله والثاني الظن بان الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون خاصا
او غير خاص بمعنى العدول وليس كذلك بل الحيوان اذا نظر اليه بما هو حيوان يجب ان يكون خاصا او غير
خاص بمعنى العدول ليس كذلك بل الحيوان اذا نظر اليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصا
ولا غير الخاص الذي هو العام بل كلاهما مسلوبان عنه لانه من جهة حيوانيته حيوان فقط ومعنى الحيوان
في انه حيوان غير معنى الخاص والعام وليسا داخلين ايضا في ماهيته واذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما
هو حيوان خاصا ولا عاما في حيوانيته بل هو حيوان لا غيره من الامور والاحوال لكنه يلزمه ان يكون
خاصا او عاما وقوله لم يخل اما ان يكون الحيوان خاصا او يكون عاما ان عني بقوله انه لا يخلو عنهما
في حيوانيته فقط فهو خال عنهما في حيوانيته وان عني انه لا يخلو عنهما في الوجود اي لا يخلو عن لزوم احدهما
فهو صادق على ان الحيوانية يلزمه ضرورة ان يكون خاصا او عاما وايهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية
التي هي باعتبارها ليس بخاص ولا عام بل يصير خاصا او عاما [خاصة عامة] بعد ما بما يعرض لها من الاحوال
وههنا شيء يجب ان يفهم وهو انه حق ان يبقى ان الحيوان بما هو حيوان لا يجب ان يبقى عليه خصوص
او عموم وليس بحق ان يبقى الحيوان بما هو حيوان يوجب ان لا يبقى عليه خصوص او عموم لم يكن

وذلك لان كانت الحيوانية توجب ان لا يبقى عليها خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص وحيوان عام
ولهذا المعنى يجب ان يكون فرق بين ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شيء
آخر وبين ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر ويجوز ان يكون للحيوان بما
هو حيوان مجرد بشرط ان لا يكون شيء آخر وجود الا في الاعيان لكن يجوز ان لا يكون شيء آخر وجود
في الاعيان بل للمثل الافلاطونية وجود في الاعيان بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده في الذهن فقط
واما الحيوان مجردا لا بشرط شيء آخر فله وجود في الاعيان فانه في حقيقته بلا شرط شيء آخر و
ان كان مع الف شرط يقارنه من خارج فالحيوان لمجرد الحيوانية موجود في الاعيان بما هو هذا
وينبغي لبعض الفضلاء في المثال الآخذ على طريق بلا شرط كيف وينبغي له ان يبقى هذا المحمول الذي
هو بلا شرط يمكن ان يكون للانسان وكذا الانسان يمكن ان يكون لهذا المأخوذ بلا شرط
وكان المأخوذ من حيث هو ما يتم على انه بشرط التجريد فانه لا يجوز ان يكون شيء آخر يوصف
هو غيره في المنجح بل يكون هو بنفسه امرا لا يعرض له امر آخر ولا هو يعرض لامر آخر فكان الاصل
ح تعبيره كذوبا والمثل بهذه التتمة معقدة بما اشرنا اليه وقد فصل الشيخ في فصول القياس والقول
بان اللابشرط فان النائم والضحاك وغيرهما لا يمكن ان يكون حيوانا وهو اللازم المعترض عليه
في كلام الشارح لا يدل عليه او لا يكون حيوانا بان لا يكون موضوعا للحيوان بحسب الامكان والاطلاق
فما لا دليل عليه بل الدليل بحسب العقل والنقل يورث خلافه كما يفهم من كلام الشيخ اشارة وصريحا
ومن الشيخ مواضع متعددة يدل على هذا منها ما اشار اليه في بعض فصول القياس بعد ما بين انه
يمكن ان يوجد الابيض من حيث هو ابيض بشرط التجريد وان يوجد الابيض من حيث هو ابيض
لا بشرط التجريد وبين ان المأخوذ بشرط التجريد لا يعرض لغيره ولا يكون هو عرضا لغيره بقوله
واما ان اخذ الابيض لا بشرط التجريد بل لا بشرط حتى يكون له ان يقترن له شرايط اخرى

فالابيض

فالسلب المذكور كاذب فانه كاذب ان يقال الانسان من حيث هو شيء موصوف بانه ابيض
مسلوب عنه الحيوانية بل الشيء الموصوف بانه ابيض غيرها نعم ان يوصف انه حيوان وصفاته وربما
فضلا عن الوجودي ولهذا اسمه ايضا مؤيدة وموضحة لما سبق ويلحق وكان ايراد الشيخ على
بعض الفضلاء ان النائم اللابشرط يجب ان يكون حيوانا ويكون ثبوت هذا له ضروريا فلا
يكون ممكنا خاصا فيظهر لك مرة اخرى ان بين كلام الشيخ على ما قررنا وظننا انه الموافق
لمراد الشيخ وكلامه وسياقه وبين ما قرره الشارح وفهمه بون بعيد بل مخالفة وكل ميسر لما خلق
له وكان كلام الشارح وقصده يمكن ان يبقى لا يصح في نفسه وبالنظر الى ما هو مراد الشيخ بل صريح
كلامه وسياقه وما ذكره الشارح المحقق هاهنا وان كان مما وقع من الشيخ في بعض مواضع الشفا
في بيان بعض الاغراض وكان هناك في اتمام ذلك الغرض وقع في الموقع كيف لان المراد هاهنا
تيم بما هو مؤدي المأخوذ بشرط لا كما دل عليه ما وقع منه في الفصل الثاني في عكس المطلقات وغيره
وعلى تقدير اتمامه هناك او عدمه هناك ايضا لا يفيده ولا يضرنا كما عرفت وستعرف وفيه
مناقشة من وجوه اخرى يظهر بالتأمل فلنرجع لما يخطر بالبال على ما قررنا كلام الشيخ وعلى ما هو
المنطبق لمراده على زعمنا فاستمع فنقول قطع النظر عن التفتيش في قوله فان لم يحمل اه
وفيه ايضا بعض التفتيشات لا نح عن وقته قوله فان حمل دايما فهو ضروري غير ظ عندنا ان المراد
بالضروري ما هو الاخص عن الدايمة على ما هو النظر من الضروري الذي في امثال هذه المباحث
وما في الاشارات على ما يوافق لمذاقه على ما هو شأن هذا الكتاب كما لا يخفى على العارف بكتبه
واحواله واوضاعه ولا سيما اذا كانت قراين اخرى على الموافقة للمذاق من قوله وان لم
هو دايم من غير ضرورة فهو اصناف المطلق الغير الضروري واما مثال الذي هو دايم غير ضروري
فمثل ان يتعين الشخص من الاشخاص الايجاب عليه او سلب عنه صفة ما دام موجود الذات ولو لم يكن

يجب تلك الصحة كما انك قد تصدق ان بعض الناس ابيض البشرة ما دام موجود الذات وان
كان ليس بضروري ومن ظن انه لا يوجد في الكليات حمل غير ضروري فقد اخطا وقوله في مرتبة اخرى
واعلم ان الدائم غير الضروري فان الكتابة قد يسلب عن شخص ما دائما في حال وجوده فضلا عن
حال عدمه وقوله في مرتبة اخرى ومثل ان يقول كل ج ب دائما حتى يكون كانا قلنا كل
واحد واحد من ج على البيان الذي ذكرناه يوجد له ب دائما ما دام موجود الذات من غير
ضرورة واما انه هل يصدق هذا الحمل الموجب الكلي في كل حال او يكون دائما الكذب اي انه
هل يمكن او يكون ما ليس بضروري دائما في كل واحد او مسلوبا دائما عن كل واحد ولا يمكن
هذا بل يجب ان يوجد ما ليس بضروري في البعض لا محالة ويسلب عن البعض لا محالة فامر ليس
على المنطقي ان يقضي فيه بشيء وليس من شرط القضية في ان ينظر فيه المنطقي ان يكون صادقة
ايضا فقد ينظر فيما لا يكون الا كاذبا من الموجهات الثلاثة المذكورة في التفتيش وكان ما ذكره
بعض الفضلاء يشعر لان هذا ايضا مما يناسب لمذاقه ويوافق لما هو واقع وان كانت هذه
الخاصية ليست بضرورية لنا وبعض التوجيهات ركيكة في تصحيح كلامه ليست بلايقة للعرض
الشيخ والتحقيق كما لا يخفى ويمكن ورود الكلام من سياقة اخرى وكان فيما سياتي ان شاء فيما يندرج
تاييد لما ادعيناه وما ذكره الشيخ بقوله ثم بعد انه حق فليس كلما نافيه آه وكان مودى ما ذكره
الشيخ المحقق منه في شرح الاشارات واما ثانيا فلان هذا المثال وان كان حقا آه فيمكن ان
يكون ان عبارة بعض الفضلاء بخصوصها بان يكون معلوما لنا ان سياقته على اي وجه وان
لم يقع لنا حتى ننظر فيها لكن على السياقة التي ذكرها الشيخ عنه ايضا ان كلامه يدل على ان
هذه المادة بخصوصها تنعكس وهذا الكلام بنفسه صحيح كما يفهم من كلام الشيخ من هذه المقالة
التي وقع التفتيش والاستقصاء ومما ذكره في مراتب اخرى منها في بعض فصول المقالة الثانية

في اثنا غرض بقوله واذا كان هذا السلب الكلي مطلقا لا تنعكس فيما نحن فيه هذا معنى قولنا ادني ليس
ان يسلب الانسان عن الذي يتحرك بالفعل بوجه من الوجوه وكم في مواد كثيرة فقد وجد السلب الكلي
المطلق مادة لا تنعكس فيها وهذا معنى قولنا ان كذا لا ينعكس اي ليس يلزم عكسه لا انه لا
ينعكس في مادة من المواد وليس في هذا المنقول من الفضلاء انه يلزم العكس في الممكنة بهذا الطريق
اي عكس الممكنة ممكنة بطريق اللزوم وليس ايضا في كلامه ان دليل صحة عكس الممكنة لا الممكنة بان يكون
عكس الممكنة الممكنة هذا الانعكاس والحاصل ان ما يفهم من كلامه ان هذه المادة ينعكس بالممكنة
ومثل هذا الكلام مما صرح به الشيخ ونادى على صحته بل ليس في كلامه على ما هو صريح كلامه لفظ العكس على ما
نقل عنه الشيخ الرئيس بل صريح كلامه انا نقول كل حيوان ممكن ان يكون نائما من جهة ما هو نائم فبعض
ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم يمكن ان يكون حيوانا لان حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم وان
سلمنا ان هذا انما وقع منه في حكاية العكس ولحل العكس فنقول ان المراد ان هذه المادة ينعكس بخصوصها
لا على لزوم العكس وصحة العكس وبين السياقتين فرق وان احدهما وهو ما وقع منه صحيح كما صرح به الشيخ
صحيح واحدهما غير صحيح وكانه لم يقل بهذا الاخير او بكليهما ولنا مرتبة التوجيه والاشعار بهذا الا
وخصوص هذه المادة ليس لغوا وله فايدة ايضا حتى لا يتوهم احد ان في كل مادة لا تنعكس اصلا
واذا حققت المقال والمقاصد فلا تلتفت لا لبعض الاشعارات وبعض التوهمات من بعض
السياقات وكان امثال هذا ليس من شان المحصلين ومما تركناه واشباهها يظهر لك ما في قول
الشيخ واما ان يكون جزءا من الموضوع آه وقوله ونحن اذا ساعدنا وسامحنا وقوله اللهم الا
ان يجريا كرها على التعقيد آه والحاصل انه يمكن توجيه كلام بعض الفضلاء على وجه لا يرد عليه
ما يكون قبل المماشاة وبعد المماشاة على اي الاحتمالين من اخذ القيد جزء المحمول او الموضوع
في الاطراف ومما يناسب لهذا المقام ويقرب منه بحسب الطبع والوضع ايضا وكان مما يوضح ما

ما سبق اليه ما وقع من الشـ المحقق للاشارات في الفصل المقدم على ما نقلناه من نقلنا في بيان
قول الشيخ والكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نفسها جزئية موجبة بما بين من حكم المطلق العام ان
من قوله الحق انها تنعكس جزئية مطلقة عامة لشمل الامر في المطلقات بل وصفية لوجوب كون المحمول
لازما لذات الموضوع وهو اخص من المطلقة العامة وبعض المنطقيين وهموا الى انها تنعكس
كنفسها ضرورية والشيخ اراد ان يرد عليهم فاشار اولا الى انها تنعكس جزئية موجبة لشمل الامر في
المطلقات ثم اشتغل بالرد فقال ولا يجب ان تنعكس ضرورية وبينه بمثال الانسان والضحاك
ثم قال ومن قال غير هذا وان تحيل فيه فلا تصدقه اي تحيل لبيان ان العكس ضروري وهو
انهم يقولون ان ذلك العكس اما ان يكون ضروريا كالاصل او لا يكون فان كان فهو المط والا فنعكس العكس
مرة اخرى الى غير الضروري لان الضروري لما انعكس الى غير الضروري فغير الضروري اولى بان
ينعكس اليه وغير الضروري يضاد الاصل في الجهة وذلك خلف وهذا غير صحيح لانه مبني على ان
عكس غير الضروري غير ضروري وهو ليس بين ولا الحق بل الضروري وغير الضروري ينعكسان
الى كل واحد منهما ثم رجع الى اتمام المط الذي هو ابطال قول منهم فقال فعكسها اذن الامكان الاعم
اي الشامل للضرورة واللاضرورة وانما قال ذلك لان المط لما كان هو الرد على من زعم انه ضروري
وكان البرهان عليه انه يمكن ان يكون غير ضروري في بعض المواد فالواجب ان يورد في النتيجة
ما يشملها معا لا ما يثبت ببرهان آخر اذ لو كان قال انه الاطلاق الاعم لكانت النتيجة غير
ما اقتضاه برهانه وليس قوله انه الامكان الاعم بمناف لكونه اخص منه في نفس الامر على
ما صرح في ساير كتبه وما تمسك به الفاضل الشـ في احتمال كون العكس ممكنا وهو قوله ان العكس
قد يكون محالا دخل في الوجود كما لو فرض الانسان لا ايمن كاتبا في مدة وجوده فضعيف
وذلك لانه ينافي الاصل فان الاصل يقتضي ثبوت الكاتب الذي اثبت له الانسانية

بالفعل فان الكاتب ما لم يكن ثابتا لم يكن انسانا ولما ثبت وثبت انه انسان ثبت انه حاصل
الفعل لما هو انسان واعلم ان هذا المقام ايضا من المقامات التي كانت حرية بان تامل ولا
يبالي بذكر ما وقع في كلام الفاضل الشـ بعينه وذكر بيان مراد الشيخ وبطلان ما في تلك الايرادات
المذكورة فظهر ان هذه الايرادات بالجملة متكلفة فان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة
هذا ما ذكره في الكتاب وفي الشفاء انه مطلقة عامة والحق ما في هذا الكتاب لان العكس قد يكون
ضروريا وقد يكون ممكنا لم يدخل بعد في الوجود ومثل ان لا يبصر بعض الناس كاتبا في مدة
وجوده والمشترك بين الضرورة والممكنة الخاصة هو الممكن العام لا المطلق العام فان
من شرط المطلق العام ان يكون قد دخل في الوجود ولو في وقت واحد ويمكن ان يوجه
قول الشـ المحقق وانما قال ولكن لان المط لا يخلو عن تكلف اعتذار وتمحل والحاصل انه
يمكن الرد عليهم بانه ربما يكون العكس بثبوت غير واصل الى الفعل واي ضرورة دعت الى
ان الابطال يحضر فيما ذكره كيف ويمكن ان ينفى كل كاتب بالفعل انسان ولا يكون الانسان
المتصف بالكتابة في وقت من الاوقات مما يتصف بالكتابة بالفعل ولعت شعري
ان رد على مثل هذا البيان وما يكون من مقولته وفي مؤداه هو ما ينضم اليه بعض تعقبات
كلها ذا اخرى او لا ينضم وكان كلاما تاما لا يخرج عن صحته ويفيد في الغرض بناء على ما زعمه اي قصور وتقصير
يلزم علينا فنع قول الشـ المحقق وكان البرهان عليه انه يمكن ان يكون ايضا وجوده لا ينتهي
آه بعش واستغفر وان اقام البرهان احد على انه يمكن ان ايضا وجوده لا ينتهي
الى الفعل فعكسه الاطلاق الاعم اي يعتقده يلزم على هذا بل الترجيح محال كيف وهذا هو
الواقع وتلك الاستاذه يورث التوهم بان يكون عكسه الامكان العام الذي يمكن ان
يتحقق بدون الوجود في وقت ان لم ينتهي الى الفعل ايضا وهذا غير واقع على ما زعمه

يتعالى

وسوق مثل هذا الكلام كما ترى ولا سيما اذا امكن السوق على وجه لا يتوهم فيه هذا فقوله
فالوجه ان يورد ايضا كما ترى وعلى مثل السياقة التى اشرنا اليه نوعا وجهنا لا يكون
النسخة غير ما اقتضاه برهانه اذ قال انه الاطلاق العام وقوله وليس قوله انه الامكان
العام بمناف آه ان كان المراد كون الامكان الاعم اخص من الاطلاق العام كما هو محلى
كلامه من حيث هو كلامه وكان هذا لفيده فى الجملة اى اذا كان الاخص لازما وعكسا
فيلزم ان يكون الاعم لازما وعكسا فقد ما فيه وكان ما فى سائر الكتب ايضا يومى لما آشرنا
اليه وان كان المراد ان الاطلاق العام اخص من الامكان العام كما هو احد محلى كلامه
ففيه ايضا بعض التفتيشات وليس يعالق لنظرنا ومن كون الاعم عكسا ولازما لا يلزم
ان يكون الاخص لازما وعكسا والاكتفاء فى بيان عكس قضيته على ان ما هو الاعم من العكس
اللازم عكس لازم كانه لا يخلو عن قصور ونقص بل مما لم يعمله احد المحصلين ولا يرتضيه
من له مناسبة وانصاف وما ذكره على الفاضل الشارح بقوله بناء فى الاصل فان
الاصل آه يعيش واستفسار والحاصل انه يمكن ان يتوهم ان الاصل يقتضى ثبوت الكاتب
اى الغرو والذات الذى يكون هذا الوصف عنوانا وصفا له وهذا وان كان فى اول
النظر لا يخلو عن استبعاد ولكن عند التعمق والغور لا يخلو عن وجه وما يفهم من كلام الشيخ
فى ما او احداث المجهول من صحة قولنا كل كاتب دايما فانه متحرك الاصابع دايما
لا يخلو عن تاييد لما نحن له وما حققه صدر المحققين فى امثال هذه القضايا الوصفية
له تاييد تام يظنه لكن ان كنت من العارفين لتلك المباحث وما ذكره الرئيس
فى بعض فصول الشفا بقوله واما الاشياء التى لا وجود لها بوجه فان الاثبات
الذى ربما استعمل حيث يرى عليها ان الذهن يحكم عليها انها كذا معناه انه اذا

احده

المطلق م

او كانت موجودة وجودا ما فى الذهن لكان كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد وايضا لا يخلو عن
تاييد يعرب من العناية وما يفهم من كلامهم فى تحقيق منع القضية الحقيقية وتحليلها ايضا من المويدات
وبه يرفع بعض الصولات وعلى المماشاة وتسليم ان الاصل يقتضى ثبوت الموصوف بالكاتب
يتى عناية ما فى الباب ان الاصل يقتضى ثبوت ذات الكاتب وتحققه لا ثبوت هذا العنوان و
مثل هذا يجرى الكلام فى قوله فان الكاتب ما لم يكن ثابتا ونسلم بعض الشقوق ولا يفيده ولا لكم
بعض الاحتمالات التى يفيده وهكذا يتى فى قوله ولما ثبت وثبت آه فمصير قوله ثبت انه حاصل الى
لما يظن ان كما ترى وحكاية ان الشيخ اكتفى فى صدق العنوان بالعرض مما يويدنا ويدفع به بعض الاحتمالات
المنحرة والتوهمات المنافية لما وفعناه تامل وفى هذه المقولة من البحث والمقام الذى مدرجنا فيه آب
اخر فكان فالاليق به مواضع اخرى واشرنا الى بعضها فى كثير من تعاليقنا وكان حكاية ان
المحكوم عليه بالذات هو العنوان ام الافراد والغرو وايضا مما يخبر اليها ما نشرح له وعلى اى الوجهين
لا بنا فى لما كنا له وكان المناط فى صدق الحكم على كل منهما ذات الموضوع ويمكن الاتمام على وجه آخر
وما سبق فى بعض السياقات مما نومى اليه تامل ومما يناسب لهذه المقولة التى تقضيا فيه بالذات والعرض
فى هذا القول من هذه الرسالة ما اتفق من الشيخ الرئيس فى قول الشيخ فى فصل
فى تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة فى اثناء بيان ان الالف واللام
فى المهملات يدل على الحصر الكلى فاون لا مهل الا فهو كما فقد غلط من وجهين احدهما ان ليس
الكلام بحسب لغة دون لغة فعسى ان لا يكون فى لغة العرب مهمل البتة والثانى ان الالف واللام فى
لغة العرب ليس لا يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول ان كل واحد من الناس
نوع وتقول ان الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد وليس ناطقه هذا المختلف
يتعلق يصحح واعلم ان احد الالف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى ان

ينجر رر

والذر قال م

وبعد ما خطر بالبال رايت فى المحاكمات ان صاحبه بعد ما ذكر وانما قال
عكسها الامكان الاعم وذكر مودى كلام الشارح المحقق وكذا قال الامام
وذكر فى الشفاء ان العكس مطلقه عامة والحق ما فى هذا الكتاب لان العكس
قد يكون ضروريا وقد يكون ممكنا لم يدخل فى الوجود اصلا مثل ان
لا يكون بعض الناس كاتبا ثم وجوده وان لم يتيسر كس الفرد والى آه
الممكن الخاص الممكن الاعم لا المطلق وفى بيانه وجهان يمكن ان ينتى
مراده بقوله فى جوابه ما ثبت اى فى جواب الامام من هذا الجواب
اى دائما فان عكسها آه ويكون بالحقيقة موردا ولا ينافى المحقق
بانه لم يرض بهذا الجواب ويمكن على الاحتمال ان مراده بهذا الجواب
انه عين كلام الامام اى قوله انه ضعيف وعلى هذا الجواب
يكون ما ابهم من قبل بانفصالها ومن قوله اخرى منه

المخصوصة صادقة مع الالف واللام فان لحقها السور بان كذبها كما انك تقول ان الابيض
ابيض بالضرورة وتبطل قولا فان قلت كل ما يوصف بانه ابيض فانه ابيض بالضرورة لاح لك كذبه ولا
ان تقول هذا القول والكلام بحسب الفرقتين والفئتين وتعطيه قبولا ونظيره ان قولنا ان قلت كل
او قوله ان الابيض ابيض بالضرورة
ما يوصف بانه ابيض آه في كل منهما تفتيش واستفسار وما ذكره الشيخ في بعض فصول القياس
في الفصل الثاني من المقالة الثانية من القياس في تعقيب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقا
بعد ما ذكر ان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد يسلب عنه الانسان والفرس وغير
ذلك من قوله واما ان اخذ الابيض ثم ليس بشرط التجريد بل لا بشرط حتى له ان يقترن به شرائط
اخرى والسلب المذكور كاذب فانه كاذب ان تقول ان الانسان من حيث هو شيء موصوف
بانه ابيض مسلوب عنه الحيوانية بل الشيء الموصوف بانه ابيض غير مانع من ان يوجد انه حيوان وصفا
ضروريا فضلا عن الوجودي الا من حيث يعتبر ابيض مرفوعا عنه انه شيء ابيض اي شيء آخر هو
الموصوف بانه ابيض والفرق بين الاعتبارين ان النظر في الابيض بلا اعتبار شرط قد بين
انه نظر في الابيض من حيث هو الابيض المجوز فيه ان يكون اي شيء كان موصوف بانه ابيض
ولكن لم يلتفت لا الى ذلك الوصف والاعتبار لا شيء من تلك الاشياء التي يجوز ان يكون
يكونه ا
وانما التفت لا الى نفس انه شيء ابيض الجائز ان يكون جسما او نباتا او غير ذلك والنظر في الابيض
باعتبار شرط التجريد يقال انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض وهو النظر في الشيء الابيض الملتزم فيه
عنه انه جسم او بياض او له وجود آخر غير وجود انه شيء ابيض فقط فاذا اخذ الابيض هكذا
سلب عنه الحيوان وصح ان يقال ان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بهذه الصفة ليس حيوانا
فان اعتبر بالمعنى الاول فيكون الابيض من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال انه مسلوب الحيوانية عنه
بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه ولا اثبات الحيوانية فلا يكون الشيء الابيض من حيث هو ابيض

بهذا المعنى ليس حيوانا بل يجوز ان يكون حيوانا الا ان يبقى ان الشيء الابيض ليس من حيث هو شيء
ابيض بهذا المعنى حيوانا الا فيستعمل لفظة من حيث هو ابيض في المحمول فبين اذا قلنا انه ليس شيء
مما هو ابيض حيوانا لم يصدق بهذا المعنى على ان يأخذ الابيض جزءا من الموضوع ومما يكفي في هذا المقام
يشهد ه
ان يعلم انه لا اعتبار في ما يلفظ ما الحقيقة هنا بهذا التنبيه اعني بالنظر في الموضوع والمحمول انه من حيث
او ليس من حيث بل ان ينظر الى الشيء الموصوف مثلا بانه ابيض لا بزيد شيئا آخر فان صح
عليه الايجاب في كل وقت او وقتا ما فقد صح الايجاب او صح السلب فقد صح السلب فهذا اذا
زيد على هذا الشيء فقد ادخل شرط اعتبار من حيث وكان غير نفس الموضوع وحده وغير نفس المحمول
وحده اللذين لا اعتبار بهما بل قرن بهما اعتبار او اعتباران فقد صارت القضية اخرى لا
تخ عن بقوته لما وقع ناله فاستنبط ما قصدناه وما ذكره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات
في بحث العكس في مرتبة مناقشة على ما يفهم من كلام المعلم الثاني واستحسنه الشيخ ان قولنا بعض
ب ليس ب هذا خلف ان الموصوف بب قد يمكن ان يختلف عنه وقد يكون مسلوبا عنه ب بالاطلاق
مما وضح ما اشرنا وقول الشيخ في الاشارات اذا قلنا ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه
ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشيء الذي يقال له مثلث فهو بعينه يقال
له شكل سواء كان في نفسه معنى ثالثا او كان في نفسه احدهما ابين مما يوضح واذا اخذ من حيث
هو ابيض في الابيض فهذا يوجد كل موصوف بانه ابيض فيلزم تساوي الضرورة وعلى عدم الاخذ
لا يصدق الضرورة على البت في كليهما فالتفرقة مشكل وقد فصلنا في شرح تجريد المنطق التعليم المنطقي
الشيخ في اوايل الطبيعي الشفاء في الفصل الاول من المقالة الاولى
في الاسباب والمبادي للطبيعيات بعد بعض بيانات منها ان الامور العامة اعرف عند
عقولنا وان لم يكن اعرف عند الطبيعة ان لم تكن الامور المقصودة في الطبائع بتمية
يتمم ا

الوجود بذاتها فان المقصود في الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا بل ان يوجد طبايع
النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان شخصا فالمقصود اذن ان يقصد طبايع
النوعيات اشخاصها في الاعيان ان الحس والتخيل في ادراكهما الجزئيات ايضا يتدرجان اولا من تصور
شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص صرف من وجه واما بيان كيفية
هذا فهو ان الجسم معنى عام وله بما هو جسم ان يتشخص ويكون هذا الجسم وهذا الحيوان ايضا معنى عام وله
بما هو جسم ان يتشخص ويكون هذا الانسان فاذا انسب هذه المراتب الى القوة المدركة واعتبرنا
في ذلك نوعين من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام واقرب مناسبة له هو اعرف فانه ليس يمكن ان
يدرك بالحس والتخيل ان هذا هو الحيوان الا وادرك انه هذا الجسم وان يدرك انه هو هذا
الانسان الا وادرك انه هذا الحيوان وهذا الجسم وقد يدرك انه هذا الجسم اذا لحق من بعيد ولا
يدرك انه هذا الانسان وقد بان ووضح ان حال الحس ايضا في هذه الجملة كحال العقل فان ما يناسب
العام اعرف في ذاته ايضا عند الحس واما في الزمان فان الطفل انما يستفيد من الحس تخصيصا من الانواع
غير محدود وكما ضيقته واول ما يرتسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل التأثير من تلك الصور
في الخيال وهو صورة شخص رجل او صورة شخص امرأة من غير ان يميز عنده رجل هو ابوه عن رجل
ليس هو اباه وامرأة هي امه عن امرأة ليست هي امه ثم يميز عنده رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه
وامرأة هي امه عن امرأة ليست هي امه ثم لا يزال يتفصل الاشخاص عنده يسيرا يسيرا والخيال
الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص الانساني مطلقا غير مخصص هو خيال المعنى الذي يسمى شخصا منتشرا واذا قيل
شخص منتشر لهذا او قيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لاح من بعيد اذا ادرك انه جسم من غير
ادراك حيوانية او انسانية وانما تقع عليها اسم المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظ
الشخص المنتشر بالمعنى الاول هو اي شخص كان من اشخاص النوع الذي نسب اليه غير معين كيف كان

التحديد ر

بابيه صح

واي شخص كان وكل رجل او امرأة ما فيكون كان الشخص هو كونه غير منقسم الى عدة من شاركه
في الحد قد انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية او للصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا
منتشرا غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق ما بيت هو واحد ولا يتأتى على كثرة وتحديد
بهذا الحد فيكون حد الشخصية مضافا الى حد الطبيعة وبالجملة هذا هو غير معين كانه ما يدل عليه وعلى
الآخر فهو هذا الشخص الحسي المعين ولا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف
اليه معنى الحيوانية او معنى الحمارية لشك الذهن لا لان الامر في نفسه صالح لان يضاف الى ذلك
الجسمية اي المعين منهما كان فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في
الوجود اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند
الذهن صلوح الشك والتجويز ان تتعين الحيوانية مثلا دون جمادية او جمادية متعينة دون حيوانية
تعينا بالقياس اليه بعد حكمه انه في نفسه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين بل هو واحد منهما متعينا واعلم
ان ما حققه الشيخ في احد معنيي الفرد المنتشر اي مفهوم الشخص المنتشر بحسب المعنى من انه شخص ما من سائر
افراده فهو في هذا الباب وسابقه لا ملائم ولا مناسب للخيال والصورة المتخيلة وما يكون من قبيله
الادراكات الجزئية الآلية الجسمانية انظر الى ما هو ذكره في بيان هذا المعنى وقصة مرة بعد مرة
ويرجع كما ذكره وبينه بل صرح الا ان معنى حيوان ناطق ما بيت هو واحد ولا يتأتى على كثرة وتحديد بهذا
الحد فيكون حد الشخصية مضافا الى حد الطبيعة النوعية والحاصل انه ليس في هذه المرتبة مثل الحكم المعين
بخصوصه اي الذي له مقدار معين مثل ذو ذراع او ذو ذراعين وكذا غيره من العوارض بل يكون معنى
المعين ومعنى الواحد والخصوص وغيرهما لا الفرد المعين الذي هو جزئي حقيقي لا هذه المعاني
الذي يصدق عليها والفرق بين ظهور المعنى وتشخصه وتحقيقه سهل فلا يلتفت الى ما عرض بعض
العبارات وكان هذا المعنى من المعين والواحد وغير المنقسم وامثالها من قبيل مفهوم الجزء

معنى صح

النوعية ه

الواحد والجزء الثاني لم يصلح في الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع صح

العوز نخ

الحقيقي ادمن قبيل ما يفهم من كلام بعضهم في اسم الجنس انه موضوع لواحد من احاد جنسه مثل
اسد وذكر السيد الشريف قدس سره في حاشيته على شرح التلخيص للبيان على قول شارحه فانه موضوع
لواحد من احاد جنسه والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب
في شرح المفصل وانما يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويجيء
فردا منتشرا وكان قول الشيخ في هذا القسم من الفرد المنتشر اقرب من هذا بل يرجع اليه وهو كلي
او فرد كلي وان كانت افراده جزئية حقيقية او شابه الكلي اذ لا يمكن وقوعه في الخيال الذي هو آلة
جسمانية وما ذكره قدس سره في حاشيته على شرح المختصر وبعض تعليقات اخر من ان مفهوم الفرد المنتشر
كلي يقوى فوق ما قصدناه لا يخفى عند الرجوع ظهر ان هذه المعاني انما هي من المعقولات التي محلها
العقل وما ذكره الشيخ لا يكون حس الانقياد للنظر وما لم يصل الا الاشارة الحسية والخيالية التي
يكون من قبيل الحسية لا يصير جزئية حقيقية خيالية بل عند من له مسة من الكشف فبالجملة في المراتب
في المراتب الحكمية لا شك فيما اشرنا بل من له ادنى مناسبة علمية لا شك اصلا وقوله وتابع المعنى
الثاني ليس يصلح في الذهن ان يكون اي شخص كان آه ايضا يؤكد لما اشرنا اليه ويشير الى
ان القسم الاول لا يرجع الى هذا بل لا يكون من مقولته كما يشير اليه قوله وانما يقع اليه اسم الشخص
المنتشر بالاشتراك الاسم وكان عند الرجوع الى كثير من اقوال الشيخ في مواضع اخرى من الشفاء وغيره
يظهر كان الشيخ ايضا لم يرض بهذا الذي انتقل منه في هذا المقام ولا يبعد ولا يمتنع فشانه ان
يكون راضيا ولا باس بنقل هذه مما يحضر في الآن مما يؤيد لنا ويكون عليه بحسب التحقيق والالزام
وذكر في اوايل النمط الرابع اثناء بيان موجود غير محسوس هو لك المعنى الموجود لا يخلو اما ان يكون
بحيث يناله الحس او لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش من المحسوسات
ما ليس بمحسوس وهذا اعجب وان كان محسوسا فله لا محالة اين ووضع معين وكم معين وكيف معين لا يتأتى ان

يحس ولا ان يتخيل الا كذا فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا محالة بشيء من هذه وان كان
كذلك لم يكن ملائما لما ليس بحقيقته مثل تلك الحال فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين في تلك الحال فاذن الانسان
فانه من حيث هو واحد بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا تختلف فيها الكثرة فهو غير محسوس بل معقول
صرف وكذا الحال في كل كلي وبعض الوهميات من قبيل ان التصديق على الكثيرين على الوجهين او على
الوجوه بعضها يمكن ان يتحقق في الجزئي الحقيقي وما هو المخصوص للكلي الصدق على الكثيرين معا لا
على سبيل التبادل وامثال ما يتحمل والحاصل ان معنى الانسان ومعنى الوحدة اذ غير المنقسم ومثل
كلي وبعض الانضمامات لا يفيد الجزئية ما لم يصل الا الاشارة الحسية وما في حكمه وليس هذا
في الخيال وما سيأتي في كلام الشيخ ان كل معنى عام يقع على الكثيرين واحد كيف قيل فهو كلي والمعنى
الخاص جزئي ظاهره بل صريحه يؤيد ما اومأنا اليه وفيما سيأتي ان شاء الله تعالى تأييد لهذا
التأييد مع كونه تأييدا في نفسه وذكر في النمط الثالث والحس يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض
التي تلحقه بسبب المادة التي خلق منها لا يجرده عنها ولا يناله الا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته ولذلك
لا يتمثل في الحس الظاهر صورته اذا زال واما الخيال الباطن فيتخيله مع تلك العوارض لا يقدر
على تجريده المطلق عنها لكنه يجرده عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق بها الحس فهو يتمثل صورته
مع غيبة حاملها واما العقل فيقدر على تجريد تلك الماهية المكنوفة باللواحق الغريبة المشخصة
مستثبتا اياه حتى كانه عمل بالمحسوس عملا جعله معقولا وما حققه الشارح للاشارات في هذا المقام
لولا لما فرق من بيان معنى الادراك اراد ان ينبه على انواعه ومراتبه وانواع الادراك اربعة
احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالادراك حال كالحس له الشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك
وعلى هيئة مخصوصة محسوسة من الاين والوضع والكيف وغير ذلك او بعض ذلك لا ينفك
عن امثالها في الوجود الخارجي ولا يشاركه فيها غيره والتخيل ادراك لذلك الشيء مع الهيئة

العرف

المطلق

المذكورة ولكن في حالة حضوره وغيبته والوهم ادراك لتلك الشيء معان غير محسوسة من الكيفيات والاضافات مخصوصة بالشيء الجزئي الموجود في المادة لا يشاركه فيها غيره والعقل ادراك الشيء من حيث هو هو فقط لا من حيث شيء اخر سواء اخذ مع غيره من الصفات المدركة بهذا النوع من الادراكات فهذه ادراكات مترتبة في التجريد الاول مشروط بثلاثة اشياء حضور المادة واكتناف الهيئة وكون المدرك جزئيا والثاني مجرد عن الشرط الاول والثالث مجرد عن الاولين والرابع عن الجميع الا انها اذا قيست لمدرك واحد سقط الوهم عن الاعتبار لانه لا يدرك ما يدركه الحس والخيال ما انفراده بل يدركه ما يدركه بمشاركة الخيال وذلك يخصص مدركه ويصيره جزئيا وفي الاشارات وهو اتيه موجودات اخر يظهر عند الرجوع والتتبع وذكر في الشفاء في كتاب النفس في اثناء بيان الحواس الباطنة فمن القوى المدركة الباطنة الحيوانية قوى بنطاسيا والحس المشترك وهي قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة في الحواس الخمس المتادية اليه ثم الخيال والمصورة فهي قوة مرتبة ايضا في اخر تجويف المقدم من الدماغ يحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمسة ويبقى فيه بعد غيبة تلك المحسوسات وذكر بعد ذلك ايضا ما يدل على ما ذكرناه على وجه وذكر في فصل اخر واما الخيال والتخيل فانه يبرئ الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة اشد وذلك لانه يأخذها عن المادة بحيث لا تحتاج في وجودها الى وجود مادتها لان المادة وان غابت وبطلت فان المادة تكون ثابتة الوجود في الخيال فيكون اخذها اياها قاصما العلاقة بينها وبين المادة قصما تاما الا ان الخيال لا يكون قد جردها عن لواحق المادة والحس لم يجردها عن المادة والحس لم يجردها عن المادة تجريدا تاما ولا جردها عن لواحق المادة واما الخيال فانه قد جردها عن تلك المادة تجريدا تاما ولان الصورة التي في الخيال هي على حسب الصورة المحسوسة وعلى تقدير ما وكيف ووضع وليس يمكن في الخيال ان يتخيل صورة هي بحال يمكن ان يشترك فيه جميع الاشخاص

وذلك

وذلك النوع فان الانسان المتخيل يكون كواحد من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودين مختلفين ليس على نحو ما يتخيل الخيال ذلك الانسان وذكر بعد ذلك بيانات دالة على ما اشرنا اليه مختلفة في الوضوح منها انه بعد ما بين الادراك الوهمي التفريق والتجريد الواقع فيه ذكر في مرتبة الادراك العقلي والتجريد والتفريق عن علائق المادة بقوله واما القوة التي تكون الصور المستثبتة فيها اما هي موجودات ليست بذاتية البتة ولا عرض لها ان تكون مادية او هي موجودات مادية لكن مبراة عن علائق المادة من كل وجه فبين انها تدرك الصور بان تأخذها اخذا مجردا عن المادة من كل وجه اما ما هو متجرد بذاته عن المادة فالامر فيه ظ واما ما هو موجود للمادة اما لان وجودها مادي واما عارض له ذلك فتنزعه عن المادة وعن لواحق المادة فيأخذه اخذا مجردا حتى يكون مثل الانسان الذي يقال على كثيرين وحتى يكون قد اخذ الكثير طبيعة واحدة ويفرزه عن كل كم وكيف واين ووضع مادي ولو لم تجرده عن ذلك لما صح ان يقال على الجميع وتأييده لما اشرنا من ظهوره لا يخفى عن دقة وتلطف وهذا مما يؤيد لما سيجيء في مرتبة ما قدمناه على الشارح المحقق للاشارات فيما ذكره في شرح قول الشيخ كل شيء يحمل على كثير غير محصور فهو معنى معقول وفي مرتبة التوجيه الذي اشرنا اليه وكان هذه السيادة ارجح تأييدا لها واشد احتمالا لما وقع منه في ذلك الموضع وبعض التمحلات مما لا ينبغي الالتفات اليه وكان من يقول بامثال هذه التوجيهات فمن يقول لو البابهم ودون عقلهم وفي الشفاء وغيره مؤيدات اخر بعضها فوق بعض ولمن له ادنى فطانة يكفيه واحد مما اشرنا وتركنا ويمكن السيادة ايضا بالجملة مؤدي ما ذكره من قولنا الحيوان الناطق المائت الواحد مما يدركه الخيال الذهني من الالات الجسمانية بل العقل المجرد كيف والحيوان الناطق المائت عقلي كلي وكذا الواحد الذي صرح به الشيخ وغيره مرة بعد مرة بل لا عمومه وكليته ان عمومه من قبيل العموم الوجودي

هو اشد عموما وهذا يكفي للتأييد وان لم يكن جاريا في الوحدة الخاصة وليس ذلك العموم والاشتراك
ضروريا لها وحال الانضمام والتقييد ايضا كما عرفت ومنع عن الحمل وامثاله ايضا من قبيل الواحد من
قبيل النوع الحيوان الناطق ومن كلام الشيخ وغيره يفهم صريحا واشارة في مواضع غير معدودة ان المبهم
هذا الانضمام لا يصير جزئيا والصورة الخيالية جزئية كما لا يخفى وما في الشيخ هذا صريحا ورجوع مدام العقل
في القسم الثاني كانه مما لا يرضى الشيخ به كما عرفت مرارا فتفكر حتى ينكشف لك حقيقة الحال بيانه
الكشاف وكان غير رفض الجدال والعناد والتعصب تصرفا الا مذعنا بان هذا من التدقيقات
العظيمة بل من التحقيقات الجلية المتحققة وكل ميسر لما خلق له والتوفيق من الله والله اعلم وما ذكره الشيخ
في ما منه الهيات الشفا من قوله ونحن قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية
فانها يدرك من حيث هي محسوسة او متخيلة بآلة متجزية وما وقع منه في سابق هذا المقال ولاحقه مما يدل
صريحا على ما ذكره الشيخ في مودى ما خيله الطفل اولا مما يصح في الكليات العقلية لا في الجزئيات وانه
وانه يستغني عن الآلة بل يجب ان لا يتحقق في الآلة ان ثبتت فارجع ومما ينشرح به المقام ويصفو
به الطبع عن الكدورات الوهمية والترددات الخاطرة ويتحقق به ما بيناه وقصدنا على وجه آخر
ابلغ او مساو وما ذكره الشيخ الرئيس في المنطق من الشفا في فصل في الطبيعي والكلي المنطقي
بعد بعض بيانات مما يكون مفيدة موردة واما طبيعة النوع وحده مما لم يلحقه امرا ايه عليه
لا يجوز ان يقع فيه كثرة وليس قولنا زيد وعمرو انه شخص اسما ~~وليس قولنا زيد وعمرو انه شخص~~
اسما بالاشتراك كما ظنه الاكثر ثم الآن يعني بالشخص شخصا بعينه واما الشخص مطلقا فهو
دال على معنى واحد عام واذا قلنا زيد انه شخص لم يرد بذلك انه زيد بل اردنا انه بحيث
لا يقع الشركة فيه وهذا المعنى يشاركه فيه فالشخصية من الاحوال التي يعرض للطبائع الموضوعة
للجنسية والنوعية والفرق بين الانسان الذي هو النوع وبين شخص الانسان الذي لا يعم لا

المنتشر صح

الحالية صح

بالا

بالاسم فقط بل بالقول ايضا ان قولنا الانسان معناه انه حيوان ناطق وقولنا الانسان هو هذه
الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه عند مقارنتها للمادة المشار اليها وهو كقولنا انسان
واحد حيوان ناطق مخصص فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا اذ الحيوان الناطق قد يكون
نوعا وقد يكون شخصا اي هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق
الشخصي حيوان ناطق والعموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات المرتبة كالعموم
الذي للحيوان اعم من الانسان وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كما ان الحيوان اعم من الحيوان وهو
مأخوذ جنسا من الحيوان وهو مأخوذ نوعا ومن الحيوان وهو مأخوذ شخصا ولست الجنسية والنوعية
والشخصية من الموضوعات المرتبة التي في درجة واحدة في ترتيب تحت الحيوان بل هي اعتبارات يلحقه
وتخصصه وكذا الانسان قد يوجد مع عرض من الاعراض كالانسان الضحاك حتى على جميع ما بقي عليه الانسان
وحده من الجزئيات الموضوعة كذا للانسان الشخصي وذلك لان الوحدة هي من اللوازم التي تلزم
الاشياء وستبين انها ليست مقومة لماهيتها فاذا اقترنت الوحدة الانسانية بالانسانية
على الوجه المذكور حدث منها الانسان الشخصي الذي تشترك فيه كل شخص ولا يكون لذلك نوعا
لانه مجموع طبيعة وعارض لازم غير مقوم وامثال هذه ليست انواعا كما ان الانسان مع الضحاك
ومع البكاء ومع المتحرك والساكن بل مع قابل الملاحة وغير ذلك اللواحق لواحق النوع وليست
امورا توجب النوعية الجديدة وهذا انما تحقق في الفلسفة ولا يجوز ان هذه المقالة مقالة عالية لا يرده
نافعة في نفسها وفي غيرها وتأييدها لما نحن فيه على وجه تام غني عن بيان آخر ومن المويدات القطعية المحيطة
لما ذكرناه وادمناه ما ذكره الشيخ في الشفا بقوله والشخص انما يصير شخصا بان يقترن بطبيعة النوع
خواص عرضية لازمة وغير لازمة ويتعين لها مادة مشار اليها ولا يمكن ان يقترن بالنوع خواص
معقولة كم كانت وليس في اجزاء الامر اشارة لا في شخص ليقوم به التشخص في الذهن فانك لو

ناطق صح

به صح

لو قلنا زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا او كم شئت من الاوصاف فانه لا يتعين لك
الذهن تشخصه زيد بل يجوز ان يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع ذلك لاكثير من واحد بل انما تعينه الوجود
والاشارة الى معنى مشخص كما تقول انه ابن فلان الموجود في وقت فلان الطويل الفيلسوف ثم يكون
اتفق ان لم يكن في ذلك الوقت مشاركة في هذه الصفات ويكون قد سبق لك ايضا المعرفة بهذا
الاتفاق ويكون ذلك بالادراك الذي يجري مجرى ما يشار اليه من الحس نحو ما يشار اليه فلان بعينه وزمان
بعينه فهنالك يتحقق تشخصه زيد ويكون هذا القول دالا على تشخصه وكان هذا هو قطعك وهو برفع هو
بنو بعض الطلاب ان الشيخ الرئيس ذكر في ثامنة الهيات الشفاء وكان اثبات كثير من الافاضل للواجب
نقص كذا اثبات كثير من التعقلات بل الواجب انما عقل تعينه على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء و
شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات والارض وهذا من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة واما كيفية ذلك
فانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدأ كل موجود عقل اوائل الموجودات وما يتولد عنها ان يوجد عنها من الامور
الجزئية فالاول يعلم الاسباب ومطابقتها فيعلم ضرورة ما يتأدى اليها وما بينها من الازمنة وما لها
من العودات لانه ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذا فيكون الامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها
تلك الصفات وان تخصصت بها تخصصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حال متشخص لو اخذت
تلك الحال بصفاتها وفي كلام السابقين واللاحقين مما يؤيدنا لكون الخيال آلة جسمانية وان
المنطبع فيه من الجزئيات وان لا يحصل الكلي فيه وان مثل مجرد معنى الحيوان الناطق المائت الواحد الغير
المنقسم لم ينضم اليه الاشارة الحسية ما ناسب له معقول وليس بمحسوس ولا متخيل ولا اصل مادي له
ولعروضه كثيرا ما يكون حسن الانقياد عندنا ان ما ارتسم في خيال الطفل ايضا من مقولة المنطبع
الحس من الشخص البعيد وهذا ايضا من قبيل الشخص الجسماني المعين ولا يصلح ان يكون غيره والعقول
عند الذهن شيء الذهن لا لان نفسه صالح لان اتصاف الى تلك الجسمية او المعنيين منهما كان

فالشخص المنتشر في الطفل ايضا من قبيل المعنى الثاني ولا يكون التفاوت ان كان التفاوت بينهما
على نحو ما يفهم من كلام الشيخ في المنطبعة واللائح من الشخص البعيد ان مجرد معنى الجسم الناطق النابت الواحد
الغير المنقسم لا يكون مما انطبع في الحس وعند تحقق اصل المعاني لا يليق الا قصور بيان لفظي يورث من عوز
بعض السياقات ومما يناسب لهذا المقام بوجه ما على ما ذكر في بعض التعاليق المتالية في اثناء بيان يعتقد
في العلم الشخصي ان بعض الفضلاء ذكر في بعض حواشيه على بعض الرسائل المنطقية في بحث الجزئي والكلي ان
سبب الامتناع في الصدق الذي وقع في الجزئي بقوله يكون سبب الامتناع مجرد تصوره ويتوقف ذلك بان يعرض
العقل عن الخصوصيات المقارنة له ويجرد النظر عن الصورة الى صدقه فان امتنع الحكم بجواز صدقه على الكثيرين
فهو جزئي فلا يرد ان فرض صدق الجزئي على كثيرين ممكن بانه يقع مقدم الشرطية في هذا النظر وما اليها وهو
ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا وعكسه فالفرض ههنا بمعنى التقدير ايضا وربما يلزم الجواب
ان الشرطية المذكورة ليست قضية معقولة بل هي مجرد اللفظ وفيه ما فيه لا يقال الصورة المعينة مثلا
ينطبق على كل من البيضات المعينة بحيث يجوز في العقل ان يكون هي هي وايضا صرح الشيخ في الشفاء بان
الطفل في مبدأ الولادة لا يفرق من صورة امه وغيرها بل يدرك شيئا واحدا يجعل ذلك احد معنى الفرد
المنتشر وانه ضعيف البصر يدرك شبحا ويجوز عقله ان يكون زيدا وعمروا فيلزم ان يكون هذه كلية
لانا نقول ليس في هذه الصورة امكان فرض صدقه على كثيرين اذ لا يجوز العقل ان يكون
تلك البيضة الخيالية بيضات كثيرة في الخارج بل لزم بامتناع ذلك بمجرد النظر الى تلك الصورة
نعم يشتبه عليه الامر ويتردد في انها هل هذه ام لا غيرها واما الطفل فلا يدرك الكثرة اصلا فليس
له تجويز صدق تلك الصورة الخيالية على الكثرة اصلا بل تلك الصورة من حيث هي لا تعقل الكثرة
عنده اصلا واما ضعيف البصر فحاله حال البيضة ومن ههنا ينقدح ان تحقق معنى الكلية والجزئية
ان معنى الواحد في الذهن ان يجوز العقل كثرته خارج الذهن بمجرد النظر اليه من غير تصوره فقط مع

الخيالية من البيضة

الاعماض عن الخصوصيات فهو كلي والا فهو جزئي ما ذكره عنوان حاشية بل آخر حاشية ايضا من ان
تحقيق معنى الكلية والجزئية آه لا تخلو عن شائبة عدم ملائمة لا حققه وتبع به في حاشيته على شرح التجريد في بحث
التشخص بقوله ثم تلك الحقائق اذا ادركت بالحواس كانت صورها الادراكية جزئية واذا ادركت بالعقل
كانت صورها كلية فالاختلاف في الكلية والجزئية لاختلاف نحو الادراك لا لاختلاف المدرك وعلم
الواجب يتعلق بجميعها على وجه التعقل لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء قال الشيخ في الشفاء
وهذا مما يحتاج الى لطف قريحة وليتشبث بعض الارتكابات لا يقدح مما اشرنا والمك بان في توجيه
اي الكلام يا ما ضبط البديع الى
يظهر ذلك ان ما ذكره في تلك الحاشية وجعلوه ليس تاما بالنظر الى ما حققه في حاشية التجريد وعلى
تقدير بعض التكلفات يكون ايضا ناقصا بوجه آخر ومع اجزائه لا يحتاج الى بعض مقدمات اخرى
وما ذكره في آخر حاشيته هذه على شرح التجريد لا يقدح فيما اشرنا اليه فيظهر عند الرجوع وهذا الذي اشرنا
مما يكون بالعرض فيما بالعرض والعرض ان ما نقله هذا الفاضل عن الشيخ في حكاية عدم التوقف
الطفل على ما يشير اليه جوابه لا تخلو عن شيء وتامل عدم محاورته وملائمته انظروا يا معاشر المتعلمين
المنصفين المتوقفين فيما يترع اليه الوساوس ان ما يشير اليه كلام هذا الفاضل من ان الصورة
المرتسمة لا يكون تجوزه على القدر الذي في البيضة الخيالية والصورة الشخصية التي في ضعيف البصر او
دون ذلك دونها وليس فيه التكثير اصلا وافق لما يفهم من المقالة التي نقلناها عن الشيخ كلا وكان من له
ادنى تنبه وتميز يفهم ان التكثير في الصورة التي حصلت في الطفل فوق هذا وليس لنا ضرورة في
مرتبة السؤال اذ ثم مرتبة اخرى في ان يكون التكثير بحسب ملاحظة الطفل وحكمه وخياله وتوهمه وتعقله وادراكه
بل يكفي لنا حكاية التكثير بحسب الامر في نفسه وكان ملاحظة التكثير في هذه المرتبة ان كانت ضرورة
لا يلزم ان يكون بحسب الملاحظة الواقعة في ذهن الطفل وعلى تقدير ان لا يكون للطفل قوة
مدركة اصلا وورد على قوة من قواه الجسمية او النوعية او على مادته ويكون من وجه من قبيل الصفة

التكثره

الجسمية او على صورة من قبيل صح

الخيالية ونظيره الآخر مثل هذا الشيخ الذي ذكره الشيخ الرئيس وقال بتكثيره في نفسه نحو ذلك الكثير
الذي عرفته مرة بعد مرة يمكن اجراء المباحثة والايراد على تعريف الجزئي بل على تعريف الجزئي والكلي
بان يجعل هذا الشيخ مورد الاعتراض ومادة للمناقشة بان من كلام الشيخ هكذا يفهم ويلزم المحذور
فالقول بان الطفل لا يدرك الكثرة اصلا وليس له تجويز صدق آه كما يدرك كما يستمع من الضعف
والاطالة عن بيان آخر بل يكفي من غيره ونحن بملاحظة في هذه المرتبة من الشأن في القول والحكم والبحث
والسؤال والجواب ولا يخفى عند من له انصاف ان الشيخ اشار بقوله والشخص المنتشر بالمعنى الاول لتصحيح
ولسابق هذا القول ولاحقه لا لان هذا التكثير فوق الكثرة الذي في الصورة الواقعة في ضعيف البصر
بل في نظيرها ايضا وامثاله الا انه من البعيد جعل فيما تركناه واشرنا واومانا وتحدس لما منطوق كلامنا
ومفهومه ومتمماته ولاحقه والمعقب لا لعدم التصريح لا بعض المقدمات التي مما يلزم القول والتصريح
بها بالنظر الى بعض المخاطبين وان ما اشرنا وتركنا مع وضوحه لا تخلو عن دقة ولطف بل في مرتبة من
المراتب العزيزة والدقائق العلمية وكان عبارات الشيخ وسياقاته في هذا المقام على ما عرفت
واشرنا من قوله وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى سواء شخص ما وغيره من المواضع المتعددة
والسياقات والعبارات المكثرة في هذا المقام ظاهرها بل صريحها مما يدل على ان في هذا الاتصاف
والانضمام والتقييد والترتب والاضافة والتخصيص وامثالها ما شئت فسمه كليا ولفظ الحد والحد
مما يؤكد ما وفقناه وهذا التأكيد غير ما يفهم من قولنا ويجد بهذا الحد آه فلا تغفل وقول الشيخ
مطلقا غير مخصص ايضا مما يؤيدنا ويؤكد ما قررنا ولا يخفى عند من له تدبر على ما قررنا ان
الطبيعة الموضوعة للنوعية والصنفية كلية وهذا مع كونه غير منقسم الى عدة من مشاركة كالكيف
وعلى هذا ان هذا مورد منع الجزئية والجزئي والتشخص ومعانيها كلية ومما يصدق عليه الكلي بالاعتبار
المتعارف كما لا يخفى وصرح به هذا الفاضل ايضا مرة بعد مرة ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ من كونه

في

غير مستقيم ويؤدي معنى الواحد ايضا بوجه ومرادفه كما عرفت وصرح اليه هذا الفاضل رحمه الله في حواشيه
ومسودّاته مرة بعد مرة بسياقات مختلفة منها ما ذكره في حاشيته على شرح التجريد كل مفهوم كما يصدق
على الواحد من افراده يصدق على الكثير منها كالانسان مثلا على كل واحد من زيد وعمرو وبكر وعلى
جميعهم وكالواحد يصدق على كل واحد واحد وعلى الجميع ايضا الا انه يصدق على الواحد بقيد الوحدة
وعلى جميعهم بقيد الكثرة اعني يصدق على الواحد انه انسان واحد وانه كثير والمطلق صادق
عليهما على السواء وهذا لا ينافي ما يفهم من كلام الشيخ لا يقال على كثيرة وللتوجيه مجال بضرب من
العناية والتكلف وعلى تقدير المخالفة وعدم تصحيح التوجيه لا يضر في غرضنا هذا من المناقشة على هذا
الفاضل وكانه مما يؤكد بوجه المناقشة التي سبقت على الشيخ وما ذكره هذا الفاضل في حاشيته
على شرح التجريد من ان تقييد الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية وان تجويز هذه الافادة مما يحكم بخلافه البديهة
في قوله لا يخفى انه خلاف ما يحكم به البديهة على انا نقول كل كلي فانه يمكن فرض صدقه على كل ما عداه
فرض كل من الكليين على الآخر وذلك يتضمن فرض اشتراك المجموع مما يشيد اركان ما انجرّ
اليه من المناقشات الواردة ههنا في هذا المقام على الشيخ وغيره وفي قول هذا الفاضل ويحمل
احد قسمي الغير المنتشر مناقشة شبيهة بالغلطية وكان لفظ اوقع واسلم وبعض التاويلات
ليتوقع به المناقشة بالكل ومن السوانح المناسبة المتفقة في هذا البحث والمقام وكان مما يؤكد
ويؤيد لما سبق منا بوجه وفيه فوايد اخر يستوفيها ان شاء الله تعالى ان الشيخ ذكر في الاشارات
في بيان اثبات النفوس الفلكية ان المعنى الحسي للامثلة نتيجة الارادة الحسية والمعنى العقلي للامثلة
نتيجة الارادة العقلية وكل معنى يحمل على كثير غير محصور فهو معنى عقلي سواء كان معتبرا بواحد شخصي
كقولك ولد آدم او غير معتبر كقولك انسان وذكر الشارح المحقق وانما قيد بقوله غير محصور
لان المعنى الذي يطلق على كثيرين ربما يكون جزئيا كقولنا كل واحد من هؤلاء الناس اشارة الى

يمكن صح

عدد كثير من الناس المتعينين وهذا الكلام غير عاتق بل الكل من لم او في معارضة وفطانة ونقض التمحلات
التمحل الفاسدة من قبيل التشبثات الغريقية التي لا يبالي صاحبها باي علقة تشبث وكان هذا المبني
بني الشيخ في بابه انه ربما رجي الخلاص بالكذب كما رجي الخلاص بالصدق كما لا يخفى وما ذكره الشيخ الرئيس
في الشفاء في فصل في بيان معنى ما يقال على موضوع قد يتبين لك ان كل معنى عام يقال على اكثر من واحد كيف
قيل فهو كلي والمعنى الخاص جزئي وما ذكره في فصل في الجوهر الاول والثاني والثالث في اثناء بيان بقوله بل
يعني بالكلي ما هو مقول على كثيرين وبالجزئي ما ليس مقولا على كثيرين بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو وايضا من الموجودات
التامة وكذا ما ذكره في فصل في بيان معنى ما يقال على موضوع ولا يقال ويوجد في موضوع ولا يوجد بقوله فنقول
ان كل ما هو موضوع بالحقيقة فهو كلي ولهذا ما يؤيد ويفيد كثير غير محصور وفي كثير من مواضع اخر مما يقول
بمؤدى هذا وما يدل على هذا صريحا واشارة لا يخفى على من له ادنى تتبع الكتب ومواضع كلامه ومقاماته
بل ما ذكره الشارح المحقق ايضا في كثير من المواضع مما يخالف لهذا الذي يفهم من كلامه ومن المواضع الذي اشرنا
اليه ما ذكره الشارح في شرحه للاشارات في مرتبة بحث على الفاضل الشارح لان الجزئي من حيث هو جزئي لا
يحمل على الآخر الا في اللفظ ومنها ما ذكره في شرح في بيان قول الشيخ والجزئي هو الذي نفس تصور معناه
يمنع من وقوع الشركة فيه مثل المتصور من زيد فاذا كان الجزئي كذلك وجب ان يكون الكلي ما يقابله وهو الذي
نفس تصور معناه لا يمنع من وقوع الشركة فيه فان امتنع امتنع بسبب من خارج والشركة عامة غير مقيدة
مما يدل على الغرض بوجه ما ذكره بقوله في بيان الاقسام التي اشار الشيخ اليها ايضا وقوم قسموا الكلي
الى اقسام ستة بان قالوا اما ان يوجد في الاعيان غير متناهية او متناهية او في واحد فقط او لا يوجد اصلا
اما ان يمكن وجوده في كثيرين او لا يمكن بسبب غير المفهوم وامثلتها الانسان والكوكب والشمس
عند من يجوز نظيرها والآلة والكرة المذكورة وشريك الاله وقوله عقيب ذلك وفيما ذكره الشيخ
كفاية لا تدل على انكار هذا بل يدل على التسليم لا اصل المؤدى وما ذكره هذا المحقق في شرح قول الشيخ

في الاشارات قد يكون من المحمولات محمولات ذاتية وعرضية لازمة آه بقوله كل محمول فهو كلي حقيقي لان
الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي لا يحمل على غيره ايضا مما يفيد ويؤكد الغرض وما ذكره الشيخ ره في
حاشيته على شرح التجريد في اثناء غرض لان مقتضى التشخص التوحد المانع من الشركة مطلقا ايضا من المؤيدات
القطعية من الاتفاقات فان مؤيدات هذا الذي ذرر جنابه مؤيد لبعض ما اتفق للناس من الاغراض والمقاصد
فيما سبق ايضا وارتكاب بعض التوجيهات كما ذكر والتوجيه الراجح لا اطلاق اللفظ ما يفهم من كلام بعضهم
ليس بصحيح ولا يشفي عليلا وقول الشيخ وكل معنى يحمل آه بل قول الشارح المحقق لان المعنى الذي يطلق على كثيرين
ربما يكون جزئيا آه يأباه اباء قويا وذكر صاحب المحاكمات بعد تحرير كلامه هذا وفيه نظر لانه لو كفى
هذا الحمل لجاز ان يكون الشيء محمولا على كثيرين غير محصورين ولا يكون كليا كما اذا قلت كل واحد من
الناس مرة بالناس افراد الانسان الغير المتناهية فانه محمول على كثيرين غير محصورين مع انه جزئي والغلط
انما نشأ في لفظ الحمل فان مراد الشيخ بحمل المعنى على كثيرين صدقه على سبيل المواطاة بهو هو والحمل في المثال المورد
ليس الا اطلاق اللفظ وارادة المعنى فان كل واحد من هولاء الناس لا يصدق على شيء اصلا بل ربما يطلق
ويراد به كل واحد من هولاء المحصورين وفرق بين اطلاق اللفظ وارادة المعنى والصدق مع ما اشير ثانيا
وقيل المثال هولاء الناس فانه جزئي مع انه محمول على كثيرين محصورين ونقول اولا انه لا يكون قولك كل واحد
مستدركا لا دخل له في التمثيل وثانيا ان اريد بحمل هولاء الناس على كثيرين محصورين انه صادق عليهم فهو ثم
لان المحمول لا يكون جزئيا وان كان معناه اطلاق اللفظ عليه فهو مستقيم لكنه خارج عن التمثيل لانه
يريد ان يمثل لجزئي يصدق على كثير محصور وايضا لا شك ان مراد الشيخ بالحمل على كثيرين الحمل على واحد واحد
منهم وهولاء الناس ان فرضنا انه محمول على العدد المحصور ليس بمحمول على واحد واحد منهم والحاذ
القيد انما يظهر لو كان هناك معنى يحمل على واحد واحد من محصور ولا يكون كليا لكن هذا ممتنع والحق ان
هذا القيد ليس للاحتراز بل للتنبيه على ان الكلية ليست بالنسبة الى الافراد الموجودة في الخارج بل يجوز

انحصارها في عدد بل الى الافراد المتوهمة التي لا حصر لها وكان اصل الغرض فيما قصدنا وما قصده المحاكم
قريب بل واحد لكن السياقة والوجه في البيان مختلفة وللترجيح مجال ومما تنبهت في توجيه كلام الشيخ هو من توفيق
الله تعالى والهامه وكانه وقع قريبا من الالهام وان كان كل ما خطر ويخطر بتعليمه وهدايته والهامه وتوفيقه
وتاييده والله ولي تاييدنا وفقنا الله تعالى توفيقا فوق توفيقا فوق توفيقا وزاد لنا احسانه زيادة فزيادة فزيادة
وايدنا تاييدا فتاييدا فتاييدا ربنا اللهم تمم احسانك واتمام احسانك واصل احسانك مما يوصل
ويصل به الى منتهى جميع المطالب والمرادات العلمية والعملية والدنيوية والاخروية وفوقهما انه بكل ان
في غير محصور محمول منحو دخيره وقوله فهو عقلا خبر آخر وقضية اخرى كانه يترتب على هذا والمراد بغير محصور
انه ليس مما يستحيل ان يتوهم الا له وحده وهذا المحصورية وهو مودى قوله يستحيل ان يتوهم الا له
وحده شان الجزئي والمحسوس حاله وخاصته يجب ان يكون الكلي مقابله وقول الشيخ في الاشارات
فاذا كان الجزئي كذ وجب ان يكون الكلي ما يقابله آه يؤيده ومما يوضح به المقام ويؤيده ويقويه
ويرفع بعض الشبهات والاستبعادات وان يحمل كلام الشيخ على هذا وان كان لا يخلو عن غرابة جاو
مجال لطيف غريبا ذكره الشيخ في خامس الهيات الشفاء في بحث الجزئي والكلي بقوله واما الجزئي المفرد فهو
الذي نفس تصوره يمنع ان يقال معناه على كثير كذات زيد هذا المشار اليه فانه يستحيل ان يتوهم الا له
وحده وما ذكره في اوايل منطق الشفاء في بحث الجزئي والكلي بقوله واما ان يكون معناه بحيث يمنع
في الذهن ايقاع الشركة في المقصود كقولنا زيد فان لفظ زيد وان كان قد يشترك فيها كثيرون فانما
يشترك من حيث المسموع واما معناه الواحد فيستحيل ان يحمل واحد منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه
فهو ذات المشار اليه وذات المشار اليه يمتنع في الذهن ان يجعل لكثرة اللهم الا ان يراد بزيد النسبة الى
صفته بل صفاته المشتركة وامثال هذه السياقة كثيرة وقول الشيخ في اوايل النمط الرابع اثبات
وجود الكلي وجود امر غير محسوس فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا محالة في شيء من هذه الاحوال

واذا كان ك لم يكن ملايما لما ليس سلك الحال فلم يكن مقولا على كثيرين فان كل محسوس آه وقوله الفه
من المؤيدات اللطيفة الغريزة انظر لا رتب قوله فلم يكن على قوله كل محسوس آه ورتب قوله
فلم يكن مقولا على كثيرين على قوله واذا كان ك لم يكن ملايما لما ليس سلك ب ومودى المحصورية على ما وقفت
وهذا مودى ما قصدناه في هذا المقام في توجيه كلام الشيخ وكل معنى يحمل آه وقول الشيخ في النمط الرابع عقيب
ما نقلناه فاذن الانسان من حيث هو واحد الحقيقة بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا تختلف فيها
الكثرة غير محسوس بل معقول صرف وكذا الحال في كل كلي اليه من ملايمات هذا القصد والتوجيه وبعبارة
اخرى وكل معنى يصدق على كل كثير ليس بمحصور الذي هو مودى المحسوسية والجزئية وشانه ولازمه وخاصته
فهو عقلا وكلي وهذا في غاية الصحة ولا من الحسن ويمكن ان يكون المحصور بمعنى الممنوع وما يكون من هذا
القبيل كما يطلق في بعض المقامات لهذا المعنى اليه ولكن سياقة الادلة الطف واولى والذوكان
ووقوع الفاء المذكور للسياق اذا كانت من مقولة الفصيح التي تدور والتزيين وبعض النكات و
حكاية حذف الجار والايصال وما يكون من هذه المقولة على تقدير انه هنا ليس مستحيل فهنا بل
ليس بعيد بل لا يخرج عن شيوع في كلام البلغاء كثير لا يخفى على من له ادنى مرتبة من التعارف والتتبع
وفي القران المبارك المتبرك المقدس الذي هو فوق مرتبة نوع الامكان فكيف بالانسان
اليه ومن المواضع على ما يحضرني الآن قوله تعالى وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا
الْقُرْآنَ مَهْجُورًا الاية وقيل هو من هجر اذا هذى اي جعلوه مهجورا فيه فحذف الجار وهو على وجهين
احدهما زعمهم انه هذيان وباطل واساطير الاولين والثاني انهم كانوا اذا اسمعوه هجروا فيه كقوله
تعالى لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ ويجوز ان يكون المهجور بمعنى الهجر كالمجلود والمعقول والمعتبر
المحذوف هجرا ومنها ما ذكر في تفسير قوله تعالى لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ
الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ الاية في قراءة المؤمن بفتح الميم ذكر

صيغة الستعين

ذكر صاحب الكشاف وقرئ المؤمن بفتح الميم بمعنى المؤمن به على حذف الجار كما تقول في قوم موسى
واختار موسى قومه المختارون بلفظ صفة التعيين ولهذا مواضع غير معدودة وغير هذا على ما يجزم
به على الاجمال على اما كفاك فوق كفايتك مما فصلنا وفي قول الشيخ فهو عقلا على سياق فسيا وتوجيهنا
او بما من بعض الوجوه ويحمل غير محصور بهذا المعنى الذي قصدناه صفة لكل معنى او معنى اليه محال ويمكن
ان يبقى غير المحصور على المعنى الذي يفهم من كلام الشارح المحقق والمحاكم اليه لا للاحتراز بل للتنبيه على
ان كل معنى يحمل على كثير او كثير مما يحمل على كثير غير محصور وهذا بالنسبة الى الافراد الموجودة في الخارج الى
والافراد المتوهمة فلسنا مما نخصص وفي التخصيص بعض التفتيشات والاستفسارات وبعض السابقات
الواردة من الشيخ وغيره مما يابى عنه وما وقع من الشيخ في الاشارات من قوله فالجزئي هو الذي نفس تصور
معناه الى اخر ما نقلناه وما ذكره في خامس الالهيات وقد يمكن ان يحمل هذا كله في ان هذا الكلي
نفس تصوره يمنع عن ان يقع على كثيرين فلنقس قوله عليها لماهيتها وذاتها والا لما كانت ماهيته بمفرده
فذلك عن غيرها مما يصح ويؤكد ويوضح ما اشرنا اليه فتامل فانه مع وضوحه لا يخرج عن دقة
وتلطف ولكن التمييز بين ما يفهم من كلام المحاكم وبين ما تركنا اولا هذا وجهنا بناء على ارادة
معنى من المحصور غير ما يفهم من كلام الشارح المحقق والمحاكم واشرنا ثانيا بناء على ما ارادا من
المحصور غير ما يفهم قطع النظر عن التخصيص المفهوم من كلامه وعن عدم ورود اللذة ووجدان
اللذة مثل ما وجدت فيما اشرنا اليه لا يخرج عن تفتيشات وتوجيه كلامه بانه يرجع الى ما قصدناه
ثانيا في تصحيح المقام على طريقة كون المحصور على ما فهمه الشارح والمحاكم وكثير من الناظرين بعيد كل البعد لا
يخفى على المنصف وعلى تقدير تسليمه فالاحتمال الآخر مما يتبع وهذا وان لم يكن مرضيا لنا لكن
ان يكون توجيها للكلام والاحتمال الاخر لا هذا الاحتمال الاخر بل آخر آخر كانه تجاوز عن الاستعداد
والغرض بيان ما هو الواقع في المقام بحسب زعمنا والنظر في اول البحث على ما هو الظاهر من كلامه

وما وقع في كلام المعلم الثاني والشيخ وغيره هو دال
ان كل متحقق يقال على كثيرين
ح

وكانك ما قررنا مما ينبغي لك وكل ميسر لما خلق له والتوفيق من الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء وبيده الخير والحكمة ومن المناسبات المتعلقة لما بينا من حكاية معنى الشخص المنتشر بحسب دفع
البحث والذكر وغيره ان الشيخ ذكر عقيب هذا المنقول في ذلك البحث بعد سطر فالاعرف عند العقل من
الامور العامة والخاصة ومن الامور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية
والمركبة لكنه كما ان الطبيعة تبتدئ في الايجاد بالقوام والبسائط ومنها ما يوجد ذوات المفصلات
النوعية وذوات المركبات فكذلك التعليم يبتدئ من القوام والبسائط ومنها ما يوجد العلم بالنوعيات
والمركبات وكلاهما نعم قصده الاول عند حصول النوعيات والمركبات وهذا القول الى الابتداء في
الايجاد بالقوام لا يخفى على متأمل ومما يوضح هذا ويؤيد ما اشرنا اليه ما ذكره الشيخ في اواخر النهج الاول
من الاشارات في اشارة الى اصناف المقول في جواب ما هو في الصنف الثالث بقوله واما الثالث
فهو ما يكون شركة وخصوصية معا مثل انه اذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وبكر ما هم كان الذي يصلح ان
يجاب به على الشرط المذكور انهم اناس واذا سئل ايضا عن زيد وحده ما هو لست اقول من هو
كان الذي يصلح ان يجاب به على الشرط المذكور انه انسان لان الذي يفضل في زيد على الانسانية
اعراض ولوازم لاسباب في مادته التي منها خلق وفي رحم امه وغير ذلك عرضت له لا يتعذر
علينا ان يقدر عروض اضدادها في اول تكونه ويكون هو هو بعينه وليس كذلك نسبة الانسانية اليه و
لا نسبة الحيوانية بل الانسانية والفرسية وذلك لان الحيوان الذي كان يكون انسانا اما ان
يتم تكونه مما يكون منه فيكون انسانا واما ان لا يتم فيكون لا ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان
وليس يحتمل التقدير المذكور من انه لو لم يلحقه لواحق جعلته انسانا بل لحقه اضدادها معا
لكان يكون حيوانا غير انسان وهو ذلك الواحد بعينه بل انما يجعله حيوانا ما تقدمه فيجعله انسانا فان
كان على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم وليس كذلك على المنطقي وما ذكره شارح المحقق ١٢ ثنا

بيان هذا المقام من قوله الحيوان اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شي وان اقترن به الناطق
مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال انه حيوان كان مادة واذا اخذ لا بشرط
ان يكون معه شي بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا وان يخصص بالناطق يحصل انسانا
ويقال له انه حيوان كان جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق متخصصا ومتحصلا به كان
نوعا فالحيوان الاول جزء الانسان ويتقدمه تقدم الجزء في الوجودين والحيوان الثاني ليس بجزء
لان الجزء لا يحمل على الكل بل هو جزء من حده ولا يوجد من حيث هو كذلك الا في العقل ويتقدمه في العقل
بالطبع لكنه في الخارج يتأخر عنه لان ما لم يوجد لم يعقل له شي يعمه وغيره شي يخصصه ويحصله
بعينه هو هو بعينه والحيوان الثالث نفسه لانه مأخوذ مع الناطق ومن قوله في بيان قول الشيخ
بل انما يجعله حيوانا الخ اشارة الى تقدم وجود الانسان باعتبار الخارج على الحيوان الذي
هو الجنس وان كان وجود الجنس في العقل متقدما على تصوره وما في بعض فصول برهان
الشفاء من قوله ثم الجنس المطلق الذي ليس بمعنى المادة وانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه
وما تحته فهو اسباب لوجوده ليس هو سببا لوجودها ولو كانت للجسمية التي بمعنى الجنس وجود يحصل
قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت قبلية
لا بالزمان ولكان او يوجد ذلك يوجد سببا ليس هو النوع يوجد لوجودها النوع فلا يكون
النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو وجود النوع
وبعض فصول الهيات الشفاء هكذا لا الى قوله لا غير وليس فيه هذا الاضطراب او الترقي المتعقب
وللمقصودة وللعرض بحيث المشترك وكان كثير من مواضع من كتبه ولا سيما كتاب الشفاء وقع
مؤديا ما نقلنا بعبارات متشابهة وسياقات مختلفة وكان بعض عبارات بعض فصول الالهيات
مما يدل على تقدم الا بشرط اي الجنس في الوجود الخارجي منها منها قوله فالمأخوذ وبعوارضه هو الخ

الطبيعي والماخوذ بذاته هو الطبيعة التي بيّن ان وجودها اقدم من وجود الطبيعي لتقدم البسيط
على المركب وهو الذي يحصل وجوده بانه الوجود الالهي لان سبب وجوده بما هو حيوان عناية
الله تع واما كونه مع مادة وهذا وان كان بعناية الله تعالى بسبب ذلك الجزء بل
بعض آخر من الالهي بحسب غيره مما يدل على خلافه ومن جملة ما اشرنا اليه انه ذكر في ذلك الفصل
الذي نقلنا عنه الكلام الذي فيه عناية الله مقدما على المنقول والحيوان باعتبار انه موجود في الاعيان
او معقول في النفس هو حيوان وشيء ليس حيوان منظور اليه وحده ومعلوم انه اذا كان حيوان
وشيء كان فيهما الحيوان كالجزء منهما وكذا في جانب الانسان ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزا
وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له بذاته وكونه مع غيره امر عارض له او لازم
ما فالطبيعة الحيوانية بهذا الوجه فبهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الحيوان الذي هو شخصي [illegible]
او كلي وجودي او عقلي تقدم البسيط على المركب والجزء على الكل وهذا الموجود بهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص
ولا واحد ولا كثير بل بهذا الوجود هو حيوان فقط وانسان فقط لكنه يلزمه لا محالة ان يكون واحدا
او لا يخلو عنهما شيء موجود على ان ذلك لازم له من خارج وهذا الحيوان بهذا الشرط وان
كان موجودا في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما وان كان يلزمه ان يصير حيوانا ما لا
لانه في حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما وليس يمتنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما
ان يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه الحيوان بحال ما موجودا فيه لانه اذا كان هذا
الشخص حيوانا ما فالحيوان بما هو موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود كالبياض
فانه وان كان غير مفارق للمادة فهو ببياضيته موجود في المادة على انها شيء آخر معتبر
بذاته وذو حقيقة بذاته وان كان عرض لتلك الحقيقة ان لا يفارق في الوجود امرا آخر ولا شك
ان هذا ينفي اللابشرط كما صرح به في مدارك [illegible] سابقه ولاحقه بل نص في بعض سياقاته ولفظ

يتبع

كانه جزء الجزء يمنعي كالجزء كما صرح به وهذا واشباهه لا يفرقها بل هذا ايضا ينفعها بل يقرره ويشيده [illegible]
يغني عن اضطراب اقواله ولنا فيما ذكره في البرهان والالهي ولا سيما على السياقة التي راعاها في البرهان
بعض التفتيشات والاستفسارات وما يشبه النقض والمعارضة والمنع والحل وما يكون هو دون هذا [illegible]
في بعض تعاليقنا لاجل مباحثة تعلقت على بعض الفضلاء ذهب الى تقدم اللابشرط واشار الى ان هذا على [illegible]
ما ذكره الشيخ في اول الوهلة وما يظهر كلامه اليه في آخر بحثه وتشبث بسببه ورود التنافي بين اقواله وهو الذي اشار
اليه صدر المدققين بانه قد ادعى التنافي بين التقدم والاتحاد في الوجود ومن ان المراد تقدمه في ضمن الماخوذ
بشرط لا والغرض ان هذا التشبث لا يتم مراده ولا يسلم عن المناقشة في نفسه وعلى ما يفهم من كلام الشيخ
وكلامه يشعر بان هذا التشبث ايضا مما يتم على ما ذكره وكان ما ذكره المحاكم في محاكماته وتبعه بعض
آخر مما يجده وحده و[illegible] من الشيخ والشارح المحقق في تقدم ما هو بشرط شيء على اللابشرط ان تقدم مثل النوع على
الجنس المحمول بقوله لكن وجود الحيوان في العقل متاخر عن وجود الانسان في الخارج لانا ما لم نحس الانسان
في الخارج لم يمكننا تعقل الحيوان فان صورته منتزعة في الخارج وبهذا اشار الشيخ بقوله انما جعلناه
ما تقدمه فيجعله انسانا فانه اشارة الى تقدم وجود الانسان في الخارج على الحيوان الذي هو الجنس ولا ريب
ان الجنس هو المحمول الذي لا وجود له مغاير لوجود موضوعه الا في العقل ولو حملنا على الحيوان الخارج
كان جعل الحيوان مغاير الجعل الانسان وهو ممنوع ومناقض لما صرح به لا يخفى عند من له ادنى معرفة
وممارسة بهذه المراتب الواقعة من الشيخ والشارحين للاشارات ولا سيما المراتب الواقعة من
الشيخ في برهان الشفا والالهيات لم يرض بهذا وفي الكلام المحاكم بعض تفتيش واستفسار وكلنا في تدبير
آخر وفي هذا التفصيل علمه على ما بينا واشرنا الى بعض مناقشات اخر الى التشبث فارجع لما علقنا
في الشرح النمط الرابع من الهيات الاشارات وبعض آخر من تعاليقنا وفيه امور علمية اخرى وفيما
سياتي نعرض بعض الاقوال والاعراض مما نقلناه عن المعلم الثاني في مرتبة توجيه من قوله الحكيم

اى بيان كلام [illegible]

الكاملين في تقدم الاشخاص على الامور الكلية الذاتية وتأخرها عنها يمكن استنباط بعض التوجيهات لاقوال
الشيخ ووجه توافقها من وجه وانه لا اختلاف لها بالحقيقة والمآل ونعم ما قيل لو لم يكن قولنا من حيث
ومن جهة لبطلت الحكمة كما اشار اليه ذلك المعلم في ذلك المقام فتنبه ومن المقالة المعقودة في النجاة
في بيان الكلي الطبيعي تحققها في الخارج وعدم تحققها كما يفهم من قوله بعد تمهيد فاذا عرفت هذا فقد يقع كلي
للانسانية بلا شرط ويقع كليا للانسانية بشرط انها مقولة بوجه ما من الوجوه المقولة على كثيرين والكلي باعتبار
الاول موجود بالفعل في الاشياء وهو المحمول على كل واحد لا على انها واحد بالذات ولا انه كثير فان
ذلك ليس له بما هو انسانية واما بالاعتبار الثاني وهو ان يكون شيء واحد بعينه معينها من الوجود ومحمول
على كل واحد وقتا ما وهذا غير موجود ويمكن الاستنباط للتوجيه بضرب من التكلف والعناية ولكن الاستنباط
عن كلام المعلم الثاني اولى كما ستقف من المناسبات والمتعلقات التي وقعت بالعرض فيما بالعرض
ما في المنقول الذي نقلناه من الشارح المحقق للاشارات من قوله والحيوان الثاني ليس بجزء لان الجزء لا يحمل
على الكل آه ان منطوق هذا الكلام بل صريحه ولا سيما اذا انضم اليه قوله وان كان وجود الجنس في العقل
متقدما على الصورة وبعض اقواله الاخر في هذا المقام والمقامات الاخرى ولا سيما ما وقع منه في
شرح ما ذكره الشيخ في بحث الحد موافقا لما ذكره وحققه الشيخ وغيره في الاشارات في هذا المقام وفي سائر
كتبه ان مفهوم الجنس جزء لمعنى الحد ولا يتجه حكاية جزئية الجنس في ان لفظ الجنس اي اللفظ الدال على معنى
الجنس مثل لفظ الحيوان الدال على جزء من اللفظ الدال على معنى الحد مثل لفظ الحيوان الناطق فعلى هذا
ما ذكره الشارح المحقق في شرحه للاشارات في مرتبة اخرى في شرح اشارته الى الذاتي والعرضي اللازم
في بيان قول الشيخ ولسنا نعني بالمقول المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحمول الذي يفتقر
الموضوع اليه في تحقق ماهيته ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الشكلية للمثلث بقوله [illegible]
القسم الاول من الذاتي وهو الذاتي عند الجمهور ويصدق له جزء الماهية بالمجاز فان الجزء الحقيقي للكل

كله بالمواطاة والذاتي يحمل على الماهية بل انما يكون اللفظ الدال عليه جزءا من حده فهو نسبة الجزء لكن
وقد اصطلح في اطلاق الجزء عليه لقصور العبارة عنه في نفسه وفي غيره اي بالنظر الى ما ذكره الشيخ الذي كان
الشارح في صدد توجيه كلامه وبالنظر الى اقواله الاخر واقوال غيرهما كما يرى والاحتمال الآخر اي
ان يكون لفظ الدال عليه جزءا من حد ما اي جزءا من معنى الحد كنظيره بل افسد وتصحيح هذا الكلام على وجه يكتفي
عالقا عسى ان يكون لغيرنا وبه يتلايم صنوف السياقات المتفقة ويصير موافقا بلا ارتكاب بعض
التكلفات الركيكة وحمايا بسبب لما يتدرج فيه ان الولد الاغر الموفق المكرم وفقه في جميع التوفيقات
العلمية والعملية والدنيوية والاخروية والخصوصية والمخلصية وقومه في الدين والدنيا والبدو والرجع
وعلمه بالتعليمات القدسية والالهامات اللدنية ابانه وخلده وابده كاسمه قوام الدين حسينا اللهم
احفظه وانصره واعصمه من جميع الآفات والعاهات والكدورات وبلغه ما يتمناه وكن صاحبه
في الدنيا والآخرة ولا تكله الى احد من خلقك طرفة عين واصلح شانه كله بحرمة نبيك [illegible]
الاقدس المعظم المحكم المكرم ذكر ذات يوم في اوائل المباحثة ان اكثر القوم بل كلهم على ان الجنس و
والفصل كل جزء للحد والحد ليس الا ماهية المحدود فيكون جزءا للمحدود وهذا لا يخلو عن اشكال وقالوا
صريحا واشارة بخصوص هذا اي عدم الجزئية لماهية المحدود وبان الجنس والفصل يحمل على ماهية المحدود
والجزء لا يحمل على الكل وما وقع من الشارح المحقق للاشارات وغيره فيما سبق انفا وفي مراتب اخرى
يدل على ذلك ومن استماعنا هذا منه قلت له سلمه وحفظه وجعله مستقبلا به خير المراتب الى التحقيق مما
في حاله وما مضى هذا الكلام حسن لا يخلو عن لطف وان الشيخ في خاتمة الهيات الشفاء اشار الى هذا في فصل
في تعريف مناسبة الحد والمحدود بقوله ولقائل ان الحد كما وقع اليه الاتفاق من اهل الصناعة مؤلف
من جنس وفصل وكل واحد منهما مقارن للآخر ومجموعهما هو الحد وليس الحد الا ماهية المحدود فيكون نسبة
المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل الى طبيعة النوع لانه جزء منه واشار الى جوابه بعد تمهيد بعض

مقدمات منطقية حكمية لا يخفى وقعها عند من يرجع وفيه هذا الجواب بتفصيل حسن والجواب مفيد فائدة عظيمة
وحين نقل الجواب وبيان ما هو ما ذكره الشيخ بعد بعض مباحث وتفصيلات بقوله بل نقول ان الحد بالحقيقة
تفيد معنى طبيعة واحدة مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشيء الواحد لم يكن
كثرة في الذهن لكنك اذا نظرت الى الحد فوجدته مؤلفا من طبيعة هذه المعاني واعتبرتها من جهة ما
كل واحد منها على الاعتبار المذكور متميز في نفسه عن الاخر وجدت هناك كثرة في الذهن فان عنيت بالحد المعنى
القائم في النفس بالاعتبار الاول وهو الى الواحد الذي هو الحيوان الذي ذلك الحيوان هو الناطق كان الحد
بعينه هو المحدود والمعقول وان عنيت بالحد المعنى القائم في النفس بالاعتبار الثاني في المفصل لم يكن الحد بعينه
هو المحدود بل كان شيئا له مؤديا اليه كالسبب له ثم الاعتبار الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود
لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولين عليه بانه هو لا انهما شيئان من حقيقته متغايران
او متغايران للجميع لكن يعنى به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانية متحصلة
بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود ويمنع من ان يكون الجنس والفصل محمولين على
الحد بل جزئين منه فكذلك لا الحد جنس ولا الجنس حد ولا الفصل واحد منهما ولا جملة منه حيوان مؤلفا
مع الناطق هو منه الحيوان غير مؤلف ولا يفهم من مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما
عليه فليس مجموع حيوان وناطق لان المجموع من شيئين غيرهما بل ثالث لان كل واحد منهما جزء
منهما والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل يكون هو الجزء وبعد استماع هذا الجواب وما يقال في بيانه
تنبه وقال حفظه الله تعالى انه يمكن ان يستنبط من هذا المقال ما يصحح به ما صدر عن الشارح المحقق
الطوسي بضرب من العناية والتكلف وبعض التمحلات الذي لا يخرج عن بعد واستبعاد والولد
الاعز وفقه الله تعالى في كثير من المواضع في صدد توجيه كلام الشارح المحقق وله اعتقاد عظيم بالنسبة
الى شان الشارح المحقق ومما ينسب لما يتبرح ان الشارح المحقق وقع في توجيه كلام الشارح في الحد

للمجموع

ولا شك في

ولا شك في انه يكون مشتملا على مقوماته اجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله لان مقوماته المشتركة
هي جنسه والمقوم الخاص فصله وغرضه ان هذا حق كانه اشار بهذا الى ان ما وقع عن الفاضل الشارح ان
هذا مشهور والشيخ رجع عنه في الحكمة المشرقية لا يكون على ما ينبغي لا يخالف لما وقع من الشيخ في الحكمة المشرقية
من ان هذا ليس على الاطلاق وانه ربما يكون حد ليس مركبا من الجنس والفصل وقد فصلنا في بعض التعاليق
ان هذا انما هو بحسب الواقع وبحسب النظر الى كلام الشيخ في المشرقية مشكل وعند الرجوع يظهر لك حقيقة الحال
ولاجل كون ما اشرنا مشتملا على بعض فوائد عزيزة ولدفع التوهم والانكار ربما يحدث في
بعض الطبايع المنكرين المعاندين لا يقصر على تلك القدر من الاشارة والحاصل ان الشارح المحقق بعد ما
حقق في ذلك المقام وفصل تفصيلا ما على زعمي لا يشفي عليلا ولا يروي غليلا ومن المقدمات التي ينبهها
يطوي ذكرها وكل مركب خارج العقل مركب في العقل لا ينعكس وفيه بعض التفتيشات ذكر فقول الشيخ الحد
قول دال على ماهية الشيء يدل على تخصيص الحد بذوات الماهية التي هي المركبات العقلية ولاجل ذلك قال
ويكون ينبغي بالحد لا محالة مركبا من جنسه وفصله واذا ثبت هذا فيسقط الشك الذي يورد عليه بعض وهو قولهم
ليس كل حد مركب من جنس وفصل ولا تبالي بنقل هذه ما في الحكمة المشرقية واما المحدودات التي التركيب
في معانيها فمنها ما يتالف حقائقها من حقائق اجناسها وفصولها فهذه فانما يدل على ذواتها
واما الامور المركبة غير هذا النوع من التركيب فقد تجد لها حدودا ولكنك لا تجدها مركبة من اجناس
وفصول اما انك تجد لها حدودا فلانك تجد قولا شارحا للنفس مفهوم الاسم ومن مقوماته واما
انك لا تجدها مركبة من اجناس وفصول فلان تركيبها ليس من اجناس وفصول وما عليك بعد ان تعقل
هذا ان لا يكون اوردت جنسا وفصلا وبين امثال هذه المركبات وذكرنا فاذا فعلت هذا فقد احكم
فمرتبة الدلالة على حقيقة الشيء والحرف عنها في تعريفها بلوازمها فكلا قد ربعد هذا البيان
فكن المميز دونها وكذا ما ذكره في مثل هذا المقام على ما وقع في شرح النمط الرابع في تصحيح قوله قدس سره

هو خبر او بعد به الشك الثاني ايه قوله وهو قولهم ذكره في الشم

ليس له حد اذ ليس له جنس ولا فصل وقد ورد ايراد الفاضل الشريف بان مبني علي ان الحد لا يحصل الا من الجنس
والفصل وقد بينا ما فيه من البحث في المنطق بقوله والجواب عنه ان المقصود ههنا انما كان نفي التركيب يجب
المهية عن واجب الوجود ونفي الحد المقتضي لذلك عنه ثم ان كان المقصود هو نفي التعريف الحدي فالجواب
انك نقلت في المنطق علي الشيخ انه قال في الحكمة المشرقية ان الاشياء المركبة قد يوجد لها حدود غير
مركبة من الاجناس والفصول وبعض البسائط يوجد لها لوازم يوصل الذهن بتصورها الي حاق الملزومات
ومع نفاتها لا يقصر عن التعريف بالحدود وهذا ما ذكرته في المنطق ولم يزد عليه شيئا وواجب الوجود
ليس بمركب فلا حد له وان هو منفصل الحقيقة عما عداه فليس له لازم يوصل بتصوره العقل الي حقيقة
بل لا وصول للعقول الي حقيقته فاذن لا تعريف يقوم مقام الحد وعلي هذا المقال انهض مباحثات
من سياقات مختلفة وكان بعض كلامه من قبيل المصادرة ومنه بعض مشابهات وستنفادات ومما ذكره المحاكم
في هذا المقام في توجيه ايضا كما بين وبينا انه لما نع ان يقول يجوز ان يكون للواجب بعض اللوازم من
المباينة وغير المباينة علي وجه يلزم منه الانتقال ومما ذكره الشيخ في النمط السابع في تجريد النفس والاكثر
مد بعرض لوازم اضافية وغير اضافية وكثرة سلوب وسبب ذلك كثرة اسماء مما يويد المنافسة كيف
ومن كلامه في هذا المقام وبعض مقامات اخر يفهم ان الصورة العلمية مكثرة وعارضة له تعالي قائمة
به تعالي ومما يويد ما كنا له ومنه يتقوي المناقشة ويتضاعف علي الشارح المحقق بل علي الشيخ ايضا ان الشيخ
ذكر في التعليقات وكل لا يعرف حقيقة الاول انما يعرف منه انه يجب له الوجود وهذا هو لازم من لوازمه
لا حقيقة ويعرف بواسطة هذا اللازم لوازم اخر كالوحدانية وساير الصفات في حقيقته ان كان
يمكن ادراكها هو الموجود بذاته اي الذي له الوجود بذاته ومعني قولنا الذي له الوجود اشارة الي شي لا
يعرف حقيقته وليس حقيقته نفس الوجود ولا مهية من المهيات فان المهية يكون لها الوجود خارجا
عن حقايقها وهو في ذاته علة الوجود وهو لها آن مدخل الوجود في تحديده دخول الجنس والفصل

في تحديد البسايط علي ما يعرضها له العقل فيكون الوجود جزءا من حده لا من حقيقته كما ان الجنس والفصل اجزاء
الحدود والبسايط لا لذواتها وما ان يكون له حقيقة فوق الوجود ويكون الوجود من لوازم اجزاء الحد
حد البسيط يكون اجزاء الحدود لا القوام وهي شي يفرضه العقل فاما في ذاته فلا اجزاء له فاحفظ هذه المقالة
ايضا فانها مسالة جديدة لا تخلو عن غرابة وهذا ايضا مبحث عظيم وفيما ذكره الشيخ في تفسير سورة الاخلاص
بعض سياقات يدل علي ان للواجب بعض اللوازم يمكن تعريفه بها واستنباط التاييد بناء علي
اللزوم بل بناء علي التعريف له مجال ولنا مقالات في هذا الباب وقد بيناه في بعض تعليقاتنا ولا سيما
التعليقة المباركة الاحدية المكية جعلها الله من ذخاير معادنا ومن بدايع ودايع زماننا واخرها المعقودة
في تفسير سورة الاخلاص ان الواجب جمال لا يمكن تعقله بحسب الحقيقة وانما عليه وجوه وفي كلام الشارح
المحقق فالجواب انك نقلت في المنطق آه شائبة عدم التفات الي ما نقل وكانه لا يخلو عن توهم خلط
بين كلام المشرقية مع كلام الفاضل يظهر عند الرجوع ولنا مقالات في هذا المقام قد فصلنا في كثير من
تعاليقنا ومنها بل مما تركناه في هذه التعليقة ايضا يفهم ان ما ذكره الشريف من في اواخر حاشية
شرح المطالع ويفهم من سياقه انه حقق غاية التحقيق في بحث الحد لا يخلو عن بعض التاملات
بحسب الواقع وبحسب ما ذكرنا من الشيخ يظهر عند الرجوع وما وقع من الشيخ في كتاب النفس في فصل
في العقل الفعال والعقل بالفعل الزمان في زمان وان ما تركيبه القياس والحد فهو لا يكون الا متحققا في زمان
الا ان صورة النتيجة والمحدود يكون دفعة لا يخلو عن مخالفة لما وقع من فيه وكان ما ذكره منها بناء
تقسيم من الحد والمحدود دار اللذين منهما معا لا اللذين منهما معا لا في الالهيات وفيه بعض مناقشات
من سياقات مختلفة فتامل فيها مرة وفيما تركناه وفي ما اشرنا اليه اوما نا فانها بكليهما و
بعضها من اصول المهمات وعمدة الامهات ولها اصول وفروع وفي كل بحث لا مشبع
ما اشرنا منها فارجع الي ساير تعاليقنا اللهم اجعلها مرضية صحيحة وخلصها عما يخالف رضاك

الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء في فصل في انه ليس للحركة والزمان شيء
يتقدم عليهما الا ذات الباري وانه لا اول لهما من ذاتهما في هذا العنوان ايضا بعض التحقيقات وا
واحكاما ان كنت من اهله فليكف قدرها اوما اليه في اثناء بعض الاعتراض وبالجملة ان لا ياتي جملة
مستقبلة ولا جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة ولا فيما مضى ولا فيما يستقبل ولا هي اكثر ولا
هي اقل ولا هي متناهية ولا هي غير متناهية لا الى معنى السلب بل بمعنى كم ليس له نهاية نعم الجملة الماضية
والمستقبلة غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما سلب كما لا وجود لهما وكما سلب الوجود ولا عدد يقبل المعتزل
نقول ان الماضي دخل في الوجود دون المستقبل ولذلك يستحيل ان لا يتناهى والمستقبل لم يدخل
فانه لا نسلم له ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم على
واحد حكما على كلية الماضي كما انه قد نسلم فيه ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس
الحكم على كل واحد حكما على كليته يكون للمستقبل حتى يكون كلية المستقبل دخل في الوجود ويكون لكلية
البتة والمتناهيات التي دخلت في الوجود كل واحد منها اذ يدخل على ان الثاني يعقب عدم الاول
لا يوجد لها جملة لان الجملة يفهم منها ما هذه لم تجتمع في الوجود البتة وكل كل واحد موجودا بانفراده
وقت لا وجود للاخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل بانها كانت موجودة والاجتماع في الحمل وفي
وصف العقل غير الاجتماع في الوجود ومثل اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم واما الاعتراض
الثاني فلا يتجه اما ان يعني بالموقف المذكور فيه ان يكون امران معدومان في وقت في شرط وجود
احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله حتى يكون موقوف الوجود عليه فان الامر على هذا
وكان امر في الماضي معدوما من شرط وجوده ان يوجد امور غير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة
فيدعي الوجود في وقت بشرط استحال ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية
لا موجودة فيها واما ان يعني به انه ليس يوجد الا وقد قبله امور واحد قبل آخر لا نهاية لها من

من صح

غير ان يكن

من غير ان يكون وقت كلها فيه معدومة فان اراد هذا فهذا نفس المطلوب فلا يجوز
ان يكون مقدمة قياس على ابطاله واما ما بعد هذا الاعتراض فانما جعلوا فيه الفرق بين كل
واحد وبين الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشياء بصفة يجب ان يكون الكل يسلك تلك الصفة
بل لا يجب ان يكون له كل حاصل ولو كان كل الكل جزء اذ كل واحد جزء اولا يرون ان الامور التي في المستقبل
كل واحد منها جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه اذا خرج كل واحد الى الوجود بالفعل
حاصلا فالكل قد خرج ليس في غير المتناهي بل الامر على ما قلناه انه لو كانت غير متناهية متوالية في الوجود
واحد بعد بطلان الاخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا ما و
والكل غير موجود بالفعل فانه لا يكون بمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة وكان المراد ما لا عراض
الثاني مما بعد هذا الاعتراض ما ذكره فيما سبق على ما قرره بعد بيان بعض الحكايات والتمهيدات
والمقدمات في قوله فيجب ان يكون في العلل واحوال العلل علة غير وارده الوجود بل وجودها على التبدل
وعلى النقل من امور لا امور وليس هذا غير الحركة او الزمان والزمان في نفسه لا يعقل فعلها فالحركة
بقرب وبعد فيكون سببا وعلة بوجه ما او بقرب العلة فقد بان انه كلما فرضنا للحركة مبدأ البتة
الضعفة كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ الا الابداع ولا قبلها شيء الا ذات المبدع
قبلية بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها شيء الا ذات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان
في نفسه ان اول يتقدم عليه شيء الا ذات الباري المبدع فكذلك لا يكون للحركة ابتداء الزمان
الا على جهة الابداع والا ذات المبدع المناقشة التي اشرنا اليه سابقا وردها ههنا ايضا على
هذا الطريق وكان تصحيح الكلام بلا تكلف وتشتت بعض فنون من التوجيهات الراجعة الى
التخصيصات وما في حكمها والبيان الذي يفهم من قوله وكيف لا نعيده ولا يغيرنا وقد منعنا
ان لا يكون للزمان شيء اول الا الباري المبدع وهذا الحصر غير بين ولا مبين بل عند الرجوع بتطهير

لكان صح

انه غير جار الا انه تشبث ببعض التكلفات المتحلية وكان الشيخ لم يرض بان يرتكب احد من جانبه
مثل هذه المقولة الركيكة كما يفهم من حاله وشانه ورتبته ومرتبته وسياقاته وكلامه في كثير من
المواضع يشير اليها انه نزّه ولا سيما ما ذكره في خطبة الطبيعي الذي هذا الفصل منه في ترتيبه معذرة
عدم ارتكاب شرح بعض كتب القدماء وساير الاقوام وتفسير كلامهم كما ينبغي قوله ونجتهد ما امكن
في ان نفرغ قبلنا الصواب ونغض طرفنا عما نظن انهم سهوا فيه وهذا هو الذي صدنا عن شرح
كتبهم وتفسير كلماتهم ونصوصهم اذ لم نامن ان نتهيأ لمواضع نظن انهم سهوا فيها فنضطر الى التكلف
اعذار او اختلاف حجة ونحلها لهم او للتجاهر بمعاندتهم بالنقض وقد اغنانا الله تعالى عن ذلك ونصب
له قوما بذلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم فمن اشتهى الوقوف على الفاظهم وشروحهم بهوية وتفاسيرهم
فكفيه ومن سبط العلم والمعاني فيجدها في تلك الكتب التي عملناها وسميناها كتاب الشفاء مجموعا والله
ولي تاييدنا وعصمتنا اللهم كن دليلنا وحافظنا وعاصمنا ووفقنا لكل توفيق وسددنا لكل هدى
وانتهنا في جميع امورنا في اولنا وآخرنا ودينها اليك واذا رجع الى الله تم الامور الا الى
الله تصير الامور وفي ط قوله الا على جهة الابداع والمتبادر من امثاله بحسب الاكثر وان عليه مناقشة
شبيهة باللفظية في الاشارات وغيره من هو ان الابداع هو ان يكون من الشيء وجود لغيره
متعلق به فقط من دون متوسط من مادة او آلة او زمان وما يتقدمه عدم زماني لم يستغن عن
متوسط فالابداع اعلى رتبة من التكوين والاحداث مما يؤيد في هذا المقام من الشفاء بان المنقول
ولا حجة بل عين هذا المنقول ما يؤيد ولا توجيه محال والغرض الاسناد الى ما فيه ولا يرجع فلا
تغفل من الايراد المعبر بقوله وايضا فان الحركة الاخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات
لا نهاية له وما يوقف وجوده على ما لا يتناهى لا يوجد وايضا ما لم يكون نوقدا وجدتم بالفعل
ما لا نهاية له في الحركة او كل حركة منها قد وجد بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كان كل حركة حادثة

فكل الحركات وجملتها حادث ولا حاجة في دفع النحو الحاصل فيما نقلناه اولا بل بالنيابة وتمام
ما نقلناه عن الشيخ من قوله وبالجملة ان لا يتبقى لا بالنيابة في نقل الاعراض الاول وما ذكره في جوابه الى
ما نقلناه من قوله وبالجملة وفيه بعض فوائد اخرى وذكر بعد ما بين من قوله فيجب ان لا الى آخر ما نقلناه
عنه هناك وبعد بعض بيان يشتمل على ايراد ومناقشة ودفعها وذكر في الاعتراض الاول فان قال قائل
ان تجويزكم في قدرة الله تعالى ان يكون كان يخلق قبل كل خلق وقبل كل حركة كما يجوز حكم بان يكون
الله تعالى جائزا عليه ان يخلق خلقا قبل كل خلق على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها وهذا يوجب ان
يقولوا بوجود حركات بلا نهاية في الماضي فيكون الحركات التي الى الطوفان اقل والتي الى زماننا اكثر
ولا شك في كون الاقل مما لا نهاية له متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهية وذكر في الجواب فالجواب
عن التشكيك الاول ان تلك الحركات اذا فرضناها قد خلق الله عز وجل فانها اذا اعتبرت الآن كان
لا وجود لها البتة بل هي معدومة فاذا قيل انها غير متناهية فليس على ان لها كما حاصلا غير متناه بل على
انها ان عد للحركات توهما وجد ما قبله غيره كانت واذ هي معدومة فلا يخ اما ان يجوز ان يقال في
في المعدومات انها اكثر واقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز فان لم يجز فقد زال الاعتراض وان
جوز فيجوز ضرورة ان المعدومات بلا نهاية معا وان بعضها اقل من بعض كالمعدومات في المستقبل
التي هي كسوفات القمر فانها اقل من دورات القمر وعودات عدة افلاك منها اقل من عودات
فلك واحد والتي في زمان الطوفان اكثر من التي في زماننا ومع ذلك غير متناهية وهذا من العموم
المعدومات وانا حاصل متميزة بعضها عن بعض ويصف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهية
العدد وان لم يقل في هذه المعدومات التي في المستقبل ان كل واحد منها كذا لسبب انها معدومة
فلا يبقى في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان قيل للمستقبل كل واحد ولم يوجب
كلا وجملة فلذلك يقال في الماضي لم يوجب جملة اعلم ان هذا البحث الذي مر رجحانه بحسب اصله وفي

خلعها الله اذا

بوجه لا يتوهم

نفسه ودفعه وفي غيره من المباحث العظيمة التي تنجر الى امور اخر في مرتبتها فعليك فيما قرع سمعك وفيما
سيقرع سمعك باذن الله وتوفيقه والهامه فاستمع فنقول ما ذكره في مرتبة الشك الاول والثالث في ان
الآن محال لا نهاية له متناهيا ليس مما لا ينبغي التفتيش فيه اصلا كيف وهذا على الكلية ليس مبنيا وما نفهم من
كلامهم من التطبيق وما يكون من قبيله اجزاؤها ههنا انه في الان والغير المجتمعة في الوجود وغيرها وكفاية
مطلق الوجود وان لم يكن على الاجتماع الظاهر غير ظاهر وهذا البحث او الجنس مما اشتهر بينهم في بعض
المقامات وكان المانع من الطرفين لا يخرج عن قوة وسياقة الشك مبني عن الاستدلال وما ذكره
في الجواب سواء كان يورد كلامه على التعليل والاستدلال كما يشير اليه سياقة الجواب ايضا او على
المنع والتفتيش والاستفسار ولا سيما اذا اورد على التعليل والاستدلال وهذا كما لا يخفى بعض
السابق لا يخرج عن شيء ومما يؤيد ما اشرنا اليه ما هو الواقع المسلم انها معدومة في الان لا في جميع الازمان
فربما كان بجميع الزمان في زمانه وهذا وان كان ليس بمحرز لنا بان نحكم بهذا او على البت او على الاحتمال
الصحيح الذي يقرب مما هو موجود في امكان النفس الامري بل الذاتي على ما بينا في كثير من تعاليقنا منها
حواشي الرسالة القديمة التي عقدها بعض الفضلاء لكن منها على سبيل البحث والجدل وعلى سبيل الالزام
بالنسبة لما وقع من الشيخ في بعض المقامات ومما يوضح وشرح ما ذكرنا واشرنا ان الشيخ ذكر
في فصل في حل الشكوك المقولة في الزمان واتمام القول في مباحث زمانه بعد ما ذكر واما الزمان
فان جميع ما قيل في ابطاله وانه لا وجود له فهو مبني على ان لا وجود له في الآن وفرق بين ان
يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له في آن حاصلا ولكن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل
على هذا النحو لا يكون للزمان الا في النفس والتوهم اما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق الحق فقد
صحيح له وبعض حكايات اخر من هذه المقولة مما يوضح لما قوله ولما كان ذلك فان اريد ان يجعل للزمان
وجود لا على هذا السبيل بل على سبيل التحصيل لم يمكن الا في التوهم فان المعقدة المستعملة في ان

الزمان لا وجود له ثانيا معناه ولا وجود له في آن واحد مسلمه ولكن لا يمنع ان يكون له وجود
وليس في آن واحد البتة وبالجملة فطلبهم ان الزمان ان كان موجودا فالا في آن ولا في زمان ولا له
متى بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف يكون له وجود في زمان فليس اذن قولهم اما ان الزمان
اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون وجوده باقيا في زمان قولا صحيحا بل ليس
يقابل قولنا انه ليس بموجود سواء موجود في آن او موجود باقيا في زمان بل الزمان موجود لا واحد
من الموجودين فانه لا في آن ولا باقيا في زمان وما هذا الا كمن يقول اما ان يكون المكان غير
موجود او يكون موجودا في مكان او في حد مكان واما غير موجود بل من الاشياء ما ليس موجودا
البتة في مكان ومن الاشياء ما ليس البتة في الزمان والمكان من جملة القسم الاول والزمان من جملة
القسم الثاني وستعلم بعد هذا وبعض مراتب التفرقة غير عالق ما لم ينضم اليه امر آخر مما يحسن التفرقة
او يصححه ولا يلزم علينا في مرتبة اقامة الشك حكاية التفرقة بين الجملة الماضية والمستقبلة وما ذكرناه
وما اشرنا اليه يفهم ما في قوله وبالجملة ان لا في جملة مستقبلة الى قوله لا فيما مضى ولا فيما يستقبل
وساير اقواله وبعد ما خطر هذا البال رأيت في مباحث المشرقية المنسوبة الى الامام الرازي انه ذكر على
الشيخ في بعض المقامات ما يقرب من ذلك وكان سياقه دالا على الخلو عن الاختلاف ويمكن ان
ان يقال يقرب من العناية الحدسية والتكلف الوجدانية وان كان يفهم ان لا يقال بعد بعض بحسب
اصل الجدال ان الزمان والحركة وامثالهما لها هيئة اتصالية وجدانية لا جملة متعددة الاجزاء التي
لو وجد بعض اجزائها بعد بطلان بعض وانعدام بعض والهيئة الوحدانية التي كانت للزمان و
الحركة وان كان اجزاء المفروضة اذا فرضت موجودة متشابهة لهذا لكن التفرقة مما وقعت منها
ولا يخرج عن صحته وتحقق وفائدة وما ذكره الشارح المحقق للاشارات في تحقيق معنى الحصول التدريجي
وتحققه بعد ما ذكر الامام الرازي ان حصول الشيء وعدمه على التدريج غير معقول لان زمان الحصول

يمكن ر

ح يحتمل الانقسام في الجزء الاول مثلا ان لم يحصل شيء لم يكن الحصول في كل الزمان بل في بعضه وقد قيل
في كله معا وان حصل شيء وكان الحاصل هو الذي سيحصل في الجزء الثاني بعينه كان ذلك الشيء في الجزء
الاول موجودا معدوما وهو محال وان كان غيره لم يكن ذلك حصول شيء على التدريج بل حصول اشياء
كثيرة في اجزاء كثيرة بقوله معنى الحصول على التدريج هو حصول الشيء الذي هو هوية اتصالية لا يمكن
ان يحصل الا في زمان كالحركة وما يتبعها فان تلك الهوية يمتنع وجودها دفعة ولا يلزم من ذلك ان
يكون حصولها حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها ليست بملتئمة
عن اشياء كثيرة بل هي شيء واحد من شانه قبول القسمة الى اجزاء فهي قبل عروض القسمة لا يكون الا
واحدا منطبقا على الزمان ولا يكون لذلك الزمان طرف يوجد ذلك الشيء في ذلك الطرف لان
وجوده ممتنع الحصول في طرف زمان بل واجب ان يحصل مقارنا لجميع ذلك واما بعد عروض القسمة
فيكون حصول اجزائه في اجزاء ذلك الزمان شيئا بعد شيء وهذا الاعتبار لا ينافي الاعتبار الاول
فهذا هو الحصول على التدريج بل اما طرف زمان كوصول المتحرك على مسافة الى منتصفها مثلا واما في زمان
لا بمعنى ان يكون له اتصال منطبق على ذلك الزمان بل بمعنى ان لا يوجد في ذلك الزمان آن الا
ويكون ذلك الشيء حاصلا فيه مؤيد للتفرقة التي كنا في صددها وان كلامه في نفسه ولا سيما اذا
وجه كلام الامام الرازي على سبيل التفتيش والاستفسار فعلى هذا بيان معنى الحصول التدريجي دعا
في جزء لا يخلو عن شيء ويمكن ان يبقى تحقق هذا المعنى ووجوده على هذا الطريق والوحدانية في الخارج
في الزمان بان لا يرجع بالاخرة الى وجود الاشياء لا يخلو عن تعسر بل تعذر ووجود مثل هذا الا
مثل الحركة على ما قرره عنده من قبيل اول البحث ولا يسلم وجود الحركة على ما قرره حتى يكون هذا
له وعليه بل نهايته ايضا انها وجود الاشياء في اجزاء زمان فليس عنده له حصول على التدريج سواء كان شيء واحد
حركة او غيرها وذكر في المباحث بعد ما ذكر واعلم ان المبحث المهم في هذا الموضع بيان انه هل يعقل

ان يكون للشيء الواحد خروج من القوة الى الفعل لا دفعة على التدريج فان هذا متفق عليه بين الحكماء ولا فيه شك
وبعض مقدمات في بيان شكه وتوضيحه وتقريره بقوله فليس هناك شيء واحد له حصول على التدريج بل هناك
امور متتالية فالحاصل ان الشيء الاحدي الذات يمتنع ان يكون له حصول الا دفعة بل الشيء الذي
له اجزاء كثيرة امكن ان يتبقى ان حصوله على التدريج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد
الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين واما على التحقيق فكل ما حدث فقد حدث تمامه دفعة وما
لم يحدث بتمامه معدوم فهذا عندي في هذا الموضع وما لله التوفيق وعند التعمق يظهر لك ما اشرنا
ولكن للتفرقة التي كنا في صددها لا يخلو عن فائدة والحاصل ان كلامنا كانه يرجع الى منع اجزاء الثاني
فتنبه لما اشرنا وفي قول الشيخ في هذا المقام على ان الثاني يعقب عدم الاول وبعض اقوال
الاخر بعده ايماء الى هذه التفرقة التي اشرنا اليها وفي قول الشيخ لان الجملة يفهم منها الاجتماع
وهذه لم تجتمع في الوجود تفتيش واستفسار من وجوه احدها مبني على ما يفهم من تفهيم وانه على هذا
التسليم الفهم مطلقا كونه دليل لما سبق الا لا يوجد لها جملة واحتمال اخر مما لا تسليمه وكذا في قوله
نعم قد اجتمعت ولا سيما بناء على احد الاحتمالين وعلى كل منهما ما سبق من ان كل كالكلي يصدق
على الواحد من افراده يصدق على كثير ومجموع من افراده مما يؤيدنا ولهذا يفارق عن المثال الذي
ذكره بقوله مثل اجتماع كل انسان حيوان فلا تغفل عن هذه فانها ايضا في نفسها ومن مبهمات
الدقائق العلمية ومن جلائل المباحث التي هي من امهات الحكمة وما ذكره بقوله واما الاعراض
الثاني آه وهذا مما في الاشارات بقوله والاشارة والى هذه في فصل اخر من النمط الخامس
في الصنع والابداع ذكر بعد بيان بعض الاراء الخفية الباطلة الممتنعة عقلا ونقلا وبديهة
ونظرا وحدسا وفكرا ومشاهدة ومشاورة وحسا وتعقلا وبصرا وبصيرة ولهم ما ذكره
الشيخ الرئيس في ابطال بعض منها لكنك اذا تذكرت ما قيل في شرط واجب الوجود ولم تجد هذا

المحسوس واجبا هلوت قوله تعم لا احب الافلين فان الهوى في حطرة الامكان اقوا ماو لعمر
ان البعض الاخر ايضا من قبيل بعض الاخر وكل منهما لا يليق بالابطال وكل منها مع فساده في نفسه
مفسد للاخر ويقرب منه ايضا ان تلى قوله تعم كل ما حابت اسه لعنت اختها كيف ومورد تلك
الحشويات الحيه وينبغي ان يطلق كل اسم من الحشو والسخافة والسطالة والفساد واما سخف الوجه
والالتفات اليها وان كان على مثل هذا السبيل الابطالي يورث فساد الخلقة والحاق اللهم طهر
قلوبنا عن تصور مثل هذه الحشويات وان كان ابطالا وافسادا واقهر ذكرك العظيم صورة ما ثبت
في الضمير مما يكون سواك فكيف بهذه التوهمات اللهم بحرمة نبيك اللهم صل على محمد وال محمد افض
علينا بوارق رحمتك وادخلنا لجة بحار احديتك وطمطام وحدانيتك وقوني بقوة سطوة سلطان
قربك حتى اخرج للافضا بنعمة رحمتك وفي وجهي لمعات برق القرب من انوار رحماتك ولي لنا
من غرايم العروج للاعرش قدس سبابك اللهم اعطنا افضل ما يعطي افضل الواقفين على عرفانك
الزايرين الطايفين على حول بيتك المقيمين الواصلين للاحباب حيث كبريائك تفضلا منك
ومنة وطولا ورحمة وتفضلك غوق ما يتصور ويرجي وما خاب من آب اليك وما تعطل
من توكل عليك اللهم اجعلنا بفضلك من الاوابين اليك المتوكلين عليك اللهم خلصنا
من الانقطاع والانتهاء اليك اللهم صل على محمد وآل محمد واجعل منيا دليلا ووسيلة وهاديا
في كل حال وقال وحيدا ومعاد ودين ودنيا وفي كل امر من الامور اليك والكل منك و
اليك ذلك وصل عليه اكمل الصلوات الفايضة على ساير الانبيا والملايكة المقدسين
والاشارة الى ابطال ذلك ومنهم من وافق على ان واجب الوجود واحد ثم افترقوا فقال
فريق منهم انه لم يزل ولا وجود لشيء غيره ثم ابتدأ ايجاد وجود شيء عنه ولولا هذا لكانت احوال
متجددة في اصناف شتى لا نهاية لها موجودة بالفعل لان كل واحد منها وجد فالكل وجد فيكون

لما لا نهاية له من امور متعاقبة كلية منحصرة في الوجود قالوا وذلك محال وان لم يكن كلية حاضرة لاجزايها
معا فانها في حكم ذلك وكيف يمكن ان يكون حال من هذه الاحوال يوصف بانها لا يكون الا
بعد ما لا نهاية له فيكون موقوفة على ما لا نهاية له فيقطع اليها ما لا نهاية له ثم كل وقت يتجدد يزداد
عدد تلك الاحوال وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له وان كان يمكن ان يتي مورد ما ذكره الشيخ
في الاشارات والشفا في الاعراض الاول او ما يقرب منه واحدا لكن السياقة قطع النظر عن خصوصية
المورد وهذا مشترك وان كان ما يشير اليه ايضا لا يخلو عن اشتراك لا يخلو عن اختلاف وكان بيان
ما ذكره في الاشارات بقوله وكيف يزداد عدد ما لا نهاية له لمورد ما ذكره في الشفا بقوله ولا يمكن
في كون الاول مما لا نهاية له متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهيا ولبعض احتمالات اخر من ان
يكون بيانه بامر آخر او بان لا يحتاج في الفساد الى بيان كما يشير اليه قوله وكيف يزداد عدد
لا نهاية له والاكتفا بمجال ورعى على اي وجه ان السياقة المرعية في الشفا اوفاد اسلم واصح
وكانه عبر عن الاعراض الثاني وما يقرب منه في الاشارات بقوله وكيف يمكن ان يكون حال آه
وانطبق التساوي والترجيح والكل محال وكانه اشار بالاعراض الثالث او ما يقرب منه في الاشارات
بقوله ولولا هذا لكانت احوال متجددة من اصناف شتى آه وبعض التفاوتات من خصوصية
المورد وزيادة اجرائها بالجري في الوجود وانه في وجود الحركة في حدوثها ايضا مما وقع في الشفا والا
في مثل ذلك سهل والمستبصر التوفقة ببعض الوجوه لا يخفى على العارف بالمقابلين على ما وقع في
الشفا والاشارات وكان للرجل العلم يكفي ما نقلت واشرنا ذكر الشارح المحقق للاشارات في
هذا المقام بقوله لما فرغ من اقوال القايلين بان الواجب اكثر من واحد شرع في بيان
اقوال القايلين بانه واحد وهم بعد اتفاقهم على ذلك افترقوا فريقين ذهب احدهما الى
ان ما عداه مسبوق بالعدم سبقا زمانيا وهم المتكلمون وكثير من ساير المليين والناحية

لا لان بعض ما عداه غير مسبوق بالعدم الا سبقا بالذات وهم جمهور الحكماء فقالت الفرقة الاولى ان واجب
الوجود لم يزل غير موجد لشيء ثم ابتدأ واوجد العالم بارادته واحتجوا على ذلك بان الحال لو لم يكن كذلك
لزم القول بحوادث لا اول لها كما ذهبت اليه الحكماء وهو يستلزم الامور منها وجوب تلك الحوادث
موجودة بالفعل لان كل واحد منها موجود واذن يكون لما لا نهاية له كلية منحصرة في الوجود والانحصار
في شيء يناقض عدم التناهي وان لم يكن لها كلية حاضرة احادها معا على ان الحكم على كل واحد هو حكم على
كل الاحاد والشيخ اشار الى هذه الحجة بقوله موجودة بالفعل وهذه شبهة شبيهة بالقطعية وليس هذا القول
عالقا كذلك عند التامل لا لكون عالقا عندك ايضا ولا يلزم حمل كلام الشيخ اليه وليس حمالا للشيخ
بيان الاشارة الا بهذه السياقة وفي قوله على ان الحكم اه ايضا تفتيش كانه اقرب من العلمية
تفطن ومن قول الشارح المحقق وهم المتكلمون وكثير من سائر المليين اه يفهم ان ما ذكره الشارح في حاشية
المطالع بقوله والطريق الى هذه المعرفة من وجهين احدهما طريق اهل النظر والاستدلالات
وثانيهما طريق اهل الرياضة والمجاهدات وان يكون للطريقة الاولى ان التزموا ملة من ملل الانبياء
عليهم السلام فهم المتكلمون والا فهم الحكماء المشاؤون لا يخلو عن شيء وكان كلام الشارح المحقق اقرب
وما ذكره الشارح في حاشية شرح التجريد في بيان قول الشارح في مقام مذهب اهل الملل بقوله اي اهل
الشرائع المنسوبة الى الانبياء عليهم السلام فان الملة هي الدين والشريعة والدهرية المنسوبة الى
الدهر فانهم يستندون الحوادث اليه ويبالغون في ذلك حتى يوضح ما اشرنا اليه ويدفع
بعض التكلفات المتوهمة وكانه مما يفيد فيما سيأتي ويوضحه ايضا وايضا ما يفهم من قوله وكثير
من سائر المليين اه ان بعض اهل الملل اي الشرائع المنسوبة الى الانبياء عليهم السلام بل
كثير منه وشائع وضوحه لا في نفسه ومرتبته لا يخلو عن دقة ولطافة لا يذهبون الى ان ما عدا
الواجب مسبوق بالعدم سبقا زمانيا وهذا حقيق بالتامل والاعتماد على الشارح المحقق وان كان

طريقة (?)

مما لا ينبغي ولا سيما في بعض الحكايات والاحوال والمقامات لكن هذا الكون مما لا ينكر في نفسه وانا لا
نرضى بان يكون مما يتوهم احد من الخلق فكيف باهل الشرائع الحقة في سابق الزمان خطر بالبال بانه يمكن
ان يتعذب من الغاية والتشبث ببعض المقدمات رجح النزاع من المليين واهل الملل والحكماء
الا اللفظ وان الحكماء ايضا بالحقيقة من القائلين بالحدوث الزماني ولكن لهذا مقدمات ينبغي الاطناب
والتكثير في كثير منها تعالى عنها … مناسبات مختلفة ان الدلايل التي نقل من الحكماء في القدم ليس تاما و
فصلناها في تفصيلات علمية حكمية وفيه ايضا كثير من المقدمات التي من الضروريات الواقعة في هذا المقام
بالذات وبالعرض وكان الشيخ ايضا في اخر هذا الفصل الذي وفقنا فيه وذكر الشارح المحقق في بيان بعض
ادلة ذكر هذه من المذاهب واليك الاعتبار بعقلك دون سوال بغيرك ان تحمل واجب الوجود واحد
وتبرئ الا انه لا يتصف في القدم بل الا ان القول بالحدوث مما يجوز بحسب العقل كما يدل عليه قوله في كثير من
مواضع هذا الفصل لا يخفى على العارف الواقف واذا انضم اليه ما هو الحق بحسب الواقع ما هو المنقول والاثار
عن الشرائع الحقة ولا سيما ما هو المنقول صريحا ونصا ظاهرا وباطنا وحالا وقالا من الشريعة السهلة
النورانية المنورة الهداية التي هذه قليلة اقلية في شانها كما وزنتها بعضي ولو لم تمنعه
نور على نور وهذه ايديه اقليه من الواردات في حاله وشانه ويعلمهم الكتاب نعم ما ذكر الشيخ
في بعض المقامات في عرض كلام وايضاح هذا انه وقد جاءت شريعة نبينا عليه الصلوة على افضل
يمكن ان يجيء به الشرائع ولولا ان الشان في تعريف فضيلة هذه الشريعة وقصور الشرائع والملل المسوخة
عن بيانها اجل من ان يجعل حشوا في عرض غيره لاحدث فيه ومنادون تنبيه مع انه نهاية ما يمكن ان
يبين في هذا الغرض فيفطن ان الشيخ ايضا يقول حاشا عن توهم تصور ما يخالف هذه العقيدة عيادا
بالله عن تصوره وتوهمه فكيف نطقه واعتقاده واكثر القوم صرحوا ان اهل الملل على الحدوث
الزماني من الاثار والاخبار يكذا يفهم منه وما ذكره بعض الفضلاء في رسالة الموسومة ثم لا مذهب

عليك انه اذا ظهر البطلان في دلايل قدم العالم وثبت بالتواتر اخبار الانبياء الذين هم صفوة البرايا
واجماع اهل الملل على ذلك ونطق به الوحي الالهي على وجه لا يقبل التاويل الا بوجه بعيد ينبو عنه الطباع
السليمة والاذهان المستقيمة فلا مخلص عن تقليد الانبياء والاخذ بقولهم مما يدل على ان الكلام الشيخ
لا يخلو عن شيء ولا يوافق وان كان كلام هذا الفاضل في شرح عقايده مما يدل على ان من اهل الملل بل
بعضا من اهل الملة الاسلامية على الحدوث لا كلهم وكم من مقاماته فيها التخالف والاختلاف هذا
وظني ان السياقة الواردة في الشفاء في مرتبة الجواب من مقولة الاعتراض الاول اولى واحسن
وانفع واكثر افادة مما وقعت في الاشارات بقوله قالوا ولم يزل غير المتناهي من الاحوال
التي يذكرونها معدوما الاشياء العددية وغير المتناهي المعدوم قد يكون فيه اكثر واقل ولا نسلم
ذلك كونها غير متناهية في العدم يظهر بادنى توجه وما ذكر في الاشارات في مرتبة دفع الاعتراض الثاني
وما يقرب منه لا يعجبني وكذا سياقة الشفاء هذا اعلق بل هي على القلب كيف والجزم والتسليم الذي
يفهم في كون معنى التوقف عليها يفهم من قوله واما توقف الواحد منها آه وما هو في بيانه الى
قوله فان معنى قولنا كذا توقف على كذا هو ان الشيئين وصفا معا بالعدم آه كما هو بل عنده انه
معارضة وبوجه يظهر لك ان معنى التوقف ليس هذا وبعض التوجيهات والتكلفات والتمحلات
على وجه يرجع الى مؤدى ما وقع في الشفاء او الى توجيه آخر سالم لا ينفع لما اشرنا بل انه من
الشواهد الدالة على الترجيح لما في الشفاء ولا باس بنقل ما اتفق من الشيخ المحقق في هذه المرتبة
وفيه بعض الفوايد الداخلية والواردة ذكر في شرح قول الشيخ واما توقف الواحد منها الخ
قوله لا تتعين المعنى بقوله اشارة الى الجواب عن الحجة الثانية وهو ان معنى توقف الحادث
اليومي على انقضاء ما لا نهاية له واحتياجه الى ذلك ان كان هو انه قد كان فيما مضى وقت ما
بعينه لم يوجد هذا الحادث فيه ولا شيء من الحوادث وكان وجود الحادث اليومي في

ذلك

ذلك الوقت موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث او كان هذا الحادث محتاجا
في وجوده الى انقضاء ما لا نهاية بعد ذلك الوقت الى ان ينتهي النوبة اليه فهو قول كاذب
ومع ذلك مصادرة على المطلوب لان وجود مثل هذا الوقت هو مطلوبهم والحق ان كل وقت يفرض
فيما مضى فلا يقع بعده وبين الحادث اليومي من الحوادث الا عدد متناه واذا كان كل وقت
وجميع الاوقات عندهم واحدا في جميع الاوقات هذا الحكم يكون حقا وان كان معناه ان
الحادث اليومي لا يوجد الا بعد انقضاء ما لا نهاية له فهذا هو المتنازع وكان ما ذكره الشارح في شرح
هذا المقام لا يخلو عن تفتيش وان استفاد في نفسه وفي غيره الا بالنظر الى الانطباق على كلام الشيخ
وهذا يظهر عند ادنى تعمق كيف وبناءه على ان يكون مراد المعترض بالتوقف هذا ويكون
غرضه الزام الفساد على خصمه لما وقع منه فالبحث عليه اما منع الفساد او منع الملازمة او وجه آخر من
ان مثل هذا يلزم على المعترض ان كان المعترض ممن وقع في كلامه ما يصح ان يجري فيه مثل هذا
وغيره وحكاية المصادرة لا يكون حسن الانقياد وقول الشيخ المحقق لان وجود مثل هذا الوقت
هو مطلوبهم وعلى تقدير ان يكون مذهب هذا المعترض ومن تبعه ووافقه ان قبل حدوث
جميع الحادثات بل والعالم باجمعه وقت مقدر بعدم الواجب به على جميع الموجودات وهذا
لا يستلزم لان يكون مراده ان يكون هناك وقت مقدر بعض بعده موجودات غير متناهية
من ذلك الوقت وبين الموجود وان كان المراد ان هذا ايضا احتمال وعرضه انه ان كان
مراده هذا فهي ثم احتمال آخر ولا يكون ما ذكره الشيخ بقوله فان عنيتم بهذا التوقف ان هذا
لم يوجد آه وهذا الذي اشرنا اليه مع ظهوره لا يخلو عن دقة لا تغفل والاكتفاء بما يفهم من
كلام المص سواء كان راجعا الى ما في الشفاء او الى وجه آخر اولا دام اسلم هذه المراتب التي قرعت
سمعك فن من فنون الكلام والبحث والتشرع الى طريق آخر من الكلام وهو كانه بالعلمية اقرب

والحاصل ان ما ذكره الشيخ فيما بعد هذا الاعتراض بقوله فانما جهلوا فيه الفرق آه يتصلت فيه
كما يفهم من كلامه في هذا المقام وبعض مقامات اخرى في مواضع اخر من الشفاء وغيره وكانه لا بعد
عن التحقيق والتحقق والصدق وكانه مما يتبادر اليه الطبع السليم الخ لكن بعض الحكايات كما يختلج
في الخاطر فلا باس بالاشارة الى بعضها فربما يخطر بالبال احد من الناظرين ما يتشوق به المقام و
الغرض ان ما ذكره ابهم وكان من كلام الشيخ يفهم مؤداه في بعض المواضع وان لم يحضرني
الان على خصوصه ان كل مفهوم يصدق على الواحد من افراده كما يصدق على الكثير منها وكان بهذا
يمكن القدح في هذا الذي ذكره الشيخ بنوع ودقة وطريق من المباحثة انظر اذا كان صحيحا فاستعمل
به واورده في ضمنك وكثير من الفضلاء رأينا وسمعنا انه يستعمل هذا في بعض مقاصدهم واعراضهم
ذكر الفاضل الدواني هذا في كثير من المواضع منها ما ذكر في حاشيته القديم على شرح التجريد في تصحيح الحلة
على التامة ذكر ما ذكرناه وذيله بقوله كالانسان مثلا يصدق على كل واحد من زيد وعمرو وبكر وعلى جميعهم
وكالواحد يصدق على الواحد على كل واحد وعلى الجميع ايضا الا انه يصدق على الواحد بقيد الوحدة وعليهم
بقيد الكثرة اعني انه يصدق على الواحد انه انسان واحد وواحد وعلى الجميع انه اناسي واحادا اعني
انه انسان كثير وواحد كثير والمطلق صادق عليهما على السواء ولفظه على السواء يؤيد ما ذكرنا وكان
الصدق يختلج بكيف مع هذا القيد وبعض التوهمات والتوقفات مما يضمحل وكانه يكفي للمعترض ما لزم
من هذه المقاصد ولا سيما اذا كان في مقام التفتيش والاستفسار ومن المؤيدات القوية لما
ذكرنا فيه ان الشيخ الرئيس ذكر في بحث المكان في فصل في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى
او صورة او اي سطح ملاق كان او بعد في اثناء عرض وقع فيه من ان الهيولى ليست مما لا يقبل
طبيعة البعد وملاقيه ولا انه مما لا يقبل بعدا وزيادة ويكشف قولها للمحلل حتى تحققه في تصحيحه
بقوله فان كان البعد لا يمتنع عن مداخلة في نفسه والهيولى مستعدة لان تلقاها البعد وليس في

طبايعها

طبايعها بما هي هيولى ان يتفرد ويتحيز فيقابل المداخلة فواجب ان يكون التداخل في الجسمين جائزا
فان كل مؤلف من شيئين ليس الا نفس مؤلفيهما من غير ان يحدث هناك استحالة وانفعال بحيث
صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان جائزا على كل واحد منهما كان جائزا على الجملة واذا
لم يمنعه واحد واحد لم يمنعه الجملة لكن حقيقة الجسم مما يمنع مداخلة جسم آخر فهو بسبب ان في اجزائه ما
يمنع في ذلك فانه ليس كل جزء منه غير مانع وتدبر في تدبير هذا المقام فان المناقشة والتفتيش
لا يخلو عن قوة والانفصال عنه على وجه لا يتشبث بعض التوجيهات الركيكة مرضية عالية عند المنصفين
العلميين بل لا ينقص عن العناد وكانه يتجرأ الى الفساد ايضا بوجه ليس مما يحضرني الان عسى ان يكون عند
غيرنا ومما كان من الشيخ في كتاب المغالطات وبابها في بعض كتبه ومنها ما ذكره في الاشارات في
النهج العاشر في المغالطات بقوله واما ان لا يكون الغلط في كون القياس قياسا واجب القبول
ولكن بسبب في المقدمات بعد فانه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الالفاظ على بساطتها
او على تركيبها على ما قد علمت ومن جملتها ما قد يقع الاشتباه بسبب الانتقال من لفظ الجمع الى كل واحد و
بالعكس فيجعل ما يكون لكل واحد كائنا للكل وما يكون للكل كائنا لكل واحد ولا شك ان بين الكل
وبين كل واحد من الاجزاء فرقا ما يؤيد للظن الاول من اقوال في هذا الباب ويخالفها وقع في
سياقاته الاخر ولا سيما المنقول منه في بحث المكان وحكاية كون الكل جزء وامثاله مع
انه لا يلزم على المشكك تصحيحه يمكن التصحيح بضرب من التكلف بل العناية وكان هذا المبحث الذي
تررجنا فيه من المضايق المتعسرة الغامضة ولا سيما بحسب ما وقع من الشيخ في اقواله المتشابهة والتي اتفق
اللهم وفقنا وخلصنا عن كل المضايق واوصلنا الى حاق وسط الحقائق ومما يناسب بوجه في هذا
المقام ان الشارح المحقق للاشارات ذكر في شرح النمط السادس في اثناء شرح قول الشيخ اشارة
اعلم انه لا يجوز ان يكون ذو قوة غير متناهية يحرك جسما غيره لانه لا يكون الا متناهيا فاذا حرك

بقوة جسمانية من مبدأ مفروض حركات لا تتناهى في القوة ثم فرضنا انه تحرك اصغر من ذلك الجسم بتلك القوة
فيجب ان تحركه اكثر من ذلك من ذلك المبدأ المفروض فيقع الزيادة التي بالقوة في الجانب الاخر متناهيا ايضا هذا
محال بعيد مما عن بعض البيانات وذكر في بعض الاعتراضات الواردة عن الفاضل الشارح بقوله
ثم انه اورد عليه سؤالا آخر وهو ان القائلين بتناهي الحوادث لما استدلوا بوجوب ازديادها كل يوم
على تناهيها اورد الشيخ عليهم بان قال لما لم يكن له مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يكن الحكم بالازدياد
عليها صحيحا فضلا عن ان يكون مقتضيا لتناهيها قال للقائل ان يرد عليه بمثل ما ورد هو عليهم
وهو ان يقول ليس للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع موجود في وقت ما فاذن لا يصح الحكم
عليها بالزيادة والنقصان قال ولقد اورد عليه بعض تلامذته هذا السؤال فاجاب بان المحكوم
عليه هاهنا كون القوة قوية على تلك الافعال وهذا المعنى حاصل في الحال ولا شك ان القوة قوية على تحريك
الكل اقل من كونها قوية على تحريك الجزء فوقع التفاوت في القوة عليهما بخلاف الحوادث فان مجموعها لم
يكن موجودا في وقت ما فاستحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان ثم قال الفاضل الشارح وللسائل
ان يعود ويقول انتم انما تستدلون على تفاوت القوة على تحريك الجزء والكل بوقوع
التفاوت في تلك الاحوال وح يعود الاشكال اقول الشيخ لم يحكم بنفي الازدياد عن الحوادث الغير
المتناهية مطلقا بل ذكر في آخر النمط الخامس ان جميعها لا يمكن ان يوجد في وقت وغير المتناهي
المعدوم قد يكون فيه اكثر واقل ولا يسلم ذلك كونه غير متناه في العدم وفي هذا الكلام تصريح بان
كثرة الشيء وقلته لا تنافيان كونه غير متناه ~~في العدم وفي هذا الكلام~~ تصريح وكيف وربما يوصف
بهما وباللانهاية معا في النمط الاول اذا اختلف جهتاه اي جهة الكثرة والقلة وجهة اللانهاية
وبيان ذلك ان كل ما يمتد مترتبا في الفعل او في الخارج مقدارا كان او عددا فيكون له جهتان
لامتداده جهتان يمكن ان يوصف ذلك الامتداد في الجهتين معا بالتناهي او يسلب عنه فيهما

التناهي

التناهي او يوصف في احدهما ويسلب في الاخر عنه والحكم بالازدياد والانتقاص عليه لا يكون الا في
الجهة الموصوفة بالنهاية لانهما من خواص الكم المتناهي فاذن الحكم بهما من جهة واحدة لا ينافي سلب النهاية
في الجهة الاخرى بحسب النظر المذكور واما امتناع سلب النهاية عنه اذا كان موجودا على ما هو المقرر عند
جمهور الحكماء فذلك لامر يقتضيه خارج عن مفهومه وهو غير ما نحن فيه واذا تقرر هذا فنقول لما كانت لا نهاية
الحوادث في الجهة التي تلي الماضي وازديادها في الجهة الاخرى التي في الحال لم يكن الاستدلال على وجوب
التناهي صحيحا كما مر واما ان بين الصادرة عن القوة المذكورة فلما كان لامتدادها مبدأ واحد بالفرض
وكانت مستلزمة لزيادة ونقصان بحسب طبايع المقدورات المختلفة وجب ان يكون التفاوت في
الجهة الاخرى واوجب التفاوت تناهيها في تلك الجهة ايضا وبذلك افترقت الصورتان فهذا
ما عندي في هذا الموضع واما عبارة الشيخ في الجواب المحكي عنه فلم يقع لي الفاظه حتى انظر فيها وكان هذا
البيان والتقرير والبحث من اغاليط بيانات ولطايف دقايق ما وقع منه في هذا الكتاب كما يفهم من سياقه
والسياق مثله بقوله فهذا ما عندي في هذا الموضع والانصاف ان ما ذكره بقوله واذا تقرر هذا
فنقول لما كانت لا نهاية الحوادث آه وبعض سياقاته المتفرقة وبعض سياقاته السابقة عليه لا
تخلو عن لطف دقة ولذة لكن ما ذكره اولا بقوله اقول الشيخ لم يحكم بنفي الازدياد عن الحوادث الغير المتناهية
آه لا يخلو عن شيء فلا بأس ان ننقل ما وقع في شرح الفاضل الشارح في هذا المبحث بعينه وكذلك نستوفي ما نورد
ونشير الى ما ذكره بقوله واذ قد تقرر آه مع انه لا يخلو عن صحة في نفسه لا يغير الفاضل الشارح ايضا وفيه بعض
فوايد والاعراض التي تستوفيها والايجاز بينه لما سنح ذلك الفاضل بعد ذكر سؤال آخر هو الذي اورده
الشارح المحقق وغيره ايضا ما غيره وفيه ايضا بعض التحقيقات لا تخفى على العارف فان شئت التفصيل فيها
فتتبع حتى يظهر لك صحيح ما اشرنا اليه واعلم ان على هذه الحجة سؤالين آخرين الاول ان القائلين
بان الحوادث الماضية تزداد كل يوم وكل ما كان كذلك كان متناهيا اجاب الشيخ عن ذلك بان مجموعها

اولا قالوا الحوادث الماضية م

الحوادث ما كان موجودا في وقت من الاوقات بل الموجود منه اجزاء حادث واحد واذا لم يكن للمجموع
وجود اصلا لم يلزم من تطرق الزيادة اليها تناهيها واذا كان كذلك فلقائل ان يورد الكلام
عليهم لا الآخر ما نقلنا وفي تغيير سهل والغرض الذي دفعنا فيه وهو انه غير نافع في النقل شاملا يحتج لا
لبعض الاغراض المعنوية او عدم وروده ما ذكره الشارح المحقق بقوله اقول الشيخ آه بناء على ما نقلنا عنه
وهو بعينه كلامه وورود ما ذكره الشارح المحقق عليه بناء على ما نقله ما نقلنا بعينه انظر الى التغيير الذي يلزم
عليه ما اوردنا وكان عبارة الشيخ على ما نقله الفاضل الشارح ما يدل على تطرق الزيادة والنقصان
على الغير المتناهي ولكن مراده ان هذا التطرق لا يستلزم للتناهي والسر في هذا أي بل لان هذا الاستلزام
انما يكون اذا كان موجودا على ما هو المقرر عند جمهور الحكماء والكلام في الحوادث المتعاقبة التي يكون كل
واحد منها في الجملة والقول بان ذلك الامر آخر يقينية وهو خارج عن مفهوم اللاتناهي على تقدير
التسليم لا يضرنا وليس في كلام الشيخ هذا ما يدل على خلاف ذلك بل يشير بوجه ما وان كان لا يخلو عن
خفاء الى ما عرفت وعلى تقدير عدم الاشعار ايضا ليس بمضر ولا يخفى ان حمل ما نقلناه بعينه في مرتبة
الجواب الذي ذكره الشيخ ونقل عنه الفاضل الشارح على ما ذكره الشارح المحقق بقوله لما لم يكن لها مجموع
موجود في وقت من الاوقات لم يكن الحكم بالازدياد عليه صحيحا فضلا عن ان يكون مقتضيا للتناهي منها
مستبعد غاية الاستبعاد بل النظر الصادق والذوق الصحيح لا يرضى بهذا اصلا بل يحكم بفساد هذا
التوجيه قطعا فنظر الى هذا الكلام والقول بان قول الشيخ في مرتبة الجواب عن بعض تلامذته
على ما نقله الفاضل الشارح فان مجموعها غير موجود في شيء من الاوقات فاستحال الحكم عليها
بالزيادة والنقصان يوجب الحمل على هذا والصرف عن ظاهره بل منطوقه وصريحه فيه انه لم لا
يحمل هذا على ذلك بان يكون قول الشيخ في مرتبة الجواب عن تلامذته بعيد من العناية والتوجيه
او التكليف الذي لا يخلو عن دقة موافقا لما ذكره اولا وكان التكلف فيما ارتكبه اكثر واشد

مما صعب ومنه ايظهر عند تعمق في الكلام وان لم يكن الاكثر يحمل على هذا الذي وقع لبعض الايرادات
المفهومة من قول الشارح المحقق اقول الشيخ لم يحكم في الازدياد آه فتامل ولا يتوهم لبعض وساوسك
لا ما يريبك ولا تغفل عما اشتبه ما ونبا عليه ما او نما نما من التوجيه والتكلف بتعبير اطراف كلام
الشارح مع ما نقله عن الشيخ متجاوزا ما مثلا بما تناسبا وفي قول الشارح المحقق بل ذكر في اخر النمط
الخامس ان جميعها لا يمكن ان يوجد آه تفتيش واستفسار وكان من نظر الى ما قول الشيخ في اواخر
النمط الخامس وكان المراد الشارح المحقق بقول الشيخ هذا قوله واما كون غير المتناهي كلا موجودا الكون
كل واحد فيما ما موجودا فهو توهم خطاء وليس اذا صح على كل واحد حكم صح على الكل محصلا والا لكان
يصح ان يقع الكل من غير المتناهي يمكن ان يدخل في الوجود لان كل واحد يمكن ان يدخل في الوجود
فيحمل الامكان على الكل كما حمل على كل واحد ولا سيما اذا انضم اليه قوله الذي هذا في معارضته
اعني ما نقل عن بعض المتكلمين بقوله فقال فريق منهم انه لم يزل لما قوله فيكون ما لا نهاية له
من امور متعاقبة كلية منحصرة في الوجود استغنى عن بيان آخر لما اشرنا اليه وفي قوله لم يحكم الاستدلال
بالازدياد ايضا تامل وتفتيش وما حققه في تجريده العقائد آه مما يؤيد ما اشرنا ولا يلزم على
المتعرض على الشيخ ان يكون البحث والمناقشة عليه الزاميا الشيخ فربما لم يكن الزاميا وكان
موافقا للواقع وترجيح هذا مجال كما لا يخفى ومن كلام الشارح المحقق يفهم ان هذا موافق للواقع
لنفسه ويجري الى ما سبق عنده في مثل هذا ايضا وبعد التتبع والتامل في كلام الشارح المحقق يرجح لا ان هذا
النقل ليس بصحيح وكانه تسليم للايراد على تقدير النقل ولا دفع فيه وحكاية تصحيح النقل سهل
وكان في بعض كتب الشيخ دفع ما نقله الفاضل الشارح عنه لكن في تدبير آخر ويمكن اجراء المناقشة
على طريق آخر وسياقه اخر تنبيه الشيخ في الهيات الشفاء فصل
في الدلالة على الموجود واثبات واقسامها الاول وان ما يقال ان الشيء هو الذي الخبر عنه حق ثم

ثم الذي يتوجه على هذا ان الشيء قد يكون معدوما على الاطلاق امر يجب ان ينظر فيه فان عني بالمعدوم
المعدوم في الاعيان جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الاعيان
الخارجية وان عني غير ذلك كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على انه متصور
في النفس صورة يشير لا شيء من خارج فكلا اما الخبر فلان الخبر دائما يكون عن شيء متحقق في الذهن
والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالايجاب واذا اخبر عنه بالسلب ايضا فقد حصل له وجود بوجه ما في
الذهن لان قولنا هو يتضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه
في الذهن محال وكيف يوجب على المعدوم شيء ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف
كذا حاصل للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود فيكون كانا قلنا ان هذا الوصف
موجود للمعدوم بل نقول انه لا يخلو اما يوصف به المعدوم ويحمل عليه واما ان يكون موجودا او حاصلا
للمعدوم او لا يكون موجودا حاصلا له فان كان موجودا حاصلا له فان كان موجودا حاصلا
للمعدوم فلا يخلو اما ان يكون في نفسه موجودا او معدوما فان كان موجودا فيكون للمعدوم
صفة موجودة واما اذا كانت الصفة موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم
موجود وهذا محال وان كانت الصفة معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا الشيء موجودا
في نفسه فلا يكون لشيء آخر فاما ان يكون لم يكن الصفة موجودة للمعدوم فهو نفي الصفة عن المعدوم
كان مقابل هذا وكان وجود الصفة له وهذا كله باطل وانما نقول ان لنا علما بالمعدوم فلان
المعنى اذا تحصل في النفس فقط ولم يشر الى خارج كان المعلوم نفس ما في النفس فقط واعلم ان
في كلام الشيخ هنا في قوله فيكون كانا قلنا ان هذا الوصف اه بحث يحتاج الى تفتيش واستفسار من
سياقه يفهم ان هذا لا يرجع الى ما تقرر عقيبه بل نقول انه لا يخلو ما يوصف به المعدوم
اه ولا ان ثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت الشيء في نفسه او يستلزم بل ان هذا مما يساق

على وجه آخر ويتم بنوع آخر وهذا لا يخلو عن شيء وهكذا في قوله نعم قد يكون للشيء موجود في نفسه اه
ولقد بينا في المجلد الثاني من شرح الهيات الشفاء في هذا المقام ان هذا وان كان مما تلقاه
العقول في بدو النظر بالقبول لكن بعض الامثلة وكان الواجب تعمم الامثلة او تنحصر المثال فيه واشرنا
فيه الى ان هذا البحث مما لا يقبل المناقشة والتفتيش ولا سيما بناء على بعض الاحتمالات الواردة فيها
والحاصل انه يمكن ان يتوهم يجوز عقد قضية في مثل هذا بان يدل على كون مثل هذا الشيء محمولا لبعض الموضوعات
ولا اقل ان يكون ذلك الموضوع من قبيل الموجود في نفسه بان يكون بعض الموجود في نفسه هذا الشيء
او الموجود في نفسه هذا وقد انجر الكلام هنا الى مباحث اخر عظيمة واشرنا الى بعض التوجيهات و
التكلفات والتمحلات فيها ولكنه انه تنبهت بهذا القدر الى ما اشرنا بوجه ولكن غرضنا الاصلي
في هذه الرسالة ليس هذا البحث بل الغرض ان من ظن هذا الكلام بل صريحه وظاهره كثير من فنون اخر وسياقات
شتى وصريحا يفهم ان المعدوم الخارج او الممتنع الخارجي مما يمكن ان يحصل في الذهن حقيقته اي كانت
صورته متمثلة عند المدرك تشاهدها به يدرك فاما ان يكون تلك الحقيقة نفس حقيقة الشيء الخارجي عني
المدرك اذا ادرك فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان الخارجية مثل كثير من الاشكال الهندسية
بل كثير من المفروضات التي لا يمكن اذا فرضت في الهندسة مما لا تتحقق اصلا او يكون مثال حقيقة
مرتسما في ذات المدرك غير مباين له وهو الباقي وذكر الشيخ المحقق في بيانه والاشياء المدركة
تنقسم الى ما لا يكون خارجا عن ذات المدرك والى ما يكون اما في الاول فالحقيقة المتمثلة عند المدرك
هي نفس حقيقتها واما في الثاني فهو يكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل هو اما صورة منتزعة من
الخارج ان كان الادراك مستفادا من خارج او صورة حصلت عند المدرك ابتداء سواء كانت
الخارجية مستفادة منها او لم تكن وعلى التقديرين فادراك الحقيقة الخارجية موصول بتلك الصورة
الذهنية عند المدرك واستدل على ذلك بقوله فاما ان يكون تلك الحقيقة اي المتمثلة نفس

حقيقة الخارج عن المدرك اذا ادرك او يكون مثال حقيقة مرتسمة في ذات المدرك غير مباين له وقدم
ابطال القسم الاول على ذكر القسم الثاني فقال بعد ذكر القسم الاول ويكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل
في الاعيان الخارجية مثل كثير من اشكال الهندسة مثلا كالكرة المحيطة باثني عشرة قاعدة مخمسات
بل كثير من المفروضات التي لا يمكن اذا فرضت في الهندسة كما يفرض مثلا من الممتنعات لبيان به
الخلف فيكون تلك الحقيقة ما لا يتحقق اصلا اذ لا حقيقة لها في الخارج بل عند المدرك وفيما يأتي به فابطال
القسم الاول لحق الثاني واشار الى ذلك بقوله هو الباقي والمثال في قوله او يكون مثال حقيقة
هذا الصورة المنتزعة او الصورة التي لا يحتاج الى الانتزاع من الشيء الذي لو كان في الخارج لكان هو وقد اشرنا
في كثير من تعاليقنا على شرح الشفاء وغيره الى ان هذا ناظر الى ما ذكره صدر المحققين قدس الله سره العزيز
في انقلاب الحقيقة العلمية واختلافها بالنسبة الى الموجود الخارج وان هذه السياقة الواقعة هنا من
الشيخ مما يدل على ان الخيال او الصورة الذهنية غير الخارجية بحسب النوع والهيئة لا بحسب الشخص كما يدل عليه كثير
من سياقاته وقول الامام في الاول فالحقيقة المتمثلة قد تباين لما كانت له وان كان مما يتحقق فيه حصص الاختلاف
بالشخص ايضا وسائر السياقات يرجح ما كنا له واعلم ان ما انقضا له مما يتحقق ويصدق ويصح في مرتبة المغايرة
والمخالفة الشخصية ايضا كما ستعرف بناء على هذه المراتب المذكورة والى ما اشرنا اليها فيما وقع
من الشيخ في كتاب البرهان في فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات بقوله كل مطلب من هذه
فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة لكن هنا موضع شك في ان المعدوم الذات المحال الوجود
كيف يتصور اذا سئل عنه بما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف
يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والمحال لا صورة له في الوجود فكيف يوخذ عنه صورة في الذهن تكون
ذلك المتصور معناه فنقول في جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا
يمكن ان يتصور الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلاء وضد الله ثم قال الخلاء

يتصور بانه للاجسام كالعامل وضد الله يتصور بانه لله كما للحار والبارد فيكون المحال متصورة
بصورة امر ممكن نسب اليه المحال او يتصور نسبته اليه وتشبيه به واما في ذاته فلا يتصور متصورا ولا معقولا
ولا ذات له واما الذي فيه تركيب وتفصيل من عنز ايل وعنقاء وانسان يطير فانما يتصور اولا تفاصيله
التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في الاشياء الموجودة
المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة فيها جزان كل واحد موجود والثالث تاليف منهما
هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يعطى
معنى ولا له اسم المعدوم فيكون المعدوم انما يتصور بتصور متقدم للموجودات هذه مقالته في البرهان وقال
في عرضه ومنطوقه ومفهومه واستنبط موادها وانظر انها في نفسها صحيحة ام لا وانها موافقة لما وقع في
الاشارات ظهر انها في نفسها لا تخلو عن شيء ويمكن التفتيش من وجوه وفيها مخالفة لما في الاشارات واذا
كان هو داها صحيحا فظني انه لا حاجة الى ابطال كون تلك الحقيقة او المهية نفس الحقيقة التي الخارج عن
ومذا مع ظهوره لا يخلو عن تلطف ودقة وكثير من سياقات الشفاء في هذا المقام مما لم ينقل ومنها
ان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت معدومة مما يؤيد لما في الاشارات
على ما يفهم من كلامنا وتقريرنا وان كنت رجع الى البرهان فكن في تدبير ما في الاشارات في تصحيحه
وتوفيقه والله الموفق   الشيخ في اوايل الالهيات الشفاء في اثناء بيان ان موضوع
هذا الفن المقدس من الحكمة وهو بالحقيقة الحكمة كما يدل عليه قول الشيخ وغيره ايضا هو الموجود بما هو
موجود في اثناء ابطال من قال ان موضوع الاسباب القصوى للموجودات كلها اربعتها نقول
وايضا فان العلم بالاسباب المطلقة حاصل بعد العلم باثبات الاسباب للامور ذوات الاسباب
فانا لم نثبت وجود الاسباب للمسببات من الامور باثبات ان يوجدها تعلقا بما يتقدمها في الوجود
لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق وان هنا سببا ما واما الحس فلا يؤدي الا الى الموافاة وليس

اذا اتوا في بسيان وجب الا يكون احدهما سبب الآخر والاقناع الذي يقع للنفس لكثرة ما يورده
الحس والتجربة بعيد مما اكد علما علمت ان الامور التي هي موجودة في الاكثر من طبيعية واختيارية وهذا
في الحقيقة مستند الى اثبات العلل والاقرار بوجود العلل والاسباب وهذا ليس مما اوليا بل هو مشهور
وقد علمت الفرق بينهما وليس اذا كان قريبا عند العقل من البين بنفسه ان للحادثات مبدا يجب ان
يكون بينا بنفسه مثل كثير من الامور الهندسية المبرهن عليها في كتاب اقليدس ثم البيان البرهاني لذلك
ليس في العلوم الاخر فاذن يجب ان يكون في هذا العلم فكيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المبحوث
عن احواله في المطالب مطلوب الوجود واذا كان كذلك فبين ايضا انه ليس البحث عنهما من جهة الوجود الذي
يخص كل واحد منهما لان ذلك مطلوب في هذا العلم ولا ايضا من جهة انهما جملة ما وكل واحد اذ ولو
محمل حملي وكلا فان النظر في اجزاء الجملة اقدم من النظر في الجملة وان لم يكن كذلك في جزئيات الكلي باعتبار علمنه
بل يجب ان يكون النظر في الاجزاء اما في هذا العلم فيكون هو اولى بان موضوعه او يكون في علم اخر
فيقتضي الكلام في الاسباب القصوى غير هذا الفصل واما ان كان النظر في الاسباب من جهة ما هي موجودة
وما يلحقها من تلك الجهة فيجب اذن ان يكون الموضوع الاول هو الموجود بما هو موجود فقد بان ايضا بطلان
هذا الظن وهو ان هذا العلم موضوعه الاسباب القصوى بل يجب ان يعلم ان هذا كماله ومطلوبه واعلم
ان هذا المبحث اي اصل كون موضوع الفن الالهي الموجود من حيث هو موجود وبما هو موجود وما يترتب
على هذا من اتمام هذا وتوضيحه وابطال الاحتمالات الباقية وما يناسب لهذه ردا وابحاثا من
امهات المقاصد والمطالب والمآرب والاغراض العظيمة ومناسباتها والقول في نحو هذا الاحتمال
اي كون الموضوع الاسباب والسبب المطلق ايضا من الامور المهمة العظيمة وتفصيله وتتميمه بل
اصل بيانه والاشارة اليه بوجه ما كانه ليس في كتب كثير من المتاخرين والمتقدمين بل الكريم وفي
الالهيات الشفا وقع على وجه لتفصيل لها وتوضيح وضم وفي الجلد الاول من الشرح الذي علقناه فيه تفصيل

عظيم واطناب معتد كان يشتمل على كثير من الفوائد المهمة والاشارات اللطيفة والسانحات لا سيما
مما القيته من كتب القوم والمستفدة ومما اوردته مما ادركته بفكري وحصلته برايي بتوفيق الله تعالى وتقدس
وكان عند الرجوع يظهر ما اشرنا ومن فنون الانظار والابحاث حكاية ان ما نقلته مشتمل على
وجوه لتصحيح هذا المطلب لزم وجه واحد ولهذا تبين ان الوجوه التي ظهرت من قوله المتقدم على المنقول
فنقول لا يجوز ان يكون النظر فيها بما هي اسباب مطلقة حتى يكون الغرض في هذا العلم هو النظر في الامور
التي يعرض للاسباب بما هي اسباب مطلقة ويظهر هذا من وجوه احدها ان هذا العلم يبحث عن معان ليست
من الاعراض خاصة بالاسباب بما هي اسباب مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والامكان والوجوب
وغير ذلك ثم من البين الواضح ان هذه الامور في انفسها بحيث يجب ان يبحث عنها ثم ليست من الاعراض
اللاحقة بالامور الطبيعية والامور التعليمية ولا هي واقعة في الاعراض اللاحقة بالعلوم فينبغي ان يكون المبحث عنها
للعلم الباحث من الاسباب وهو هذا العلم مما يكون فوق الاثنين كما هو المتعارف ولا سيما العلوم
الادبية وما يناسبها او يتحقق في مطلق الكثير اي ما هو فوق الواحد ولتصحيح الاول وترجيحه مجال اشرنا
وبينا في ذلك الشرح ومنها ان ما يعلم من الوجه الاول ان الكلي والجزئي وغيرهما لا يختص بالاسباب لا جل
امر اعم خارج وهو الموجود وانه عرض عام للسبب المطلق كيف حاله وصدقه وتحققه ووقوعه وهذا
كانه صار مشتملا على قبول ضروب وانواع من المباحثات والانظار بيانا وردا واحكاما ومن
جملتها ان يفهم بعض الموجودات ليس بسبب وعلة وهو المعلول الاخير وكان ما ذكره بعض الفضلاء
في اوايل حواشيه على شرح التجريد في بيان تحقيق معنى الامور العامة انهم جعلوا العلية مما يشترك
فيه الثلثة كما صرح به الشارح وشمولها لجميع افراد الجوهر والعرض غير بين مما يوخذ عن هذا وقد
فصلنا ما في المناقشة على هذا وما في تصحيح هذا وما فيها على الوجوه التي لا يخفى دفعها عند الناظر
فيها واشرنا الى فنون من الابحاث الرائقة والسانحة في المقام وفيما يناسب المقام ويتعلق به

وفي قوله وايضا الى قوله وهذا بالحقيقة مستند الى اثبات العلل واشارة الى ان الغرض من هذا المقام
وهذه الوجوه اما انفرادا او ما ضمنا واشتمالا على ان السبب المطلق لا يجوز ان يكون موضوعا لهذا
العلم وهذا مما ينبغي لاصل غرض الشيخ في تتميم ما هو في صدده ولغرضنا ايضا كما ستعرف ان شاء الله تعالى
والغرض في هذه الرسالة الاشارة الى ما خطر بالبال الى قوله وهذا ليس بينا او ليس بالمشهور رد وقد قلنا
والمبنيا فيه ان هذا لا يخفى عن تامل في نفسه وفي غيره او بالنظر الى ما ورد عن الشيخ في كثير من الابحاث
وقد بينا التاييد في ذلك الشرح من الطريقين ومما يويد ما لخص له ما وقع من الشيخ في النمط الخامس
من قوله تنبيه واشارة كل شيء لم يكن ثم كان فبين في العقل الاول ان ترجح احد طرفي امكانه صار
اولى لشيء وسبب وان كان قد يمكن العقل ان يذهل عن هذا البين ويفزع الى ضروب من البيان
وهذا الترجح والتخصيص عن ذلك الشيء اما ان يقع وقد وجب عن السبب او بعد لم يجب بل هو في
حد الامكان فيه اذ لا وجه للامتناع عنه فيعود الحال في طلب سبب الترجح جذعا ولم يقف فالحق
انه يجب عنه وهذا الكلام من الشيخ في الغرض الذي وفقنا له اذ ان لم يحتج الى بيان آخر من شارحه وغيره لكن احتج الى
لكن لا يبالي ببيان ما وقع من الشارح المحقق وفيه بعض مراتب التوضيح والتفصيل ويفهم من سياقه
ان الشارح المحقق ايضا مما يرضى بهذا قطع النظر عن العادة اللائقة للشارحين ذكر المحدث لا يكون
واجبا فهو ممكن والممكن يفتقر في ترجيح احد طرفيه وجوده وعدمه على الاخر الى علة مرجحة لذلك الطرف
وهذا الحكم اولي وان كان قد يمكن العقل ان يمكن للعقل ان يذهل عنه ويفزع الى ضروب من البيان
كالتمثيل بكفتي الميزان المتساوي بين اللتين لا يمكن ان يرجح احدهما على الاخر من غير امر آخر
يضاف اليها او الى غير ذلك مما يجري مجراه وذكر في هذا الموضع ثم ان صدور الممكن المعلول مع
ذلك الترجح عن تلك العلة اما ان يكون واجبا او لا يكون بل يكون ممكنا اذ لا وجه لان يكون
ممتنعا مع فرض وقوعه فان كان ممكنا عاد الكلام في طلب سبب يرجح حدوثها او حدوثه او

اوجد شيئا ولا يقف بل يودي الى الافتقار بعد كل سبب الى آخر لا الى نهاية ويلزم منه ان لا
يكون ما فرض سببا لسبب موجب فان صدر المعلول عنها لم توجد المعلول وايضا ان العلة الا
كما كانت واجبة لذاتها كانت واجبة في عليتها وانما وسم الفصل بالتنبيه والاشارة مع ان اشتماله على
حكم اولي وهو احتياج الممكن في وجوده الى سبب وهذا الحكم مع اوليته مشهور ولم ينازع فيه احد وعلى حكم
قريب من الوضوح وهو كون السبب في سببيته واجبا وهذا مما نازع فيه قوم من المتكلمين فانهم حكموا
بان الفاعل المختار انما تصور العقل عنه على سبيل الصحة لا على سبيل الوجوب وهذا التاييد من اللطائف
الحسنة والتاييدات التامة القوية في نفسها وفي غيره وكان ما ذكره اوضح وافيد في الغرض من بعض
الوجوه ولقد اشرنا في ذلك الى فنون اخر من كتب الشيخ وغيره لتاييد ما وفقنا له واشرنا الى
حكاية عدم البداية الواقعة في وجود بعض الحوادث المركبة وغيرها وبنينا لحكايات القوم فيه مع انه لا حاجة
اليها والى حكاية تقدم الجزء على الكل في الوجود وبداهتها مع انه يكفي بعد ما فيه او غيره وهذه موردات
في نفسها ومتممات وموضحات للتاييد الذي وفقنا له مع انه لا حاجة له اليها وبهذا يندفع بعض الحكايات
مع انه لا حاجة لاندفاعها اليها ويندفع من وجوه اخر تنبه ان كنت من اهل هذه المراتب بلا
المراتب الذي اومانا اليها وفقنا الى اثبات وجود الاسباب الخاصة من قبيل الفاعل ايضا
مع انه لا حاجة لنا الى هذا ايضا لكن لبعض الفوائد والافادات والاغراض وتوضيح المقام
تشير الى ذلك اذ ما لابد منه وفقنا فيه وبينا وتممنا بتوفيق الله تعالى وتقدس وما يلزم علينا
ولابد لنا بيان ان اسباب السبب ليس برهانيا ح يمكن ان يكون موضوعا بل يكفي لمرتبتنا
تجويز هذا مع انا قد بينا اثباته وكان ايضا يكفيك مما بينا واشرنا وقد حررنا في مباحث
عظيمة بتوفيق الله تعالى وتقدس والله ولي تاييدنا ومن فنون الالطاف والمباحثات الكثير
اشرنا في ذلك الشرح الحكايات الواقعة في قوله فتبين ايضا انه ليس البحث وقوله ولا ايضا من جهة

ماهي جملته وكل ولبعض اقواله الاخر وكل مبحث اتفق شرحه من تيسير نظيره بل الترجيح مجال اللهم
وفقنا واحفظنا عن السمعة والطغيان خلص خاطرنا وكلامنا عن الخلل والنقصان ومنك التوفيق
والتعليم والالهام وعليك الاعتماد والتكلان الشيخ في خامسة الٰهيات الشفا
في فصل في تعريف الفصل وتحقيقه وبيانات معقوده لدفع شك عبر هناك بقوله ثم من الشكوك
التي يعرض على هذا الكلام بل على وجود طبيعة الفصل ما اقوله انه كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس
بفصل ثم ذلك الفصل معنى ايضا من المعاني فاما ان يكون اعم المحمولات واما ان يكون معنى واقعا
تحت اعم المحمولات ومحال ان يقال ان كل فصل اعم المحمولات فان الناطق واشباهه كثيرة
مما يجري مجراه ليست مقوله ولانه حكم مقولة فينبغي ان يكون واقعا تحت اعم المحمولات فكل ما هو تحت
معنى اعم فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يخصه فيكون اذن لكل فصل فصل هذا الى غير النهاية بعد.
مابين ان من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما لمهية الموضوع ومنه ما يكون امرا لازما غير مقوم لمهية
كالوجود وان الاشتراك في المحمول المقوم يستلزم للانفصال بالفصل وان الاشتراك في
الامر اللازم لا يستلزم هذا وفصل في هذا تفصيلا مفيدا واكد واوضح غاية التوضيح وتقول ايضا
ان الجنس يحمل على انه جزء من مهيته ويحمل على الفصل على انه لازم لا على انه جزء مهيته للشئ فاما نعني
بالناطق شئ له نطق وشئ له نفس ناطقة من غير ان يتضمن نفس قولنا الناطق بيانا لذلك الشئ
او انه جوهر او غير جوهر الا انه يلزم ان لا يكون هذا الشئ الا جوهرا والاجسام والاحساس فيكون
هذه الامور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لا انها غير داخل في مفهوم الناطق الذي ذو
النطق وذكر بعد ما بين بيانات مناسبة لهذا الذي قررنا فيه وبين بعد هذا انه لا يجب
ان يكون لكل فصل فصل وفيه يجب ان نعلم ان الذي يقال من ان فصول الجواهر جوهر وفصول
الكيف كيف معنى ذلك ان فصول الجوهر يلزم ان يكون جوهرا وفصول الكيف يلزم ان

ان يكون كيفا لا ان فصول الجوهر يوجد في مفهوم ماهيتها حد الجوهر على انها جواهر في نفسها
والكيف يوجد في ماهيتها حد الكيفية على انها كيفية الا ان يعني بفصول الجوهر مثلا لا الفصل المقول
على الجوهر بالتواطؤ بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق اعني لا الناطق بل النطق فيكون ح ما علمت
ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ وهذا الذي وقع الوهم فيه من عدم ذاتية الجوهر للفصل المقول بالتواطؤ
وذاتيته للفصل الآخر كما وقع في بعض كتب اخرى من كتاب الشفا ره بعدم تناقضات مختلفة
وبيانات متعددة من جملتها ما وقع في القاطيغورياس في فصل في الجوهر الاول والثاني والثالث وا في
قد فرغنا من المناسبات التي تجري بين هذه الجواهر عموما فلنعتبر المناسبة التي تجري منها عرضا فنقول
ان الاشخاص الجزئية وان تفاضلت في امور فانها من حيث هي اشخاص فان مهيتها لا تقدم لبعضها على بعض
في نوعياتها اذ ليس حال نوعيتها فانه ليس زيد اولى بان يحمل عليه طبيعة نوعيته من شخص آخر بل ربما كان اولى ببعض
الاعراض التي تعرض لجوهريته الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه فهو اولى بالعلم منه وكذلك ليس الانسان الكون
في استحقاقه الدرجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه اولى من الفرس وان كان باعتبار
القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاولى في الحقيقة الا انواعها واجناسها
واما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع وقد علمت من هذا ما يعتمده من جهة اخرى فان الفصول
ما ان يعنى هذه الصور التي هي كالنطق وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مناسبة
فيها وبين الاشخاص والانواع في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة والتركيب وهي جواهر
لا نها مباين جزئياتها وكلياتها هذه المناسبة بعينها واذا انسب الى المركبات من حيث هي بسائطها
كانت اقدم قدمه المبدا على ذي المبدا وهي بالقياس الى جزئياتها اجناس وانواع فهي ابسط انواع
الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شئ آخر فصولها واما الفصول التي هي منطقية حقيقة فصول له
كالناطق فان مثله وان كانت لا يكون الا جواهر افان معنى الجوهرية كما علمت متضمن فيها بل

والاستحقاق ر

قيل هذا الفصل ولكن الناطق انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون ذلك الشيء الا جوهرا الا انه من لوازم
الجوهرية له وهذا امر حققه فيما سلف لك وبالجملة ان الجواهر هي اشخاص الجواهر وانواعها واجناسها
وفصولها في اعداد اجناسها وانواعها على النحو الذي قيل والفصل المجردة لا لتم الصور اذا
قيست للطبائع الانواع المركبة فيها كانت اوليا بالجوهرية بسبيل المقدمة ولم تكن اوليا بالجوهرية
بسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول فانها متاخرة في الجوهرية من وجه اخر لان الجوهرية من وجه
آخر لازمة لها لا داخلة في مفهومها اذ قد علمت ان الناطق يجب ان لا يوجد جوهرا او
حيوانا ذا نطق بل شيئا ذا نطق ولهذا لموضع آخر وجها مات مختلفة في الوضوح والا على المقصود
فقد عرفت هذا الفن من النظر والا ان والبيان ولكن هذا ما ليس يعالق لنا ولا يكون منقادا
كيف وكانك ممن قرع سمعه ان الفصل والصورة اما هو بمنزلة الصورة اي الناطق المحمول الذي هو
من الاجزاء المحمولة والنطق الذي يعبر عن النفس الناطقة اي هي الصورة او بمنزلتها وصرح بان صورة
او صورة الانسان النفس الناطقة متحدان بالذات متغايران بالاعتبار وان التفاوت لا يكون
بحسب شيء الا دخول الذاتي متغير باعتبار وعدم دخوله في المفهوم باعتبار آخر فيتجه الا الاختلاف
بالحقيقة والماهية وما هو من هذا القبيل وفي كلام كثير من المتاخرين والمتقدمين بل اكثر محققيهم تصريحات
واشارات الى هذا ومن جملتهم الفاضل الدواني فانه قد كرر مودى هذا صريحا واشارة في تعاليقه التي
وحواشيه ورسائله وذكر في حواشي التجريد موافقا لقول الشارح في اثناء بيان الاجزاء المحمولة وقس
على ذلك حال الناطق بقوله فان اعتبر لا بشرط شيء كان فصلا او بشرط شيء كان بعينه النوع او بشرط
لا شيء كان الصورة صرح به الشيخ ونقل في بعض الحواشي المتقدمة واللاحقة عن الشيخ ما يدل على ذلك
ولعل ما ذكر الشيخ من البرهان من الشفاء فصل في بيان كيفية كون الاخص علة لانتاج الاعم على ما
دون الاخص واما انه الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول في دفع بعض الاشكالات

الذي عبر عنه بقوله فاقول انه مما يشكل اشكالا عظيما ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان
جسما على ما ادعينا من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا وكيف يكون سببا لكون الانسان
حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان
فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينضم الى معنى النفس فيكون
مجموعهما الا واحد فيهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين وكيف
كيف يحمل البعض على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين بقوله فنقول ان هذا الكل يحل اذا
عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جزء والذي
هو فصل وبان من ذلك ان ما كان فيه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوجد حدودا
وسطى فانها وحدها مثل ما يوجد العقل حدودا وسطى على النحو الذي فيه بعد فنقول اذا اخذنا
الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث
لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية
ومضافا الى الجسمية كان الموجود هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض
وعمق بشرط ان لا يتعرض لشيء آخر ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهريته معقودة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية
كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصيته تلك الجوهرية وصورة وكان معها وفيها الاقطار ولكن
للجملة اقطار ثلثة على ما هي بالجملة اي مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون
تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة ان كانت في صورة لا ان يكون تلك الجوهرية
تمت بالاقطار ثم لحقت تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا الماخوذ هو الجسم الذي هو
الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذا هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التي بعد الجسمية التي بمعنى
المادة فليست بمحمول لان تلك الجملة ليست بجرد جوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا الثاني

فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت او العارضها الاقطار الثلثة وهو ان
محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان تلك
الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لانها جوهر له طول وعرض وعمق وكذا فان الحيوان اذا
اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا الجسمية واغتذاء وحس كان لا يبعد ان يكون مادة وان
يكون ما بعد ذلك خارجا عنه وربما كان مادة الانسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة وان
اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذي يكون الجسم جنسا في معاني وتلك الجسم على سبيل التجويز من الحس الطوال
وغير ذلك من الصور لو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء او وضعه بل يجوز له
اي ذلك كان في حوتيه ولكن هناك معه بالقوة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان
يكون غيرها او يكون كان حيوانا بالمعنى الجنسي وكذا فافهم الحال في الحساس والناطق مما يؤيد لما كنا له
وبعض التوجيهات والتوفيقات كما ترى فالاولى ان لا يتوجه بامثال التمحلات والفاضل الدواني
انه نقل بعض ما نقلناه عن الشيخ عنه في عرض دفع فيه وذكر بعض عبارات اخر مما لم ينقل و
لهذا المنقول تتمة مبسوطة مشتملة على تحقيق دفع الشكوك وتوضيحه وبعض اغراض اخر وفي انشاء
هذا الفصل ذكر الشيخ وهذه الفصول نافعة في العلوم ودقيقة في انفسها لا يجب ان يستهان
بها وكان ما دفع من الشيخ في بعض الفصول من القاطيغورياس بقوله واعلم ان الفصول المنطقية
كلها تحمل على الانواع فلا يكون غير الانواع في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار فان كل الفصل
المنطقي مشتق من شيء موجود في النوع لا يحمل على النوع كما ان النوع منفصل بفصل غيره كالانسان
الذي هو ناطق وانما هو ناطق موجود حاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان ولا يأتي ان الانسان
نطق لا بالاعتبار فقط بل الموضوع فهذا الفصل وما يجري مجراه لا يستند الى شيء هو غير النوع بحيث
لا يحمل عليه ولكن يكون غيرها بالاعتبار يؤيد لما كنا له ويمكننا ان يجري البحث والتفتيش على الشيخ

على هذه السياقة قطع النظر عن الجنس والصورة مع الفصل المنطقي بالذات وبعض التوجيهات بحيث يندفع
هذا النحو من البيان في المناقشة والتفتيش وحمل قول الشيخ فلا يكون غير الانواع في الموضوع وقوله ما في الموضوع
قرينة له ليس مما يندفع به التفتيش بالكلية وحكايته ان الوجود يختلف باختلاف الموضوع واستحالة قيام
الواحد بامور متعددة وهذا مما يكون مذكورا في كثير من مقاماتهم ولا سيما مقام تحقيق الاجزاء المحمولة
وايجادها في الوجود وتحقيق ذلك وما يناسب لهذا مما يؤيدنا ومن له معارضة تكفيه بالاشارة وفي
غير هذا الفصل الذي هو بهذا وما سبق في هذه الرسالة من الشيخ في بعض فصول الالهيات ~~الشفا~~
البرهان بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود النوع في قوله بل هو
في وجود النوع وان وقع بالذات هناك في الجنس لكن يجري مثله كما يفهم من كلام الشيخ ايضا هناك
ما يؤيد تمام لما وقعنا فيه فاذا عرفت هذه المراتب فانظر وتفكر وتدبر ولم يخف في الان ما ينبغي
به المقام من دون ارتكابات ركيكة وتوجيهات تحمله تكلفية يستحق فيعني ان يكون الغير بالقول نا
بناء على ما قررناه بانضمام ما في الحكمة المشرقية من تجويز ان يحصل الحد بالاجزاء الخارجية وان لم يكن
جنسا وفصلا بضرب من العناية والحدس مما يشتمل على عدم كون بعض المعرفة مفيدا فائدة يعتد بها.
الذي هو يمكن ان يقال في تجويزه هذا الفصل المنطقي وغير المنطقي او الصورة بالذات ثانيا يجوز ان
يكون للشيء الواحد حدان تامان وهذا كما ترى في نفسه وفي غيره او بالنظر الى ما ذكره الرئيس
ولا سيما في مقام التفتيش والاستفسار ومما يؤيد لما قررنا ما ذكره الشيخ في رابعة البرهان
اما ان الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا بالحد الحقيقي وعرفنا انه
مساو لذات الشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة الاستيفاء لكل معنى
ذاتي له داخل في مهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم
ان مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا وبعض التمحلات كما ترى وعند الرجوع الى

الوجدان يظهر لك ان بعض التخصيصات لا يفيدك وان كانت عبارة الحكمة المشرقية ايضا
يدل على هذا التخصيص كيف وبعض الاستنباطات الحدسية المشتملة على عدم اعتبار بعض التوقفات
وان كانت بعض العبارات توهمها مما يدفع به بعض الخلجات والحاصل ان المقام في اصله وفيما
وقع بحسب الخطر بالبال لا يخلو عن صعوبة وحري بالتأمل الصادق والتعمق الثاقب وعلى هذا يترتب
الامور الكثيرة بحسب المقامات وجودا وعدما وردا واحكاما ونقضا واثباتا مما اشير الى بعض
تعاليقها واجزيا بهذا التفتيش على سياقه اخرى ولكن في تدبير منطقي فلسفي بتوفيق الله تعالى وتعويذه
وعند اذن التصور بنصه لا يبقى الاشكال والصعوبة والتحير والتعذر ويفتح ابواب السموات والملكوت
ويظهر في تخوم الارضين وعميقات السابقين واللاحقين انه على كل شيء قدير وما الاجابة جدير
الشيخ في ثامنة الهيات الشفاء في فصل في الصفات الاولى للمبدأ الواجب
الوجود ولقائل ان يقول الكم ان جاز لكم ان تطلقوا على الاول اسم الجوهر فلستم تتحاشون ان
تطلقوا عليه معناه وذلك لانه موجود لا في موضوع وهذا المعنى هو معنى الجوهر الذي حاشيتموه فنقول
هذا ليس معنى الجوهر الذي حاشيناه بل معنى ذلك انه الشيء ذو الماهية المتصورة الذي وجوده وجود
ليس في موضوع كجسم او نفس والدليل على انه اذا لم يعن بالجوهر هذا لم يكن جنسا البتة هو ان المدلول
عليه بلفظ الموجود ليس بمعنى جنسيته والسلب الذي يلحق به لا يزيده على الوجود الا نسبة مباينة
وهذا المعنى ليس فيه اثبات شيء محصل بعد الوجود ولا هو معنى شيء بذاته بل هو بالنسبة فقط فالموجود
لا في موضوع انما المعنى الاثباتي فيه الذي يجوز ان يكون لذات ما هو الموجود وبعده سلبي
ومضاف خارج عن الهوية التي تكون للشيء فهذا المعنى ان اخذ على هذا الوجه لم يكن جنسا و
انت قد علمت هذا في المنطق علما مستقصيا وقد تعلمت في المنطق ايضا انا اذا قلنا كل ا ب
عنينا كل شيء موصوف بانه ا او لو كان له وجود حقيقة غير الذهنية فقولنا في حد الجوهر انه الموجود

لانه موضوع

لا في موضوع معناه انه الشيء الذي يحق عليه موجود لا في موضوع على ان الموجود لا في موضوع
محمول عليه وانه في نفسه ماهية مثل الانسان والحجر فهكذا يجب ان يتصور حتى يكون جنسا والدليل
على ان بين الامرين فرقا وان الجنس احدهما دون الاخر انك تقول لشخص انسان انه مجهول
الوجود انه لا شك هو ما وجوده ان لا يكون في موضوع ولا تقول انه لا شك موجود الان لا في
موضوع وكانا قد تعقبنا هذا التعريف حيث تعلمنا في المنطق وكانه ما ذكره في الاشارات
في اواخر النمط الرابع هو دون ما وقع منه في الشفاء على ما هو المنقول انفا ولا باس بنقله وفيه فوائد
داخلية وخارجية ونتيم به ونوضح به المقصود والغرض الذي يكون بالذات وبالعرض فكر دهم
وتنبيه وربما ظن ان معنى الوجود لا في موضوع يعم الاول وغيره عموم الجنس فيقع تحت جنس
الجوهر وهذا خطأ لان الموجود لا في موضوع الذي هو كالرسم للجوهر ليس يعني به الموجود بالفعل
وجودا لا في موضوع حتى يكون من عرف ان زيدا هو في نفسه جوهر عرف منه انه موجود بالفعل
اصلا فضلا عن كيفية ذلك الوجود بل معنى ما يحمل على الجوهر كالرسم ويشترك فيه الجواهر النوعية
عند القوة كما يشترك في الجنس هو انه ماهية وحقيقة انما يكون وجودها لا في موضوع وهذا الحمل على
زيد وعمرو لذاتيهما لا لعلة واما كونه موجودا بالفعل الذي هو جزء من كونه موجودا بالفعل لا
في موضوع فهو له لعلة فكيف يكون المركب منه ومن معنى زايد فالذي يمكن ان يحمل على زيد كالجنس
ليس يصلح حمله على واجب الوجود اصلا لانه ليس ذا ماهية يلزمها هذا الحكم بل الوجود للواجب
كالماهية لغيره واعلم انه لما لم يكن الموجود بالفعل مقولا على المقولات المشهورة كالجنس
لم يصر باضافة معنى سلبي اليه جنسا لشيء منها فان الموجود لما لم يكن من مقومات الماهية بل من
لوازمها لم يصر بان لا يكون في موضوع جزءا من المقوم فصيره والا لصار باضافة المعنى الايجابي
اليه جنسا للاعراض التي هي موجودة في موضوع جزءا من المقوم ما ذكره الشيخ في هذا المقام

في الكتابين من المباحث العظيمة المهمة ولقد فصلناها في شرح الشفا كل تفصيل ويسوق في مراتبه بسياقات
مختلفة وبيانات متعددة ردّا واحكاما وبحثا وكشفا جميلها ما نسق في هذه الرسالة الانموذجية
الميمونة قول الشيخ في الهي الشفاء وقد تعلمت في المنطق ايضا انا اذا قلنا كل [illegible]
والحاصل ان يصح مثل هذه التعاريف ليس يعالق لافهامنا ولا حسن الانقياد لنظرنا وما اشتهر
من ان التعريف للتنبيه والمفهوم وما يكون من هذا القبيل للافراد مما يؤيد هذا الوجه وكان صدور
التعاريف وتنبيه بيانها وحملها على المعرفات وان كان شبيه القضايا لكن التوقف فيها مما يفهم
من كلامهم كما يشير اليه قول الشيخ في بعض فصول البرهان والحد خالف المقدمة التي تكلف المتعلم تسليمها
وليثبت بينة بنفسها لخالف مقدمة وان كان فرق الحد عامية مقدمة كما حق ان يقول ان
الواحد ما لا ينقسم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الواحد محمول مائك ان يتصور
معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة انها هل هي كذا او ليس كذا ثم لا سبيل الى ان يقيس ولكن
الا يقول يقال على مثبتة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة لان لكل احد ان يوضع لكل اسم ايما
يقع المنازعة في الحدود وان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطاء ان وقع في التصور واما المقدمة
فانما يورد ليتوربها التصديق لا في التصور وفي هذا الكلام ايماء الا انا بيدنا لما سيأتي الى عقب
ذلك وعلى تقدير عدم التوقف في الحمل يكون الافراد في التعريفات بان يكون المراد في تعريف الانسان
بالحيوان الناطق او نحوه اخص من الحيوان الذي يحمل عليه الحيوان لا مفهوم الحيوان غير ظاهر بل يمكن ان
يقال التتبع يوجب خلاف ذلك وما ذكره الشيخ في قوله انا اذا قلنا كل انسان مما يؤيده لما هو
عليه ويكون ما غير ظاهر بل يمكن ان يقال ان هذا مؤيد لما اشرنا اليه والحاصل ان المقامات
المناسبة لسائر التعاريف واحوالها لا يدل على تصحيح ما ذكره بل حمل ويبتني على ما اشرنا
على ادعاه وما ذكره الشيخ في مواضع منها ما ذكره في الاشارات بقوله واصناف التركيب الخبري

[illegible]

ثمه

ثمه اولها الذي الحملي وهو الذي يحكم فيه بان معنى محمول او ليس محمول على معنى مثاله قولنا الانسان
حيوان وان الانسان ليس بحيوان فالحيوان وما يجري مجراه في اشكال هذا المثال هو المسمى بالموضوع وما
هو مثل الحيوان فهذا هو المسمى بالمحمول وذكر عقيب ذلك ما سطا الا كان الحملي مثل قولنا الانسان
حيوان ومعناه ان الشيء الذي يعرض في الذهن انسانا كان موجودا في الاعيان او غير موجود فيجب
ان يعرض حيوانا ويحكم عليه انه حيوان يؤيد قول ما نحن فيه فتفطن والحاصل ان مراد الشيخ من
قولنا قولنا في حد الجوهر انه الموجود لا في موضوع معناه انه الشيء الذي آه ان كان ان المراد من
الموجود لا في موضوع ان نفس التعريف انه الشيء الذي يحمل عليه بانا هذا في مفهوم الموجود ويحمل
هذا الموجود على الموصوف فهذا الاعتبار غير ظاهر في منطوق التعريف وبوجود ذكر الموجود ولا في موضوع
او مثله كالحيوان الناطق او الضاحك في التعريف ارادة مثل هذا الا غير ظاهر بل الظاهر خلافه
كيف ويراد معنى مثل الحيوان الناطق اي مفهوم الجسم النامي الحساس آه لا انه الشيء يقال عليه معنى
الحيوان وامثاله على ان كون هذا ايضا مفيدا له غير ظاهر يظهر بالتامل وهذه مع ظهورها لا تخلو عن
دقة ولطافة وكان العبارة لا تخلو عن قصور ما في بيانه فتفطن لما اوما ناه وفيما سيأتي توضيح
لما اشرنا في مقالة منبهة مؤيدة لما اوردنا وما اشرنا فيها فوائد اخرى ذكرنا على الشيخ وفيها
كما سيظهر فيها اتفاق من تتبعه بحث على طريق الالزام مع انه لا يخلو في نفسها عن صحة وتحقيق
وامثال هذا من الاتفاقات الحسنة ولا استحالة بل لا استبعاد فيه ان الشيخ ذكر في رسالة
الحدود في مقام تعريف الجوهر وحده الذي وقع فيه منها ايضا وقع فيه على نحو غرضنا حد الجوهر
هو اسم مشترك يقال جوهر لذات كل شيء كالانسان او كالبياض ويقال جوهر لكل موجود لذاته
لا يحتاج في الوجود الى ذات يقارنها حتى يقوم يكون وهذا معنى قولهم الجوهر قائم بذاته ويقال
جوهر لما كان بهذه الصفة وكان من شانه ان يقبل الاضداد ويتعاقبها عليه ويقال جوهر لكل موجود وجوده ليس في موضوع

غور ر

ليس في موضوع وعليه اصطلاح الفلاسفة والقدماء منذ عهد ارسطاطاليس في استعمالهم لفظ الجوهر وقد فرقنا بين الموضوع والمحل قبل هذا فيكون معنى قولهم الموجود لا في موضوع الموجود غير مقارن الوجود لمحل قائم بنفسه بالفعل يقوم له ولا بأس بان يكون في محل لا يقوم المحل به بالفعل فانه وان كان في محل فليس في موضوع فكل موجود وان كان كالبياض والحرارة والحركة فهو جوهر بالمعنى الاول والمبدأ الاول جوهر بالوجه الثاني والرابع والخامس وليس جوهر بالمعنى الاول والثالث والهيولى جوهر بالمعنى الثاني والثالث والرابع ولا مشاحة في الاسماء وكانك عند قرع هذه المقالة سماعك يتسلى بما اوردنا بل تمس تشدد في تسليم كلامنا ومقالنا وكانك لا تحتاج لا توضيح وتفريع آخر وهذه المقالة لا ينافي لبعض اعراضنا السابقة بل الاحقر بل يتضاعف في فنون المناقشة والتفتيش وما يشبهها لا تغفل فانا بتوفيق الله تعالى وتأييده ممن لا يخاف فيما نقول ويحتمل ان يقال يكفي للمعترض الذي يعترض ايراده بقوله وللقائل ان يقول الحكم ان جاء شيئهم يكفي بعض الاحتمال وعدم التحاشي في اطلاق الموجود لا في موضوع مطلقا فيفطن للغرض الذي قصدناه ههنا ايضا فان هذا ايضا في نفسه من الدقائق وان كان ان المراد من هيئة التركيب التي يعبر بها المعرف والمعرف اي بين الوجود لا في موضوع والجوهر على هذا الطريق فيعني هو دون هذا الحمل والنتيجة الذي يكون بقول المعرف على المعرف تفطن للغرض وان كان في بعض العبارات موهما لما ليس بمراد ولا يخفى عن عود انه في الجوهر المعرف الذي يقال عليه موجود لا في موضوع بان يكون اعتبار هو دون انه الشيء الذي في المعرف لا في التعريف ارتبط التعريف وهو الوجود لا في موضوع ههنا بحاله ان يكون المراد من منطوق هذا التعريف مفهوم الموجود لا في موضوع بلا تصرف ولكن من قوله على المعرف وهو الجوهر يفهم ان هذا المعنى ان معنى الوجود لا في موضوع محمول عليه في نفسه مهية مثل الانسان والشجر مع ان هذا يمكن ان يناقش فيه ودلالة هذا في كلام

تعريف بمجرد سياقة التعريف ومؤدى نوع هذا القول والحمل نوعه على ان مهية المعرف غير المعرف غير ظ وما حققه في اوائل منطق الاشارات بقوله اشارة الى المحمول او قلنا ان الشكل محمول على المثلث فليس معناه ان حقيقة المثلث هي حقيقة الشكل ولكن معناه ان الشيء الذي يقال له مثلث فهو في نفسه يقال له شكل سواء كان في نفسه معنى ثالثا او كان في نفسه احدهما وما ذكره الشارح في شرح هذا البحث يورد بعض مباحث الالفاظ ولعل الشيخ اورده ههنا ليعرف ان اطلاق الاسم على المعنى ليس بحمل وكتب بعض الناظرين على قوله كالحد وبالعكس مما يؤيد ذوق ما ، نعيد المقصود لا تغفل الا شيئا بامور اخرى بان يرجع لما نعلم انه رسم ومن قبيل الوضعيات والامور الخارجة وهذا التقييد لا يخفى على من له معارفة بهذه المراتب حق ان غاية ما لزم من هذا ان للجوهر مهية اخرى وهذا من قبيل الرسوم ولهذا لا يندفع الايراد المورد بقوله وللقائل ان يقول الحكم ان جاء شيئهم آه وهو في صدد دفع هذا الايراد وكذا لا يندفع ما ذكره من مؤدى هذا الايراد في الاشارات وهو ايضا مما نقلنا لك كيف والايراد لا يتبنى ولا يتوقف على ان يكون هو حدا له بل يكفي لوروده كونه رسما وما ذكره في الاشارات واما اذا عرفت الشيء بقول مؤلف من اعراضه وخواصه التي تخصه جملتها بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسمه ما يؤيد ما نقلنا له ومما حققه وفصله في القاطيغورياس وهذا النص الالهي وفي الاشارات من بيان ان المراد من الموجود لا في موضوع انه مهية اذا وجدت كان كذا لا الموجود بالفعل وان هذا لا يصدق على الذي يكون الوجود عينه كما فصله في القاطيغورياس واشار اليه في الاشارات وما نقلنا عن النص الالهي يدل على ان الذي ذكر في احتمال كونه مرادا ليس بمرضي له ولا يفيده ويمكن اقامة المؤاخذة على سياقة اخرى وحكاية ان الوجود والحاصل الذي هو عين الواجب تعالى على ما هو المشهور في مذهب الحكماء عند اكثرهم وان ما يؤخذ في تعريف الجوهر اي ما يفهم من سياقة الموجود لا في موضوع ما هو المطلق الوضعي الخارج مما يؤيد ما اشرنا

اليه ويرفع بعض الصولات فالاولى بل الاصوب والصواب ان يكتفي بما سبق على قوله وقد تعلمت
في المنطق وان كان فيه ايضا بعض المناقشات وحكاية ان هذا التعريف بالاعم شيء آخر وليس
منظور الشيخ في هذه المرتبة كما لا يخفى ولكن في تدبير آخر ولا يختلط فان ما اشرنا اليه من الدقائق اللطيفة
الغزيرة المقال وفي قول الشيخ وكذا الجسد ان تصور الجوهر آه وقد من وجهين وما سبق من كون هذا التعريف
بعد بيان الموجود والمراد من تسهيل الرسوم احد الوجهين وثانيهما ما شبه الاستدراك وعدم لزوم
مثل هذا القول في بيان الغرض ودفع الايراد وللتوجيه بضرب من العناية الدقيقة مجال في من المعرضات التي قدمه
التي قد اشرنا اليها في كثير من تعاليقنا ان قول الشيخ واما كونه موجودا بالفعل الذي موجز من كونه
موجودا بالفعل لا في موضوع آه وان كان بحسب النظر واول النظر لا يخلو عن صحة وكانه مما يبادر كثير من
الطباع بل الطباع لما قوله وادعائه لكن عند التعمق النظر يمكن ان ينقش ويستغر ويتامل فيه والحاصل
ان كون مثل هذا مبنيا او مبنيا غير ظاهر كيف ويمكن ان في حالة التركيب والانضمام والتقييد وامثالها بما
يحصل بعض حالات للمركب والكل وكانه يكون هذا مما لم يكن للمفرد والجزء مثل ما هو والتجويز مخالفة وكان
هذا مما يشبه ما هو في ما اشتهر من تجويز مخالفة حكم الكل الافرادي للكل المجموعي فارفع به طبعك ودقق
صورة انكارك ويتسلى به تسلية ما وان وقع هذا من الشيخ وامثاله كيف وما يدل على صحته ايضا من
الشيخ انظر اليها ما قيل لا الا من قال ما ذكره الشيخ بعد ذلك في النمط الخامس وان كان مفهوم الفعل هذا
اذ كان بعض الفعل فليس بغير بما ولكن في عرضنا في مفهوم العقل وجود وعدم وكون ذلك الوجود
بعد العدم كانه صفة لذلك الوجود ومحمولة عليه اما العدم فلن يتعلق بفاعل وجود المعلول واما كون
هذا الوجود موصوفا بعد العدم فليس بفعل فاعل ولا جعل جاعل اذ هذا الوجود ولمثل هذا الجائز العدم
لا يمكن ان يكون الا بعد العدم فبقي ان يكون تعلقه من حيث هو هذا الوجود واما وجود تعلق ا
ما ليس بواجب الوجود واما وجود ما يجب ان يسبق وجوده العدم ومما يوضح هذا التأييد من

وجه مع انه لا حاجة لنا هذا التوضيح ما ذكره شارحه ثم من البين ان العدم ليس متعلقا بالفاعل لانه لا شيء
وان كون الوجود بعد العدم ايضا ليس متعلقا به لانه صفة واجبة لمثل هذا الوجود فانه كسائر الممكنات
يلحقها اوصاف يجب بهيئتها لذواتها لا لشيء آخر فبقي ان يكون المتعلق بالفاعل هو الوجود وليس هو
الوجود العام فان واجب الوجود لا يتعلق بالفاعل فاذن هو اما وجود شيء ليس بواجب واما وجود
شيء مسبوق بالعدم والاول اعم من الثاني وستبين في الفصل الثاني لهذا الفصل ان المتعلق بالفاعل
اولا وبالذات ايهما هو وكان هذا التأييد تاييد لذي فيما دون عناية حكمية غير حكمية يمكن ان يتق
ان ما نحن فيه ان الموجود بالفعل لا في موضوع ولا يتعب نفسك في انكار هذا واحداث توقفه وآخر رع
مخالفة واجعله مسترسلا حتى تستقبل هذا وتقبل بمثه وفي الفصل الثاني الذي اشار اليه الشارح ايضا
تاييد خاص لما نحن فيه اي في قول الشيخ واذا كان معنيان احدهما من الآخر ويحمل على مفهومهما
معنى فان ذلك المعنى الاعم مرادته اولا وللاخص ثانيا وبالعرض لان ذلك لا يلحق الاخص
الا ويلحق الاعم من غير عكس وكان تاييده هذا ايضا للتفتيش والتامل الذي اشرنا اليه بوجه آخر
ظ وكان فيما ذكره الشيخ في قاطيغورياس الشفاء في بعض فصول حال الجواهر الاولى والثانية
والثالثة في حكاية جنسية الجوهر وعدم جنسية الموجود وانه لا يلزم من عدم جنسية هذا جنسية
ذلك من قوله ولذلك منع ان يكون الموجود جنسا اذ كان معناه انه يوجد للجوهر وبتوسطه
للعرض ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة احق بان يكون موجوده لا في موضوع من الجسم وان
كانت احق واشد فيه مما يفيد فائدة تامة قربه لما نحن له ومد المستند من الاتفاقات الحسنة
وكان ما ذكره في الاشارات مما يناقش فيه لكفاية كون الموجود بالفعل جزء لكون الماهية اذا وجدت
بالفعل في الاعيان لا في موضوع ايضا ويمكن ان يكون هذا ايضا صالحا للتشدية بوجه للتفتيش
والمناقشة وبعض مراتب التوقف غير مسموعة لدفع المستند الذي من شانه تقويه ما توجه وانهم ما قرره

الشيخ في الفصل الذي نقلناه عنه في غرض آخر ما نقلناه اي فصل في بيان كيفية كون الاخص على لانتاج
الاعم على مادة ان الاخص بعد البيانات التي نقلنا اكثرها بقوله واذا قررنا هذا فلنقصد المقصود الاول
فنقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما
الجسمية التي يجوز ان يوضع منقسمة لكل نوع مقرون بها مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد
للشيء الذي هو النوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان مجوزا في نفسها تضمنها
اياه فيكون معنى الحيوانية جزءا من وجود ذلك الجسم اذا حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة
فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة وانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه
وما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس سببا لوجودها ولو كان للجسمية التي بمعنى وجود محصل قبل وجود
النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالزمان ولكان
اذ يوجد ذلك سببا ليس هو النوع بل علة النوع يوجد بوجودها النوع فلا يكون النوع هو هو هذا
محال بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير النوع بل هو في الوجود هو نوعه فليرتب الان
نوعا ويحمل عليه جنسه ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحمل بعده بل يحد كل بفصل جنسه وجنس جنسه
فنقول انا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى موضوعها فانه ليس من جهة اعتبار
طبايعها فقط بل يحد الجنس الاعلى يوجد اولا مستقرا بنفسه ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحمل
بعده بل يحد كل ما هو اعلى بما في الحمل للاسفل فانه يعلم انه لا يحمل جنس على الانسان الا الجسم الذي
هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه جسم غير حيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان فشرط الجسم الذي يحمل
عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل
عليه الجسم الا حيوانا وهو بعينه الحيوان والجسم الذي يحمل عليه هو الذي اذا اعتبر كان جوهرا كيف
كان ولو كان مركبا من الف معنى ذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل

في بعض وجوه التقدم اذا اخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذا انما يوجد الجسم قبل الحيوانية

اذاه

كان

كان المجوز فيه من التركيب محصلا في الوجود فان كل مجوز كما علمته وتعلمه قد يعرض له سبب يحكم هو
السبب المعين وكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما سمعي محور الا بحب التثبه بل قد يجب فيكون
الجسم قد وجب فيه التركيب الحاصل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حيوانا وذلك الحيوان انسانا
فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان لا شيء آخر فالحيوان هو والا جسم ثم انسان
وعند التعمق والغور في المقالة ان الاستنباط الذي نحن له بما ينبغي وان كان بعض منها فانه
متشابه واشرنا اليها في المنقولة من الرد والاحكام وشابته ورود نقض وحل والتثبت بالتوجيه
والتفرقة الذي لا يخفى عن صحته عند من له وجدان وفي المتعقب لهذا المنقول انه محال الاستنباط
تاييد وفيه فوايد اخرى ردا واحكاما واشرنا اليها في شرح التعاليق زاد الحكيمين وفقنا الله
تعالى لاتمامه واتمام جميع المقاصد والفوز بها بحرمة بركات الحرمين المقدسين وان اشتهيت
وكنت من اهل ذلك وداعية همته اخذ مثل هذه الامور والمعرفة بها فارجع يظهر عند الرجوع
ما يظهر وفي قول الشيخ والدليل عليه ان من الامرين فرقا وان الجنس احدهما آه مناقشة اخرى
ولا يخفى عن دقة ولطافة والحاصل ان من هذا الدليل يفهم التفرقة بين هذين المعنيين اما كون احدهما
جنسا آه كما ترى فكانه لا يلزم هذا منه وكون احدهما ما يكون من قبيل لوازم الماهية التي لا ينفك
حين كون الشيء مجهول الوجود ايضا مما له مجال ايضا فتنبه وما سبق في منطق الاشارات للاعراض
اللازم الغير المفارق من قوله فلا يتيقنت لي ما يأتي ان كل ما ليس بمقوم فقد يصح رفعه في الوهم
مما يقوي هذا الذي اشرنا اليه وفي الشفا ايضا ما يفيد ويقوي لهذا كثيرا وفي قول الشيخ في
الاشارات والالصاق باضافة المعنى الاول بحسب للاعراض التي هي موجودة في موضوع ايضا
مما لا سبيل التفتيش فيه وكان كون هذا برهانا فيه مجال تفتيش ويحتمل ان يوجد لك بعض
المقومات والاستناد وما اتفق من الشيخ في كثير من فصول الشفا ومنها فصل الفصل من

(المقسمة بدل)

قوله وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم ومن فصول المقومة في تمام الامر ما لا يقوم فانا اذا قلنا
الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت غير الناطق نوعا محصلا وهكذا في فصل ما نسبته الى الاجناس
والفصول وغيره مما يقوى التفتيش وبعرض التفرقة لا يفرزنا وحكاية ان هذا المعنى المنضم المضاف
الى الموجود سلبي لا يكون فصلا ولا مقوما لشيء آخر ونحو ضمنا في قوله والا لصار باضافة المعنى الايجابي
اه وهذه الزيادة وهذه المقولة من البيان والتفتيش والمضايقة فيه بان من دخول احد النظيرين
وفصلية بعض الحالات لا يلزم اجزاء والمراد في النظير تمثيل هذا البيان والملازمة المفهومة
منها غير بين اولا لجنس ولا مبين وكانه من قبيل الخطابيات التي لا ينبغي في امثال هذا المقام وكا
ليس لنا اثبات ترجيح وبيان وجه لاعتبار هذا منهما وعدم اعتبار ذلك هناك بخصوصه بل يكفي لنا
الاحتمال وما هو من قبيل الرجم بالغيب ودعوى العلم بما هو مبناه كما ترى وان حرت مجدا مبالغا في هذا
الباب بني على المماشاة او غير المماشات يمكن اثبات الترجيح على وجه يظهر اندفاع ما نقشه
حكاية دخول السلبي ايضا مع انه قد عرفت لا حاجة لنا في هذه المرتبة بصحيح هذا بان يتي هذا
السلبي بالحقيقة ليس فصلا بل يعبر عن الفصل به كما يفهم من قول الشيخ في فصل الفصل عقيب ما نقلناه عنه
ما نقل لبعض اغراضنا في مرتبة ان يكون الانسان لا ترى باسا بان يحمل الحيوان الغير الناطق
حبا للعجم وتوعا من الحيوان بقوله فان فعل هذا فاعل عرفناه ان الغير الناطق بالحقيقة ليس بفصل
بل هو امر لازم وكذا جميع امثال هذه السلوب فان السلوب لوازم للاشياء بالقياس الى اعتبار
معان ليست لها فان غير الناطق امر يعقل باعتبار الناطق فيكون للنوع معناه وفصله الذي
له امر في ذاته ثم يلزمه ان يكون غير موصوف بشيء غيره لكن ربما اضطر المضطر الى استعمال لفظ السلب
في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته اذا لم يكن له منه اسم محصل وذلك لا يدل على ان السلب بالحقيقة اسم
بل اسم لازم له عدل عن وجهه اليه وعقيبه ايضا ما يدل على الغرض بوجه آخر فالكلام كان في المعنى المضاف

٦

(من از)

يمكن ان يقول من قبيل ما يعبر عنه بهذا يمكن ان يقي من قوله قائم بذاته وبعض معان آخر مقصودة
لا يوجد في اصل ذاته السلب ولا يكون معتبرا الى الغير ايضا ولكن لبعض الاغراض مما يعبر بالسلب الذي
يعقل بالقياس الى الغير وكان مستنبط من هذا ما يدل على عدم اعتبار المعنى الايجابي الذي هو داخل الفصل
يرجع الى اعتبار الغير وان كان ايجابيا كيف وهذا السلبي ايضا لهذا المشترك كخروج عن الذاتية والفصلية
والدخول بناء على ما اشار اليه الشيخ بتفهيم الترجيح من وجه آخر بان يرجع الى ان الاجناس المترتبة عالية
ومنتهى الاجناس ولا يتحقق هذا في الجوهر محال واحفظ هذه المراتب ايضا والنظم في سلك نظائرها فانها
نفيسها ومن مهامش الدقائق بل من الحقائق ومن الفوائد المعترضة الي بالعرض ان الشيخ الكامل صاحب
الاشراق الذي يفهم في شانه ما ذكره نفسه في شانه ولا الاخفى له ولا سيما من كلام العلامة شارح
صاحب كتابه من لع معارضة بهذه المراتب يعرف ما اشرنا ذكرنا في كتابه حكمة الاشراق الذي ذكروا
في وضوح تعريفه ما ذكروا واعلم ان الجوهرية ايضا ليست في الاعيان امرا زائدا على الجسمية بل جعل الشيء
جسما بعينه هو جعله جوهرا اذ الجوهرية عندنا ليست الا كمال ماهية الشيء على وجه يستغني في قوامه عن المحل
والمشاؤون عرفوه بانه الموجود لا في موضوع فقيد الموضوع سلبي والموجودية عرضية فاذا قال
الذات فهم ان الجوهرية امر آخر موجودة تصعب عليه شرحه واثباته على المنازع ثم اذا كان امرا
آخر موجودا قلنا وجود لا في موضوع فيكون موصوفا بالجوهرية ويعود الكلام الى جوهرية الجوهرية
فيتسلسل الى غير النهاية وقد نقلنا هذا في شرح الهيات الشفاء ايضا وقد مر ان هذا مما اشار
الشيخ اليه وليه وفيه في مواضع غير معدودة وفصلنا لخصوص كثير من البيانات منها ما عرفت ههنا
من المنقول الذي نقل من الهيات الشفاء واتفق فيه بعض الالحاقات الواردة ومنها ما ذكره
في الاشارات ومنها كثير من بيانات اخرى وذكرنا فيه ان ملاحظة هذا الكلام من هذا
العظيم بعضنا الى التعجب كيف وكلامهم مشحون بان مرادهم ماذا وبعد ذكر هذا التوهم

امثاله مرة بعد مرة وبعد هذه المراتب السابقة على قول هذا الشيخ صاحب الاشراق فمثل هذا القول
كما عرفت سمج يضمحل ما في التلفات فيه شبابيه مشابهة الاسحال البتة ولا يجوز ان مثل هذا الشيخ وفي
الشفا يمكن ان يكون تصريحات واشارات غير معدودة لا هذا ومنها ما ذكره الشيخ في فصل الجوهر
الجوهر الاولى والثانية والثالثة بعد ما ذكر قول بعضهم في تقدم الجوهر وتأخره بالنسبة الى ما تحته انهم
قالوا ان الوجود اذا كان بقي على هذه بالتقدم والتأخر فلحوق لا في موضوع به من بعد وهو معنى [illegible]
ليس يحمل الوجود فيها على مرتبة واحدة بقوله واما حديث الموجود المأخوذ في رسم الجوهر وانه
لا في موضوع يقع بعضها على بعضها قبل بعض فهو شك وحقه ان كل فيقول ان قولنا الجوهر هو الموجود
لا في موضوع لسنا نعني بالوجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود لما اوضحته عن قريب ولو كان كذلك
لاستحال ان يجعل الكليات جواهر وذلك انها لا وجود لها في الاعيان البتة وانما وجودها
في النفس كوجود شيء في موضوع ولو عنى بالموجود ذلك هو الموجود لا في موضوع لكان الامر في الحقيقة
على ما يدعون وكان بعضها قبل بعض بل نعني بالموجود لا في موضوع المعنى والماهية التي هي حقيقتها في
الاعيان اذا وجدت يكون وجودها لا في موضوع مثل ما تقول ضاحك اي شانه عند التعجب ان
يضحك واذا شئت ان يظهر لك الفرق بين الامرين وان احدهما معنى الجوهر والاخر ليس كذلك
فتامل شخصا ما كزيد اذا غاب عنك او لو غاب الجواهر فانك تشك في وجوده فانك تعلم انه ماهية
اذا كانت موجودة في الاعيان كانت لا في موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول الحقيقية
كما تعلم انه جوهر ولا تعلم انه جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان لا في موضوع ليس متقوما
لماهية زيد ولا شيء من الجواهر بل هو امر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق بماهية الاشياء كما
علمت فليس هذا جنسا بل الاول كذلك اذا كان شيء ماهيته هي الوجود وكان منزها عن الموضوع
لم يكن في جنس ولا يشارك الجواهر بمعنى انها اشياء ومعان انما يلحقها الوجود اذا الحق بهذه

الصفة

الصفة بل لا يوجد امر مقوم لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة فان ماهي ذاتي كذلك الشيء
ولنوعيات الجواهر نظيره عرضي لهذه كالوجود الحاصل كيف كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات
مفهوم معنى الجوهرية غير مقولة على ذلك فانه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الموجود فقد عرفت
حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع وعرفت ان كون الجوهر بهذه الصفة امر لا تقدم
ولا تأخر وان كان حصول الوجود الذي هو هذا الاعتبار يقبل الشدة والضعف تقدم وتأخر
كما ان المعنى الذي يقال به الانسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ولا اشتداد ولا ضعف
واما انه بالفعل الذي يحق ذلك والذي الفضل يوه اولى عليه وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف
فاما الدليل على ان حقيقة الجوهر التي اوضحناها لا تقدم فيها ولا تأخر انك لا تمكنك ان تتصور
في نفسها ماهية اذا وجدت في الاعيان لم تحتج الى موضوع ولم يوجد فيه قبل كون المركب
كذلك او ان هذه الحقيقة في المركب انما تكون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه
الصفة كما نقول ان وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجود المركب او
وجودها قبل وجوده ووجوده يتعلق بوجودها فذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذن
هذا غير موجب ان لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا كله نشكو كثيرا حتى
يجب ان نتذكر الكتاب اللواحق وكان هذه المقالة لنظائرها على محاذاة التعليم المنسوب الى المعلم
الاول كما يفهم من كلام الشيخ في خطبة الشفا وفي هذا الكلام وقع اشد مساعدة للمشائين
والشيخ الرئيس محقق قوانينهم وكان المراد بالذات الذي ذكره صاحب المحاكمات هو الشيخ
الرئيس او وقع السهو منه وفي هذا الباب مقالات كثيرة وقلت في ذلك الشرح انظروا
يا معاشر المتعلمين ان بعد هذه المراتب التكلم بهذا الكلام الذي وقع منه ازهور [illegible] كيف
وفي كلام الرئيس وناقد اقوالهم ومبين مقاصدهم وموضح مطالبهم واغراضهم وقع [illegible]

اولى ن

الاشراق ر

اليهم ن

هذا الكلام من حيث سلب الموضوع وعرضه الوجود على وجه اتم واوضح واكثر فايدة وتفصيلا
مع البيان التام الوافي لبيان غرضهم وبين امر آخر بلا صعوبة وتشبث على وجه صحيح كانه
ويمكن اثباته على المنازع المجادل ايضا ولا نزاع ولا رجوع مع المجادل المشاغب الذي لا يصغي
الى الخطابات ونعم ما ذكره الشيخ في بعض المراتب واما من لا يصغي الى الخطاب فلا دواء له الا الخطاب
وفي قول الشيخ واذا تشبثت ان يظهر لك الفرق بين الامرين في ان احدهما معنى الجوهر او انه بيان
تام للامر الآخر وشرحه واثباته على وجه قوي وهكذا فيما نقلناه من الالهي الشفاء والاشارات
ويكفي لما نحن فيه في هذه المرتبة ذلك القدر من البيان ولا حاجة الى دعوى ان هذا حقيقة الجوهرية
على البت وهم يقولون بان مثل هذا في كثير من الحقايق في غاية الصعوبة وقد وقع من الشيخ نحو انه
الجوهر انه مثل هذا في الشفاء وغيره في كثير من المواضع منها ما ذكره في طبيعيات الشفاء في فصل
نسبة الحركة الى المقولات في اثناء بيان واما نحن فلا نتشدد كل التشدد في حفظ القانون
المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها حقيقة الجنسية ولا شيء خارج منها وكان
في بعض مواضع آخر ذكر ما يدل على ذلك وكانه تشدد في عدم التشدد وكان ما في بعض فصول
القاطيغورياس ما من هذا القبيل ولا يخفى على من له ممارسة وما ذكره المعلم الثاني الفارابي
الذي هو من اكابر المشائين كما لا يخفى على العارف بهذه الحالات والمراتب ذكر في بعض كتبه
وتعاليقه ولا سيما في تعليقاته انا لا نعرف حقيقة الجوهر بل انما نعرف شيئا هذه الخاصة
له وهو انه الموجود لا في موضوع وهذا ليس حقيقة وكان هذا الطريق من البحث يرجع الى الحكاية
المشهورة التي هي في كنه الحقايق وذكر في رسالة الحدود التي وضعها لبيان الحدود فان احد قال
سالوني ان املي عليهم حدود الاشياء وطالبوني بتحديدها فاستعفيت من ذلك علما بانه
كالامر المتعذر على البشر سواء كان تحديدا او رسما فان المقدم على هذه كراه ونقد تحقيق

الي از

ان يكون اني من جهة الجهل بالمواضع التي منها يقتبس الرسوم والحدود فعلم منهم ذلك بل الحوا
علي بمساعدتي اياهم فزادوا على اقتراحا آخر وهو ان ادلهم على المواضع الدال الخفي في الحدود
واما الان فساعدتهم بل على تلبيسهم ومعترف بقصوري عن بلوغ الحق فيما يلتمسون مني خصوصا
على الارتجال والتهذيه الا اني استعين بالله واهب العقل فاصنع ما يحضرني على سبيل التذكر
ثم اذا اتفق لبعض الناس ركبن صواب واصلاح الحق به وهو مبتدا قبل ذلك بالدلالة على صعوبة
هذه الصناعة وبالله التوفيق فنقول اما الصعوبة التي هي بحسب الحد الحقيقي فهو امر ليس لعادتنا
تعادتنا
اشفاقنا على افتضاحنا الي انما هو بحسبها فقط بل هذه الصعوبة اهل من ان يوضع موضعا
يكون هو العاني والمعنى عنه عذرا مثل ان يكون واحد من الضعفاء السقاط الذين يكفيهم في كفهم
عن مخالطة المحافل او في حشمة من الناس فيدعي انه انما ينقبض من المحافل والمعاشرات حذرا
حذارا
عن تحديه الملك عما سالوه بقصور ناعن القا الرسوم جميعا والحدود الغير الحقيقية جميعا والم
الخطا فيها ولعمري ان هذه المقالة الواردة بها يندفع بعض التشنيعات مجملا ومفصلا وتشعر
الى انه لم يغفل عن بعض الحكايات وكان الاثبات المغايرة الى كان الشيخ في صدد ما لا يلزم
تصور الحقيقة كيف والتهليان لا يتوقفان على تصور حقيقة على ما قوله والاشكل كثير من الامور
ولا يخفى ان الواجب تعالى مع اثباته ومغايرته للماهيات والحوادث بين مبين لا يتصور بالحقيقة
ثم ان بعض اهل الذوق ذكر في كتابه المسمى بفصل الخطاب بعدما بين ان طريق البرهان
بالنظر والاستدلال وطريق البيان الحاصل الذوق الكشف وتصفية الباطن والالتجاء الى الحق
سبحانه والافتقار التام وتفريغ القلب بالكلية من سائر التعلقات الكونية والعلوم والقوانين
ما يدل على ما نحن فيه هناك بلك وهو قوله وقد ذهب الرئيس ابن سينا ابو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن
بن سينا الذي هو استاد اهل النظر ومقدامهم عند عشيرته على هذا السر اما من خلف حجاب القوة النظرية

بصحة الفطرة او بطريق الذوق كما يومي اليه الاطلاع في مواضع من كلامه لا انه ليس في قدرة البشر
الوقوف على حقائق الاشياء بل غاية الانسان ان يدرك خواص الاشياء ولوازمها وعوارضها
وسيما فيما يرجع الى معرفة الحق سبحانه تعالى وبين المقصود وبيان مصنف خبر حكاية معترضة رمزية
حدسية بكيفية كنا ذات يوم مسعود امس في البلدة المباركة شرفها الله تعالى نعطيها وذكرناها ومآثرها
ومتعنا بسكناها وافاض علينا بركات بقية المقدس وسائر اوليائه واستاره حيث
يظعن ويقيم واجعل الظلاله ممدودة واعلى روسنا حافظا لنا في سفرنا وحضرنا ويومنا وليلنا
محيطا بنا وبجميع احوالنا واموزنا ومبادينا وحوالجنا مع بعض الناس من المتكلمين بمثل هذه المباحث
التي تدرجنا فيه بعرض من الاغراض ووقعنا واتفقنا في حال الشيخ الرئيس ومن فيه من البحث والذوق
وامثال هذه المقولة فذكر هذا البحث ان صاحب فصل الخطاب اشار الى ان الشيخ يومي في بعض
المواضع من كلامه الى انه من اهل الذوق والمشاهدة والكشف او الاطلاع في مواضع من كلامه
يومي الى انه من اهل الذوق وكان هذا البعض قصد هذا الكلام الواقع في فصل الخطاب وتحير
ان يكون غرضه كلاما آخر واشارة اخرى ولم يحضر في خصوصه ولكن ظني في هذا الكلام ولا كثير
افتقار الى تحمل هذا الخصوص وطلبه وعند محاورة هذه المقولة والبين قلت يحتمل ان يكون من
مواضع هذا الكلام الذي اشار اليه صاحب فصل الخطاب واطلاعه يومي الى ان الشيخ من اهل الذوق
ما ذكره في النمط المعقود للمقامات العارفين المناسب للذوق في بعض فصول هذا النمط ولا سيما
ما ذكره في بعض الفصول الشريفة بقوله تنبيه من آثر العرفان للعرفان فقد قال بالثاني
ومن وجد العرفان كانه لا يجده بل وجد المعروف به فقد خاض لجة الوصول وهناك درجات
ليس اقل درجات ما قبلها اربا فيها الاختصار فانها لا يفهمها الحديث ولا يشرحها العبارة
ولا يكشف المقال عنها غير الخيال ومن احب ان يتعرفها فليتدرج الى ان يصير من اهل المشاهدة

وان

دون المشاهدة ومن الواصلين الى العين دون السامعين للاثر فان شئت ازدياد بيان
بل بيانا فاستمع فالحاصل ان كلامه بحسب الظاهر بل بحسب الصريح ويكفي لنا الظاهر بل الاشعار
بوجه يفهم انه يعرف ويعلم ويفهم الدرجات الواقعة في الوصول عرفنا الله وعلمنا وفهمنا
وان هذا الكلام منه ليس بمحض تقليد وسماع من غيره كما يفهم منطوق هذا الكلام ومفهومه وصريحه
وظاهره ومطابقته ولازمه وسائر الفنون والسياقات الواقعة منه في هذا الخطاب من خطبته
فتحه كما لا يخفى على العارف بمقاماته وفنونه وفصوله واشاراته وتنبيهاته وفي قوله اربابا فيها
الاختصار وقوله فانها لا يفهمها الحديث مع انه في نفسه مؤيدة قرينة لما كنا مؤيده وشيد وفيق
عالي التزيد لما يفهم من كلامه هذا من معرفة سلك الدرجات وفي قوله من آثر العرفان للعرفان
الى آخره يمكن ان يكون ايماء الى هذا ويعرف من الغاية منه ايضا البسيط بالفهم فافهم واف
هذا ولك اولى شمة من الذوق بل النظر والبحث في عرفان الكلام ووقوف فنون الكلام واسانيده
فتق بالنظر الى قوله ومن احب ان يتعرفها تم المقصد الذي انقضنا له كما لا يخفى على ذي بصيرة بل
بصر وكان في هذه المراتب الذوقية الى الحس فوق هذا البيان مع انه لا ينبغي احتياج الى البيان
ولمشاكلة العيان والمشاهدة والوقوع في صحبتهما كانك ممن يقرب من ان يكون في هذا المقام
والبحث من اهل العيان وما نقل عن الجنيد رحمه الله تعالى وهو من اكابر اعاظم الصوفية واهل الحال
والذوق وكان مسلم الثبوت بين جميع الطوائف وانه ينشد كثيرا علم التصوف علم
ليس يعرفه الا اخو فطنة بالفهم موصوف وليس يعرفه من ليس يشهده وكيف
يشهد ضوء الشمس مكفوف مما يوضح ويكشف ما وردنا سابقا انفا وما سيأتي متعاقبا
ومما يوضح نفسه الغرض ونعم النظم المفيد وكان في قول الشيخ الرئيس في النمط العاشر وهو النمط
المعقود في اسرار الآيات في فصل اشار فيه الى تصحيح نيل الغيب بالقياس في قوله ثم ان كان ما

يلوح حرمت النظر مشعورا الاعلام الراسخين في الحكمة المتعالية ان لها بعد العقول المفارقة التي
لها كالمبادي نفوسا ناطقة غير منطبعة في موادها بل لها معها علاقة ما كما لنفوسنا مع ابداننا
وانها تنال بتلك العلاقة كمالا ما حاصلا للاجسام السماوية بزيادة معنى في ذلك ويجمع الكل
فيما بينها ان للجزئيات في العالم العقلي صورا علمية جزئية والنفسان عالم الطبائع راي جزئي اخر
كما ايضا انما، وفي لطيف نفساني لا سواه ونفهم مما ذكر الشارح المحقق الطوسي ان هذه الحكمة التي
المشتملة على الكشف والذوق ومتعالية بالقياس الى الحكمة المشائين ومما ذكره الشارح المحقق هناك
بقوله ثم ان الشيخ لما فرغ من ذكر ما مر اشار الى ما اجتمع من ذلك عليه لا الجميع لكن مما ينبهنا بقوله
شاعره بالوقت الى الحاصل من راي المشائين وبقوله والنفسان معا الى اقتضاء رايه وفي بعض النسخ
او النفسان معا وهو الظاهر اي في العالم النفساني اما نفس واحد على هيئة جزئية بحسب الراي الاول
او النفسان معا وهو الظاهر بحسب الراي الثاني يوضح ويؤكد ما قصدنا من ان الشيخ تحصل له من الحكمة
المتعالية اي تحصل المقاصد بالكشف والذوق هو الذي افضاله ما سبق من الشيخ في النمط السادس
من قوله في هذا المراد المقصود واما نفس السماء فهو صاحب الارادة الجزئية او صاحب الارادة الكلية
تتعلق بها التيال ضرب من الاستكمال ولا سيما اذا اضيف اليه ما اتفق من شارحه المحقق في بيان
قول الشيخ هذا من قوله قوله ان كان اي ان كان صاحب الارادة كلية كما وصفنا موجود السماء
وانما اورد لانه لم يرد ان يصرح بخلاف القوم على سبيل القطع والسر هو ما يوجب القطع بوجود
هذه النفس هو ان صاحب الارادة الكلية والجزئية يجب ان يكون شيئا واحدا حتى تحصل الارتباط
وهم الحركة المتصلة فلا تغفل من هذه المراتب فانها في نفسها دقائق وتنبيهات على الدقائق المستورة
والنكات الخفية كما لا يخفى على المنصفين وكان هذا الاستنباط في مرتبة انكشاف المقصود
من ان الشيخ من اهل الذوق والكشف او من اهل الذوق والكشف انهم لا ينقص على استنبطنا

من بعض

من بعض فصول النمط التاسع كما عرفت بل الترجيح محال ولكن بحسب المكان والوقت لا نسبة بينهما
وان كان هذا ايضا فيها ولعمرك كل منهما مما يجري ان تحرك الباطن من النشاط وله ذوق
اللهم اجعلنا من احبار المتوغلين في الحكمتين ونحلقنا من   ما سواك الكل وما ذكره الشيخ الكامل
الغزالي في كتاب الاحياء في كتاب الشكر في حكاية بعض الاسفار الواقعة لبعض المتصوفة ولا يخلو نقله
وفيه بعض الفوائد في نفسها وفي غيرها وانهم لبسوا المرقعات واتخذوا من الخانقات مرابطات
وربما يلفقوا الفاظا مزخرفة من الطامات فينظرون بانفسهم خيرا ويحسبون ان كل سوداء
تمرة ويتوهمون ان المشاركة في الظاهر توجب المساهمة في الحقائق هيهات فما اغزر حماقة من لا يميز
بين الشحم والورم فهؤلاء بغضاء الله فان الله يبغض الشاب الفارغ ولم يحملهم على السياحة الا
الشباب والفراغ الا من سافر لحج او عمرة في غير رياء ولا سمعة او سافر لمشاهدة شيخ يقتدي به في علمه
وسيره وقد خلت البلاد عنه الان والامور الدينية كلها قد فسدت وضعفت الا التصوف
فانه قد انمحق بالكلية وبطل الان العلوم لا تندرس بعد والعالم وان كان عالم سوء فانما
فساده في سيرته لا في علمه فيبقى عالما غير عامل بعلمه والعمل غير العلم واما التصوف فانه عبارة
عن تجرد القلب لله واستحقار ما سوى الله وحاصله يرجع الى عمل القلب والجوارح فمهما فسد
العمل فات الاصل والحق عندي ان له ذوق قوة اوجب ان هذه السياقة تؤيد لما كان الامر ان
من كلام الشيخ يفهم انه من اهل الذوق والمشاهدة ويؤيد لاشعار فيه من السياقات الواقعة
في كلام الشيخ هذا اليها وفعاله ومما عرفت من كلام الشيخ الرئيس وكلام الشيخ الغزالي يندفع
به الشكوك التي الجاء انه ربما كان منزلة درجات الوجد لا يستدعي سمت الوجد اذ لا يبعد ان
يعرف الطبيب المريض درجات الصحة ويعلم الفاسق درجات العدالة وان كان خاليا عنهما
فالعلم شيء ووجود المعلوم شيء فلا كل من عرف النبوة والولاية كان نبيا او وليا فلا كلام

من عرف التقوى والورع ودقايقه كان بعيدا والغرض ان من كلام الشيخ يفهم انه عرف
هذه الدرجات ويفهم ان التعرف بهذه لا يحصل بدون المشاهدة فلا شك في احتياجه لما قصدناه
من انه من كلامه يفهم انه من اهل المشاهدة والذوق وليس غرضنا تصحيح هذا الكلام في نفسه وما يفهم
من كلام صاحب فصل الخطاب ايضا موافق لما اشرنا وكتبنا فيه ومن العالمين والمرشدين ذوق
ظ مع ان هذا اولى مناسبة ودونه يظهر تصحيح هذا في نفسه ايضا مع انه لا حاجة لنا في مقصدنا
هذا اليه اصلا وربما اشرنا وقررنا وفهمنا من كلام الشيخين يمكن توجيه ودفع بعض الطعون من
المناقشة التي خطر ببالنا فما ذكره وقرره الشارحان في اوايل الشرح هذا النمط اي نمط مقامات
العارفين من ان هذا الباب اجل ما في هذا الكتاب فانه رتب فيه علوم الصوفية ترتيبا ما سبقه
من قبله ولا لحقه من بعده والمناقشة التي يمكن دفعها بما يستنبط من هذه المقولات الذوقية ان
ما ذكره الشيخ من قبيل مقامات الصوفية ودرجاتها واحوالها لا علومها فهذا الكلام لا يخلو عن شيء
وكان وجه التوجيه والدفع لا يحتاج الى بيان او بيان اخر وما بقي من المناقشات على فنون اخر
من ان الشيخ كانه ينكر اهل التصوف والصوفية كما يفهم من كثير من مقالاته الواقعة في كتبه ولا سيما
في الشفا وعند ملاحظة هذه المقالات القول بهذا لا يخلو عن شيء ولا يكون عن التعاجز الاتفاق
لنظرنا وما لم نرض بعض المحملات والتشبثات والتكلفات ليس مما لم يخطر بالبال على سبيل الورود
والخطور والتصور وغيره من مناقشات اخر تفطن وللتوجيه مجال انظر ليلا بقوله هداعي ما امر احتاج
فيه والكل بقدر ونرجع الى ما كنا له سابقا على هذا وكان هذا الفاضل صاحب الاشراق ايضا
في هذه المراتب ليس يطلب الحقيقة وبيان الحقيقة على ما هو عليه لا مر نفي في اثبات مقصود
المشائين وما قصدهم وما ارادتهم كما عرف والشيخ اعترف بان هذا رسم الجوهر في كثير
من المقامات كما لا يخفى على العارف باقواله واحواله والمواضع التي دل على ما اشرنا اليه ما وقع

في الاشارات

الشيخ

في الاشارات على ما عرفته وكان ما وقع من الشيخ من قبيل ان بعض الناس من كلامهم يفهم
ان بعض الامور النسبية العرضية فصول للجواهر وهذا كما ترى وذكر ان فصله غير هذا وهو بالعكس
بهذا بطريق الاجمال والايجاز والتعريض حتى يفصل عن الشبهة بعد وضع بعقل الحقائق
والتمييز بين الذاتي والعرضي وان التعسر والتعذر والحاصل ان هذا غرض اخر وذلك عرض اخر
فتفطن لغرضنا ومما يدل على ان مراد هذا الفاضل ليس طلب بيان الحقيقة وان الصعوبة في ضبط
الحقيقة لا في امر اخر مع انه قد علمت ما يكفيك لهذه القصة من وجوه ان هذا هذا الكامل
ذكر اذ الجوهر عندنا ليس الا كمال ماهية الشيء على وجه يستغنى في قوامه وكون هذا حقيقة الجوهر
مشكل وصعب بل اصعب وحكايته الاصطلاح لا تفيد اذ ارتكب مثل هذا فنحن ايضا نرتكب
مثله والحاصل ان ما يطلبه من اثبات امر اخر غير الموجود من حيث هو موجود مدارك الشيخ اثباته
وصرح بمغايرته واثبته وبين مغايرته على وجه لا يبقى معه نزاع لمن له انصاف وفطرة وتميز وسليقة
على انه يمكن ان يتحقق الالتزام ان حقيقة هذا معلوم ولا استحالة في ارتكاب امثال هذا وفي
كثير من البسايط يمكن ~~ان يتحقق الالتزام ان حقيقة هذا معلوم ولا استحالة في ارتكاب امثال اثبات~~
هذا الارتكاب وبعض الناس ادعوا مثل هذا وكان ما يتحقق من جانب هذا الكامل يمكن ان
يتحقق من جانب المشائين وكلام الشيخ في بعض المراتب ولا سيما في بعض مراتب القاطيغورياس
يشير لما هذا ولا فساد فيه ايضا واعلم ان ما يفهم من كثير من سياقات مقالات الشيخ ان
مورد هذا المعنى ان ماهية اذا وجدت المراد منه قوله الموجود لا في الموضوع لا المعنى اخر يفهم من
ظ الموجود وان يكون المراد من هذه السياقات تصحيح هذا القول والتعريف وهذا ما يفهم
من بعض السياقات من وجه ان المراد ليس مورد هذا القول وهذا يفيد كلاما مما نحن له
وما ذكره هذا الفاضل بقوله ثم اذا كانت امرا اخر موجودا في الموجود مما يشبه المغالطة

كيف والمراد بجنسيته ما يعبر عنه بهذا التعريف ان هذه الحقيقة من قبيل اللابشرط شيء لا بشرط لا
ما هو من قبيل بشرط الشيء اي يكون من قبيل الحيوان وساير الاجناس بل من وجه من قبيل الانواع
وعند تحقق الحيوان في الانسان وتحليله في ضمنه وكونه بشرط دخول الناطق على ما عرفت هو دون هذا
الدخول وهذا غير الانسان مثلا لا يلزم ان يكون الحيوان في الانسان متصفا بالحيوانية بان يكون *(عين في)*
حيوانية اخرى بهذه الحيوانية الجنسية بل عينها فهكذا الحق في الجوهر والجوهرية للجسم وكون هذه الحقيقة
المعتبرة بهذا الرسم متصفا بمثل هذا الرسم الذي يكون حقيقة لا يلزم اتصاف الجوهرية بالجوهرية *(المعبرة في)*
اي بحصة الجوهرية والجوهرية وهذا المفهوم من قبيل العرضي وليس جوهرا كما ان من اتصاف الانسان
بمودى الرسوم واللوازم والاعراض لا يلزم التسه وهذه المفهومات العرضية التي يتصف بها الانسان
ليست حقيقة الانسان والانسانية وهكذا الحق في الجوهر يرجع الى حمل الشيء على نفسه ولو كانت المغايرة
متحققة بالاعتبار والحاصل ان عند التامل فيما يفهم من كلام المشائين من حكاية تحقيق معنى الجنس *(تحقق في)*
في النوع والنوع في الشخص وامثال هذه المراتب يظهر ان كلام هذا الكامل عليهم ليست له صورة *(ليس في)*
والغرض ان ما يوخذ من كلامه على ما اشرنا ليس له صورة فتفطن لما فهمنا من كلامه ولما يرد عليه
فان لم يرض بهذا الاحد فليطلب من غيري عسى ان يبين لك ما لا يرد عليه ما اوردناه وظني
ان هذا الكامل ما حمل شيئا بل انما فرح بترجيح البخاء ومن السوانح المتفقة في اثنائها ما تقرر رجحانيه ان
الشيخ الكامل صاحب الاشراق ذكر في حكمته حكومة ومن الغلط الواقع بسبب اخذ مثال الشيء مكانه
قول الشيخ بني في ابطال مثل افلاطون ان الصورة الانسانية والفرسية والمائية والنارية
لو كانت قائمة بذاتها لما يتصور حلول شيء منها في شيء كما في الحقيقة لا المحل فالحقيقة في نفسها استدعاء
المحل فلا يستغني عنها عن المحل فنقول لهم قايل انتم اعترفتم بان صورة الجوهر تحصل في الذهن
وهي عرض حتى قلتم ان الشيء له وجود في الاعيان ووجود في الاذهان واذا جاز ان يحصل حقيقة

الجوهر في الذهن وهي عرض جاز ان يكون في العالم العقلي الماهيات قائمة بذاتها ولها اجسام
في ذلك العالم لا يقوم بذاتها فانها كمال لنفوسنا وليس لها كمال الماهيات العقلية كما ان
مثال الماهيات الخارجة عن الذهن من الجواهر يحصل في الذهن ولا يكون قائمة بذاتها لانها كمال الذهن
الذهن وليس لها الاستقلال للماهيات الخارجية حتى تقوم بذاتها فلا يلزم ان يطرد حكم الشيء في
مثاله ثم حكمتم بان الوجود يوم بمعنى واحد على ذات واجب الوجود وعلى غيره وفي الواجب الوجود
نفسه وفي غيره زايد عارض للماهية فنقول لكم القايل استغناء الوجود عن ماهية مضاف اليها
ان كان لنفس الوجود فليكن الجميع كذا وان كان لامر زايد في واجب الوجود فهو يخالف قواعدكم
ويلزم منه تكثر في الواجب الوجود وقد بين بانه ممتنع وليس لكونه غير معلول فان عدم احتياجه الى علته
لكونه واجبا غير ممكن والوجوب لا غير ان نفسه بسبب العلية فانه انما يستغني عن العلة لوجوبه
ثم وجوبه ان زاد على وجوده فقد تكثر وعاد الكلام اليه ان وجوبه الزايد على الوجود الذي هو
صفة الوجود ان كان تابعا للموجود من حيث موجود لازما له فليكن كذا في جميع الموجودات
والا يكون لعلة وان كان لنفس الموجود فالاشكال متوجه فيتوجه ان استغناء ان كان لعين
الوجود ففي الجميع ينبغي ان يكون كذا فان قال ان وجوبه كمالية وجوده وتماميته وتاكده
وكما ان كون الشيء اشد اسودية من غيره ليس بامر زايد على الاسودية بل لكمال في نفس اسوديته
غير زايد عليه فكذا الوجود والواجب يمتاز عن الوجود والممكن بتاكده وتماميته فقد اعترفت
بها بجواز ان يكون للماهيات تمامية في ذاتها مغنية عن المحل وبعض محوج اليه كما في الوجود الواجب
وغيره فاستمع لما يتلى عليك بتوفيق الله تعالى وتقدس فنقول ان المشائين كانهم سهوا المولى
هذا وفرقوا بين الامرين فرقا صحيحا معتدا به ورئيسهم اعني الشيخ الرئيس ذكر في الشفاء قول من
قال ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من جهتين بعدما قال وقد بعث هذا المذهب

عجيبة في امر العرض والجوهر دعا اليه الاشكال الواحد في الفرق بين العرض والصورة ولكن
الصورة انها في موضوع وما يتلو هذه المقولة ان شئت فارجع اليها ونقول اولا نعني بالجوهر الشيء
الذي حقيقة ذاته يوجد من غير ان يكون في موضوع البتة اي حقيقة ذاته لا يوجد في شيء البتة
لا كجزء منه وجودا ويكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه وهو قائم وحده والعرض
هو اللازم الذي لا بد لوجوده من ان يكون في شيء من هذه الاشياء بهذه حتى ان ماهيته لا تحصل
موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هي في ذلك الشيء بهذه الصفة فاذا الاشياء على قسمين
شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجود الشيء في موضوعه وشيء لا بد
له من ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض واذ من الممتنع ان
يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود الى ان يكون في شيء من الاشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع
ومع ذلك ماهيته غير محتاج الى ان يكون في شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من
الاشياء هو عرض وجوهر وذكر بعد بعض البيانات النافعة في العلوم الدقيقة في نفسها وفي
غيرها بل اذا كان معنى الجوهرية انه ليس في شيء من الاشياء البتة كائنا في موضوع لا انه ليس في
شيء كذا كائنا في موضوع فبين انه اذا لم يكن الشيء في شيء كذا كان من الواجب ان ينظر بعد ذلك
فان كان ليس في شيء من الاشياء غيره كائنا في موضوع فهو جوهر وان كان هناك شيء اخر هو فيه
كالشيء في موضوع ثم لم يكن في هذا الشيء ولا في العرض شيء اخر على انه موضوع بل على انه في المركب
او الجنس او غير ذلك فالشيء عرض وكان الجوهرية لم يكن لاجل ان الشيء بالقياس الى شيء
ما هو لا في موضوع بل لانه في نفسه كذلك العرضية ليست لان الشيء بالقياس الى شيء بعينه
هو في موضوع بل لانه في نفسه يحتاج الى موضوع ما كيف كان واي شيء كان فاذا كان له ذلك
فهو عرض فان لم يكن ذلك فهو عرض له بقوله ويقول من الرئيس ايضا انا لو كنا قلنا

ان

ان الشيء اذا قيس الى شيء فهو فيه لم يخل اما ان يكون فيه على انه في موضوع اي على انه موضوعه او
لا يكون فان كان فهو عرض وان لم يكن كذلك فهو فيه جوهر لكان هذا المذهب سخيفا لكنا لسنا نقول
هكذا بل نقول ان الشيء اذا كان في نفسه غير مفتقر الى موضوع البتة هذا الذي هو فيه ان كان في شيء
او غيره موجود وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون فيه اي شيء كان هذا او اخر غير هذا فهو عرض
والظن ان من سمع هذا لم يثبت على ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الانصاف
ومما يؤيد لما وقعنا له انه ذكر في فصل في ذكر امور اوهمت الناس انها ما عانيه يشبه من الغيرة
وغيره من فصول الفن الالهي وبعض فنون اخرى فنونا من الكلام كل منها حامل على ما وقعنا له
مما فصلنا وتركنا ونقلنا استنبط بلا تكلف ان اعتراف المشائين بهذا اي بكون صورة
الجوهر وصيرورتها عرضا في الذهن وتجويز ذلك لا يستلزم لاعترافهم بكون الجوهر بارزة في الاعيان
عرضا ولا تجويز ذلك كما نادى عليه الشيخ الرئيس مرة بعد مرة واحتياج حقيقة المثل وعدم احتياجها
كلامه في الاعيان الخارجية والتحقيق ان التفرقة ظاهرة بل هي بينة كيف وهذا كانه يرى
لا التخالف بل التناقض وانقلاب الحقيقة وذلك لا يرى كيف وفي الذهن عند اكثر المحققين
والشيخ منهم يصدق عليه الجوهر بان وجودها الخارجية لا تحتاج الى موضوع ايضا ولا ينقلب
حقيقة الجوهرية بل هي محفوظة وفي الهيات الشفا وغيرها تصريح بهذا ولا باس بنقل نبذة مما
وقع في الالهيات ومع ان ما استنبطه سابقا لهذا التصريح من المؤيدات الاتية لبعض اعتراضنا
الذاتية والعرضية ذكر في فصل في العلم وانه عرض واما العلم فان فيه شبهة وذلك ان لقائل
ان يقول ان العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي صور جواهر واعراض
فان كان صور الاعراض اعراضا فصور الجواهر كيف تكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته
جوهر فماهيته لا تكون في موضوع البتة وماهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت

لا الوجود الخارجي فنقول ان مهية الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود في الاعيان لا في موضوع وهذه
الصفة موجودة لمهية الجواهر المعقولة فانها ماهية شانها ان يكون موجودة في الاعيان لا في
موضوع واما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك في حده من حيث هو جوهر وفصّل بعد هذا
انه تفصيلا عاليا وسئل بالحركة انها كذا ومهيتها انها كمال ما بالقوة وليست في العقل حركة بهذه
الصفة وذكر فيها ما يوضح المقصود وقيل بعد ذلك بحجر المغناطيس وقول القائل فيه ان حقيقته انه حجر
يجذب الحديد فاذا وجد مقارنا للجسمية كف الانسان ولم يجذبه ولو وجد مقارنا للجسمية حديدا ما
يجذبه فلم يجب ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف وفي الحديد بل هو في كل واحد منهما بصفة واحدة
وهو انه حجر من شانه يجذب الحديد فانه في الكف ايضا كان بهذه الصفة وذكر بعد بعض بيانات
موضحة فان قيل فقد قلتم ان الجوهر هو ماهية لا يكون في موضوع اصلا وقد صيرتم مهية المعلومات في موضوع
فنقول قد قلنا انه لا يكون في موضوع في الاعيان اصلا فان قيل قد جعلتم مهية الجواهر تارة عرضا
وتارة جوهرا وقد منعتم هذا فنقول انا منعنا ايضا ان يكون مهية الشيء يوجد في الاعيان مرة
عرضا ومرة جوهرا حتى يكون في الاعيان يحتاج الى موضوع ما وفيها لا يحتاج الى موضوع البتة ولم
نمنع ان يكون معقول تلك الماهية يصير عرضا اي يكون موجودة في النفس لا كجزء وكان بهذه
المقالة ايضا يندفع ما قرره صاحب الاشراق كيف وما يلزم لا ينافي لماله من حقيقته وله بالذات
بخلاف ما وقع له في الخارج من احتياجه الى موضوع كيف وهذا مخالف ويوجب الانقلاب الحقيقة
عندهم او يكون في مرتبة هذا ومنافية عندهم لم تشهد في ذاتية المعقولات وجنسيتها مع ان في
مرتبة بحسبها لا يلزم هذا التعميم والترديد والتغير عندهم في الجوهر ان لا يحتاج في العين والوجود الخارجي
الى الموضوع اصلا في كل وقت وكل حال لا ان لا يحتاج الى موضوع ما على وجه لا ينافي احتياجه
الى موضوع ولا ان لا يحتاج في بعض الاوقات فاحتياجه في وقت اخر وفي حال آخر لا يكون منافيا

لماله بالذات ولا يوجب هذا الانقلاب الحقيقة وماله بالذات ولقد كرر الشيخ على ما نقلنا
وعلى ما لم ننقل ما يدل على ان الاختلاف بالجوهرية في العين مما لا يمكن وسوته على وجوه مع انا
لا نحتاج في هذه المرتبة الى تصحيح بياناتهم وان كانت بياناتهم صحيحة ويكفي عدم اعترافهم او لزوم
ما يكون في هذه المرتبة بما يغيرهم وما اعترفوا بهم ويلزم عليهم على بعضهم من كون صورة الجوهر
عرضا في الذهن لا في الخارج ولا يوجب لا الزام امر عليهم وان كلامهم هذا يورث لعدم صحة
ما قالوا ابطال المثل وهذا لا ستره فيه وفي كلام الرئيس ما يغني عن هذا وبه يتشقق المقام وما
في ه
يوجب التفرقة والمراتب المختلفة في الوضوح على انهم عن مثل ورود ما ذكره صاحب الاشراق عليهم
بمراحل كما عرفت من بعض المواضع وان ما جوزوه لكون الجوهر في الذهن عرضا او محتاجا الى [illegible]
لا يستلزم كون الشيء محتاجا بالذات في الخارج الى المادة عن محتاج اليه في الاعيان انه الى المادة
وكان ما ذكره بعض الفضلاء في رسالته المسماة بالزوراء لتجويز كون بعض الاشياء في الاعيان
الخارجية تارة جوهرا وتارة عرضا في بعض التشبيهات بقوله ما اشبه ذلك ما تقوله اهل الحكمة
النظرية ان الجواهر باعتبار وجودها في الذهن قائمة به محتاجة اليه ثم هي في الخارج قائمة بانفسها
مستغنية عن غيرها فاذا اعتقدت ان حقيقته يظهر في موطن آخر بصورة جوهرية مستقلة مستغنية
فاجعل ذلك ما تشاء لك بذكره جولة يتوقع عنه في بدو النظر حتى اتيك اليقين و
فيتصعد افق المبين وتر بعين العيان ما يعجز عنه البيان مما يوجب ما ذكره هذا الشيخ الكامل
اشد واقوى وقد بينا في كثير من بعض تعاليقنا ان ما صدر عن هذا الفاضل في مرتبة كلام
الحكماء وما تفرع عليه كلامهما ما نكره مما في ساير تعاليقه وفي اكثر تعاليقه اشد انكار وشدد
النكير في الانكار على ما يفهم صدر المحققين من انقلاب الحقيقة الجوهرية والعرضية في الموضعين في الخارج
وفي الذهن بسياقات مختلفة متشاركة في انكاره مثل هذا غاية الانكار وان مثل هذا لا صورة

له اصلا وارتكب مهنا في الوطن الخارج في المبدا والمعاد بل في مرتبة فوق ذلك ان كنت ممن
تعارف هذه الرسالة وفحولها ولك حدس تفطنت او تتفطن بما اشرنا اليه وكان من له معارفه
بفنون كلام هذا الفاضل وسياقاته لا يشك في ان ما ذكره في هذه الرسالة من مذهب اهل
الحكمة النظرية في امر الجوهر والعرض ليس موافقا لما صدر عنه في تحقيق مذهبهم في اكثر تعاليقه
وكانه لا يوافق لما وقع من الشيخ في الالهيات وغيره على ما نقلنا وقد عرفت بعض التمحلات
والارتكابات من متعصبي هذا الفاضل كاصل كلامه كيف والفرع موافق للاصل بل اولى
منه من بعض الوجوه ولم يحضرني الآن بل كانه لا يحضر اصلا ما يتفق به فنون كلام هذا الفاضل فعسى
ان يكون لغيرنا وبما فصلنا وبينا يظهر ما في قول صاحب الاشراق فلا يلزم ان يطرد حكم التي
في امثاله كيف وبعض الاحكام وهو من قبيل الجوهرية والعرضية بحسب العينين اللذين من قبيل المبانين
واصلا فهما في العكس لسرى لها الانقلاب وما في مرتبته ومن قبيل الاحتياج بحسب الحقيقة والذات
لا للمادة وعدم احتياجها بالذات اليها في الاعيان مما يلزم المرادة في المثال الذي كان مساويا
لحقيقته ذي المثال في الحقيقة وفيما نحن فيه كما اعترف هذا الكامل به انفا وما يفهم من كلام الشيخ
الرئيس وغيره من المشائين وكثير من محققي كل طائفة في احتياج الصورة الجسمية التي هي النوع و
دعاويها مما يوضح المقام بوجه ما لحدس لما اشرنا وما ذكره هذا الكامل بقوله ثم حكمتم انفا
عند التامل الملاحظة مما ذكره المشاؤون وحقق بعضهم وما قدرنا والهم انفا كان اذن وشبه ان
يكون هذه المقالة المعنوية بقوله ثم حكمتم بان الوجود تعالى بمعنى واحد آه مما قالوا وصدروا
منهم على ما قال الحكماء في عينية الوجود للواجب تعالى وتقدس والامام الرازي فصل وحقق الاقسام
والاحتمالات وتشدد في مورد كلام هذا الفاضل في كثير من كتبه ولا سيما في شرح الاشارات
والمباحث المشرقية والسبق القوة والمرتبة للمتقدم غاية ما في الباب اورد الكامل هذا

الكلام وهذه المقالة في مرتبة الرد والوارد من المشائين على حكاية المثل وان شئت هذا مما العزم
به ويلزم عليهم انفا وبندفع بما يندفع هذا البحث عن الحكماء وهذا البحث يندفع بوجوه لا يخفى على
من له معارفة بهذه المراتب ومن كلام المحقق الطوسي وموافقة من السابقين واللاحقين
يظهر دفعه بالتشبث بعينية الوجود الخاص للواجب تعالى وكون الوجود والموجود عرضيا عاما
ويكفي للاصل هذا المقدار من التنبيه والايقاظ وقرع العصا ومن كلام طائفة اخرى وكانهم من اولى
البصائر والراسخين في الحكمة المتعالية الذين لهم نصيب من التاله والتوحيد الخالص من الشوائب
المنافية للمحلوقية المنزه من الارتكابات الاوطلبية والتنوطية المستغني عن التمحلات والسطحيات
والطامات المخالفة لمراتب العبودية مع النهاية بالشرف بالعبطة الذاتية العالية العظمى التي لا
يمكن تصور فوقها وغاية الفوز بمرتبة الكمالية الفطرية التي لا يجود العقل ما يوازيها او يدانيها
وطرفة السعادات الممكنة للممكنات التي لا تحصى بقدر احصاء وكان في مصدوقه الاية المباركة
ونحن اقرب اليه من حبل الوريد اشارة شريفة لي تلك السعادة الكبرى ومثل حبل لهذه
العبطة المنتهى وبشارة عزيزة غريبة لي ذلك الالتفات الاعلى كيف وبالحبل الوريد يجيء
وكيف بما هو اقرب من هذا حيث واشرف واشد وسنح لمن هو من ملك العليا وتنزه عما سوى ولا تقدر
ولا رجحن في بيان هذه المرتبة الا بامثال هذه المقولة التي حكينا ها وان كانت هذه المرتبة
الاجمالية التي نبهناك اليها وهذه الرمزة والاشارة التي بشرناك بها مما يليق بان ينافس
عليها ولا تفشاء ونعم ما انشد بعض الظرفاء المتنبهين   تر سخن دوست نمی آرم
گفت   وين در گرانمايه نمی آرم سفت   ترسم كه بخواب در بگويم بكسی
عمر يست كزين بيم نمی آرم خفت   اللهم اجعلنا من الواصلين ولا تحرمنا من نصيب العليين
القدسيين بوجد لطيف عزيز آلهی وكانه مودوق المتالهين العارفين الواصلين اغنی

ان الوجود واحد وجزئي حقيقي هو الواجب تعالى وتقدس والموجود كلي وللحضرة الوجود وتعيّنه
الا ساكل الموجودات ومبدئها وسوى نسيم مرحمة الى الممكنات واحاطة متعالية بالممكنات وتثبته
يصير موجودة وهذه المقالة المعالة المباركة الشريفة الغزيرة مما حققناه وكشفنا عنه بقدر
ما يمكن كشفها في الوقت ورخص مع غاية غموضها في تعليقاتنا على شرح النمط الرابع من الاشارات
وكانه مما قد مهدناك في بعض التعاليق الاخر سياقات مختلفة خطابية وبرهانية واستنبطنا
من بعض الآيات المباركة والاحاديث المأثورة ما يفيد الخطابية ومن جملتها الله نور السموات
والارض الآية وما في بعض كتب الصوفية وغيرها يوضح ذلك ومن جملتها منازل السائرين
وشرحه في تضاعيف بيان الفقر فقر الصوفية الفناء في احدية جمع الذات وهو الذي في عين
الذات لان العدم هو السواد والظلمة والوجود هو البياض والنور ولا مقام اعلى منه وكان
هذا التعليق انفع منها ولا تخالطنها ولا تعاجبنا ولا تمزنا ولا تعاطنها ما صلها او تكرارها
كيف وهذا المنا ودينا ومذهبنا ومشربنا ووجودنا ومبدانا ومعادنا ومحيانا ومماتنا و
اولنا واخرنا قل انني هداني ربي الى صراط مستقيم دينا قيما ملة ابراهيم حنيفا قل
ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت
وانا اول المسلمين وكل قبض وبسط وحيرة ومذهب وذوق وهذيان وبحث ونظر
وتكلم وتفكر وتذكار وتكرار بعد هذه المقالة الواردة التي هي رجاء وهبا باء سببها
نوعا وجنسا او حالا او مقالا في بيان المقدمة ومقدماتها فعند هذا رجع السائل واعتذر
عن سؤاله ومعاتبته وقال للنفس العلم والعلم الارادة والقدرة وما بعدها اقبلوا
عذري فاني كنت غريبا حديث العهد بالدخول في هذه البلاد وكل داخل دهش فما كان
انكاري عليكم الا عن قصور وجهل والان قد صح عندي عذركم وانكشف لي ان المتفرد

المتفرد

بالملك والملكوت

بالملك والملكوت والنور والجبروت هو الواحد القهار فما انتم الا مسخرون تحت قدرته
وقهره مردود ومن في قبضته وهو الاول والاخر والظاهر والباطن ولنا في هذا المدعى التوحيد
الالهي شركاء مع انه لا حاجة لنا الى الشركاء كيف والمرتبة مرتبة التوحيد والاحدية فمن كل شريك
وان كان لنا في هذه المرتبة وغيرها مهما امكن الاشتراك لفظ الشريك مطلوب او لم يكف
بربك انه على كل شيء شهيد وفي هذا الذكر تلميح لطيف واشارة عزيزة كما ستعرف مع دقة
فكر المورد وانه عزيز لطيف كيف وكلمة ربك واي كلمة في اي مقام وكان هذا هو النمط الذي
اشار الشيخ الرئيس في آخر النمط الرابع بانه طريق الصديقين الذين يستشهدون به لا عليه وقال
به او لم يكف بربك انه شهيد وفي هذه الآية رمز الى ما قصدنا وان الشيخ مايل الى هذا الذوق
كما صرح به صاحب المحاكمات وغيره هذا ما قال شيخ والمحقق شانا   لا ما قد ابانهم لم نزله جسماني
فقد شهد الامر الذي فقد شهدته   نقول بقولي في اخفاء واعلاني   ولا يلتفت قولا
يخالف قولنا   ولا تنذر السر في ارض عمياني   هو الصمم البكم الذين اتاهم لا اسما غنا
الموصوم في رمز قرآني   وكان اكثر الحكماء من المشائين وغيرهم على ذلك كما يفهم من
كلام الفاضل الدواني في كثير من تعاليقه من شرح الهياكل وغيره ان مذهب المشائين هذا
مع انه قد ذكر في حاشية التجريد وبعض التعليقات الاخر ان مذاق المشائين غير هذا
ويرجح سوى ما قرره وحققه بزعمه في بيان مذهب المشائين بل الحكماء الى عينية الوجود الى الخص
للواجب تعالى وكون الموجود والوجود كليهما كليا وفي كثير من تعاليقنا وقد فصلنا هو اضح
الاضطرابات والاختلافات الواقعة من هذا الفاضل وقررنا ان ما ذكره هذا الكلام
يندفع بوجوه شتى وذكرنا في شرح الهيات الشفاء وجوها لاندفاع هذا من مقامات شيخ
وغيرها ونقلنا من الشيخ بعض قطعات من الشفا كانها احدى من تعاريق العصا وغيرها

الطريق

بعض السوانح المتفقة فيما قد رجحنا منها ان ما ذكره الشيخ الكامل في حكمة الاشراق وكان عند المشائين
كون الشيء مجردا عن المادة غير غائب عن ذاته هو ادراكه والمادة بنفسها كما قالوا احضروا بها انما
يحصل بالهيئات فثبت ان الهيئات بنفسها المادة فالمادة ما الذي منعها واعترفوا بان الهيولى
نخصص ان ليس لها تخصص الا بالهيئات التي سموها صورا والصور اذا حصلت فيها ادركناها ولست الهيولى
في نفسها التي ما مطلقا او جوهر عند قطع النظر عن المقادير وجميع الهيئات كما زعموا فلا شيء
في حد نفسه اتم بساطة من الهيولى سيما ان جوهريتها هو سلب الموضوع عنها هذا ما اعترفوا ثم
ما ادركت ذاتها بهذا التجرد عن الحوامل والاجزاء ولم ما ادركت الصور التي فيها على انا قلنا
ان الجوهرية والشيئية ونحوها انما لها اعتبارات عقلية ثم قال المشاؤن هو لا مبدع الكل ليس الا
مجرد الوجود فاذا الجئت عن الهيولى علام منهم مرجح حاصلها لا الا نفس الوجود اذا التخصيص انما هو
بالهيئات الجوهرية كما سبق وليس هي هو نفس الهيولى بل ثبت خصوص وفي بعض النسخ بل اذا ثبت
خصوص فيقال انه مهيته او الوجود والهيولى لا يبقى الا مهيتها او وجودها فافتقارها الى العقل
ان الممكن لنفس كونها موجودا لكان واجب الوجود ونعم من ان يكون هكذا واذا كان واجب الوجود
يعقل ذاته والاشياء بمثل هذه البساطة فكما يجب ايضا في الهيولى لانها موجودة فحسب و
بطلان هذه الاقاويل ظاهرة فثبت ان الذي يدرك ذاته فهو نور لنفسه وبالعكس واذا
فرض النور العارض كان ظاهرا في نفسه فما حقيقته انه الظاهر في نفسه لنفسه حقيقة حقيقة النور
المفروض مجردا ان الهو هو ينعكس ما سار اليس وقد صرح واشار في بعض مقامات اخر من حكمة
الاشراق وغيره من المطارحات وبعض كتبه الاخر لانه يلزم على المشائين ان يكون الهيولى
واجبا نعم ذكر في المطارحات واذا لم يبق في رسم الهيولى الا الوجود وكانت مهيته نفس الوجود
بل واجبة الوجود لانكم قلتم ان ليس في الموجودات ما وجوده عين مهيته الا الواجب الوجود

موجود ان

انظروا الى هذه المقالة والالزام والايراد الذي اورد على المشائين ما يفهم من منطوق
كلام المشائين ومفهومه في مقاماتهم ومحاوراتهم ان التعقل عبارة عن حضور صورة مجردة
عن المادة عند مجرد موجود في الخارج ومجرد عن المادة ليكون هذا المجرد غير المادة ولا يتعلق
بالمادة وما ذكره بقوله فالمادة ما الذي منعها آه يمكن ان يقال المادة بنفسها ابت ان
عاقلة ومعقولة اذا وجدت في الخارج سواء كان وجودها في الخارج يستتبع اعراضا محسوسة وغير محسوسة
يصير بها ذات اوضاع او لم يكن بهذه بل يكون لا اصل لشيء آخر لا ينفك عن مصاحبة هذه الاعراض
ولهم يكفي مثل هذا القدر من البيان وما ذكره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات في مرتبة بحث
وتحقيق فيه اشارة الى ما نفيه المادة عن التعقل في تضاعيف شرح قول الشيخ وبعبارة بقوله و
الحق ان المادة هنا هو الهيولى لا غير فانها هي المقتضية لكون ما يحل فيها من الصور والاعراض المحسوسة
وغير المحسوسة اشياء ذوات اوضاع وهي وجميع ما يحل فيها يمكن ان يوجد من حيث هي كذلك
وح لا يكون شيء منها معقولا ويمكن ان يوجد مجردة عن اللواحق المشخصة وح يكون جميعها معقولة
واما كون الشيء عاقلا فهو يكون لقيامه بالذات بعد تجرده ايضا في ذاته لا بسبب عمل عامل كما
سيأتي بيانه وما وقع في الاشارات بعد هذا المنقول وكل ما يعقل فمن شأنه مهيته ان
يقارن معقولا آخر ولذلك تعقل ايضا مع غيره وانما يعقله القوة لا محه وفي شرحه للمحقق يريد
ان يبين ان كل معقول فهو عاقل بالامكان بشرط كذكره وبعد هذا المنقول من الشيخ
فان كان ما يقوم بذاته فلا مانع له من حقيقته ان يقارن المعنى المعقول وفي شرح هذا هو الشرط
المذكور وهو القيام بالذات والمعنى ان كل معنى معقول قائم بذاته فلا يمنع من حيث شأنه
ان يقارن معنى معقول وبعد هذا المنقول من الشيخ اللهم الا ان يكون ممنوة في الوجود لمقارنة
امور مانعة عن ذلك من مادة ولواحقها مانعة عن كون الشيء معقولا وانه انما يصير معقولا

ابت ان

مصاحبة ان

تجرده عنها لكل شيء يكون في الوجود ممنوة بالمقارنة المادة ولواحقها وان كان قائما
بذاته كالجسم فهو خارج عن الحكم المذكور وفي ثبوت الشيء ونفيه ان اثبتيه وقوله او شيء اخر
ان كان يمكن ان يحمل على الصورة المعقولة المجردة فانها لا تعقل اذا كانت في تمة بعاقل
آخر وان كانت بحسب الوجود الخارج تعقل اذا كانت قائمة بذاتها يوضح ما قررنا بوجه
ويمكن ان يقع قطع النظر عن ان المادة في نفسها مانعة عن المعقولية وعن العاقلية بحسب الوجود الخارجي
ولا حاجة في هذه المانعية وعدم القبول الى المقارنة كيف وغيره بسببها لا تتصف بهذا الخط
عن درجة المعقولية والعاقلية هذا وان كان شبيها بالخطابية لكن كان في التأثير من قبيل
البرهان يظهر عند اول حدس مع انصاف وهذا الشيخ الكامل ذكر في بعض كتبه المعقودة في طريقة
المشائين اعني المطارحات ومن كتبه المعتبرة عنده وعند اكثر القوم واذا برز في العلوم
ان الواهب هو المفارق وان البرهان ومقدماته معد فلا يستبعد ان يكون لبعض النفوس
ما يكفيه اول اشارة خطابية بعد ان لا يهب المفارق له علما يقينيا وكم من مبرهن متمكن قاطع
لا تعطى من الطمأنينة ما يعطي بعض الاعتبارات الاقناعية التي تنبه جوهر النفس ويجب ان
يكون في العلوم طائفة من الاستبصارات فانها يعم نفعها وربما فعلت الاقناعيات
باجمعها ما فعله كثرة الشهادات المتواترة في افادة اليقين وانه شبه البرهان امر
فاهذا الجبر بصولته شيئا للانسان اداني والخطابة الالهية الخطابية تحرك الجوهر ما لا تحركه
ونوى الايماء اللطيف فتنبه النفس بلطف الاشارة لمن تنبه النائم ما خف مساس وقد
ذكرنا في بعض تعاليقنا ان هذه المقالة في مرتبة اثبات المقصود منها كانها من قبيل امثال
تلك الخطابات التي ادى اليها فلنرجع الى ما كنا فيه من مقارنة لواحق المادة ومقارنة اللواحق
اية مانعة كما سبق انفا في كلام الشارح المحقق وهنا كلام ايضا سابقا على ما نقلناه وهذا المعقول

ما تعطيه في

من الشارح المحقق وكانه اشد في ذلك وكونها غير عاقل بل غير معقول ايضا ان المادة بحسب الوجود
الخارج بعينه ذات يتعذر تعددها بالجسم وتحققها وتخليها في ضمن المتعدد بتقرره الذي كان
ذي وضع وانقسام وما يترتب على هذه وليست مصاحبة الهيولى مع هذا القسم المتعدد الكذائي من
المصاحبة التي كانت مع افتراق ومفارقة بان توجد على حدة وان كانت هو بل مصاحبة
ذاته انه على طريق اخر لا يخفى على العارف بالحكمة ويستعرف هذا تماما فيها هنالك وتمثل هذا بالي
عن التعقل والعاقلية ومما يوضح ما اشرنا اليه ما ذكره الشيخ في الاشارات بقوله لعلك تشتهي
الان ان يتضح لك ان معنى المعقول لا يرتسم في منقسم في ذي وضع فاستمع انك تعلم ان الشيء
الغير المنقسم قد يقارنه اشياء كثيرة ولا يجب لها ان تصير منقسمة في الوضع لا تجوز ان تقارنه
شيء غير منقسم وفي المعقولات معان غير منقسمة لا محالة والا لكانت المعقولات انما تلتئم من مبادئ
لها غير متناهية بالفعل ومع ذلك فانه لا بد في كل كثرة متناهية او غير متناهية من واحد بالفعل
واذا كانت في المعقولات ما هو واحد بالفعل ويعقل من حيث هو واحد فانما يعقل من حيث
لا ينقسم فاذا لا يرتسم فيما ينقسم في الوضع وبعد هذه المراتب فلا يلتفت الى امثال هذه التمويهات
التي لا صورة لها اصلا ومما يوضح ما سبق ولما سيأتي وبه يندفع مقالة الى اخرها بالكلية
ما ذكره الشيخ في حدوث الهيولى وهذه المقالة نافعة في نفسها وفي غيرها ويترتب عليه كثير من
الاغراض ردا واحكاما ونفيا واثباتا فلا بأس بنقلها ذكر في ثالثة الهيات الشفاء ايضا
فان الجسم من حيث له صورة الجسمية هي بالفعل ومن حيث هو مستعد اي استعداد شئت
فهو بالقوة ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر فتكون
القوة للجسم لا من حيث له صورة الجسم الذي بالفعل يقارن شيئا اخر غيرها في انها صورة
فيكون الجسم جوهرا مركبا من شيء عنه له القوة ومن شيء عنه له الفعل فالذي له بالفعل هو صورته والذي

عنه القوة هو مادته وهو الهيولى وللسائل ان يسأل فيقول فالهيولى اذن مركبة وذلك لانها في نفسها
هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة اذن فنقول ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر الا
انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس يجعلها بالفعل شيئا من الاشياء بل يعدها لان يكون
بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع فهو سلب وانه امر ليس
يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالامر العام ما لم
يكن له فصل يخصه وفصلها انها مستعدة لكل شيء فصورتها التي يظن لها هي انها مستعدة قابلة فاذن
ليس هيهنا حقيقة للهيولى يكون لها بالفعل وحقيقة اخرى بالقوة الا ان يطرأ عليها حقيقة من خارج
فيصير بذلك بالفعل ويكون في نفسها وباعتبار وجود ذاتها وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة
الهيولى الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الا ما هو هيولى
كما تستنبط من هذه ما وعدناك على طريق الكمل والاشد وبه يندفع كلام هذا الكامل عن آخره فلا
قصور في انضمام ضرب من التحدس والعناية في بعض الوجوه وبعض الحكايات وبعض التعليقات
والاخراج وما يشبهها وعلى ما بينا يصير قوله وليست الهيولى في نفسها آه كما ترى وفيه تفتيش
واستقصاء وعلى كل احتمال فيه ما فيه وهكذا قوله فلا شيء في تقسيم اتم بساطة وفي قوله ليس بما
ان جوهريتها آه سواء كان المراد بها جوهرية الهيولى او ذات الهيولى وحقيقتها وماهيتها وما به
ما هو ماهيتها وحدها او كان المراد بها جوهريتها او معنى جوهريتها التي يصدق عليها من
قبيل الجنس بالنسبة اليها او كان المراد بها جوهريتها او معنى جوهريتها التي يصدق عليها من قبيل
الجنس بالنسبة اليها او كان المراد بها ما يكون من قبيل الفصل ومحصل النوع والمخصص وما يشبه
ذلك في كل منها مؤاخذات وحكاية اعترافهم كما عرفت مرة بعد مرة وهم بمعزل عن ذلك
كيف وقد صرحوا بان هذا السلب خارج عن الجوهرية ولا دخل في ذاتها وعلى تقدير التسليم

لا يفيده لحكاية المتة البساطة ولا لزوم كونها واجبا والحاصل ان ما ذكره محض حكايات لكن
بل كانها تسويلات وهي من قبيل المعاني الشعرات واشباهها فتمتها شتيت وما ذكره بقوله فلم ما ادر كانه
آه يندفع بما فصلنا سابقا وانقا كيف وفي نفسها معدومة وبالقوة حقيقتها التي بالفعل
هي الصورة وقد عرفت ان الصورة والتجلي في ضمنها والمتحقق بحقيقتها وفعليتها يأبى عن
ان يكون عاقلا ومدركا بالبيانات المختلفة في الوضوح وقوله على انا بينا حال الجوهرية آه
مع تسليمه لا يضرنا ولا يفيده ومما ذكرناه يظهر ما في قوله ثم قال هولاء ان مبدع الكل ليس الا
مجرد الوجود والحاصل ان بناء على هذا انهم لا لزم محذور ولا يترتب عليه ما قصده من قوله
فاذا بحث عن الهيولى على مذهبهم آه ويرجع حاصلها الى انه امر مستعد لكل شيء وما ذكره بقوله
والتخصيص انما هو بالهيئات الجوهرية كما ترى كيف والجوهرية بالنسبة اليها على مذاقهم من قبيل
الجنس فكيف يتخصص بها وعلى تقدير تسليمه وتوجيهه وتخصيصها في هذا لا يدل على ما بنى على هذا
من قوله فاذا بحث عن الهيولى آه وفي قوله ليس شيء هو نفس الماهية مطلقا تفتيش واستقصاء
وعلى احد الوجهين غير ظ بل الظ خلافه وعلى الوجه الاخير لا يضرنا ولا يفيدنا بعض لما قصد
ولا يلزم عليهم ارتكاب عينية الوجود للقائل انهم ابوا عن ذلك ولا يلزم عليهم كما عرفت
مرة بعد مرة وقوله الهيولى لا يتبع الا ماهية آه انه كما ترى وافتقار الهيولى الى الصورة
بماهيتها التي ليست هي الوجود وليس لنفس كونها موجودا او المحض موجودية اي الموجود الذي
يصدق عليها اي هذا الكلي ليس محتاجا في ذاته الى الصورة واتفاق صدقه على شيء يكون
محتاجا في ذاته الى شيء آخر او في صدق هذا الكلي عليه يكون محتاجا الى شيء آخر من قبيل
العلل والاسباب لا يضرنا ويمكن المناقشة على وجوه اخرى وسياقات اخر مختلفة ولا
يلزم بعض محذور على بعض الاحتمالات وعلى ما بينا وفصلنا يصير قوله اذا كان واجب الوجود.

تعقل ذاته آه مدخولا مقدوحا بوجوه مختلفة في الوضوح بل كانه يصير مستغنيا في ابطاله ومقدوحيته
عن البيان ومن المعلم الثاني ايضا اقوال وبيانات مقوية لما كان ما هرحنا وذكرنا او اشرنا
وعلى ما بنينا قول الشيخ الكامل وبطلان هذه الآراء ويلاحظه بشانيته تلطف وطرافة وعند الرجوع
الى الوجدان ومراعاة الاطراف يظهر لك ان هذا الشيخ الكامل بالغ في الاعراض وتجاوز
عن حد الاعتدال والانصاف وكان هذا التشدد لا يليق بما يفهم مما قاله واحواله من الاشراق
والكشف والانخلاع عن الجسمانية والنفسانية وكونه من اهل المشاهدة والعرفان الذي اقل
درجته انه لا يعنيه التجسس والتحسس ولا يسهونه الغضب عند مشاهدة المنكر كما نعم اه الرحمة
فانه يسر من الله في القدر وانه يسوى عنده اهل الصحة والبطلان وكان التصلب والاغماض
من طريقة المشائين والتشنيع عليهم لا يلايم كل الملايمة لما ذكره في اخر كتابه حكمة الاشراق في
تعريف كتابه وبعض الوصايا الواقعة فيه بقوله ولا منحوه الا اهله ممن احكم طريقة المشائين
وهو محب لنور الله وكذا ما سبق منه كما سيأتي في كلامنا في الكتاب ولقد اطنبنا وقدر جئنا
في بعض من المباحث واهل المقدرة في البسط والقبض مودى ما وقع من بعض العاية بعض
الكاملين فان تكلمنا حادثه انبسطنا وان قبضنا بعده انقبضنا اذ لا معطي لما منع بسطنا
ولا مانع لما اعطى لانا في كل لحظة من لحظات العمر نسمع بسمع القلوب نداء لمن الملك اليوم
لله الواحد القهار فالحمد لله الذي هدانا عن الخفار واسمعنا هذا النداء قبل انقضاء الاعمار
واجابتنا هذا بقرب او في جانب ذلك الشيخ الكامل كان وعلى تقدير الارجاء الى ثاني في
لما اوردنا عليه والكل بقدر والمدار على ما هو الحق وكان الغرض بسط الحقائق وبسط الدقائق
فيما امتحنت ومقصود ومع على حسب التقدير الازلي لا قصور فيه انما ينبغي هو ان يكون خالصا عن
الخلل والزلل والطغيان وكل ذلك وكل امر في كل مقولة وكل باب كل واد وحال ومقال بيد الله

وادنه

وادنه وتوفيقه وهذا الكامل في كتابه حكمة الاشراق وبعض كتب اخرى من التلويحات والمطارحات
وبعض آخر له بعض الحكايات والكلمات والتصرفات والاختراعات وكانها من مقوله ما عرفت
كيف وافعال الفاعل الواحد متشابهة كما هو المشهور وذكرنا على كثير منها بل على اعظمها ابهاما وتوت
تعليقاتنا في كثير من تعاليقنا منشورة متفرقة ولا سيما في شرح الشفاء بعض المناقشات والتعقبات والاستغفار
وذكرنا في بعض تعاليقنا بعد نشر بعض الالحاحات وبسطها ايضا من كلمات هذا الكامل في كتبه وتعاليقه
ومحاوراته وسياقاته يفهم انه في صدد المعارضة والمقابلة مع شيخنا الرئيس بل ابى كلامه
وكلمات بعض متعصبيه ومن له مرتبة ارادة واعتقاد بالنسبة اليه ومن جملتهم العلامة الشيرازي شارح
حكمة الاشراق ويفهم مما كتبه في شرحه هذا ترجيحه على الحكيمين الكاملين افلاطون وارسطو ايضا وبالغ في
مرتبته كما يفهم من شرح الخطبة وشرح اواخر الاشراق وبعض مقامات اخرى لا يخفى على المتتبع الواقف
يفهم الترجيح كلا وكلا وزعمي ان هذا الشيخ وان كان له مرتبة عالية ورتبة كاملة وسليقة اشراقية و
طبيعية متعالية لكن لا يكون في هذه المرتبة بل في هذه المرتبة بل في هذه المرتبة في هذه المعرفة ومتعه
من العلم ان كان ما يصل الينا في كتبه التي وصلت الينا فلا يخفى عند من له منه من الكتب في التميز الحكمي بل
العلمي ان هذا الشيخ ليس في مرتبة ذلك الشيخ بل في مرتبة ادنى منه بمراتب غير معدودة والذي يتكلف
عليه عصبيته في الكلام وحكاية تشتت ويصحح هذا الدعوى كل حزب بما لديهم فرحون والاولى لكان
هذا الشيخ حكمته وسلوكه ان لا يكون في صدد هذه المعارضة والمقابلة وامثال هذه المباحثة
والمجادلة والتشنيع والتفضيح كيف وفي شان الرئيس كلام يصدق ويحقق ان ما سبقه احد
من الفضلاء بل الحكماء وما لحقه احد ونعم ما افادنا استادنا المحقق المدقق العلم العلامة فخر
المحققين وسند المدققين من الحكماء والمتكلمين قدس الله سره النوير واحاطه الغفران واسكنه
الله تعالى في اعلى غرفات مراتب الجنان بحرمة سيد الانبياء والمرسلين وخاتم النبيين وشفيع

تعم

الخطيبين والمدنيين صلوات الله عليهم اجمعين حين شرّفنا بالاجازة وكتابتها وبيان ما رفعنا الله
من قراءة الالهيات الشفاء وطبيعيات الاشارات وشرحها في خدمة حضرة العلوية الفيلسوفية الاستادية
الاستادية اللهم احشرنا وسائر مستفيديه عموماً وخصوصاً في حضرته تحت لواء ائمتنا المعصومين المقدسين
عليهم السلام اجمعين اللهم خلّد ظلال سيادة من الحضرة الاستادية مع كمال قربه وقرابته طاهراً ومغني
ثمرته الولد وقرة العين وثمرة الفؤاد ومن اعاظم تلامذته ومستفيديه واحفظه عن جميع
الآفات والعاهات وبلّغه ما يتمناه في الدارين وحيّاه بكل ما تقرّ به العين ومدّ له في العمر السعيد
والعيش الرغيد وختم اعماله بالصالحات ورزقه اسباب السعادات وافاض عليه من عظائم البركات
لا زال كاسمه محمداً اعلمنا انه لم يرغب الزمان من زمان آدم عليه السلم الى الان مثله والعجب ان هذا
الشيخ الكامل صاحب الاشراق نسي ونغفل او تغافل ونعا ساعياً ذكره في اوايل كتابه والاختلاف
من متقدمي الحكماء ومتاخريهم انما هو في الالفاظ واختلاف عاداتهم في التصريح والتعريض ولا
نزاع بينهم في اصول المسايل وكان الظاهر من سياقاته كما يدل عليه سائر هذا القول والحكماء ان
المشائين بالنسبة الى غيرهم من الحكماء في هذه الكلية وهذا الكلام واخذته مخرجهم عن هذا وارتكاب
بعض التمحلات من ان امثال هذه المسايل المذكورة ليس من اصول المسايل وان ما ورد عليهم
من الايرادات التي عرفتها وتوقف بعض خبر منها بل كثير منها بعضها في كثير لمن تعالتقيا راجع الى البحث
اللفظ وان لا نزاع بينهم في اصول هذه المسايل ومعانيها ومقاصدها كاتر اللهم
انت علام الغيوب ومفهم الحقايق ومعلم الصوادق وكاشف الدقايق وانا المعترف
بالعجز والتقصير وان كان ما وقع مني ما ليس لا حقا به وكان هذا اسم اعتراف حالي من حج
لا عجز وقصور وشاهد عقلاً فعلاً عدلي على نقصي وتقصيري اللهم نوّر قلبي وسرّي وسرّ رقتي
على مناهج السلوك الى باب رحمتك ولم يصدر عني ما يكون بحثه كيف اصدر عن باب الرحمة

الشاملة

الشاملة والجود الواسعة بحيث ومدوري ومن تفضلك على ثم بك عندك اللهم ادخلني في
زمرة من تحفظه وتعلمه وتليمه وتربيته وتعصمه لم اك مستحقاً فانا بادل راغب اليك
فاعطيته وهو مستحق المنع ولا بادل سايل مالك وهو مستوجب الحرمان ولا تكال عما يفعل انك
على كل شي قدير وباجابة كل من دعاك فيما دعاك جدير اللهم وفقني وفضلني وشرفني واسعدني
واصعدني بالوصول الى بيتك المحرم المعظم المكرم والطواف حوله والتعلق باستاره وا
باذياله وتقبيل عتبة روضة نبيك المقدس المعلى المنور وتوحدني بالعطايا والاعطيات
الى كانت فوق تمنيا وفوق تمنايل مرتبة نوعنا وجنسنا مع انه مكتوب في نهاية شرف النسبة بالطاير
نسبة وبكبر سواد القوم الزايرين والدخول في عرصات العابدين والتردد مع السايرين فكيف
سعادات عظيم لكون فوق مرتبة نوعنا وجنسنا   فجاورت بالله خير محاورز
لدن هيته بيت المحرم عاكفا   اقمت باذن الله حولا مكملا   وصادفت سيفا بالمعروف وادعا
طللت مع العمار معتمراً له   وجئت مع الطواف بالبيت طائفا   وتم لي التوحيد ثم بلدة
بها هبط التنزيل الهي كاشفا   فجدد الهم حمداً له ومن جملة الاعطيات الكريمة والتوفيقات
البينة اتمام هذه الانموذجة الابراهيمية التي وقع هذه من حالها في ابتدائها وتشوقي
ايهم عاقبتها في مباحثنا   فصار يحيدني من كنت احذره   فصرت مولى الورى اذ صرت مولى لكا
تركت للناس دنياهم ودينهم   شغلاً بذكرك يا ديني ودنيائي   فارجو منك تسلّاً لك
اليك ان توصلني الى حريم كبريائك الوهيتك وان تكلفني بالانقطاع اليك وان تحفظني
وتقطعني امنيتي وفوق امنيتي كيف والحق تعطيتك واعطيتك وجودك واحسانك
وتفضلك هذا وفوق هذا وهذه الطلبات والسوالات والامنيات والرجاءات
تحققها كلها بل الترصد والتحقق تحققها كلها بتفضلك وكرمك ووعدك يا رب العالمين

واخوانی

والكرم الاكرمين نظرا بلطفك وانك قلت انا عند ظن عبدي لم اكن بدعائك ربي شقيا
وانا الذي احسنت لي وقت كذا ووقت كذا وكذا فتوسلت بك اليك فاقض حوائجي انك
جواد كريم وانك رؤف رحيم يا ارحم الراحمين [الشيخ روح روحه في كتاب]
النفس في فصل في مراتب افعال العقل وفي اعلى مراتبها وهو العقل القدسي في اثناء بيان وان العلم
ليس في العقل المحض منهما تكثر ولا ترتب صورة فصورة بل هو مبدا لكل صورة تفيض منهما على النفس
وعلى هذا ينبغي ان يعتقد الحال في المفارقات المحضة في عقلها للاشياء فان عقلها هو العقل
الفعال للصور الخلاق لها لا التي يكون للصور او في صور والنفس التي للعالم من حيث هي نفس فان تصورها
هو التصور المرتب المفصل فلذلك ليست بسيطة من كل وجه وكل ادراك عقلي فانه نسبة ما الى صورة [مشبهة]
مفارقة للمادة ولاعراضها المادية بالنحو المذكور وللنفس ذلك بانها جوهر قابل منطبع به وللعقل
بانه جوهر مبدا فاعل خلاق فما يخص ذاته من مبادئه لها هو عقليته وما يخص النفس من تصورها
بها وقبولها له هو عقليتها بالفعل والذي ينبغي ان يعلم من حال الصور التي في النفس هو ما اوله
اعلم ان هذا البحث من اعاظم اصول المسائل الحكمية الالهية كيف وهذا بحث العلم والمبدا لعلم العالم
وكان خلاصة هذا البحث هذا الفحص من البحث والقول كيف وفيه حكاية علم الواجب الذي
في شانه انه عين الواجب تعـ وتقدس انظر الى ان مقام تدرجنا ان معارضة سلكنا وان نجبر عصانا [تهنيا]
فنرجو تفضله من كرمه وتعليمه والهامه وغوثه وعونه واعانته وتوفيقه وهدايته ان يحنيا
ويخلصنا عن كل ورطة وسدة وهلكة وغرق وحرق وافة وغاشية ومحنة وكدورة ودهشة
وشين ودين ووحشة وطيش واضطراب وغدغة وما يشبهها وان يفتح لنا جميع ابواب
بركاته وفتوحاته وفيوضاته متوسلا بنور الهداية النبوية القدسية الملكوتية الكروبية
والشفاعة المؤثرة البيضاوية المحمدية سيد الملائكة والبشر والشفيع في الورود والمحشر ولقد

بينا وفصلنا هذا البحث بقدر ما قدره في كثير من تعاليقنا وفي كل تعليقه على تفصيل وسياقه
وبسط وبسطنا فيها ولاسيما في الحواشي المتعلقة على الرسالة القديمة المنسوبة الى الفاضل الدواني
المعقودة لاثبات الواجب تعـ وتقدس ولواحقها وفيها طرق من البيان والرد والاحكام
وفي هذه الرسالة الانموذجية الابراهيمية اشير الى هذه الانموذجة انشاء الله تعـ وما شان ابعد
كان فاستمع والحاصل ان قول الشيخ وعلى هذا ينبغي ان يعتقد الحال الخ وسابقه ولاحقه
والذي ينبغي ان يعلم الخ يشير الى ان هذا الحق عنده وعلى ما يشير هذا اليس على الفلانه ولا
مبنى في علم المعارفات المحضة لمحض هذا العلم الاجمالي البسيط ومن كلامه سواء كان يصح
الطلاق المفارق المحض على الواجب تعـ او لا يصح رعاية ملاحظة الادب والطلاق بعض الالفاظ
عليه يفهم ان علم الواجب ايضا كذلك بل هو اشد بساطة على هذا الطريق كما لا يخفى على الرجل
العلمي العارف فنظر الى ما تدرج الشيخ ههنا وما ذكره الشيخ في ثامنة الالهيات قوله
ثم يجب ان يعلم انه اذا قيل عقل للاول قيل على المعنى البسيط الذي عرفته في كتاب النفس
وهو لذلك يعقل الاشياء دفعة واحدة من غير ان يتكثر في جوهره بها او يتصور في حقيقة
ذاته بصورها الخ بل يفيض عنه صورها معقولة يشير الى هذا بل ينادي على هذا وهذا العلم الاجمالي
على تقدير تسليم ان يكون علما بالاشياء وان يكون علما لحقائق الاشياء ويجوز ان
يكون هذا البسيط الذي يكون من قبيل المبدا الفاعلي والحل في علم بكنه حقيقة كل شي
وفيه ما عرفت كما لا يخفى لنا في هذه المضايقة شركاء كما يفهم من صريح كلام كثير من المحققين و
اشاراتهم ومفهوماتهم ومنهم صاحب الاشراق على ما يفهم من كثير من كتبه الخصائص علم الواجب
تعـ والعقول فيه ليس مما يكفي لاطمينان خواطرنا ولهذا المعقول سابق علم فيه فوائد كثيرة
في نفسها وفي غيرها لا يبالى بنقله ذكر الشيخ بعد بعض بيانات في ان يأتي كتن ان ذات

النفس بصيرة بالمعقولات فهو من جملة ما يستحيل عندي فاني لست افهم قولهم ان شيئا
يصير شيئا آخر ولا اعقل ان ذلك كيف يكون وغيره واذا تقرر هذا فنقول ان تصور المعقولات
على وجوه ثلثة احدها التصور الذي يكون في النفس بالفعل مفصلا منظما وربما يكون ذلك
التفصيل والنظام غير واجب بل يصح ان يتغير مثاله انك اذا فصلت في نفسك معاني
الالفاظ التي يدل عليها قولك كل انسان حيوان وجدت كل معنى فيها كليا لا يتصور الا
في جوهر غير بدني وان كان ايضا ترتب من وجه ما في الخيال فمن حيث المسموع لا من حيث
المعقول وكان الترتيبان مختلفين والمعقول لا يعرف منه واحد والثاني ان يكون
قد حصل التصور واكتسب لكن النفس معرضة عنه فليست تلتفت الى ذلك بل قد انتقل عنها مثلا
الى معقول آخر فانه ليس في وسع انفسنا ان نعقل الاشياء دفعة ونوع آخر من التصور هو مثل
ما يكون عندك في مسئلة يسأل عنها مما علمته او مما هو قريب من ان تعلمه فحضرك جوابها في الوقت
وانت متيقن بانك تجيب عنها مما علمته من غير ان يكون هناك تفصيل البتة بل انما تأخذ في
التفصيل والترتيب في نفسك مع اخذك في الجواب الصادر عن تيقن بالعلم قبل التفصيل والترتيب
فيكون الفرق بين التصور الاول والثاني ظاهرا فان الاول كانه شيء قد اخرجته من خزانة
انت تستعمله والثاني كانه شيء لك مخزون متى شئت استعملته والثالث يخالف الاول
بانه ليس شيئا مرتبا في الفكر بل هو كمبدأ لذلك مع مقارنته للتيقن ويخالف الثاني بكونه لا
يكون معرضا عنه بل منظورا اليه نظرا ما بالفعل تعينا او بتخصص معه نسبته لا بعينه كالمخزون
فان قال قائل ان ذلك علم ايضا بالقوة ولكن قوة قريبة من الفعل فذلك باطل لان لصاحبه
يقينا بالفعل حاصلا لا يحتاج الى ان يحصله بقوة بعيدة او قريبة لذلك اليقين انما لانه متيقن
ان هذا حاصل عنده اذا شاء علمه فيكون تيقنه بالفعل بان هذا حاصل تيقنا به بالفعل

فان الحصول حصول شيء فيكون هذا الشيء الذي يشير اليه حاصلا بالفعل لانه من المحال ان
يتيقن ان كان الاشارة يتناول المعلوم بالفعل من المتيقن بالفعل ان هذا مخزون فهو بهذا النوع
البسيط معلوم عنده ثم يريد ان يجعله معلوما بنوع آخر ومن العجائب ان هذا المجيب حين يأخذ في
تعليم غيره تفصيل ما يحس في نفسه دفعة يكون معلما تعليمه بتعليم العلم بالوجه الثاني فيرتب تلك الصور
فيه مع ترتيب الالفاظ فاحد هذين هو العلم الفكري الذي انما يستكمل به تمام الاستكمال اذا رتب
وركب والثاني هو العلم البسيط الذي ليس من شأنه ان يكون له في نفسه صورة بعد صورة لكن
هو واحد يفيض عنه الصور في قابل الصور وذلك علم فاعل للشيء الذي نسميه علما فكريا ومبدأ له وذلك
هو القوة العقلية المطلقة من النفس المشاكلة للعقول المفارقة (الفعالة) واما التفصيل فهو للنفس من حيث
هو نفس فما لم يكن له ذلك لم يكن له علم نفساني واما انه كيف يكون للنفس الناطقة مبدأ غير النفس
له علم غير علم النفس موضع نظر يجب عليك ان تعرفه من نفسك فيما ذكره الشيخ تفتيش واستفسار
والحاصل ان من كلامهم يفهم ان الصورة في القسم الثاني مخزون في خزانة لا في النفس وعلى
هذا يبقى قسم آخر بان يكون في النفس ولا يكون ملتفتا اليه ويكون في النفس ويكون ملتفتا اليه ايضا منه
لما قصدناه وفي سياقته تفتيشات من وجوه اخرى وظني ان ما ذكره بعض المتأخرين في دفع
الشبهة المشهورة الواردة عن الامام الرازي في ابطال هذا القسم من العلم من ان تلك التفاصيل
ان كانت معلومة وجب ان يتميز كل واحد منها عن غيرها فيكون التفصيل حاصلا وان لم يكن
معلومة لنا لم يكن العلم بها حاصلا نعم ربما كان حالة من احوالها معلومة تفصيلا فما هو معلوم
مفصل وما ليس بمفصل ليس بمعلوم والجواب ان صورة تلك التفاصيل حاصلة في الذهن
مجتمعة لكن لم يلحق نظره الى كل واحد منها ولم يلتفت قصدا الا الى الجملة فاذا شرع
في المسئلة دفعة شيئا فشيئا وصدق النظر الى كل واحد من المعلومات التي في تلك المسئلة

حصل له في العلم مرتبة اخرى مفصلة متميزة بالبديهة عن الاولى التي هي بتلك التفاصيل ايضا وملاحظة
لها اجمالا ونظيرهما بين المرتبتين من الاحساسات ان ترى جماعة ثم تحدق وفتهم تحدق
النظر اليها فانا نجد في الابتداء حالة اجمالية وبعد التحديق حالة اخرى تفصل الاولى ولا شك
ان ابصارنا لتلك الجماعة حاصل في الحالين معا فالحالة الاولى شبيهة بالعلم الاجمالي و
الثانية شبيهة بالعلم التفصيلي لا يخفى عن شيء والنظر الصحيح يحكم بان الشيخ لم يرض بهذا
الجواب وان العلم الثالث الذي قرره لا يكون مركبا من الصور بل هيئة بسيطة خلاق للصور
المفصلة والحاصل انه ليس عند الشيخ الصور بالفعل في الذهن وان لم يحصل الالتفات اليها
والحاصل ان لا يتعدد الصورة اصلا بحسب اصل الحصول ايضا في مرتبة هذا القسم على ما فهمنا
من كلام الشيخ والتوجيه بالتجليات كما ترى وفيه له معارضة بما وقع من الشيخ في هذا الباب في مقامات
اخرى لا يرضى بهذا اصلا وفيما سيأتي ايضا يدل على ما اشرنا ويمكن المناقشة على ما ذكره
الامام من وجوه اخرى ولنرجع الى ما كنا فيه والحاصل ان الاكتفاء في مرتبة علم الواجب والمعارف
بمثل هذا العلم البسيط الذي عرفت حاله لا تطمئن النفس به من سياقته ونوع بيانه في
هذا القسم من العلم يفهم ان هذا ايضا من قبيل الصفات والعوارض والحالات للعالم
وهذا ايضا مبني تفتيش واستفسار من نوع آخر ولا سيما بالنسبة الى الواجب تعالى وما
يترتب عليه وما ذكره الشيخ في تعليقاته من قول الاول بسيط في غاية البساطة والتجرد
منزه الذات عن ان يلحقها هيئة او حلية جسمانية او عقلية بل هو صريح بثبات على وحدة
وتجرد وكذا الوحدة التي يوصف بها ليست هي شيئا يلحق ذاته بل هو معنى سلبي الوجود
وكذا اللوازم التي يوصف بها ليست هي من لوازمه هي خارجة عن تلك الذات وكل
ما سواه فلا يمكن ان يتوهم انه بذلك التجرد لانه معلول وكل معلول فذو ماهية ويكون

لم صفة

المعلومة ك

لم صفة او حلية فيكون هناك كثرة بوجه ما وكل ما كان اقل بساطة فانه في باب المعلولية ابلغ
ايضا مناسب لما وقع منه في كتاب النفس بل اشد في مرتبة البساطة وهذه المراتب الواقعة عنها
في نفسها لا يخفى عن شيء وتامل وهكذا بالنسبة الى ما ذكره وحققه في الاشارات الذي هو احق وكذا ما
يفهم من كلام اهل العلوم والشارحين وغيرهم واهل التواريخ ويفهم من كلامه ايضا في مقامات وفصول
متعددة منها ما ذكره بقوله وهم وتنبيه ولعلك تقول ان كانت المعقولات لا تتحد بالعاقل ولا
بعضها مع بعض لما ذكرت ثم قد سلمت ان الواجب يعقل كل شيء فليس واحدا حقا بل هناك كثرة فنقول
انه لما كان يعقل ذاته بذاته ثم يقوم يعقل بذاته لذاته ان يعقل الكثرة لازمة متأخرة لا داخلة
في الذات مقومة وجاءت ايضا على كثرة وكثرة اللوازم من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم
الوحدة والاول يعرض له كثرة لوازم اضافية وغير اضافية وكثرة سلوب وبسبب ذلك كثرة الاسماء
لكن لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته وبعض التوهمات كما ترى ومخالفة للاشارات لما في التعليقات
اشد من مخالفته لما في الشفاء مما نقلنا عنه وفي هذا المقام بعض الحكايات والقصص الشارحان
العلمان للاشارات قررا انه قايل بالقيام والوصف والعروض والارتسام وما يكون من هذا
القبيل وعلى هذا اكثر من الناظرين منهم صاحب المحاكمات ومن تبعه من السيد السند الشريف وبعض آخر
والشارحان اتفقا في الاعتراض في هذا المقام على الشيخ ومن كلام بعض متأخري المتأخرين ومن جملتهم
الفاضل الدواني يفهم ان ظاهر عبارة الاشارات يشعر بذلك لكنه قد صرح في الشفاء بنفيه
حيث قال هو يعقل الاشياء دفعة من غير ان يتكثر بها في جوهره او يتصور حقيقة ذاته بصورها
بل يفيض عنها صورها معقولة وهو اولى بان يكون عقلا من تلك الصور الفائضة عن عقليته ولانه
يعقل ذاته وانه مبدأ لكل شيء فيعقل من ذاته كل شيء وذكر هذا الفاضل بعد هذا المنقول وكلام شارح
الاشارات في شرح الاشارات يحوم حول ظاهر كلام الشفاء في هذا الموضع وفيه له معارضة ومناسبة

يظهر له عند الرجوع ان صريح كلام الاشارات دل على القيام ومغايرة العلم للعالم وكون العلم صفة
عارضة له نعم وكون الصورة المعلومة غير الموجودة في الخارج والحاصل ان كون كلام الاشارات صريحا
فيما اراده هذا الفاضل من الشفاء من عدم الكثرة في ذاته بسبب هذه الصور غير مرضي عندي بل الاظهر انه على القيام
على البت بل مما يصح تردده انه في مرتبة الحصول الذي يكون فيه ويكون غير قائم مع ان القيام انه صريح بعض
سياقاته بعطف اللفظة حتى لا ينحبط مع ان في هذا الاحتمال قد عرفت ما فيه وظني ان هذا المنقول الذي
نقلناه صريح في ذلك ولا سيما اذا انضم اليه ما تقدم على هذا من قوله ويجب ان يظهر لك من هذا ان
كل ما يعقل فانه ذات موجودة متقرر فيها الجلايا العقلية بتقرر شيء في شيء آخر وقوله الصورة العقلية
قد يجوز ان تستفيد بوجه ما ان تستفاد من الصورة الخارجية مثل كما تستفيد صورة السماء من السماء وقد يجوز
ان تسبق الصورة اولا الى القوة العاقلة ثم تصير لها وجود في الخارج مثل ما تعقل شكلا ثم تجعله موجودا
ويجب ان يكون ما تعقله واجب الوجود من الكل على الوجه الثاني وما ذكره الشيخ قبل هذا المنقول الذي وقع
اصل الكلام فيه بقوله ادراك الاول للاشياء من ذاته في ذاته هو افضل انحاء كون الشيء مدركا ومدركا
وما سيأتي من قوله ويجب على واجب الوجود ان لا يكون علمه بالجزئيات علما على الوجه المقدس
العالي على الزمان والدهر انه صريح في الصفتية بل في القيام ايضا فكيف فيما يخالف غرض هذا الفاضل
وما يكون عقيب المنقول في هذا الفصل انه من الموجودات وسيكون ما سيأتي في الفصل اللاحق به الذي
فيه حكاية العناية وما سبق من الشيخ في بعض فصول النمط الثالث منه ما ذكره بقوله لا كما ظنت — السادس
مخلصا الا ان يقول ان يمثل النظام الكلي في العلم السابق مع الوجب وفيه الا ان يفيض منه
ذلك النظام على ترتيبه في تفاصيله معقولا فيضانه وذلك هو العناية انه من الموجودات وما عد
على ان كلام الاشارات غير ما قصده هذا الفاضل من الشفاء كما ذكره في اوائل النمط الثالث
او يكون مثال حقيقته مرتسما في ذات المدرك غير مباين ايضا ما يؤديه لما كان له ولا آخر عن مخالفته لما وقع

منه في التعليقات والشفاء في كتاب النفس وبعض مقامات اخرى وكان عند ادنى انصاف
لا شك ان هذه العبارات كلها او اكثرها صريح فيما قصدناه وفي خلاف ما قصده هذا الفاضل وبعده
كما لا يخفى وانكار التصريح يوجب رفع الامان من العبارة وعلى تقدير تصريح احدى هذه العبارات
المنقولة او التي غابت عن ذكره يحتمل كلامه كما لا يخفى ولا يفيده فائدة يعتد بها ان لا يكون بعض العبارات
صريحة بل لا يفيده فائدة معتدا بها ان لا يكون واحد من عبارات الاشارات صريحا وهذا كما
وما ذكره من حكايته صريح الشفاء ان قوله ولانه يعقل كل شيء ذاته آه لا دخل له في التصريح بل قوله
تعقل الاشياء دفعة ابعد من هذا القبيل وتشابه الطرفين بل الترجيح بحسب اسناده اللاحق لما كان له
محال وان كان هذا الترجيح بل التساوي انه ليس بضروري لنا والدفعة التي وقعت في كلام الشيخ كان المراد
بها ما يكون معا بالزمان لا ما لا يكون التقدم والتاخر اصلا وان كان بحسب الذات كما لا يخفى على الواقف
بهذه المقالة عن آخرها وكان هذا لا يفيده في لفظ الدفعة في الموجب للزمان المشترك لكثرة الذي
لا يناسب غرضه وان كان اثبات الظهور ليس مما يكون ضروريا لنا وكان الدفعة التي يكون في مرتبة
المعية الذاتية المشتركة لا الكثرة انه لا يناسب غرضه كل المناسبة والغرض بيان ما في المقال وفيه ان
كونه صريحا في هذا غير ظاهر بل الظاهر عند من له معارفه سابقه ولاحقه وغيره من الامور الداخلية والخارجية
يظهر ان مراده غير هذا وكان هذا الكلام الذي يزعمه صريحا فيما اراده وعدم التمسك مطلقا عند
ادنى رعاية وجدان وانصاف يدل على خلافه بل دلالته ظاهرة او صراحة كما سيأتي بيان الاشعار
التفصيلي ومما يدل على ذلك ان الشيخ ذكر في الفصل الذي نقله عنه هذا الفاضل وتلك الكلام الذي
يزعمه صريحا على ما ذكره وذكر عقيب المنقول واعلم ان الشيء المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود كما عرض
ان اخذنا عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة وقد تكون الصورة الموجودة غير ماخوذة — المعقولة
من المعقولة بل بالعكس كما انا نعقل صورة بنائية نخترعها ثم تكون تلك الصورة المعقولة محركة — الماخوذة

لا عضائها الا ان يوجدها فلا يكون وجدت فعقلناها ولكن عقلناها فوجدت ونسبة الكل الى العقل
الاول الواجب الوجود وهو هذا فانه يعقل ذاته وما توجبه ذاته ويعلم من ذاته كيفية كون الكل
فتتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده لا على انها تابعة اتباع الضوء
للمضيء والاسخان للحار بل هو عالم بنظام الخير في الوجود وانه عقله وعالم بان هذه العالمية يفيض عنها الوجود
على الترتيب الذي يعقله خيرا ونظاما وعالم بذاته التي هي مبدأ الكل بنظام خير من حيث هي كذلك فيصير
نظام الخير معشوقا له بالعرض لكنه لا يتحرك الى ذلك عن شوق فانه لا ينفعل عنه البتة ولا يشتاق شيئا
ولا يطلبه فهذه ارادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج قصد الى غرض وكان هذا مؤدى
ما نقلناه عنه في الاشارات من قوله الصورة العقلية قد يجوز ان يستفيد من الصورة الخارجية آه
وظاهر في مغايرة الصورة او القيام او الصفتية او العروض او الحصول فيه او الذي يدل على الكثرة
في ذاته والحاصل انه يعلم ان هذه الصور المعقولة المعلومة غيره وغير الموجودات الخارجية وفي هذه
الشقوق وهذه الترديدات اعراض لا تعقل وان لم يكن هذا الجب الظاهر فيحتمل هذا ايضا على السوية
او على المرجوح وما يدل على تصحيح ما قصدناه ان الشيخ ذكر بعد هذا الذي نقلناه آنفا متصلا به بقوله ولا
نظن انه لو كانت للمعقولات عنده صور وكثرة كانت كثرة الصورة التي يعقلها اجزاء لذاته
وكيف وهي تكون بعد ذاته لان عقله لذاته ذاته ومنها يعقل كل ما بعده فعقله لذاته علة عقله ما
بعد ذاته فعقله ما بعد ذاته معلول عقله لذاته وظني انه بناء على ما فهمه هذا الفاضل قوله هو
يعقل الاشياء دفعة آه ~~بناء على ما فهمه هذا الفاضل~~ وحمله على ظاهره لقوله ولا نظن انه
لو كانت آه بناء على ما فهمه هذا الفاضل قوله هو يعقل الاشياء دفعة آه وحمله على ظاهره
لقوله ولا نظن انه لو كانت آه ولا ينبغي ولا يحسن وكيف ومن هذا يفهم ان الظن المشعر
الى كثرة الاجزاء من كلامه غير صحيح لا الظن المشعر الى كثرة الصفات وما يشبهها وقول الشيخ

وكيف

وكيف وهي انما بعد ذاته وعند من له ادنى انصاف وبعد عن المشاغبة والوسواس يحكم بان مراد
الشيخ من هذا الكلام نفي الكثرة بحسب الذات لا بحسب الصفات وان من كلامه هذا يفهم تجويز هذا وما يشبهه
بقوله على ان المعقولات والصور التي بعد ذاته انما هي معقولية على نحو المعقول العقلي لا النفساني وانما
له اليها اضافة المبدأ الذي يكون لا منه بل اضافات على الترتيب بعضها قبل بعض وان كانت معا
لا يتقدم ولا يتأخر في الزمان فلا يكون هناك انتقالات في المعقولات انتهى يدل على ما قصدناه وا
ان هذا الكلام في هذا المقام في جواب هذا الظن المعبر بقوله ولا نظن انه لو كانت آه مشتمل على ابطال
الوجه الاول لان قوله على ان المعقولات آه مؤدى ما ذكره في الاشارات وينطبق عليه وقوله على ان
المعقولات آه وهو من قبيل العلاوة كلام على نمط آخر ويدل على ما قصده هذا الفاضل من عدم
القيام او عدم الصفتية او عدم حصول الكثرة في ذات الواجب بان لا يستلزم التكثر الاجزائي بل غيرها
والكل سواء في الغرض ولا يلزم في مرتبنا هذا القول بالقيام وما يشبهه على البت وفيه غرض كما عرف
مع انه من كثير سياقاته في المقامات يعلم القيام والعروض صريحا والصفتية وما يشبهها والحصول العرضي
ان من الكلامين الواقعين من الشيخ في هذا المقام تفاوتا وان سياق العلاوة غير العلاوة والمراد
منها وان ما يعلم من سياق العلاوة غير ما يفيد هذا الفاضل واذا كان المراد ما فهمه هذا الفاضل مما
نقله وعلى زعمه يكون صريحا فيما قصده نصير هذه العلاوة هي الكلام السابق ويصير الكلام كالتكرار
وكانه لا يرضى به من له ادنى تمييز وبصيرة والظن الذي اشرنا اليه من كثرة الصفات لا يندفع
بقوله وكيف وهي تكون بعد ذاته وقول الشيخ من غير ان يتكثر في جوهره آه اشعار دقيق بل
لطيف بل ظاهر نظرا الى بعض القرائن في نفي الكثرة الذاتية الاجزائية كما ينبئ عنه في جوهره او
في ذاته وهو مؤدى قول الشيخ جاءت الكثرة لازمة لا داخلة في الذات وقول الشيخ في الالهيات
وكثرة اللوازم من الذات مباينة او غير مباينة لا تثلم الوحدة كان مؤدى قوله في الشفاء غير

بدر الاجزاء

ان يكثر جوهره بها او بهذه الكثرة التي بحسب الصفات لا ينافي للوحدة التي بحسب الاجزاء والحاصل
ان هذا الكلام مناسب لما في الاشارات ويمكن حمله عليه ولا يكون صريحا في خلافه ولا سيما اذا انضم
القراين الداخلية والخارجية وقول الشيخ او يتصور في حقيقة آه ايضا من هذا القبيل وفيه اشعار بان هذه
الصورة ليس صورة حقيقية ذاته بان يكون من قبيل الصورة المنوعة او المخصصة التي يكون من قبيل
ان يكون مما يشبه بالصورة التي كانت في الهيولى بان تقررها وتعينها ويكون سببا لوجودها وايجادها
او الفصل ومبداه بالنسبة الى الجنس ومبداه وتحتمل ان يشار بهذا الى نفي بعض التوهمات التي هي
التي يكون من قبيل ما توهم فرفوريوس او ما يحذو حذوه من ان يكون الواجب تعالى عما ذكر من
قبيل الهيولى والمادة وهذه الصورة من قبيل الصور التي يتصور في حقيقة ذاتها بان يكون صورة لها من
قبيل الصورة التي كانت للهيولى او يكون متحدة معها كما يفهم من كلام فرفوريوس واصحابه والحاصل انه
لا يكون من قبيل الصور المادية او الفصول وما يشبهها فتفطن للغرض ولا تزل من ضيق بعض العبارة
وغيرها وظني ان كلام الشيخ ظ فيما قصدناه واوكاه وبعض اقوال الشيخ في الشفا مما يخفى في خصوصه
وما لم يخف في خصوصه ومن جملتها ما وقع منه في كتاب النفس في فصل في الافعال المصورة والمفكرة من قوله
فنقول ان معاني جميع الامور الكائنة ما سلف وما حضر وما يرد ان يكون موجودة في علم الباري والملائكة
العقلية من جهة وموجودة في انفس الملائكة السماوية من جهة وستتضح لك الجهتان في موضع آخر ذكره الجيب
النظر بل الصريح على ما لا يخفى فيه وان الشيخ لا يرضى في توجيه كلامه بما يفهم من كلام هذا الفاضل فهذا ايضا يؤيد
اركان ما قررناه سابقا وما بقي لاحقا والتشبث بالتفرقة بين القيام والحصول كما يفهم من كلام بعض
المتاخرين ومنهم الشارح للتجريد لا يفيد هذا الفاضل كما لا يخفى بمراتب الالحاجات المتقدمة واللاحقة ولذلك
المنقول الذي نقلناه انفا من الشفا اما فيه حكاية العلاوة تتمة حكمية مشتملة على بعض الاحتمالات والطرق
في بيان هذا العلم في اكثر من تعاليقنا واضفنا اليها ما ادركنا بفكرنا وحصلنا بنظرنا وفي قوله

حصه از

هذا الفاضل وكلام شارح الاشارات لجموم حول ظ آه انه اشتباه يظهر عند الرجوع الى كلام الشارح للاشارات
وكلام الشيخ في هذا المقام ومما يناسب لهذا المقام ان هذا الفاضل في رسالته الجديدة المعقودة لاثبات
الذات والصفات وهي التي مرضية عنده وذكر في خطبته انها نبذة من الحقايق ودرة من الدقايق فيه نفايس
المطالب العالية وفوايد الفوايد الحكمية الخفية المتعالية وهي اشرف المباحث المتعلقة بذات المبدا الاول
وصفاته العلى ونسبة وجود الممكنات اليه تعالى على ما حققه ذو البصيرة النافذة في حقايق الملكوت
وظني انه ذكر فيها ما هو اتقن واحضر وذكر في بحث بعد ما ذكر ان حضور العلة غير حضور معلولها فان استلزام
حضورها حصول المعلول وحصوله اما بطريق الارتسام في ذات العلة فيلزم كونه فاعلا وقابلا او بطريق
قيام المعلولات بذواتها فيلزم المثل الافلاطونية او بقيامها بامر اخر غير ذات العلة فلا يكون
صورا علمية للعلة لان الصورة القائمة بغير الشي لا يكون علما لذلك الشي وان فرض ان يكون ذلك
الامر آلة لادراك العلة كما ان الحواس آلة لادراك النفس كان الواجب محتاجا في ادراك المعلولات
الى الالة ثم لم يكن المادة لذلك الامر بالعلم لتوقف العلم عليه وابطل ما قيل ان حصول المعلول
للعلة او كذا حصوله للقابل وذكر انه لا نم ان هذا الارتباط مصحح للعلم على ان ذلك يقتضي ان لا يكون
ايجاد ذلك المعلول بسبب العلم لعدم تقدم العلم عليه فرجح الى ان يكون ايجاد بعض المعلولات
غير علمية نعم به كما صرح به الشيخ في التعليقات وهذا قول لا يخرج عن كدر كما ستشير اليه وفيه بعض
التفتيشات ويؤيد بعضها بما يفهم من كلامه في شرح العقايد في توجيه كلام المتكلمين والحكماء وبعض
اخر من التفتيشات يؤيد بمراتب اخرى وذكر في تلك الرسالة ان ما يفهم من كلام بعضهم انه لما
كان الاشياء باسرها صادرة عنه وهو مبداها على التفصيل كان محيطا بها احاطة النواة بالشجرة فهو
العلاقة يكون ذلك لان جميعها مجملة وعلما واورد عليه انه لا احاطة للنواة بالشجرة كيف وليس فيها
الشجرة بالفعل فلا يكون علما بها وهو ظ وذكر انه قيل كان بالصورة المخصوصة بالتي تتميز ذلك

المعلولات في

على التفاصيل في

الشي كذلك بالمقتضي بخصوصيته تتميز ذلك الشي لان المقتضي باقتضائه لمراد المقتضي وصفاته بحيث لا يشارك
غيره وكما ان الصورة التي بها تتميز الشي اذا حصل عنده المدرك كان علما به كذلك المقتضي الذي تميز به الشي
اذا حصل عند المدرك كان علما به ولما كان المقتضي لجميع العالم على ما هو عليه في نفس الامر امرا واحدا او متميز
باقتضائه كل ذرة من ذرات الوجود عما سواها فلا استبعاد في ان يكون ذلك الامر الواحد اذا حصل عند
المدرك كان علما بكل واحد منها وح يكون جميع الاشياء في الشهود العلمي الذي هو بمنزلة الوجود الذهني
امرا واحدا قال المعلم الثاني واجب الوجود مبدا كل فيض وهو ظاهر فله الكل من حيث لا كثرة فيه فهو من
حيث هو ظاهر نال الكل من ذاته فعلمه بالكل بعد ذاته فهو الكل في وحدة اقول لما كان العلة مباينا للمعلول
مغايرا له في الوجود فلا يكون حضوره نفس حضوره وما لم يحضر الشي عند المدرك لا يكون مشعورا به بمجرد كونه
مبدا امتيازه وعلى فرض حضوره يجري الترديد المذكور سابقا من ان حضوره اما في الذات العالم
او في غيره وكلاهما يستلزم المحذور وعلى ان قياس العلة على الصورة وازالة الاستبعاد بذلك العكس
مستبعد جدا اذ الصورة عين ماهية المعلول على ما هو التحقيق او شبح له او مثال له على المذهب المرجوح
المصادم للتحقيق وليس العلة حقيقة المعلول ولا مثالا او محاكيا له فقياسه على الصورة قياس مع
ظهور الفارق وفيه بعض التعسفات مما اشرنا وما لم نشر فتحدس وذكره بعد اقول والاشبه ان
يكون مذهب الحكماء هو ان ذاته تعالى عين العلم القائم بذاته كما انه عين الوجود القائم بذاته فهو علم بذاته
وعلم بمعلولاته كما سبق التلويح اليه من نقل كلام من قال ان الصورة المجردة لو قامت بذاتها
كانت عالمة ومعقولة فهذا العلم القائم بذاته علم بذاته باعتبار وعلم اجمالي بمعلولاته باعتبار
آخر والحيثية الاولى علة للحيثية الثانية فعلمه بذاته من حيث انه علمه بذاته علة لعلمه بغيره وكما ان
العلم الاجمالي فينا مبدا للعلم التفصيلي كذلك العلم الاجمالي خلاف للصور التفصيلية في
الخارج وفي المدارك العالية والنفسانية وغيرها فالمعلولات كلها حاضرة له تعالى من غير ان تكون

في والانسانية

فيها

فيها بحسب ذلك فان الصور العقلية في العلم الاجمالي واحدة مع كثرة المعلولات على ما يقرر في
موضعه فهو الوجود العلمي الاجمالي هو بعينه الوجود الذي ذكرنا انه مبدا اشتقاق الموجود
وينتسب اليه جميع الموجودات كما سبق وليس هناك وجود وعارض بل وجود غيره عبارة عن انتسابه
اليه وذلك الوجود القائم بنفسه كما سبق تفصيله فكما انه وجود قائم بنفسه فهو علم قائم بذاته ولما كان
علمه مبدا للممكنات ومخصصا لوجودها كان بهذا الاعتبار قدرة وارادة واعتبر مثل ذلك
في سائر الصفات كما سبق وعلى هذا يرتفع الاضطراب الواقع للناظرين في كلامهم ويظهر توجيه الرموز
المنقولة عنهم ويندفع الشبه والشكوك عن كون الممكنات معلومة له تعالى من غير ان يكون مرتسمة في
ذاته تعالى او في غيره او قائم بذاته او معلول له انظر والى هذه المقالة واعتبر وان بعد وضع ما يفهم
من كلامه سابقا على هذا التيم هذا ام لا وبعد تتميم هذا الا تيم ما سبق مما ليس تمام عنده وكان
عند التامل في اطرافه يفهم بعض المناقشات من وجوه اخرى نبهنا في هذا بهذا وقوله بل وجوده
عبارة عن انتسابه ظ عبارته بل صريح عبارته كما لا يخفى كيف والغرض من بيانه كما لا يخفى على
العارف انه اجرى الكلام على مذاق المتالهين وهذا كما ترى وما فهمنا وقررنا في مذاق المتالهين
ان وجود الموجودات عبارة عن الوجود الذي هو الواجب تعالى ولهذا ابى ان الوجود جزئي
حقيقي والموجود كلي وان صدق المشتق لا يستلزم قيام مبدا الاشتقاق بمعروض المشتق
كما حققه صاحب المحاكمات والسيد الشريف وغيرهما ولقد كررنا في تعاليقنا وحكايته ان وجود
الموجودات عبارة عن انتسابه الى ذلك الوجود ولقد كرر مثل هذه السياقة عن هذا الفاضل
ليس على ما هو التحقيق الموافق لمذاق المتالهين وما حققه المحقق منهم فالحاصل ان هذا ليس موافقا
لمذاق المتالهين الا بالتاويل وبعد التاويل بالموجودية وامثاله كون هذه المقالة في بيان العلم
تماما كما ترى وكان بعض ما ذكر هذا الفاضل على بعض المقالات الاخر مما يمكن ان يرد عليه

ايضا ولو رد وبعض مناقشات وتفتيشات اخر الا انه محال ليظهر عند التامل وبعد اتمامه يمكن
ان يكون ماخوذا مما ذكره الشارح المحقق للاشارات ومن تبعه ولكون هذا من بعض المباحث الاخر
ماخوذا انه محال واعلم ان لبعض تلامذة الشيخ اي بهمنيار بن المرزبان بعض مقالات مناسبة
لما نحن فيه ونقلنا من الشيخ ذكر بقوله وليس هو عالما لان له تلك الصور بل هو عالم بمعنى انه يصدر عنه
تلك الصور وصور تلك المعلومات مع كثرتها عنده على وجه بسيط وبيان ذلك ان حقيقته
يصدر عنها مفصل المعقولات كما ان معقول البسيط عندنا علة للمعقولات المفصلة ولكن المعنى
المعقول البسيط عندنا موجود في عقولنا وهناك نفس وجوده معنى المعقول البسيط وهو انه كما يكون
بينك وبين انسان مناظرة فاذا تكلم بكلام كثير خطر ببالك جوابه مفصلا شيئا بعد شيء وربما
بسط لك املاء وشبهه كما غدا لها عنده اشد تحديدا ولكون هذا ايضا ولا سيما بعض كلامه
وسياقه ماخذا لما ذكره هذا الفاضل بوجه محال فذكر بعض بيانات اخر مقدما على المنقول منها و
اذا كان يعقل ذاته فيعقل ايضا لوازم ذاته والا ليس يعقل ذاته بالتمام و اللوازم التي معقولاته
وان كان اعراضا موجودة فيه فليس مما يتصف بها او ينفعل عنها فان كونه واجب الوجود بذاته
فهو بعينه كونه مبدأ اللوازم اي معقولاته بل ما يصدر عنه انما يصدر عنه بعد وجوده وجودا تاما
وانما الممتنع ان يكون ذاته محلا للاعراض ينفعل عنها او يستكمل بها او يتصف بها بل كما انه في
انه بحيث يصدر عنه هذه لانها لا انها محلها ولوازم ذاته هي صور معقولاته لا على ان تلك الصور
يصدر عنها فتعقلها بل نفس تلك الصور لكونها مجردة عن المادة تفيض عنه وهي معقولة له نفس
وجودها عنه نفس معقوليتها له فمعقولاته اذن فعلية لا انفعالية فلهذا لا يلزم ان يتغير بل علمها
وجدت او وجدت فتعقلها حتى يجب انه يعقلها لانه يعقلها واما نحن فلا نوصف بانا نعلم
الا ما يحصل في عقولنا الصورة المعقولة فيكون عقولنا مع تلك الصورة موصوفة بانها عاقلة وهذا

هذه اللوازم للذات بوجه له او وصف
بانه يعقل هذه الامور وانه يوصف به لانه يصدر عنه
ح

القول مع انه لا يخلو عن شائبة مخالفة لما مر مما نقلنا عنه في نفيه كما ترى ولا يخلو هذه بسياقه
الاخيرة عن غرابة ايضا والقول بان هذه الصور اعراض موجودة فيه من غير القيام به او في
اخر وكان من كلامه يفهم انه ليس ههنا شيء آخر غير العالم اي الواجب تعالى وهذه الصور كما ترى وكون عرض
في شيء من غير القيام مطلقا مما ليس على الغالب لنا ولا حس الا نقياد ويمكن ان يكون هذا ماخذا لتوجيه
تعالى ان
ما لما ذكره الفاضل الدواني في بيان مذهب المتكلمين الحكماء الفرق بين الحصول والقيام وعليه
عليه ولاختلاف كلا ميهما في بعض المراتب مجال ولترجيح كل منهما مع انه في نفسه كل منهما قريب عن الاخر
على الاخر من بعض الوجوه مجال تفطن والحق ان كلام الشيخ في هذا المقام مما نقلنا او لم ينقل لا يخلو
عن اضطراب وتشويش وهكذا وقع اشارة واما هن كثير من المباحث ولكن ما اشرنا اليه على نمط
آخر وما يفهم من كلامهم على ما وقفنا لنا على وجوه اخرى وعند ملاحظة ما لم ينقل عن الشيخ بعض احوال التي
المذكورة وما ذكره الشيخ بعد ابدا بعض الاحتمالات والايماء لا بعض الشبهات ورمز الا دفعها بطلع
قرع العصا بوجه فينبغي ان يجتهد جهدك من التخلص عن هذه الشبهة وتحفظ ان لا يتكثر ذاته ولا يبالي
بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة تمكن الوجود ايضا اما ظاهر في نفي التكثر الاجزائي كما يدل عليه صريح
ما في كتاب الاشارات الذي اجود كتبه وفيه معتقداته كما عرفت من هذا الكتاب وغيره او مساوق الدلالة
عليه ونفي التكثر الوصفي والعارض الحقيقي سوى الاضافي المحض كما يصرح به او محمل فيما عرفت ايضا على المرجحية
كما يدل عليه قوله ولا يبالي بان يكون ذاته ماخوذة آه دلالة ظاهرة او مساوقة وعلى تقدير التصريح
يبقى هذا الاحتمال فلا يبالي لما قررنا وكررنا من ان دون العلاوة مما يدل على ما عرفت من التكثر الوصفي
والعارضي الحصول الفعلي وما شبههما بما لم يستلزم التكثر الاجزائي كما عرفت مرة بعد مرة والاضطراب
في كل مسئلة من المسائل العلمية السهلة المحوشة لا يبعد من نوع البشر بل بقوله الممكن ولا سيما
من بعضهم ولا سيما في بعض العلوم العقلية العلية المتعالية ولا سيما تبيه علم الواجب تعالى وذلك البحث

العظيم العميق الذي لا ساحل له الا ما شاء الله وكلما كان التحير وتحقق العجز وصدق الجهل في هذا العلم
اكثر واقوى يكون موجبا لمرتبة الكمال والادراك والعلم ولهذا مقالة مقالات في معدودة بسطنا واطنبنا
ما في هذا الباب في لواحق التعليقة المكتوبة على بعض الرسائل وكان عند ملاحظتها يظهر بعض الحالات
بل بعض التنبيهات والاهتمامات والحلات والانكشافات ونعم ما ذكره الشيخ في كتب العلم في بعض رسايله
بعد ذكر بعض البيانات والاحتمالات فلم يبق من الاحتمالات الا ان يكون في صقع الربوبية وانت لم
تدرك كيفية هذا فلا باس لان حظ العلم اعمق من ذلك ولا يكون لما ذكر الحجاب مطمح لا سيما في دار
الغرور فلا تلتمس من بعضك شيئا عن الملائكة المقربين والانبياء المرسلين والاولياء العارفين
الا واحدا بعد واحد فان اردت لمعة من هذا فجاهد وفكر في حوالك ودع زوايا قلبك ليحدث لك
حادث تطمئن له وكانه ما وقع منه في النمط السادس في الاشارات وهو المعقود في الغايات والمبادي
وفي الرتب بعد بيان غاية حركات الافلاك واغراضها من التشبهات بمبادئها ومعشوقاتها والاشارة الى
الانتهاء الى المعشوق الحقيقي والمطلوب الحقيقي الذي هو المبدأ الاول ويمكن ان يصل اليه النوع الانسانية
والملكية والمادية والمجردية بوجه الا انه ليس لك ان تكلف نفسك اصابة كنه هذا التشبه بعد ان
يعرفه بالجملة فان القوى البشرية وهم في عالم الغربة قاصرة عن اكتناهه دون هذا فكيف بهذا او
فكيف فكيف هذا الاجنوع مناسبة لما نحن له وكان ما ذكره في اخر نمط مقامات العارفين جل
جناب الحق عن ان يكون شريعة لكل وارد او يطلع عليه الا واحد بعد واحد الى اخر ما سبق نقله
هنا اشد مناسبة لعله ذكرت في بعض اللواحق التي اشرنا اليه في ضمن نقل بعض سياقات اخر
من هذه المقولة التي هي ان هذه المراتب لا تتم في العجز المتحقق والجهل الصادق بعض الاختلافات وصدق
بعض الفضولات وكان ما وقع من الشيخ الكامل المتنبه العاقل المقتول السهروردي في اثناء بيان قوله
على ان عجايب العالم السفلي يتعذر علينا الاحاطة بها فكيف عجايب العالم العلوي واذا امتنع علينا ذلك

ليجذب

طريق القياس والاستنباط فامتناعه علينا ونحن في عالم الظلمات من طريق المشاهدة والانكشاف
اولى وللسيد الشريف مقالة لذيذة عالقة مناسبة لهذه المقولة الذي تدرجنا وطرحنا فيه ونهايات
المقالات والحالات والمقامات والبدايات والنهايات هذه الى اخرها كيف ينتهي الافكار والاختيارات
والاذكار والاوراد والانكشافات والمشاهدات والاحوال والمقامات والبدايات والنهايات
مودي ما ينطق به المحققون الواصلون العارفون من كل مقولة من الجن والملائكة والانس حالا
ومقالا وسوادا وخيالا وظاهرا وباطنا بطرق شتى وبيانات واشارات لا تعد ولا تحصى الى العجز عن
درك الادراك ذكر في بعض كتبه بعد بعض بيان ما في مبحث اختلاف الواقع في المركبات نوعا وصنفا
وشخصا ونسبة ووضعا وادراكا الى عدم تشخيص المبحث على ما هو عليه دائما ادعاء كون الفاعل المختار
يفعل ما يشاء باختياره ويخص كل شيء بما يقتضيه حكمته فهو الدين القويم والطريق المستقيم الذي ينجي
العقول عن مهالكها وتهديها سوي بعض الامور الى مدبرها ومالكها ولعل الفائدة الكبرى في امثال
هذه المباحث والتعبير عنها وتدقيق النظر في مبانيها ان يظهر للعقول العجز عن معرفة المصنوعات
ويرجع منها الى الاشتباه فيها فيعلم انه لا سبيل لها الى حريم الكبرياء ودخانها فيها فيطرق خناك
عجزا وانكسارا ويتضرع بين يدي سيدها حالا ومقالا فتداركها الرحمن بانوار هدايته وتعرضها
اليها بنفحات رحمته اولئك الذين اهتدوا واولئك هم الفائزون واما الواقعون في شبهات
العقول والاوهام الخابطون في ظلماتها المعجبون بما اوردوا من تمويهاتها فسوف يتذكرون
اذا سلب عن انفسهم جلابيبها وظهرت لهم نصفاتها واني لهم الذكرى يومئذ وينادون من مكان بعيد
واولئك هم الخاسرون وهذه المقالة المنقولة من السيد الشريف مقالة وحدانية انقيادية
عالقة انصاعية وكان هذه غريبة من اقواله وسياقاته واقواله وارضاءه من كمال الخضوع على
الواقف ما هو دونه تضعيفاته والموازنة ولكن ظاهر ان الجزم الذي يفهم من كلامه يتداركها بل في

نظيرها فسوف تذكرون لا تلح عن شيء ولا سيما نظرا الى المقام الذي مر ح فيه من بيان حكومة ذلك الفاعل
المختار الواحد القهار وملكيته وملكوتيته وسياسته الى رعاياه ولعل لعل وعسى وكاد وسيما يحتمل ويقرب
ونظائرها مما يناسب لهذه المقولة العرفية اللاادرية الجرانية التي تنبئ عن تفويض الامور الى مالكها
ومدبرها وعن وقوع الامور بلا سابقة استحقاق او اهل مما يقع عما يقتضيه حكمته التي لا يعلمها الا هو
اقرب وانسب من الكلمة التي يكلمها وينبئ عن ان هذا التدارك والتوب من هذا الطارق والنجز
والانكسار للمحض بما سبق حكمته وخصصه وشاء بارادته وان كان من بعض مراتب الوعد الصادق
الالهي والماثورات النازلة الواردة البيضاوي بفهم ما ذكره س لكن الادب والعجز والاحتياط
وعدم الوقوف والتوقف في ملكوت الالهي وتفويض الامور الى الله تعالى كما اشار س في هذه المقالة
اليه وكان غرضه من هذه هذا وما يلائم لهذا يناسب ما اشرنا اليه ونعم ما ذكره الشيخ في المقولة المناسبة
لما مر ح فيها س بل في اصل موادها فان القضاء والقدر ليسا مقصورين على الاستحقاق فقط وان
كان موهمين اياه بل المشهور ان امر القضاء والقدر مشكل موكول الى الله تعالى فكيف وللحق على هذا
المداق والمترتب عليه شيء من اثابة المطيع واهانة العاصي وقيل مولاه الجنة ومولاه للنار ولا ابالي
وكيف واذا كان الشان والامر والرجوع مع الملك الواحد القهار الذي لا يناسب شيء من احواله
حكومته ولطفه وقهره وانتقامه شيئا من احوال من يدخل في حيطة التصور والتعقل والتوهم وادنى درجة
الاماليه واللا بكمرته كيف وكل ما وقع منه حسن وعلى ما ينبغي وان لم يعلم خصوصياته ووجهه وهذه
اقليه من حالاته ما نسبته الى عباده عسى ان يكرهوا شيئا وهو خير لكم مع انه لا يلزم عليه ان يقع
هذا الخير اجمالا وتفصيلا فكيف يمكن التكلم بما ينبئ عن الجزم والاستحقاق وحالا يستلزم ايهم وعلى
اروجه تعرف ان هذا الاستحقاق هو الاستحقاق الذي يستحق عنده تعالى شيئا وبناء على هذه
الامور التي هذه قليلة اقليه حالا يعلم فاي شيء يلزم عليه بان يجري احد بمثل هذا فعلى هذا العبد

الصالح العارف ايضا في كل حال على خطر عظيم وتوهم قوي وخوف جسيم اما ترى سمعك المقربون على خطر عظيم
هذا بعد حصول التقرب فكيف بمن لا يعرف تقربه وحاله اما ورد عليه ان رحمته وسعت كل شيء لا تقنطوا
من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا لكن لمن شاء والمنه مما لا يخفى اما لم تر اما تورث الاولياء
العرفا ولا سيما السلسلة القدوسية العلية المتعالية السمائية الملكية الزاكية الطاهرة المطهرة الائمة
المعصومية العلوية البيضاوية المنزهة من الذنوب الكبيرة والصغيرة بل عن قصدها وتصورها من الاوهام
والحالات النفسانية بتصور البراءة عن الشوائب والخواطر الجسمانية والعوارض والنقايص النفسية والعقلية
الذين هم افضل البرية واشرف الخليقة بمن تفضل الله ونسبتهم الى خير خلق الله محمد سيد الكونين و
الثقلين والفريقين من عرشه الى فرشهم مع انهم براء عن السوء كيف ومن عدم الوصول الى منتهى
ما يعد ويحكى للاكمل والاشرف للذوات الكاملة الاكملية انواع احساس الالاء المخلوقية واصناف انواع
الامور الممكنة اما وردت عليك مقالات تلك الطايفة المتبركة المباركة التي وصلت اليهم واليها
في شانهم البشارات التحقيقية الغيبية اليقينية والوعدات الصادقة الخفية المتيقنة واحوالهم واقوالهم
ويرجون بركة النسبة اليهم بعنوان نسيم من النسايم الرجانية الشاملة المحيطة بهم مع ان هذه قليلة
اقليه اجمالية من حالهم ومقالهم هكذا وفوق هذا تضرعاتهم ومخوفاتهم الافهم الناشئة من تصورات
تقصيراتهم وعدم ايفائهم حقوق العبودية على ما هو ادنى درجة العبودية لشان ذلك المعبود الذي هو اعلى مرتبة
المراتب الغير المتناهية بالنسبة الى ما يمكن ان يتصور ويتعقل بالوجه تفصيلا واجمالا وان كان العاقل
والمدرك والمتصور مثل هذه الطايفة وتلك الطبقة التي اما لم يورد ما ورد من حالات الامام
الكامل الواصل من جملة الائمة المعصومين الذي رتبة مسوده كاسمه زين العابدين ومقالاته
التي كل منها يكفي لنا ومن جملتها التعجب والتردد الذي يظهر من قوله عجبت ان تغفر لي وانا انا
فبار وجه بحرمه بالاتي والا هو ارا ما يتفعل من مقوله مراتب الخوفيه والرجائية وذوات القدسية

والاضطرابات الامكانية البشرية الواردة من سد المقولة الامكانية الذي لا مرتبة الواجبية سبحانه
في كل حال ومقال ودين ودنيا تفضل ربه واصطفاه رسالته وحسن ورد ما ورد من صاحبه في شانه
ومبداه ومعاده واوله واخره وفاتحه وخاتميه ودنيه واخريه فكانه لا يبالي بالجفا ولا بالوفا
ولا يبالي ان يغير ويبدل وغير علته ولا آله ملاته وكل ميسر لما خلق وكان هذا ايضا على حد المقولة
لا على ما لا يلايم والتوجيه بان هذا الكلام واحدث في نقل المقدمة كما ترى وعلى تقدير التسليم لا بد في
المناقشة التي وقعنا فيها ولعمري في هذا التردد والخوف والرجاء وهذا التكلم الذي قد وقعت اذ نبي
اي بقوله على وجل وخوف سبحانك اللهم نحن مقصرون في طلب رضاك فاعف عنا عليه بجودك وعاجزون
متحيرون نامون في جميع امورنا حتى في عجزنا وتحيرنا وتيهنا فاغثنا وارحمنا ولا تكلنا الا غيرك من نفوسنا
وغيرنا من مقولة امكاننا لحرمة نبيك ونبيك الذي يرجع اليك بل عنهما الامكان بهتيه لا يخلو
منهما انت ولينا يا مولانا وسيدنا وصاحبنا ومنتهى مقاصدنا اللهم اهدنا ونورنا ووفقنا
وخلصنا من ظلمات الغواشي الجسمانية واخرجنا عن خطرات الكدورات النفسانية ودربنا عن درن
العلايق الهيولانية وانته بنا الى باب جبروتك السبحانية وطهر قلوبنا عن توهم تصورات الامور
الامكانية ووحدنا بالانقطاع الى الملايك الربانية واجعل لنا ما وسيلة وشفيعا في كل حال
ومقال ودين ودنيا واولاه واخراه وفي كل بداية ووسيلة وارشاد ووصول واتصال اليك
سيدنا الحضرة البيضاوية الملكوتية الاسمية الاعظمية المحمدية سيد الكل في الكل سلطان مقولة
الانس والجن والعقل والملائكة الروحانية صلى الله على روحه المقدس الاقدس وبدنه الازكى
الاطهر واولاده الهداة الى الطريقة المستقيمة والشريعة النورانية اعلموا اخواني انه في نيتي
ان شاء الله تعالى ان اكتب رسالة حكمية على حدة في العلم وبغوص في لجة مرتبة اخرى وتكتب بيتين
ما قدره الله لي ولكم ونسمح بمن تفضله من دره وفرايده ما وافق لذلك الوقت والاوقات

خواص يعرفها العارفون وان كان ما تكلمنا واشرنا في كثير من التعاليق من قبيل الرسالة
بل من قبيل الكتاب مع انه لم يعلم شيئا قط حتى عدم الذي من بداية الامور مع انه منتهى السلوك
ولم يشرع في ابتداء هذا البيداء ولم يصل بقرب وادي هذا البحر العميق ولا يقرب من ان يتق
هنوز در رہ عشق تو اولین قدمست این ہمہ کیف بالوصول کیف ونطق به الكلام العزيز الذي
لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد
كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا مع ان نعم المأثور ما روي ان العلم نقطة كثرها الجاهلون وهذا
ايضا بادني بصيرة مودى ما نطق به القرآن المحيط بكل شي كيف والى الآن الرى مع الكتابة
متشابهة ومع الظهور خفي ومع الكثرة واحد وهكذا وعدد وعدنا بعينها عجب يا رم احوس حوب
اللهم احفظنا من الطمع والطامات وبالمرضي عن حد الولة والعبودية والمخلوقية والكل بقدر وظني
ان كلام الشيخ في تحقيق الكلي الطبيعي ايضا لا يخلو عن شائبة توهم اضطراب واختلاف وكثير من فنون
كلامه وسياقات عباراته بل ظاهرا بل صريحا على ان الكلي المعروض الكلية وهو الكلي الطبيعي على ما هو المتعارف
بين كثير منهم بل ظاهرا بل صريحا على ان الكلي المعروض للكلية قطع النظر عن كونه من حيث هو كلي
ومتصف بهذه الصفة اي الكلية غير موجود الا في العقل والوهم واكثر اقواله يدل على انه موجود
وظني ان هذا مرضي له وهو المحقق عنده وعلى ما قررنا تقرر ما نعني به لطائفنا ايضا الى الآن
ويمكن توجيه السياقات الواقعة من الشيخ اي الاقوال المنافية المخالفة لهذا على ما هو اي هذا الموافق
وانه يفهم من بعض سياقاته ان بين الجنس والنوع في هذا اي في كونهما موجودا فرقا وان
الجنس غير موجود وان النوع الموجود وذكر في كتاب النفس في فصل في ان النفس داخلة في مقولة الجوهر
في اثناء بيان النفس النباتية مطلقة لها وجود الا وجود معنى جنسي وذلك في الوهم فقط واما الموجود
في الاعيان فهو انواعها ومن كثير من سياقاته وبياناته في النفس وغيره يفهم ان المعنى الجنسي

اي اللابشرط من الجنس مثل الحيوان اللابشرط وسائر الاجناس التي كانت اجناساً للانواع الموجودة
في الخارج موجودة والتفرقة المفيدة العالية والتوجيه على وجه يلائم فنون الكلام وسياقته يحتاج الى [وسياقاته]
لطف قريحة فائقة من الله تعالى وضرب من عناية الكافية في كل شيء وفي هذا نبين انشاء الله ان ابين هذه
المراتب وما يترتب عليها على ما خطر ويخطر بالبال واستنبط اليه تقريبي او استفدنا واستفيد من
كلام السلف في تلك الرسالة وفي غيرها انشاء الله ان يكون من بعض التوجيهات في مرتبة التوفيق ورفع التخالف
ما استنبطنا بضرب من التلطف والتصرف والعناية من كلام المعلم الثاني الذي قرره في رسالة اتفاق [كتاب في]
راي الحكيمين في موافقة ما وقع من الحكيمين الكاملين افلاطون وارسطاطاليس قدس سرهما ونور ضريحهما و
احد معهما وسعي جميع الناظرين والطالبين والسابقين واللاحقين من المؤمنين القائلين بالشرائع السماوية
الالهية في ام الجواهر وان التي منها اقدم عند ارسطاطاليس غير التي منها اقدم عند افلاطون فان اكثر الناظرين
في كتبهم يحكمون بخلاف بين رايهما في هذا الباب والذي عندهم [ضرام] لا هذا الحكم وهذا الظن هو ما وجدوا
من اقاويل افلاطن في كثير من كتبه مثل كتاب طيماوس وثولوجيا دلالة على ان احسن الجواهر واقدمها [وسوفسطيقا]
واشرفها هي القريبة من العقل والنفس البعيدة من الحس والوجود الكائن ثم وجدوا اكثر اقاويل ارسطو
في كتابه في المقولات وكتابه في القياسات الشرطية يصرح بان اولى الجواهر بالتفضيل والتقديم الجواهر بالقصد [في]
الاول الى الاشخاص فلما وجدوا هذه الاقاويل على ما ذكرنا من التفاوت والتباين لم يشكوا في ان
بين الاعتقادين خلافاً والامر ليس كذا لان من دأب الحكماء والفلاسفة ان يفرقوا بين الاقاويل والقضايا
في الصناعات المختلفة فيتكلمون على الشيء الواحد في صناعة بحسب مقتضى تلك الصناعة ثم يتكلمون
على ذلك الشيء بعينه في صناعة اخرى بغير ما تكلموا به اولا وليس ذلك ببديع ولا مستنكر اذ مدار الفلسفة
على القول من حيث ومن جهة ما قد قيل انه ان ارتفع من حيث ومن جهة ما قد قيل بطل تلك العلوم
والفلسفة الا ترى ان الشخص الواحد كسقراط مثلا يكون داخلا تحت الجوهر من حيث هو انسان

وتحت الكم من حيث هو ذو مقدار وتحت الكيف من حيث هو ابيض او فاضل او غير ذلك وفي المضاف
من حيث هو اب او ابن وفي الوضع من حيث هو جالس او متكي وكذا سائر ما اشبهه فالحكيم ارسطو حيث
جعل اولى الجواهر بالتقديم والتفضيل اشخاص الجواهر انما جعل ذلك في صناعة المنطق وصناعة الكيان
حيث راعى احوال الموجودات القريبة الى المحسوس الذي منه يؤخذ جميع المفهومات وبها قوام المتصور
واما الحكيم افلاطون فانه حيث جعل اولى الجواهر بالتقديم والتفضيل الكليات فانه انما جعل ذلك
في ما بعد الطبيعة وفي الاقاويل الالهية حيث كان يراعي الموجودات البسيطة الباقية التي لا تستحيل
ولا تدثر فلما كان بين المقامين فرق كما بين الفريقين بون بعيد وبين المنحوين اختلاف فقد صح ان
مذهبي الرأيين من الحكيمين متفقان لا اختلاف بينهما اذ الاختلاف انما كان حاصلا ان كان حكما
على الجواهر من جهة واحدة وبالاضافة الى مقصود واحد لحكيمين مختلفين فلما لم يكن كذلك اتضح ان [ذلك]
رايهما مجتمعان على حكم واحد في تقديم الجواهر وتفضيلها فاستنبط ان كنت من اهله وذلك بمذاق
ما قصدنا والتفصيل في مقامه وهذه المقالة الواقعة من هذا الحكيم الكامل في بيان موافقة مذهبي الحكيمين
المعظمين مقالة كثيرة النفع في فنها وفي غيرها وسنبين انشاء الله تعالى شرحها وما لها وعليها وفيها
ردا واحكاما في الشرح المعقود لهذا الكتاب المشهور باتفاق راي الحكيمين الذي شرعنا في المدينة المباركة
المتبركة البيضاوية زادها شرفا وكرامة ومنزلة ببركات الحرمين المقدسين وفقنا لاتمامه واصلاح
جميع احوالنا وامورنا ومن جملة الفوائد المستنبطة من كلام المعلم الثاني ان ما خطر سابقا بالبال من
ان تقدم طبيعة اللابشرط من قبيل الحيوان على الذي بشرط شيء من قبيل الانسان على الحيوان ومن
جملة هذه المواضع ما وقع منه في اخر النهج الاول من الاشارات وفي بعض كتب الشفاء ولا سيما
ما وقع منه في البرهان ولقد فصلنا في كثير من تعاليقنا ولا سيما شرح الشفاء وجه الاستنباط بمقوله
من العناية بما يمكن منه ومن هذا يفهم انه عبر عن المقولات بالمشتقات وانه يفهم من هذا عدم.

تباين المقولات وانه يصدق مقولات الاعراض على ما تحت مقولة الجوهر وبعض من مقولات الاعراض
على ما تحت مقولة بعض آخر ولا قصور وكان كثير من متاخري المتاخرين ومنهم السيد الشريف في كثير من كتبه
كانه غفل عن هذا وحكم بمطلق التباين وعدم الصدق ولقد فصلنا في شرح الهيات الشفا ما في هذا وان
كلام الشيخ الرئيس في مواضع غير معدودة يدل على عدم التباين وانه يمكن ان يصدق بعض منها على ما يصدق
بعض آخر منها عليه بحمل هو هو وصدق هو ان الجوهر عندهم الصدق والحمل الذاتي اي لا يصح عندهم ان يكون المقولات
جنسا او ذاتيا لنوع واحد من الموجودات ولكن على غير ذلك فمما يجوز عندهم ويصح ولا قصور فيه اصلا
وكان من كلام الشريف قدس سره ومن يوافقه في هذا يفهم التباين مطلقا وهكذا عدم الصدق وانهم ذكروا هذا
في بعض المقامات التي لا يمكن صرف عباراتهم الظاهرة بل اصل مرادهم في المقامات من التباين مطلقا
ايضا مع انه يكفي المناقشة على الظاهر ما يفهم من ظاهر اقوالهم وانتظر ذلك في رسالة المعمولة في الكلية
ان شاء الله وان كان كنا نعمل رسالة صغيرة في تعريب ما كتبنا على الشارح المحقق للاشارات على ما ذكره
في شرح النمط الرابع والاختلاف بين اقواله التي وقعت منه لكن لا يكتفي بهذا الكشف في حل الكل ويبقى
بعض متون اصول المباحث مما لم يذكر في تلك الرسالة ونرجو من كرم الوهاب تعالى وجوده وتفضله
ان يلهمنا ويبصر كل ما وقع ويقع منا مرضيا مقبولا مروجا ويعبر بلطفه ويعم رحمته عليه وعلينا
صحيحا كاملا تاما موافقا لما يرضاه وما التوفيق والاتمام والنصر والاعانة والنصرة والكمال الا
منه واليه انتهى الكلام والطريق   الشيخ الرئيس نور ضريحه وقدس سره في الشفا
في كتاب النفس في فصل في احوال القوى المحركة ضرب من النبوة المتعلقة بها بعد ما بين بعض الثابتات
من القوى المحركة وبين بعض احوال النبوة وبالجملة فانه يجوز ان يتبع ارادته وجود ما يتعلق
به باستحالة العنصر للاضداد المؤثرة فيها وهذه ايضا من خواص القوى النبوية وقد كنا ذكرنا
خاصيتين قبل هذه تتعلق بقواها المتخيلة وتلك خاصة سوء متعلق بالقوى الحيوانية المدركة وهذه

رسته

خاصة تتعلق بالقوى الحيوانية المحركة الاجماعية في نفس النبي العظيم النبوة فنقول انه لما بين ان جميع
القوى الحيوانية لا فعل لها الا بالبدن ووجود القوى ان يكون بحيث تفعل فالقوى الحيوانية اذن
انما يكون بحيث تفعل وهي بدنية فوجودها ان يكون بدنية فلا بقاء لها بعد البدن وقد تكلمنا في
الكتب الطبية في سبب استعدادات المختلفة لحملتها وبحث اختلاف احوالها للفرح والغضب والحلم
والحقد والاناة وغير ذلك كلاما لا يوجد للمتقدمين ما يجري مجراه في تفصيله وتحصيله فليقرأ من هناك
واعلم ان هذا الكلام اي وهذه خاصة تتعلق بالقوى الحيوانية المحركة الاجماعية الخ يشعر بان
مثل هذا التاثير من حيث القوى الحيوانية لا الناطقة وهذا غير ظاهر ومن الجائز ان يكون مثل هذا
التاثير من الناطقة وكلام الاشارات في مثل هذا المقام من قوله في اواخر الاشارات بذكره
وتنبيه الحس قد بان لك ان النفس الناطقة ليست علاقتها مع البدن علاقة انطباع بل ضربا من
العلائق الاخر وقد علمت ان هيئة تمكن العقد منها وما يتبعه قد يتادى الى جرمها مع مباينتها
له بالجوهر حتى ان الوهم الماشي على جذع مفروض دون فضاء يفعل في ازلاقه ما لا يفعله وهم مثله
والجذع على قرار ومع اوهام الناس تغير مزاج مدرج او دفعة او ابتداء امراض منها او ابراء
منها فلا تستبعدن ان يكون لبعض النفوس ملكة يتعدى تاثيرها بدنها ويكون لقوتها كانها نفس
ما للعالم وكما يؤثر بكيفية مزاجية يكون قد اثرت بمبدا الجميع ما عددته اذ مبادئها هذه الكيفيات
ولا سيما في جرم صار اولى به لمناسبة تخصه مع بدنه لا سيما وقد علمت انه ليس كل مسخن
بحار ولا كل مبرد ببارد فلا تستنكرن ان يكون لبعض النفوس هذه القوة حتى يفعل في اجرام
اخر تنفعل عنها انفعال بدنه ولا تستنكرن ان يتعدى عن قواها الخاصة الى قوى نفوس اخر
تنفعل عنها لا سيما اذا كانت شحذت ملكتها بقهر قواها البدنية التي لها فيقهر شهوة او غضبا
او خوفا من غيرها وبعض فصول آخر في الاشارات مما تقدم على المنقول ومما تأخر انفع حماية

لتعقل

خاصة

ويوضح ما نحن له لا الحجة عند الرجوع ولهذا المنقول من الشفا سابق بعيدا في نفسه وفي غيره وكما يتبين وبوتيد
ويوضح ما اشرنا اليه ولا نبالي فيما نحن له في هذا المقام وفي بعض مقامات اخرى مما سياتي من حكاية تجويز
الكيميا وغيرها وكثيرا ما يؤثر النفس في بدن آخر كما تؤثر في بدن نفسه تأثير العين العاينة والوهم
العامل بل النفس اذا كانت قوية شريفة شبيهة بالمبادي اطاعها العنصر الذي وانفعل منها ووجد
في العنصر ما يتصور فيها وذلك لان النفس الانسانية تبين انها غير منطبعة في المادة التي لها لكنها منصرفة
الهمة اليها فان هذا الضرب من التعلق يجعل لها ان كل العنصر البدني عن مقتضى طبيعته فلا يدع ان
يكون النفس الشريفة القوية جدا التجاوز بتأثيرها ما يختص بها من الابدان اذا لم يكن انغماسها في الميل
الى ذلك البدن شديدا قويا وكان مع ذلك غالبا في طبيعته قويا في ملكته جدا فيكون هذه النفس
يبري المرضى ويمرض الاشرار ويتبعها ان يهدم طبايع وان تؤكد طبايع وان يستحيل لها العناصر
فيصير غير النار نارا وغير الارض ارضا ويحدث بارادته ايضا امطار وخصبت كما يحدث خسف
ووبا كل ذلك بحسب الواجب العقلي وللمقام الحاث متعلقة بحسب الوجوه قد فصلنا في شرح اتفاق
راي الحكيمين الذي شرعنا فيه بيمن تفضله وتوفيقه في المدينة المباركة المقدسة القدسية الملكوتية
زادها الله شرفا وتاثيرا وتعظيما وتكريما ومنزلة وعلمنا بركات الحرمين الكريمين ونرجوا ان يوفقنا
الله تعالى ونتقدس ببركاتهما في جميع الامور في الدنيا والاخرة ووفقنا كيف والوسيلة اعلى واقضى
واحق بما يرجى بوسيلته وتوسلهما بما يرجى وفوق ما يرجى وفي قوله وقد تكلمنا في كتبنا الطبية آه
يمكن ان يكون استشعار الايات على المثل هذه الخصوصيات وغيرها بوجه ما وهذا كانه من جنس
ما وقع في الاشارات في امثال هذه المباحث من قوله اشارة وهذه القوة ربما كانت للنفس بحسب
المزاج الاصلي لما يفيده من هيئة نفسانية تصير للنفس الشخصية بخصها وقد يحصل بمزاج يحصل وقد يحصل
بضرب من الكسب يجعل النفس كالمجردة لشدة الذكا كما يحصل لاولياء الله الابرار ذكر الشيخ

المحقق

المحقق لما اثبت وجود قوة لبعض النفوس الانسانية اعني القوة التي هي مبدا الافعال الغريبة المذكورة
وجب استنادها الى علة تخص بذلك البعض من النفوس فذكر الشيخ ان تلك العلة يجوز ان يكون
عين ما يتشخص به ذلك من النوع ويجوز ان يكون امرا غيره اما حاصلا بالكسب او لا بالكسب فان الاجتماع
هذه لا غير وتقرير كلامه ان هذه القوة انما كانت للنفس بحسب المزاج الاصلي منوية لا لاجل الهيئة
النفسانية المستفادة من ذلك المزاج التي هي بعينها التشخص الذي يصير النفس معه نفسا شخصية وربما
يحصل لمزاج طارئ وربما يحصل بالكسب كما للاولياء والفاضل الشارح ذكر انما يحتاج الى اثبات علة
لهذه الخصوصية لكون النفوس البشرية عنده متساوية في النوع مع انه لم يذكر في شيء من كتبه على ذلك
شبهة فضلا عن حجة والجواب ان نوع النفوس البشرية تحت نوعي واحد كاف في الدلالة على
تساويها في النوع وذلك مع وضوحها مما ذكره الشيخ في مواضع غير معدودة من كتبه ثم هنا قصة على
ذكرناها في شرح اتفاق راي الحكيمين على التفصيل المفصل المشتمل على مباحث اخرى ومطالب شتى
فلا نبالي بالاشارة ما في هذه الرسالة الانموذجية الارسطية والحاصل ان ما ذكره الشيخ لما يفيده
من هيئة نفسانية آه وذلك سيما على السابقة التي راعاها الشارح المحقق في هذا الامر من قوله التي هي بعينها
التشخص يصير النفس معه نفسا شخصية الشبه وكون هذا على التحقيق والقطع ولا يخفى على متامل ولمن حسن
الانقياد وكان ما نرع بسمعك مرة بعد مرة من المعلم الثاني الحكيم الكامل الفارابي بل من الشيخ الرئيس
وغيره انه بين ان هوية الشيء وعينه ووحدته وتشخصه وخصوصيته المنفرد ووجوده كلها واحدة
مالي عن هذا وقطع النظر عن هذا ما سبق من الشيخ في هذا الكتاب اي الاشارات في اوايل -
النمط الثالث في فصل يريد اثبات نفس للانسان غير الجسمية والمزاج يصدر عنها الافاعيل المعنوية
اليه من ماخذ آخر غير ما تقدم من ماخذ آخر وهو الوجه الذي ثبت به صور سائر الانواع وقواها من قوله
هو ذا يتحرك الانسان بشيء غير جسميته التي لغيره ولغير مزاج جسمه الذي ربما يعبر كثيرا ما حال حركته بل في نفس

حركته ولان المزاج واقع بين اضداد متنازعة الى الانفكاك انما يجبرها على الالتيام والامتزاج قوة ما غير
ما يتبع الالتيام مهايا من المزاج كيف وعلة الالتيام وحافظه قبل الالتيام فكيف لا يكون قبل ما بعده وهذا
الالتيام كالمعنى الجامع الحافظ هو من او ومعدوم متداعى الى الانفكاك فاصل القوة المدركة والمحركة والحافظة
للمزاج شيء اخر لك ان تسميه النفس الناطقة وهذا هو الجوهر الذي يتصرف في اجزاء بدنك ثم في بدنك
جامعين ويقوي ما اشرنا اليه ومن الاتفاقات الحسنة ان الشارح المحقق في سياقته مسالك اشد وابلغ
في خلاف هذا الذي ذكره هناك وبالغ فيه يظهر عند الرجوع وذكرنا فيه ان من الاتفاقات
الحسنة ان الشارح المحقق ذكر في دفع الجواب الذي ذكره الفاضل في دفع شبهة واردة على هذا المقام
من التناقض الاخر ما يتادى على ان ما وقع منه منها لا صورة له اصلا واشرنا الى ان بعض التوجيهات (المؤلف)
السمجة لا يشفي عليلا واللائق في هذا المقام تحرير آخر ثم اشرنا الى ان ما ذكره الشارح المحقق بقوله
والجواب ان النفوس البشرية تحت حد نوعي واحد آه ان كان المراد من سياقته ان هذا الاستدلال
مما يتم كما يفهم من بعض كلامه فتنبه ما فيه كما يفهم من كلام كما اشار اليه المحقق بحسب البرهان في التجريد وليس مما عند الناظرين وكان في كلام الشيخ اشارات
كثير منهم واشرنا الى ان هذا الاستدلال م في كتاب النفس وغيره بان حديه هذا الحقيقة النفس من حيث هي بحسب الحقيقة على وجه يفيد مطلوبه غير ظ
واشرنا الى ان قول الشارح مما ذكره الشيخ في مواضع غير معدودة من كتبه لا يخلو عن طغيان قلم فكيف
وهذا مما يدل على ان في جميع كتبه على ما هو شان جمع المصاف كما بين في غير هذا الفن الذي فيه تبين
حال عبارات جميع الفنون يكون هذا مذكورا في مواضع غير معدودة والاشارات الذي هذا البحث
وقع فيه والاولى ان يتم مقدمات المطلب المذكور فيه بل الحري والواجب هكذا كما لا يخفى على من له
معارفه وفي اوايل النمط الرابع ما يدل على هذا الحدس ان كنت من اهله وقوع هذا في مواضع غير معدودة
بل في مواضع معدودة بل وقوعه مرة واحدة غير ظ وظني ان وقوعه في الشفا الذي عرف من طريقته
واشتماله على المذاهب والاحتمالات والبيانات هكذا غير ظ بل ظني بحسب سرعة الانتقال الذي يكون

من قبيل الحدس وما يشبهه انه لم يقع هذا في الشفا وهذا الطريق من البيان ووقد تدرجنا لهذا البحث (بهذه المقولة من البحث)
في مباحث اخرى وذكرنا فيه ما ذكرنا ردا واحكاما واشرنا الى بعض الاحتمالات التي يمكن اقامتها
من جانب الشارح المحقق وما فيها اللهم احفظنا من كل غفلة وزلة ونقض وعليك التكلان
الشيخ الرئيس في المقالة الاولى من الفن الخامس في الآثار العلوية في فصل في تكون
المعدنيات واما ما يدعيه اصحاب الكيميا فيجب ان يعلم انه ليس في ايديهم ان يقلبوا الانواع قلبا حقيقيا
لكن في ايديهم ومما رتب عليهما من عدم حسن امكان سلب الفصل المنوع وكسورها وانه اذا كان
الفصل مجهولا كيف يمكن ان يقصد ايجاده او افقاده ان يلخ هذه الاصباغ الاعراض ومن الرواج
والادوار مما يجب ان يصير على حده مثل هذا وان البرهان لا يقوم على امتناعه بحسب المنطوق والحجب
ان يصير على حده سلب الصورة النوعية وانه يقوم برهان على امتناعها بحسب المفهوم الالتزام وما يفهم
من هذا الحد ما يفهم من سياقته وكانك لا ترضى والتمييز من الامكان وعدم قيام البرهان على الامتناع
وعدم القيام ولا سيما اذا انضم اليه مؤيدات اخرى فلا اسلم والاخرى الاصوب بل الصواب
بحسب الامر في نفسه وبحسب مذاق الشيخ ان لا يعد بعض الاستبعادات لا سيما ادلكان احد قابلا
لوقوع ما هو من مقولة ما يكره بحسب الجنس بل بحسب النوع بل بحسب الصنف بل ما هو فوقه بوجه على وجه يكون
مستحيلا وغير ممكن وامثالها مما يقوم البرهان على امتناعه وان لا يكون بعض الاستبعادات التي
افادها برهانا على امتناعه ثم وكان غرض الشيخ نفي صنعة الكيميا ونفي قلب الانواع قلبا حقيقيا مطلقا
سواء وقع من العارفين او غيرهم وهذا مما يوضح المقام ويظهر ما في الكلام على وجه يكون مستحيلا
وغير ممكن وامثالها مما يقوم البرهان على امتناعه وان لا يكون بعض الاستبعادات التي افادها
برهانا على امتناعه مع ان الشيخ ينبغي نظرا الحالة ومقالته واشاراته ورموزه ان لا يرضى بالاستبعاد
ايضا بل بما يرجح وان لم يرجح فينبغي ان يسرح في بقعة الامكان ويكون مساويا وكان غرض الشيخ

نفي صنعة الكيميا ونفي قلب الانواع قلبا حقيقيا مطلقا سواء وقع من العارفين او غيرهم وهذا
مما يوضح المقام ويظهر ما في انكاره على وجه اشد وابلغ وما ذكره الشيخ في الاشارات في اواخر
النمط العاشر بقوله والذي يقع له هذا في جبلة النفس ثم يكون خيرا رشيدا مزكيا لنفسه فهو ذو معجزة
من الانبياء او كرامة من الاولياء والذي يقع له هذا في جبلة النفس ثم يستعمله في الشر فهو الساحر
الخبيث وقد يكسر قدر نفسه من غلوائه في هذا المعنى فلا يلحق شاو الازكياء فيه مما يويد لما كنا
له ويمكن ان يحقق مثل الكيميا بل ما فوقه مما يكون من مقوله خرق العادة ممن يكون من قبيل
النفوس الخبيثة فكيف يعبر بهم فكيف بالعارفين وقد كررنا ان غرض الشيخ نفي وقوع هذه
الصناعة مطلقا وفيما فيه والحاصل انا لا نرضى لمنطوق مقالة الشيخ ومفهومها هذه في نفي الكيميا
استحالتها اصل استعدادها فان كنت مستمعا لكلامنا ومتفكرا فيما تركناه وفصلناه واشرنا
فانه اليه لا يرضى بهذا الحجب عقلك ورايك وما يقتضي افكارك ورايك ومراتب حدسك
وما فهمت وعرفت وتحدثت من اقوال الشيخ وكان هذه المقالة كما ادعاها لا يخرج عن شائبة مخالفة
لمقرراته ومدعياته ومقاصده التحقيقية عنده بحسب النوع او الجنس على الوجه الذي يسري لا الى الحكومة
هذا ويكفي لنا ما اشرنا فلا نغفل وان شئت بعض التاييدات الخصوصية والبيانات الخاصة و
التنبيهات المختصة من بعض الوجوه فاستمع والحاصل انه لقائل ان يقول قطع النظر عن انه يمكن
ان يتحقق مثل هذه الانقلابات الموجد بالحقيقة هو الله تعالى كما هو التحقيق والحقيقة عند الحكماء على ما يفهم
من كلام كثير من محققي المتاخرين ان الموجد في جميع الموجودات والانقلابات هو الله تعالى وذكر
بعضهم ومنهم الفاضل الدواني ان الشيخ صرح بهذا وان لم يكن هذا التصريح واقعا الحجب ورأينا كما
يفهم من كثير من تعاليقنا وفي لم حقيقة الكيميا والعامل بهذا العمل من قبيل المعد والشرايط والالات
وما يشبهها وكانه من قبيل الشا ومن هو من معولته جلبا ونوعا من الطبايع ذوي الارادات اد

ما يكون من قبيل المجردات كما يدل عليه كثير من مقاماتهم فعال الالمزم فيما هو من قبيل المعد والشرايط
والالات وما يشبهها وان كان من اهل العلم والارادة والتعقل العلم بحقيقة ما قصد فعله على الكنه
وعلى ما هو الواقع بل يكفي التصور بوجه ما وانكار مقدوريته بوجه ما مثل صاحب حقيقة الكيميا كما ترى
وكانه لا شك في فساده مع انه يكفي لنا تجويز الاحتمال ولا يلزم الدعوى على البت كما لا يخفى على العارف
بمراتب البحث وسياقاته وكذلك لعلك بما اشرنا اليه المناقشة والتفتيش والمباحثة على طرز
اخر وسياقة اخرى ان كون ما قصد ايجاده للموجد معلوما على الحقيقة ليس مما لا يمكن التفتيش فيه
وكذلك لا يظهر لك شاهد عقلي ولا نقلي مما يدل على هذا الكلام فانه يكفي المعلومية بالوجه ولا قصور فيه
بل مما يلزم وقوعه وهذا الاحتمال الذي هو ادا تسليم معلوميتها لبعض الناس على الحقيقة انه يبقى
معلوميتها وان لم يثبت على الحقيقة لكن عدم معلوميته وكانه يكفي لنا هذا القدر ولا يكفي الشيخ
ولا سيما بالنظر الى بعض مقاصده الذي يفهم من بعض سياقاته فانه على انه لا حاجة لنا الا التشبث بهذا
الاحتمال ومما يفيدنا فائدة تامة في الغرض الذي انتقالنا ما ذكره المحقق الطوسي في تجريد العقايد بعد
ما ذكر والفروق خاصة بالشيئ وما فعلنا الينا وهذا اتم من المراتب المفيدة لنا وبعض سياقات
اخرى مفيدة للغرض من قوله والايجاد لا يستلزم العلم الا مع اقتران القصد فيكفي الاحتمال وعبارة
وذكر في بيانه يعني لا تم ان الايجاد لا يتصور بدون العلم بالموجد والمسبوق بعلمه نعم لا يستدلون
عليه بالايجاد وما فعال العقل واحكام نعم الايجاد بالاختيار لكونه مقارنا للقصد والقصد الى الشي لا يكون
الا بعد العلم به يستلزمه لكن الاجمالي كاف فيه وكان افادته ومفيدته في الغرض غني عن البيان
وقد عرفت بعض الاحتمالات المفيدة القريبة من الوقوع بل المحقق الوقوع في المقام بحث وتفتيش
على سياقة اخرى لا تخلو عن لطف ومرتبة في مرتبته وكانه مما يشبه بمقولة النقض والحل والمعارضة والسند
للمنع وفيه شائبة وقوع مخالفة بين الكلامين الواقعين منه ايضا والحاصل ان الشيخ ذكر في كتاب الاشارات

الذي عرفت في شانه ما وقع من الشيخ وغيره من الشارحين والناظرين والباحثين من الموافقين والمخالفين والعجز

ومما يتلقاه بالقبول والادعان في اواخر النمط الثاني في الكون والفساد وفي الازدواج الواقع بين الهواء

والنار وقد تحلل النار بالنفاخات من غير نار وذكر الشارح المحقق للاشارات داماً عكسه فهو المراد من

قوله وقد تحلل النار بالنفاخات من غير نار وتكون ذلك بالحاح النفخ على الجمر وسد الطريق التي يدخل

منها الهواء الجديد كما انه يستدمن براول وذلك التفرقة في بعض الامور الراجعة الى القابل والمراد او

ما يزاوله وكونها مفيد غرض فاستنبط من هذا بطلان ما يعمل بما اشرنا اليه وما يكون من هذا القبيل

في مادة اخرى ولترجيح من بعض الوجوه في الفرض مجال وما ذكره الشيخ عقيب ما نقلناه فقد تحل الاجساد الصلبة

الحجرية مياها جارية يعرف ذلك اصحاب الحيل كالجمد مياها جارية تشرب حجارة صلدة فهذه الابنية

قابلة الاستحالة بعضها الى البعض وفي قوله فلهما هيولى مشتركة تفتيش واستفسار لكن لا يفرّ لما نحن

له مهنا وفي المقام بقي بعض المباحثات على سياقة اخرى يرجع الى ان من كلام الشيخ وما قاله في

هذا الباب يمكن استنباط ما يدل على انكار ما يجوزه في هذا العمل اي الكيمياء في قوله ولما سلح هذه الاعراض

تفطن فانه ايضا في مرتبة لا تخرج عن تلطف ودقة والغرض انا لم نرض بان يصير على حد ما اكره وكان

هذا ايضا من قبيل ما ذكره في شانه فهذا اجمال الحب ان يصير على حده لعقد ان العلم به ولا يقوم البرهان

على امتناع هذا كما ذكره الشيخ بطره فليس يقوم برهان على امتناعه والتفرقة المفيدة على وجه يستلزم

هذا الاختلاف والتميز كاثر ونبا على ما قررنا وفصلنا وكذا وجرحنا واشرنا بما ذكر من مقالات

دائرة من قوله وان يستحيل لها العناصر فيصير غير النار نارا وغير الارض ارضا وغيره من الاقوال

الواردة في هذا الباب يصير كاثرا بل يمكن ان يشيد ويقال فيه ان هذا ليس لايق لحاله بل بما لا

طايل تحته وبعض التوجيهات والتفرقات والتشنيعات كانها محض حرف وحكاية والغرض ان

اصل هذا العمل ووقوع ما يترتب عليه من قلب الانواع قلبا حقيقيا وسلب الفصل المنوع المكسوره

سيالة

في يد بعض الناس مما يمكن وما جوزه الشيخ الرئيس يجري مثله ههنا ايضا فالائق لطالب ان يعمل بالنصيحة

التي افادها في اواخر الاشارات حتى لا يأتي في شانه انه ممن نهي عن خلق ويأتي مثله وكذلك قيل

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقال الله تعالى وليس بعد بيان

الله بيان اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ولا نبالي بنقل النصيحة الواقعة من الشيخ التي

تعرضنا لها النصيحة اياك ان يكون تكيسك وتبرؤك عن العامة هو ان تتبرى منكرا لكل شيء فذلك طيش

وعجز وليس الحرق في تكذيبك ما لم يستبن لك استحالته دون الحرق في تصديقك ما لم تقم بين يديك

بينة بل عليك الاعتصام بحبل التوقف فان ازعجك استنكار ما يوعاه سمعك ما لم يبرهن لك

استحالته فالصواب ان تسرح امثال ذلك الى بقعة الامكان ما لم يذدك عنه قائم البرهان وكان

ومن يليق للخطاب لا يمكن في عدم اقامة البرهان على استحالة امثال ذلك بل الاستبعاد لا بل المعرفة

والحكمة والعرفان وللمنقول ثمة عالية متبعة قارعة مفيدة في نفسها وفي غيرها ومن جملته ما نقلناه ولا

باس بنقله وتكراره واعلم ان في الطبيعة عجائب وللقوى العالية الفاعلة والقوى السافلة المنفعلة اجتماعات

على غرائب ومن الله تعالى نحن نرجو ببركة اكسير عنايته القدسي الرحماني وكبريت مسجده الملكوتي السبحاني

كيف يود ان بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله رب العالمين فكيف بهذا الصقع الربوبي

الالهي والمكان الخصوصي الوهابي الذي من اثاره وبركاته الوحي السماوي القراني المنزل على النبي الامي

المكي المدني العربي البطحاوي الهاشمي المصطفوي المصطفى الخصوصي المحمدي المشرف بمن تفضله واتقه

عليه ورفعه مرتبة كتابه بالصفات الالهي الرباني بسعادة مظهريته للصفات القيومي فسبحان

من يتخذ عبدا من عباده بهذه المرتبة الاصلي القديمي الاوابي وجعله عاليا مقدما على الخلقه

الجدولي الكبرى الناموس الذي من ادنى درجة فوائد كلمه من كلامه والموجودة اقلية من عوائده

موائده ان يترتب على ورده وحفظه وقراءته واستماعه والعمل بما شاء ونقوره وما لم يتقوه

اولته

ارضها

لمظهرية الصفات الربانية

فهنالك بعدد ان وعطف وبعد ابعد اتفقتك فانها غش غيرها بالعدل بتلك عا دا السبب عنه

نوع الانسانی ومقولة الامکانی وتبارک الله احسن الخالقین وسبحان الله رب العالمین رب السموات والارضین ان یقلب نفوسنا الجسمیة الدنیة الرذیة الدنیة التی کانت اشد قساوة من الحجارة واردی رداءة من کل ردی ورداءة نفوسا کاملة مطهرة زاکیة ذکیة عالیة متعالیة

کل حجارة

بل عقولا قدسیة متعالیة خصوصیة قدوسیة ملکوتیة روحانیة واصلة وان یحصل لنا توفیق الله تعالی رحمته وکرمه وجوده یحقق کیمیاء السعادة الدنیا والاخرة وما فوقهما وان ینتهی بنا الایات وصدا خالقة عن تصور ما سواه وتعقل ما عداه وان یشرفنا بخلعة القبول الوصولی وتشریف السلوک للنهج التوحیدی

آنان که خاک را بنظر کیمیا کنند آیا بود که گوشه چشمی بما کنند

فالحمد لله الذی وفقنا بهذه السعادات التی کانت فوق مرتبة نوعنا بل جنسنا ومن جملتها اتفاق کتابة هذه القطعة المنثورة التی فیها هذه المنظومة عند الشرف بالغبطة العلیا والسعادة العظمی ای النظرة الی بیت الله تعالی وقد توجدنا متفضلة بسعادة الافتتاح الذی عرفتها والاختتام الذی المسجد الحرام الذی هو الاعلی من المسجد الاقصی تجاه الکعبة القدوسیة الربوبیة السبحانیة الالهیة والذی فیهما فی مکة المبارکة المعظمة المکرمة العلیا فطوبی لمن یتعلق هذا افتتاحها وهذا اختتامها وما بینهما مما قد وقع فیهما من شرف وقوعهما فی الاصقاع التی کانت مهبط بشارات السماء ومنزل الایات التی یوحی الی الرسول العربی المکی المدنی الابطحی الذی من برکات هذه البلدة العظمی ان یصیر مولده لهذا المقدس المصطفی الذی هو سلطان جمیع الملائکة والرسل والانبیاء فرحوا ولا سیما اذا انضم الیه هذه التفضلات التی یرجع کلها الی تفضله الذی لا تناهی ما نرجو به تفضله ومنه جوده وکرمه یحقق ما کنا نتصور وما لا نقدر نتصور اللهم هذه الطلبات والرجاءات والامنیات والترصدات والامال والتبسطات والکلمات والتجفقات التی دون تمنا و استعدادنا و استدعانا بل فوق مقولة امکاننا بحسب شأننا واحوالنا کیف لا نرجو ولا نترصد

بل لا یتحقق الدعاء کما ذکره الشیخ الرئیس مستنبطا استنباطا من احسن الایات الحقة الالهیة والاثار الصادقة المصدقة النبویة المصطفویة المحمدیة والاثار الفتیحة الکشفیة النوریة المرتضویة العلویة واجب وتوقع الاجابة واجب فانبعاثنا للدعاء یکون نسبته من هناک وصحت لنا هناک برکة الحرمین الکرمین الملکوتین زادهما الله شرفا وتعظیما وبرکة وتبرکا ونائرا وافادة واعانة ولا سیما اذا انبعث واتفق هناک وهناک وتمما اللذان شرفنا وشرف ولعو وتفضله بالتشرف بطوفهما والسعادة بالحول والدور حولهما وبتوفیق الدعاء والادعیة فیهما فی حوالیهما اللهم هذه وسوابقها ولواحقها من تفضلک وبرکات بیتک المحرم وروضة نبیک المکرم ووفقنا الله لسکنی حرمه ووفقنا لشکر انعامه وادام لنا التشرف بالدخول تحت دعوة ابراهیم ورزقنا فامن سلامة ذلک القلب السلیم انت ولی تأییدنا ومن یلق فی بعض القربات رحله فام القری یلقی بجالی ومعانی اللهم هذا الدعاء منک الاجابة والغفران وعلیک والتکلان

والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا وقد وقع الفراغ من تحریر هذه الرسالة

المسماة بالانموذج الارسطمیة المنسوبة الی المولی العلامة سید المحققین وسند المدققین انموذج الحکماء المتالهین جامع علوم المتقدمین والمتاخرین استاد ما واستاد البشر العقل الحادی عشر خلیل الرحمن میرزا ابراهیم ادام الله نعم برکاته وخلد ظلال افاداته علی رءوس العالمین فی شهر صفر ختم بالخیر والظفر سنة عشرین والف من الهجرة النبویة المصطفویة

تمت مدفن رسالة شمس تفضله فی اخر جمعه یالیته ... الرجب ... سنة سبع والف من الهجرة ... شهر محرم الحرام ... الذی عرفته ... بخطه کله

الواجب

استدل بعض الاعلام على [illegible] ان التعدد [illegible] لذاته [illegible]

ان الواجب تعالى واحد [illegible] الكثرة [illegible]

اما ان يكون التعدد [illegible] والثاني باطل [illegible] التعدد [illegible]

ثبت المطلوب والثاني [illegible] الواجب [illegible] التعدد [illegible] الاثنان [illegible]

الواجب [illegible] ان الواجب تعالى واحد [illegible]

[illegible] ان الواجب [illegible] يستلزم عدم الواجب

[illegible] العقل الاول [illegible] عدم التعدد [illegible] عدم العقل الاول

[illegible] الممتنع بالغير [illegible] التام

[illegible] لذاته [illegible]

يستلزم عدم الواجب تعالى [illegible]

[illegible] العموم [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] النسبة [illegible] الاصل [illegible]

[illegible] لوجود الاكبر [illegible] للاصغر [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] الاكبر [illegible] الاصغر [illegible]

[illegible] الاصغر [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الاولى [illegible]



كيفية الاستخارة بالسبحة ان يقرأ الفاتحة مرة او ثلث او عشرا وكذا سورة القدر وكذا هذا الدعا اللهم اني استخيرك
لعلمك بعواقب الامور واستشيرك لحسن ظني بك في المأمول والمحذور اللهم ان كان الامر الذي عزمت عليه مما
قد نيطت بالبركة اعجازه وبواديه وحفت بالسعادة ايامه ولياليه فخر لي اللهم فيه خيرة ترد شموسه ذلولا
وتقعض ايامه سرورا اللهم اما امر فأتمر واما نهي فانتهي اللهم خر لي فيه برحمتك خيرة في عافية اللهم خر لي
فيه برحمتك خيرة في عافية اللهم خر لي فيه برحمتك خيرة في عافية اللهم خر لي فيه برحمتك خيرة في عافية
ثم يقبض من السبحة قبضة فالفرد امر والزوج نهي ه ه

